الجزء الثاني
الإفراك
في حوض الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك
شرح لرسالة «الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك»
للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب
رحمهم الله تعالى وأجزل لهم المثوبة والمغفرة
تأليف
أبي عزير عبد الإله يوسف اليوبي الحسني الجزائري
تقديم
الشيخ العلامة الفقيه الأصولي، اللغوي المربي، الأستاذ الوالد
«محمد بن إبراهيم شقرة أبو مالك»
دار الحديث

في حوضِ الدلائلِ في حكمِ موالاةِ أهلِ الإشراكِ

٢

في حوض الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك

شرح لرسالة «الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك»

للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

رحمهم الله تعالى وأجزل لهم المثوبة والمغفرة

تأليف

أبي عمر عبد الإله يوسف اليوبي الحسني الجزائري

تقديم

الشيخ العلامة الفقيه الأصولي، اللغوي المربي، الأستاذ الرائد

«محمد بن إبراهيم شقرة أبو مالك»

الجزء الثاني

دار الحديث

«الدَّلِيلُ الثَّانِيُّ عَشَر»

قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ ﴾ [الأعراف].

وهذه الآية نزلت في رجلٍ عالمٍ عابدٍ، في زمان بني إسرائيل، يقال له: «بلعام». وكان يعلم الاسم الأعظم.

قال ٱبن أبي طلحة عن ٱبن عباس: لما نزل بهم موسىٰ عليه السلام ـ يعني: بالجبَّارين ـ أتاه بنو عمه وقومه، فقالوا: إنَّ موسىٰ رجلٌ حديدٌ، ومعه جنود كثيرة. وأنه إن يظهر علينا يُهلكنا، فٱدع اللَّه أن يردَّ عنَّا موسىٰ ومن معه. قال: إني إن دعوت ذهبت دنياي وآخرتي. فلم يزالوا به حتَّىٰ دعا عليهم، فسلخه اللَّه ممَّا كان عليه؛ فذلك قوله: ﴿فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ ﴾.

وقال ٱبن زيد: كان هواه مع القوم، يعني: الذين حاربوا موسىٰ وقومه.

فذكر ـ تعالىٰ ـ أمر هذا المنسلخ من آيات اللَّه بعد أن أعطاه اللَّه إياها، وعَرَفَها وصار من أهلها، ثم ٱنسلخ منها. أي: ترك العمل بها، وذكر في ٱنسلاخه منها، ما معناه: أنَّ مظاهرة المشركين ومعاونتهم برأيه، والدُّعاء علىٰ موسىٰ عليه السلام ومن معه أن يردّهم اللَّه عن قومه؛ خوفًا علىٰ قومه وشفقةً عليهم. مع كونه يعرف الحقّ ويقطع به، ويتكلم به ويشهد به، ويتعبَّد. ولكن صدَّه عن العمل به: متابعة قومه وعشيرته وهواه، وإخلادُه إلىٰ الأرض. فكان هذا إنسلاخًا من آيات اللَّه.

وهذا هو الواقع من هؤلاء المرتدين، وأعظم. فإنَّ اللَّه أعطاهم

آياته التي فيها الأمر بتوحيده ودعوته وحده لا شريك له، والنَّهي عن الشّرك به ودعوة غيره، والأمر بموالاة المؤمنين ومحبتهم ونصرتهم، والاعتصام بحبل اللَّه جميعًا، والكون مع المؤمنين، والأمر بمعاداة المشركين وبغضهم وجهادهم وفراقهم، والأمر بهدم الأوثان، وإزالة القُحاب واللّواط والمنكرات. وعرفوها وأقرُّوا بها، ثم ٱنسلخوا من ذلك كله. فهم أولىٰ بالانسلاخ من آيات اللَّه والكفر والردَّة من «بلعام»، أو هم مثله.

الشَّرْحُ:

إنَّ معنىٰ هذه الآية الكريمة لعظيم، وإنَّ عدم فقهها خطره لجسيم؛ لأنَّ ليس من حدق وبصر وأبصر كمن هو أعمىٰ، **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿**أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا**﴾ [الأنعام: ١٢٢]. وأعظم الخطر من أوتي النُّور ثم سلبه؛ وأخطر الخطر وأنكاه وأفتكه؛ إذا كان المسلوب منه أميرًا لإمارةٍ أو واليًا لولايةٍ أو وجهًا لعشيرةٍ؛ فالويل الويل للأتباع والمقلّدة النَّوْكَىٰ من ٱنسلاخه ـ من تلك الهبة والنعمة التي أوتيها ولم يشكرها ـ ؛ لأنَّ عقالها هو الشُّكر. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿**مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ**﴾ [النساء: ١٤٧].

والشُّكر الذي يأمن به السَّلب، أو الانسلاخ مبنيٌّ علىٰ العبادة الحقَّة ـ صحة الاعتقاد وكمال الطَّاعة ـ ؛ فبهما تحفظ «النعمة» و«الهبة»؛ وهما الزَّكاة التي لابدَّ أن تخرج؛ كما كان يقول سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ

لحملة الحديث النَّبوي: «يا أهل الحديث ٱخرجوا زكاة الحديث، فقيل له: وما زكاته؟ قال: العمل به».

أما الذين أوتوا هذه النعمة والهبة ـ العلم والفهم ـ ولم يخرجوا زكاتهما فهم صنفان:

ـ صنفٌ: أوتي العلم والفهم ولم يعمل بهما، أو لم يكملهما بكمال الطَّاعة، وهذا وصفه اللَّه ـ تعالىٰ ـ في كتابه العزيز الذي لا يأتيه باطل من بين يديه ولا من خلفه بقوله: ﴿ **كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًاۢ** ﴾ [الجمعة: ٥]. فأقلّ أحواله أن يكون شيطانًا أخرسًا؛ ولا عبرة بنيّته في ذلك، إن قال: نيتي «كذا» و«كذا»، لأنه ﷺ قال: «**إنما الأعمال بالنّيات، وإنما لكل ٱمرىء ما نوىٰ، فمن كانت هجرته إلىٰ اللَّه ورسوله، فهجرته إلىٰ اللَّه ورسوله؛ ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو ٱمرأة ينكحها ـ وفي رواية: يتزوجها ـ، فهجرته إلىٰ ما هاجر إليه.**» [البخاري رقم ١ باب: كيف كان بدأ الوحي ومسلم رقم ٤٩٠٤ كتاب: الإمارة]. **فأخبر فيه أنَّ العمل مع النِّية هو المعتبر، لا النِّية وحدها.**

ـ وصنفٌ: أوتي العلم والفهم وألحد فيهما ـ ليس بعدم العمل، وإنما بإفساد العمل ـ، فهو لم يُفسد الطَّاعة، وإنما فسَّد الطَّاعة فيما يؤول إليه صحة العلم والفهم؛ ففساد طاعته وتسهيل فسادها؛ لمن يثقون في علمه وفهمه، دمَّر صحة ٱعتقاده؛ فهذا لم يقتصر علىٰ إخراس اللسان، وإنما نطق باللسان في إفساد صحة البيان، فهذا الصنف شرّ ممَّن قبله؛ وفيه نزلت الآية الكريمة التي ٱتخذها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ دليلاً لهذا الباب؛ وهو قوله: ﴿ **وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ**

مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾﴾ [الأعراف].

فهذا حال من فسَّد العمل؛ لينسلخ من العلم والفهم؛ وليس من لم يعمل بعلمه وٱلتزم الإخراس بالإبلاس، فهذا الصنف هو الذي أفسد الدّيانات، وأجهز علىٰ الأصول والكلّيات؛ بغواه لما يريده هواه؛ فمثله جليّ، فيمن زيَّن الشبهات؛ ليلحد في المحكمات الواضحات ليؤثر شهوة الوليّ، علىٰ رضىٰ العليّ، فهذا الصنف هم: «أحبار السُّوء»، الذين عجَّت بهم الأرض، وملئت بهم القصور والسَّروات؛ وسهّل ٱرتقاؤهم للمنابر ليدعوا الناس إلىٰ المقابر ـ مقبرة الطَّاعة العمياء لوليّ الأمر ـ ؛ لهذا تراهم يصمدوا فوقها في الدُّعاء ـ للذي شنأ وحادَّ لكل فضيلة، وٱحتضن وأنس بكل رذيلة ـ دقائق عديدة ليلبسوا علىٰ الدَّهماء بذاك الدُّعاء.

ولقد بيَّن النبي ﷺ ضرر ما يقوم به هذا الملبّس والمدلّس بإبلاسه الإبليسيّ للدّين بقوله: «**إنَّ أخوفَ ما أخاف علىٰ أمتي كلُّ منافقٍ عليمُ اللّسان**» [رواه أحمد ١/ ٢٣ و٤٤ وصحَّحه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم ١٠٢٣].

فلقد ذكر النبي ﷺ «الخوف» بصيغة المبالغة؛ لعظم ضرره، فالمنافق إذا تمكَّن من الفصاحة في اللّسان، وعلم صحَّة البيان، خرَّ علىٰ الأنام ما شيّد من بنيان ـ بصحَّة النقل، وصراحة العقل ـ ؛ فبإفساده فيما علم صحته، يصبح المؤمن خائنًا، والخائن مؤمنًا، والسَّادة موضوعين، والأراذل مرفوعين، والسنَّة بدعة، والبدعة سنَّة، والاجتهاد في البدعة خيرًا من القصد في السنَّة، فتصبح بعد ذلك الحنيفية السمحة التي ليس

فيها ضيقٌ ولا شدَّةٌ عسيرة، وما كان قريب منها بعيدًا، وما كان بعيد منها قريبًا، فينشىء نشء الغلوّ والجفو في الدّين، فلا تسأل بعد ذلك عن كثرة الهرج بسبب المرج. وهل جهّزت الكتائب اليوم إلَّا لهذا الفساد الذي عجَّت منه العباد والبلاد؟!!

فشدَّة الخوف المذكور بصيغة المبالغة؛ جعلت عمر رضي الله عنه ـ ولعن اللَّه من لعنه أو سبَّه ـ يذكر المعاول الثلاث ـ التي يخرّ السَّقف فوق الأنام ويقوَّض صرح الإسلام بسببها ـ.

عن زيادٍ بن حديرٍ قال: «قال لي عمر: هل تعرف ما يهدم الإسلام؟ قال: قلت: لا، قال: يهدمه زلَّة العالم، وجدال المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين» [مسند الدَّارمي رقم ٢٢٠ وصحَّح الألباني إسناده في مشكاة المصابيح رقم ٢٦٩ جـ ١/ ٨٩ كتاب: العلم].

فذكر محدَّثُ الأمة أصل الجنايات، التي تهدم الكلّيات، والمتمرّس بكثرة النَّظر المتفحص يجد الجناية الكبرىٰ مكنونة في جدال المنافق بالكتاب؛ **فهو جعل صريح القرآن حجة للاعتضاد، وليس الأصل في الاعتماد،** فالنفاق المعشعش والمتمكّن، جعله يستدل بالصَّريح ليعتضد علىٰ الطَّريح ـ ٱستحبابًا للدُّنيا ـ، فاللَّهث علىٰ هذا مداره؛ وهذه الكبرىٰ في الجناية؛ كانت بسبب عدم الإنابة؛ فهو لا يتوب ولا يرعوي بسبب اللَّهث للدُّنيا؛ ففي مثل هذا قال ـ تبارك تعالىٰ ـ: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ﴾ [فاطر: ٨]. **وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ**: ﴿قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ١٠٣ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا ١٠٤﴾ [الكهف].

فلقد ذكرهم المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ بصيغة المبالغة في الخسران؛ الذي ليس بعده خسرٌ، فالخاسر يوشك بمشيئة اللَّه ـ تعالىٰ ـ أن يهدىٰ للربح؛ فقد تجد حبائل الربح ممدودة إليه، وقريبة منه، لكن مسكته بها ضعيفة، بخلاف الأخسر، فلا حبل له؛ ولا يرجىٰ له ذلك ألبتة، كيف وهو منسلخٌ من أيِّ وثاقٍ؟!

أما زلَّة العالم، فهي لم تنبن علىٰ شبهة هائم، وإنما علىٰ ما جاء وهلة، ونُظر إليه بقصرة، فما كان من هذا القبيل؛ لا تُقرأ الجذور، بسبب ذاك القصور؛ فتتمكَّن الزلَّة من النَّائم ـ عن الأدلة ـ بسبب قصور نظرة العالم، والزَّلل: هو الزَّلق، ومن زلق يوشك علىٰ القيام والوقوف، وفي مثل هذا جاء عن ٱبن عباس ـ رضي اللَّه عنهما ـ ما لفظه: «ويل للأتباع من عثرات العالم، قيل: كيف ذلك؟ قال: يقول العالم شيئًا برأيه، ثم يجد من هو أعلم برسول اللَّه ﷺ منه فيترك قوله ذلك، ثم يمضي الأتباع» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١٠٤٠].

وفي رواية: «ويل للأتباع من عثرات العالم. قيل له: كيف ذلك؟ قال: يقول العالم من قبل رأيه، ثم يبلغه عن النبي ﷺ فيأخذ به، وتمضي الأتباع بما سمعت.» [الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٢٦٦].

فلهذا ينبغي علىٰ العالم اليقظ الورع إذا قال شيئًا برأيه؛ أن يقول للسَّامع: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [الجاثية]. ولينهر المقلّد المنقاد ـ الذي حاله أسوأ من حال البهيم المقاد ـ وليقول له: بُل عليه وألقيه في الحش؛ وٱبحث عن الزَّكي.

ففي الروايتين بيانٌ أنه مؤهلٌ للأوبة والتَّوبة من تلك الزلَّة،

بخلاف المنافق المجادل بالكتاب، وإذا علمنا أنَّ العالم يزل، دلَّ علىٰ أنَّ العصمة منتفية والخطأ واقع منه ولابدَّ، فإذا زلَّ لا نجفو؛ ولا يثنينا ذلك عنه، وننتظر فيئته لعله يراجع.

عن ٱبن شهابٍ، أنَّ معاذ بن جبل رضي الله عنه، كان يقول في مجلسه كل يوم قلّ ما يخطئه أن يقول ذلك: «اللَّه حكم قسط هلك المرتابون، إنَّ وراءكم فتنًا يكثر من المال، ويفتح فيها القرآن حتَّىٰ يقرأه المؤمن والمنافق والمرأة والصبي والأسود والأحمر، فيوشك أحدهم أن يقول: قد قرأت القرآن، فما أظن أن يتبعوني حتَّىٰ ٱبتدع لهم غيره، فإياكم وما ٱبتدع، فإنَّ البدعة ضلالة، وإياكم وزيغة الحكيم، فإنَّ الشيطان قد يتكلم علىٰ لسان الحكيم بكلمة الضلالة، وإنَّ المنافق قد يقول كلمة الحقّ فتلقُّوا الحقّ عمن جاء به فإنَّ علىٰ الحقّ نورًا.

قالوا: وكيف زيغة الحكيم؟

قال: **هي الكلمة تروعكم وتنكرونها، وتقولون: ما هذه؟ فٱحذروا زيغته، ولا يصدَّنكم عنه، فإنه يوشك أن يفيء وأن يراجع الحقّ**، وإنَّ العلم والإيمان مكانهما إلىٰ يوم القيامة فمن ٱبتغاهما وجدهما.»

[صحيح سنن أبي داود رقم ٤٦١١ والحاكم في المستدرك رقم ٨٤٢٢ و٨٤٤٠ «كتاب الفتن والملاحم» وٱبن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ـ بين رقم ٩٥٤ و٩٥٥ـ].

وعن عبداللَّه بن سلمة، قال: قال معاذ بن جبل: «يا معشر العرب، كيف تصنعون بثلاثٍ: «دنيا تقطع أعناقكم»، «وزلَّة عالم»، و«جدال منافق بالقرآن».

فسكتوا، فقال: أما العالم **فإن ٱهتدىٰ فلا تقلدوه دينكم، وإن ٱفتتن**

فلا تقطعوا منه أناتكم، فإنَّ المؤمن يفتتن ثم يتوب، وأما القرآن فله منار كمنار الطريق لا تخفىٰ علىٰ أحدٍ فما عرفتم منه فلا تسألوا عنه وما شككتم فكلوه إلىٰ عالمه، وأما الدُّنيا فمن جعل اللَّه الغنىٰ في قلبه فقد أفلح ومن لا فليس بنافعته دنياه.» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٩٥٥].

فجعل «معاذ» زلَّة العالم بمثابة الفتنة للمؤمن؛ يوشك أن يفيق منها ثم يتوب، أما عن جدال المنافق، فأخبر أنَّ ما جادل به من القرآن فعليه دلالات واضحات، وما أشكل يوكل إلىٰ عالمه؛ ليزيل ذاك الإشكال ـ بالرواية والدّراية ـ، لكن لم يخبر أنه يتوب، أو يوشك أن يفيء، لأنه غويٌّ مبينٌ؛ ٱتخذ ما ٱعتضد عليه مطيَّة للفساد وبهرجًا لإضلال العباد.

أما ثالث الثلاثة؛ حكم أئمة الضلال: فهؤلاء رؤساء ووجهاء يأمرون فيطاعون، فمن أنكر ضلالهم، وكشف عوارهم فقد سلم، أما من رضي وتابع فتلك هي الربوبية؛ قلَّت أو كثرت ـ وعلىٰ حسب ما تابع فيه ـ؛ فإن كانت في التَّغيير والتَّبديل للشِّرعة المنزَّهة يلحق بهم في الردَّة عن الدّين، وإن كان فيما دون ذلك ـ فيما لا يهدم أصل الدّين فيلحق بهم في ذلك الدُّون ـ سواء كان «كفرًا» أو «نفاقًا» أو «فسقًا» أو «ظلمًا» أو «بدعةً» ـ؛ من القسم الأصغر الذي لايخرج من الملَّة.

يقول عليه الصلاة والسلام: «**ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برىء، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع**. قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: **لا، ما صلُّوا**.» [مسلم رقم ٤٧٧٧ «كتاب الإمارة»].

وبَوَّب عليه «النَّووي» رحمه الله ـ تعالىٰ ـ باب: «وجوب الإنكار علىٰ الأمراء فيما يخالف الشَّرع وترك قتالهم ما صلُّوا، ونحو ذلك».

قلت: فلا يُشكل عليك أيها القارىء الكريم قوله ﷺ: «**لا، ما صلُّوا**». ولا قوله ﷺ: «**وأن لا ننازع الأمر أهله**»؛ التي جاءت في الحديث الموقوف ـ الذي له حكم المرفوع ـ ؛ من رواية عُبَادة بن الصامت، عن أبيه، عن جده قال: «**بايعنا رسول اللَّه ﷺ علىٰ السَّمع والطَّاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وأن لا ننازع الأمر أهله**» [البخاري رقم ٧١٩٩، ٧٢٠٠ ومسلم رقم ٤٧٤٥ و٤٧٤٧ «كتاب الإمارة»].

وفي رواية: «**بايعنا رسول اللَّه ﷺ علىٰ السَّمع والطَّاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلىٰ أثرةٍ علينا، وعلىٰ أن لا ننازع الأمر أهله؛ إلَّا أن تروا كفرًا بواحًا، عندكم من اللَّه فيه برهانٌ، وعلىٰ أن نقول بالحقّ أينما كنَّا، لا نخاف في اللَّه لومة لائم.**» [السلسلة الصحيحة رقم ٣٤١٨].

إنما النَّهي في ترك قتالهم ومنازعتهم إذا ما صلُّوا، ولم يبدّلوا الشِّرعة، أو لم يهدموا أصل الدّين ـ كالحاكم بالقانون الوضعي ـ ؛ فهذا يكفَّر ويقاتل علىٰ تبديله ولو تعلَّق بأستار الكعبة؛ ولقد بسطنا القول في ما مضىٰ في معنىٰ «التَّبديل» بقسميه كلّ البسط.

فلا حرمة لهذا ـ والحالة هذه ـ ، ولقد مرَّ عليك قول «القاضي عياض» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ فيمن طرأ عليه كفر أو تغيير للشَّرع؛ كيف جعل الأمر واجبًا في خلع الكافر؛ وسنشدّ عضدك بقولٍ آخرٍ، حتَّىٰ تجهز علىٰ التأويل المتعسّف المستخرج من القول المسفسف؛ وأنت صافي الفكر، نقي الضمير، مؤثر صحة النقل وصراحة العقل علىٰ ما عند الطائفة الحاملة لشعار الوَسَطِية، وليست الوِسْطِية؛ التي رامت الجمع

بين الضَّب والنُّون، وظنَّت أنها توقَّفت بين الإفراط والتفريط في مسائل دعامة الدّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ .

يقول القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «وحجَّة الجمهور أنَّ قيامهم علىٰ «الحجَّاج» ليس بمجرَّد الفسق، **بل لما غيَّر من الشَّرع، وأظهر من الكفر.**» [المنهاج شرح صحيح مسلم بن حجاج ٢/ ٤٣٣ تحت حديث «**إلَّا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من اللَّه فيه برهانٌ**» رقمه ٤٧٤٨].

فتكفير «الحجَّاج» ثابتٌ عن أئمة السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ بأسانيد صحيحة، صححها العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ؛ نذكرها حتَّىٰ لا يشك في ذلك المقلّد المنقاد؛ الذي ينفخ ودجه إذا سمع الأصيل المُدعَّم بالقول الفصيل، ولا الذي يريد أن يجمع بين الضَّب والنُّون؛ أنه لم يأت شيء من ذلك؛ فيوهم نفسه بالسَّراب.

ذكر سفيان عن معمر عن ٱبن طاوس عن أبيه قال: «عجبًا لإخواننا من أهل العراق يسمون «الحجَّاج» مؤمنًا!» [كتاب الإيمان لابن أبي شيبة رقم ٩٥].

والذين سمَّوا «الحجَّاج» مؤمنًا، كان بسبب الإرجاء الذي دبَّ فيهم؛ فمن «الكوفة» صدر وٱنتشر.

يقول العلاَّمة الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «... فَنسبُّهُ ـ يعني: الحجَّاج ـ ولا نُحبُّهُ، بل نُبغِضُهُ في اللَّه؛ فإنَّ ذلك من أوثق عرىٰ الإيمان.» [سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٠٣ «ترجمة الحجَّاج» رقم ٤٨٤].

وعن أبي بكر بن عياش عن الأجلح عن الشعبي قال: «أشهد أنه مؤمنٌ بالطَّاغوت كافرٌ باللَّه ـ يعني: «الحجَّاج» ـ » [كتاب الإيمان لابن أبي

شيبة رقم ٩٧].

وعن وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم قال: «كفىٰ بمن يشك في أمر «الحجَّاج» لحاه اللَّه» [كتاب الإيمان لابن أبي شيبة رقم ٩٨].

قال العلاَّمة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ في الأثر الأول الذي ذكرناه ـ ما لفظه: «هذا الأثر والثلاثة بعده ـ يعني: رقم «٩٥» و«٩٦» و«٩٧» و«٩٨» ـ كلّها صحيحة الإسناد.» [كتاب الإيمان لابن أبي شيبة ص ٣٩].

ففتش أيها المقلّد ومدَّعي «الوَسَطِية»، عن شيءٍ واهٍ، زخرفه بالباهي لعلَّ تنفق سلعتك الكاسدة، **وهل ما أظهره «الحجَّاج» ـ لعنه اللَّه ـ يعادل ما أظهره الزنديق اليوم ـ ؛ الحاكم بالقانون الوضعي، والمتزلّف للكارهين ما أنزل اللَّه؟!! فالقياس فيه فارقٌ لا يخفىٰ علىٰ من عنده مسكة عقل.**

فصلاة وصيام هذا المبدّل غير عاصم لعقيدته ودمه. فٱحفظ هذا وتدبَّره ـ يرعاك اللَّه ـ ؛ فقد تجد من يشكل عليك قوله: «**لا ما صلُّوا**» وقوله: «**أن لا ننازع الأمر أهله**»؛ فإن نظرت فيه بتفحصٍ، وجدته قد تخرج من مدرسة «الإرجاء»، ولمذهب «الإرخاء» يدعو، **فٱجهز عليه بما معك من دلالات واضحات، علىٰ ما ٱستخرجه من إحاءات ساقطات. والسعيد من جنّب الفتنة ـ شبهة كانت أو شهوة ـ .**

فهؤلاء «الأئمة المضلَّة» يوشك أن يوكَّل إليهم بطانة حسنة تنهاهم وتأمرهم بما فيه الصَّلاح للراعي والرعية؛ فينجزروا ويتذكروا؛ إذا سبقت لهم الحسنىٰ من المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ ، بخلاف «المنافق المجادل بالقرآن»، فصار بما حقَّقناه هذا الأخير شرّ الثلاثة؛

فنكايته أعظم، وجنايته أطمّ وأظلم، ودفع المفسدة الكبرىٰ مقدم علىٰ المفسدة الصغرىٰ، لهذا تعيَّن قلع جذوره متىٰ قدر عليه؛ ولا يتأخر في ذلك هنيهة.

■ فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**وهذه الآية نزلت في رجلٍ عالمٍ عابدٍ، في زمان بني إسرائيل، يقال له: «بلعام». وكان يعلم الاسم الأعظم.**

قال ٱبن أبي طلحة عن ٱبن عباس: لما نزل بهم موسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ـ يعني: بالجبَّارين ـ أتاه بنو عمه وقومه، فقالوا: إنَّ موسىٰ رجلٌ حديدٌ، ومعه جنود كثيرة. وأنه إن يظهر علينا يُهلكنا، فٱدع اللَّه أن يردَّ عنَّا موسىٰ ومن معه. قال: إني إن دعوت ذهبت دنياي وآخرتي. فلم يزالوا به حتَّىٰ دعا عليهم، فسلخه اللَّه ممَّا كان عليه؛ فذلك قوله: ﴿فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾﴾».

فلقد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ في سبب نزول هذه الآية الكريمة قولاً من ستة أقوالٍ قالها المفسرون في «سبب النزول».

أحدها: ما ٱستدل به المؤلف في دليله من رواية ٱبن أبي طلحة عن ٱبن عباس وقد ذكر القصة، وبه قال ٱبن مسعود وسمَّاه «بلعم بن أبر» وروي كذلك عن ٱبن عباس أنَّ ٱسمه «بلعام بن باعور» وبه قال «مجاهد»، و«عكرمة» و«السدي».

الثاني: أنه «أميَّة بن أبي الصَّلت الثقفي». وكان أمية قد قرأ الكتب الأولىٰ، وعلم أنَّ اللَّه ـ تعالىٰ ـ مرسل رسولاً بـ«جزيرة العرب»، وكان يرجو أن يكون هو ذلك الرسول، فلما بعث اللَّه ـ تعالىٰ ـ نبيّه ﷺ ـ لأنه تعالىٰ قال ـ : ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، حسده

وكفر. وهو الذي قال النبي ﷺ في شعره: «**آمن شعره وكفر قلبه**» [أخرجه الخطابي في غريب الحديث ١/ ٤٤٤ في قصة الفارعة بنت أبي الصلت ـ أخت أمية ـ].

إذ شعره كان يفيض بالإيمانيات من عقيدة «البعث» و«الجزاء»، و«التَّوحيد»، و«العدل»، و«الرحمة»، لكن أحد أركان الكفر ـ وهو الحسد ـ صدَّه كما صدَّ اليهود عن الإيمان. وبه قال: «عبداللَّه بن عمرو ٱبن العاص»، و«سعيد بن المسيب»، و«أبو روق»، و«زيد بن أسلم».

الثالث: أنه «أبو عامر الرَّاهب بن الصيفي» ـ قبَّحه اللَّه ـ، و«أبو عامر» رجل من الأنصار وهو والد «حنظلة» الغسيل ـ الذي يذكر أنَّ الملآئكة غسَّلته يوم «أحد» ـ؛ وهذا الخبيث هو الذي حفر الحفر في ميدان «معركة أحد»؛ التي جاء النبي ﷺ في واحدة منها، وٱنتشله منها «علي بن أبي طالب»، و«طلحة بن عبيداللَّه» كما ذكر ذلك أصحاب «المغازي».

فلقد سافر إلىٰ «الشام» يؤلب ملوك الروم علىٰ النبي ﷺ، وهو الذي أوعز للمنافقين ببناء «مسجد ضرار»؛ ليضروا به طائفة الإيمان، ويشوّهوا سمعة أصحاب الإحسان ـ كما يفعله الكاره لما نزَّل اللَّه اليوم؛ الحاكم بالقانون الوضعي ـ قطع اللَّه دابره ـ. وبه قال: «ٱبن عباس» و«الشعبي» و«سعيد بن المسيب».

الرابع: أنه «رجل من بني إسرائيل»، أعطي ثلاث دعوات يستجاب له فيهنَّ، ويذكر أنه ضيعها كلها في ٱمرأته كانت سمجة دميمة، فدعا اللَّه فصارت أجمل ٱمرأة، فلما فتنت بذلك، تكبرت عنه وطلبت غيره، فدعا اللَّه عليها فصارت كلبة نبَّاحة، فأذىٰ ذلك أولادها، ولم يزالوا به

حتَّىٰ دعا اللَّه لها أن يرجعها إلىٰ حالتها الأولىٰ، فذهبت تلك الدَّعوات كلها، وهذه إسرائيليات يذكرها المفسرون لا معوَّل عليها. ذكر هذا القول «عكرمة» عن ٱبن عباس.

الخامس: أنه «المنافق»، قاله «الحسن».

السادس: أنه كل من ٱنسلخ من الحقّ بعد أن أعطيه من اليهود والنصارىٰ والحنفاء. قاله «عكرمة».

قلت: **إنَّ عموم اللَّفظ مقدمٌ في الاعتبار علىٰ خصوص السبب**، فتبقىٰ الآية الكريمة عامة إلىٰ يوم الدّين، تشمل كل منسلخ عن الهدىٰ مستحب الضلالة عليه؛ ليزيد حرث دنياه الفانية. **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴿٢٠﴾ ﴾ [الشورى]. فأيُّ نصيبٍ لهذا وقد باعه بدنياه؟!

فالآية الكريمة خاصة في «أحبار السُّوء» ما بقيت الدُّنيا، وكم هم كثر اليوم ـ لا كثَّرهم اللَّه ـ، وهل يؤتىٰ الموحّد، ويشتد عضد المشرك المندّد إلَّا من قبلهم؟!!

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**وقال ٱبن زيد: كان هواه مع القوم، يعني: الذين حاربوا موسىٰ وقومه.**

فذكر ـ تعالىٰ ـ أمر هذا المنسلخ من آيات اللَّه بعد أن أعطاه اللَّه إياها، وعَرَفَها وصار من أهلها، ثم ٱنسلخ منها. أي: ترك العمل بها، وذكر في ٱنسلاخه منها، ما معناه: أنَّ مظاهرة المشركين ومعاونتهم برأيه، والدُّعاء علىٰ موسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ومن معه أن يردّهم اللَّه عن قومه؛

خوفًا علىٰ قومه وشفقةً عليهم. مع كونه يعرف الحقّ ويقطع به، ويتكلم به ويشهد به، ويتعبَّد. ولكن صدَّه عن العمل به: متابعة قومه وعشيرته وهواه، وإخلادُه إلىٰ الأرض. فكان هذا إنسلاخًا من آيات اللَّه».

فلقد ٱختار المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ رواية «ٱبن زيد» لدلالتها علىٰ الولاية المكفِّرة ـ النَّاقضة لأصل الدِّين ـ ، لأنَّ رسالة «**الدَّلَائِل**» علىٰ هذه الخاصية وما تفرَّع منها تدور، ومن تولىٰ قومًا فهو منهم؛ كما ذكر المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ في عدَّة آيات بيّنات كانت دليلاً فيما مضىٰ من الأبواب؛ وقبل أن نوضّح هذا الانسلاخ، نريد أن نشير إلىٰ منبعه، وذلك أنه ترك العمل بما أعطاه اللَّه ـ تعالىٰ ـ من علمٍ، وظاهر المشركين برأيه.

فهو كما قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «يعرف الحقّ ويقطع به، ويتكلم به، ويشهد به، ويتعبَّد. ولكن صدَّه عن العمل به متابعة قومه وعشيرته وهواه».

فهذا القول يدلّ دلالة واضحة لا لبس فيها، أنَّ المنسلخ لم يجحد ما أوتي من نعمة ـ فهو يتكلم به، ويشهد به، ويتعبَّد ـ ، **لكن ٱنسلخ بالرغم من عدم الجحود، فما الذي ٱنتفىٰ عنه حتَّىٰ سمَّيناه منسلخًا؟!!**

الأولى: نظرنا فوجدنا أنَّ مظاهرة المشركين ومعاونتهم بالرأي أو اليد أعمالٌ مكفِّرةٌ وناقضة لأصل الدِّين، مرتبطة بعمل القلب عن طريق التَّلازم، وهذه الأعمال النَّاقضة دلَّت دلالة وضوح لا لبس فيه أنَّ عمل القلب المؤثر في الجوارح منتفٍ.

لأنَّ من عقيدة أهل السنَّة ـ السَّلفية الشَّرعية ـ في دعامة الدِّين ـ

أعني: «مسألة الإيمان» ـ أو «الاعتقاد» أنه مبنيٌّ علىٰ قولٍ وعملٍ ولكلٍّ منهما «حقيقة» و«أصلية» و«شرطية» في الاعتقاد أو مسألة الإيمان ينتفي الإيمان بٱنتفاء أحدهما، فالقول: ينفيه «الجحود» أو «التكذيب» لأنهما ينفيان «المعرفة» و«الإقرار»؛ الذي يرتكز عليهما «قول القلب»، فإذا ظهر «الجحد» أو «التكذيب» علىٰ الإنسان قطعنا علىٰ أنَّ الإيمان منتفٍ.

أما العمل: بقسميه ـ القلبي والجوارحي ـ ينفيه «الإعراض» و«الإباء» و«الاستكبار» و«الرَّد»، لأنَّ عمل القلب؛ من تعظيمٍ، ومحبةٍ، وٱنقيادٍ، وتعزيرٍ، وٱستسلامٍ، وعدمِ الحرجِ، و...، مؤثر في الجوارح ولابدَّ، يدل علىٰ ذلك قوله ﷺ: «**إنَّ في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب**» [متفق عليه من حديث النعمان بن بشير].

ثم نظرنا في أعمال الجوارح، فوجدناها علىٰ قسمين: قسم إذا ٱنتفىٰ علمنا وقَطَعنا أنَّ عمل القلب منتفٍ، كالتحاكم إلىٰ الشِّرعة المنزَّهة القائدة للفطرة المكمَّلة، وعدم التَّبديل لهذه المنزَّهة، أو مناقضتها في أمرها أو خبرها، وإتيان الصلاة، والولاء للمؤمنين والتَّحيّز إليهم، والبراءة من الكافرين والنَّأي عنهم. و... إلىٰ غير ذلك من الأعمال الملازمة لأصلية الدّين ـ ينتفي الدّين بٱنتفائها ـ.

وقسم إذا ٱنتفىٰ علمنا وقَطَعنا أنَّ عمل القلب لم ينتفِ بالكلية، وإنما ضعف وبقىٰ أصله يتخلخل، كـ«شرب الخمر» و«الكذب» و«الزنا» و«الخيانة» و«الغش» و«الخداع للناس» و«التَّحايل عليهم في

أكل أموالهم»، و«...»، إلَّا إذا جحد أو كذّب تحريمها ـ ولابدَّ أن يظهر ذلك لفظًا ـ ؛ فهذا يلحق بـ«القسم الأول». فالمقترف لهذا القبائح ـ نعوذ باللَّه منها ـ قد أتىٰ بالقول والعمل، لكنه لم يكمل ذلك العمل بكمال طاعته؛ لأنَّ إتيان هذه الأعمال تضعف عمل القلب، فأخرجناه بذلك من دائرة الإيمان لقوله ﷺ: «**يُطبع المؤمن علىٰ كل شيء إلَّا الخيانة والكذب.**» [رواه أحمد في المسند ٥/ ٢٥٢ وٱبن أبي شيبة في كتاب الإيمان رقم ٨٠، ٨١ وٱبن أبي عاصم في السنَّة رقم ١١٨، ١١٩].

وفي رواية: «يُطوىٰ المؤمن علىٰ كل شيء إلَّا الخيانة والكذب.» [كتاب الإيمان لابن أبي شيبة رقم ٨٢]. وأدخلناه في دائرة الإسلام وجعلناه من القسم الظالم لنفسه؛ مع ثبوت الولاية له ولو ضرب ظهرنا أوأكل مالنا، كما نرجو له التَّوبة والمغفرة من ذلك.

إلَّا لنا وقفة مع الكثرة لشرب الخمر؛ أو الإدمان عليه، فلقد جاء عن السلف ﭫ نفي الإيمان عن صاحب ذلك، فنودّ أن نذكر هذه الآثار ـ مع بيان صحتها ـ لنلحق المتردد علىٰ شرب الخمر بقسمه، أو لنبيّن خطورة ما يقوم به.

عن عثمان قال: «ٱجتنبوا الخمر؛ فإنها أم الخبائث، إنه كان رجلٌ ممن خلا قبلكم تعبَّد، فعَلِقَته ٱمراةٌ غويَّةٌ، فأرسلت إليه جارتها، فقالت له: إنا ندعوك للشهادة، فٱنطلق مع جارتها، فطفقت كلما دخل بابًا أغلقته دونه، حتَّىٰ أفضىٰ إلىٰ ٱمرأةٍ وضيئةٍ، عندها غلام وباطية خمر، فقالت: إني ـ واللَّه ـ ما دعوتك للشهادة. ولكن دعوتك لتقع عليَّ؛ أو تشرب من هذه الخمرة كأسًا، أو تقتل هذا الغلام؛ قال: فٱسقيني من

هذا الخمر كأسًا، فسقته كأسًا، قال: زيدوني، فلم يَرِمْ حتَّىٰ وقع عليها، وقتل النَّفس؛ فٱجتنبوا الخمر؛ **فإنها ـ واللَّه ـ لا يجتمع الإيمان وإدمان الخمر؛ إلَّا ليوشك أن يخرج أحدهما صاحبه!**» [صحيح سنن النسائي رقم ٥٦٨٢].

وفي رواية: عن عثمان، قال: «ٱجتنبوا الخمر؛ فإنها أم الخبائث، إنه كان رجلٌ ممن خلا قبلكم تعبَّد ويعتزل الناس ... فذكر مثله.

قال: فٱجتنبوا الخمر؛ **فإنه ـ واللَّه ـ لا يجتمع والإيمان أبدًا؛ إلَّا يوشك أحدهما أن يُخرج صاحبه.**» [صحيح سنن النسائي رقم ٥٦٨٣].

وعن ٱبن عمر، قال: «من شرب الخمر، فلم يَنْتَشِ؛ لم تقبل له صلاة، مادام في جوفه أو عروقه منها شيء، **وإن مات مات كافرًا**، وإن ٱنتشىٰ لم تقبل له صلاة أربعين ليلة، **وإن مات فيها مات كافرًا.**» [صحيح سنن النسائي رقم ٥٦٨٤].

وكما تعلم ـ يرعاك اللَّه ـ أنَّ هذه الآثار الثلاثة صحيحة الإسناد، صحَّح أسانيدها العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ؛ وإن كنت ذا لبٍّ ونظرت نظرة المتفحّص المتجرد للدَّليل، مؤثر الحجة؛ ومبتعد عن الكلمة الفجَّة، التي لا تجني المكاسب الخيّرات، وإنما توقع اللجاجات، وتُلحد في صحيح النقل، وترد صريح العقل؛ **أنَّ العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ يصحّح «الإسناد» ولا يفقه «المتن»؛ وإنما تكون الحذاقة في التَّصحيح للاستدلال بالصحيح لتقام الحجة، ويُلجم الفاه الذي يخرج الكلمة الفجَّة؛ التي لا يشهد علىٰ صحتها أصلٌ، ولا يقام علىٰ فجاجتها فصلٌ.**

فهذا الجانب من التصحيح ـ وهو الواجب ـ ، يحمل العالم لترك مذهبه ليوافق الحديث، لا تأويل الحديث ليوافق مذهبه، فكان يكفي العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ هذه الآثار ـ وهي دون ترك الصلاة بكثير، أو التَّبديل للشِّرعة المنزَّهة؛ برذالة الأقوال وحثالة الأفكار التي ٱحتوتها القوانين الوضعية ـ **للبعد عن مذهب «الإرجاء» وسدّ دهاليزه** ـ ؛ فلما كان قليل الخبرة طري العود في دعامة الدّين ـ أعني: مسألة الإيمان ـ تبنىٰ مذهب «الإرجاء» وترأس طائفته الجديدة اليوم؛ فكان بذلك زعيم «المرجئة الجدد»؛ **وكم غرَّ هذا التَّرؤس من مقلدة منقادة، ووسطية رامية إلىٰ الجمع بين الضَّب والنُّون ليُنعت إليها بالاعتدال، وإذا بها جمعت إلىٰ مذهبها ـ المعتدل ـ «الإرجاء» بالقلال.**

وعجبًا من العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ لما يُلام علىٰ هذا المسلك المزري، يسرع إلىٰ الكتابة ـ في كتبه النَّافعة والماتعة ـ ما لفظه: «... وبالجملة فمجال الرد عليه واسعٌ جدًا، ولا أدري متىٰ تسنح لي الفرصة للرد عليه، وبيان ما يؤخذ عليها ـ يعني: الرسالة التي بيَّنت حكم تارك الصلاة وٱتهم فيها بالإرجاء ـ **فقهًا وحديثًا؟** ـ إلىٰ أن قال ـ : وإن كان قد ٱقترن به ـ يعني: كلام المؤلف ـ **أحيانًا شيء من الغلوّ والمخالفة، والاتهام بالإرجاء**؛ مع أنه يعلم أني أخالفهم جذرية، فأقول: الإيمان يزيد وينقص، وإنَّ الأعمال الصالحة من الإيمان، وإنه يجوز الاستثناء فيه؛ خلافًا للمرجئة، **ومع ذلك رماني أكثر من مرة بالإرجاء!**» [السلسلة الصحيحة ٧/ القسم الأول ص ١٥٣، ١٥٤].

هنا القاصمة؛ من الزَّلق غير عاصمة؛ عندما يظن العلاَّمة «الألباني»

رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ إذا قال بمصطلح أهل السنَّة ـ أعني: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص ويستثنىٰ فيه ـ فقد برىء من الإرجاء، أَوَ ما علم أنَّ الإرجاء أخفىٰ من ديب النمل، وهذا في الحقيقة من قلَّة الخبرة في معرفة خبايا الإرجاء ومن أين تكون أبوابه. فهو يقول بمصطلح أهل السنَّة في دعامة الدّين، ثم يهرول إلىٰ فجوج «المرجئة الجهمية»؛ ويتبنىٰ تحقيقاتهم التي تناسب عقيدتهم ـ تارة يقول بقول السلف والأئمة في «الاسم»، وتارة يقول بقول المتكلمين الموافقين لجهم في «الحكم» ـ.

وفي مثل العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ وأمثاله يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «... **وكذلك تجدهم** ـ يعني: أدعياء التَّمسك بمصطلح أهل السنَّة في دعامة الدّين ـ **في مسائل الإيمان يذكرون أقوال الأئمة والسلف، ويبحثون بحثًا يناسب قول «الجهمية»؛ لأنَّ البحث أخذوه من كتب أهل الكلام الذين نصروا قول «جهم» في مسائل الإيمان.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٢٥١ ط/ جـ ٤٠٣ ط/ ق].

ولقد أخبرني الشيخ الفاضل، والوالد الطيّب والأصولي المحقّق «محمد بن إبراهيم شقرة» ـ مشافهة ـ ما لفظه أو فيما معناه: «كنت دائمًا أراجع الشيخ ـ يعني: «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ في دعامة الدّين، وأقول له: ما تبنّيته في مسألة الإيمان، لا ينبني علىٰ أصل، ويخالف السلف فيما تبنَّوه وحافظوا عليه، فكان يغضب لسماع ذلك، ويقول: أرجوكم! أرجوكم! لا تفاتحوني في هذا الموضوع، ولا تسألوني فيه.

فقال أبو مالك ـ حفظه اللَّه ـ: «لما علمت عناده في ذلك، وضَّحت المسألة في خُطَبي وبيَّنت للقاصي والدَّاني أنني أخالفه في مذهبه، ولا

أقول بما يقول».

قلت: هكذا ينبغي أن يكون في الصحبة الحقَّة؛ النُّصح والرقَّة، فالقول المتجرد من الأصول لا يقبل عند الفحول، فالزَّلَلُ واردٌ، والعزوبُ عن بعض العلم ثابتٌ، والعصمةُ منتفيةٌ لا يبرّؤ منها فاضلَ فضلاً عن مفضولٍ، وكما قيل: «**كم ترك الأول للآخر، وكم زلَّ من ذكي ماهر**».

فالقول الحسن ما شهدت له الأدلة الحسنوات، وما بُنيت علىٰ لباقته الأصول والكلّيات؛ تُوضّح للسالك الطريق، ولا يهدمها قذف المنجنيق. بل هي تقذف علىٰ الباطل فتزهقه. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿ **بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ** ﴾ [الأنبياء: ١٨]؛ لأنَّ الحقّ أصلٌ والباطل طارئٌ، والباطل الطارىء لا يدمغ الحقّ الأصلي، وإنما يدحضه بالإبلاس الإبليسي، والدَّحض في اللسان: هو الزَّلق والدَّفع، والإدحاض: الإزلاق. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿**وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ**﴾ [غافر: ٥].

والباطل الطارىء لا يزلق أو يدفع الحقّ الثابت إلَّا إذا مرج بالباطل؛ فيقع الزَّلق، فإذا رأينا الحقّ زلق، أو ٱندفع بالباطل نوعًا ما؛ قطعنا أنَّ المدحوض في الحقّ هو الباطل الذي فيه؛ **لأنَّ الحقّ الثابت لا يتزلزل، مهما علا الباطل وتجبَّر**، فيكون بذلك الدَّافع والمدفوع هو الباطل، وعدم النَّظرة الثَّاقبة؛ لما جاء وهلة، لا تبصر الشُّروخ؛ لهذا يرىٰ صاحبها أنَّ الحقّ ٱندفع، لعدم علمه أنَّ المدفوع هو الباطل لا الحقّ الذي لا يندفع أبدًا، فيقع له الإشكال فيندفع إليه، خاصة إذا

لبّس وزخرف ذاك الباطل العاطل ببعض الحقّ؛ لأنَّ النفس تركن دائمًا للذي يقهرها، ومن هنا سمي المقهور الراكن للحقّ المبتعد عن الهوىٰ مسلمًا؛ لإسلام قلبه ولسانه وجوارحه كلها للحقّ.

فالبدعة سمّيت بدعة لاشتمالها علىٰ حقٍّ وباطلٍ ملبَّس، فإنها لو كانت حقًّا محضًا لا لبسٌ فيه لكانت سنَّة متمِّمة للفطرة المكمَّلة، وإذا كانت باطلاً محضًا لنفرت منها النفوس وما قبلت، لأنَّ الباطل مجبولة النفس من النَّفارة منه.

وما أتىٰ به العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ من تعريفٍ في دعامة الدّين ـ أعني: مسألة الإيمان ـ وهو: «أنَّ الإيمان قول وعمل، والعمل شرطُ كمالٍ فيه»؛ فإذا نظرنا النَّظرة التَّفحصية ـ وليست التَّصفحية ـ علمنا قطعًا أنَّ التعريف مشتملٌ علىٰ حقٍّ ثابتٍ وعلىٰ باطلٍ لابدَّ أن يدحض وإلَّا دحض كثيرًا من الناس.

والباطل الذي لابدَّ أن يدحض هو قوله: و«العمل شرط كمال فيه» أو قوله: «الأعمال كلّها شروط كما عند أهل السنَّة»، **لكن** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **ـ تعالىٰ ـ ما علم أنَّ القول أو التعريف هو لأهل السنَّة من حيث الجملة؛ أصحاب قحّ السنَّة ينأون عنه، ويبدّعون من قاله**؛ لأنَّ شرط الكمال لا يذهب الأصل، ومن الممكن ـ علىٰ هذا التعريف المزلوق المدحوض ـ أن يسبّ المسلم الدّين ـ والعياذ باللَّه ـ، ويسبّ الرسول ﷺ، ويستهزأ بالشَّعائر، ولا ينتفىٰ إيمانه، لأنَّ أعمال القلب، من «محبةٍ» و«إجلالٍ» و«تعظيمٍ» و«تعزيرٍ» شرط كمال، وٱنتفاء شرط الكمال لا يذهب الأصل، والأصل عنده التصديق فقط، ولا يتصور عنده تصديق باطن

مع كفرٍ قطُّ؛ وعلىٰ هذا المدحوض المزلوق من الممكن أن يكون هذا السَّاب عارفًا باللَّه معظِّمًا له ولرسوله ﷺ في الباطن.

فأين هذا من القول الزَّكي؛ الذي صدر من ذكيٍّ ـ يتبناه أصحاب قحّ السنَّة ـ ما لفظه: «**إنَّ الانقياد إجلالٌ وتعظيمٌ، والاستخفاف إهانةٌ وإذلالٌ، وهذان ضدان، فمتىٰ حصل في القلب أحدهما ٱنتفىٰ الآخر، فعلم أنَّ الاستخفاف والاستهانة ينافي الإيمان منافاة الضدّ للضّد.**»

[الصارم المسلول علىٰ شاتم الرسول ٣/ ٦٦٩].

لهذا لا نستطرد كثيرًا، ونقول للعلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ وأسكنه فسيح الجنان ـ ؛ ما جئت به من ملفوظٍ مدحوضٍ حقَّقناه، لا ينسب لأهل السنَّة، فهم منه براء، ويبدّعون أصحابه.

كما ننصح الأثرية بين ـ المعكوفتين ـ أن لا يسوِّدوا الصفحات فيما ظهر دحضه جليًا، وأن لا يفاضلوا بين من دحض وبين من ثبت ـ تعريف أصحاب قحّ السنَّة: «أنَّ الإيمان قول وعمل، والعمل ركنٌ وحقيقةٌ وشرطُ صحةٍ فيه، وبين تعريف أصحاب السنَّة من حيث الجملة؛ طائفة المرجئة الجدد: «أنَّ الإيمان قول وعمل والعمل شرط كمالٍ فيه» ـ ، كما لا يفاضل بين «الصيام» و«الفطر» في غير عذرٍ كمن يقول: إنَّ صوم رمضان خيرٌ من فطره، **لأنهما لم يشتركا في الخير حتَّىٰ يفاضلَ بينهما فيه.**

فأين هذا من هذا؟! فتنبه أيها الحاذق من أيٍّ فالقٍ غير مبنيٍّ علىٰ أصل!.

فآثار المدمن علىٰ الخمر ـ التي صحَّح أسانيدها العلاَّمة

«الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ولم يفقه متنها ـ ؛ **أنظر أيها القارىء الكريم ما قال فيها الذي ينظر في السَّند والمتن معًا.**

يقول العلاَّمة محمد بن إبراهيم الوزير الحسني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «ولاشكَّ أنَّ الإدمان ليس بكفرٍ في ظاهر الشَّرع، **ولكن قد يقع مع المدمن ٱستهانة وعدم نكارة تسلب الإيمان لعدم تمكُّن الاستقباح في القلب كما أشار إليه عثمان.**» [العواصم من القواصم في الذَّب عن سنَّة أبي القاسم ٨/ ١٣٢، ١٣٣].

والاستهانة وعدم النَّكارة نفت «الإجلال» و«التعظيم» منافاة الضّد للضّد، وهذا هو قول عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في المدمن ـ واللَّه لا يجتمع الإيمان ـ وهو: «الانقياد» و«الإجلال» و«التَّعظيم» ـ وإدمان الخمر ـ وهو: «الاستخفاف» و«الاستهانة» و«عدم النَّكارة» ـ إلَّا ليوشك أن يخرج أحدهما صاحبه ـ وهذا هو قول ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فعلم أنَّ الاستخفاف والاستهانة ينافي الإيمان منافاة الضّد للضّد».

فهل نظرت أيها القارىء الكريم، كيف أنَّ الأصيل يحقَّق بالكلام الفصيل؟!! ليتجنَّب الإجمال المؤدي إلىٰ الإهمال؛ وهذا ما أوصىٰ به السلف، قال علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «حدّثوا الناس بما يعرفون، أتحبُّون أن يكذَّب اللَّه ورسوله؟!» [رواه البخاري رقم ١٢٧ باب: من خصَّ بالعلم قومًا دون قومٍ كراهية أن لا يفهموا].

ومثله قول ٱبن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «ما أنت بمحدثٍ قومًا حديثًا لا تبلُغُه عُقُولُهُم، إلَّا كان لبعضهم فتنةً» [مسلم رقم ١٤باب: النَّهي عن الحديث بكل ما سمع].

والمرجئة وطائفتهم الجدد، لحدوا في نصوص الأئمة المعتبرين لتوافق ما زخرفوا وبه حرَّفوا، وتأولوا النُّصوص الواضحات بما لا يقبله التَّأويل، وهذا من أشدّ التَّجري على الله ـ تعالىٰ ـ .

قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ : ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ بِهَا يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الروم]. وهو الذي نخافه على «طائفة المرجئة الجدد» ـ نسأل اللَّه العافية ـ . فما حقَّقناه كان عارضًا من القول ٱستوجب ذكره ليشتدّ صرح المأمول، فلنكمل ما نحن في صدده.

الثَّانية: معنىٰ الانسلاخ الذي أخلده إلىٰ الأرض، الذي في قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا﴾ والذي عبَّر به المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «ولكن صدَّه عن العمل به: متابعة قومه وعشيرته وهواه، وإخلاده إلىٰ الأرض، فكان هذا ٱنسلاخًا من آيات اللَّه».

فكما هو معلومٌ أنَّ المنسلخ من شيءٍ لا يستطيع لبسه ثانية؛ كالحية المنسلخة من جلدها، فهي لا تستطيع الرجوع إليه ثانية، وتدبَّر قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا﴾ فلم يقل ـ سبحانه ـ : «فسلخناه منها»؛ لأنه هو الذي تسبب إلىٰ ٱنسلاخه منها بٱتباعه هواه. والهوىٰ يهوي بصاحبه إلىٰ كل قعرٍ، فمن ٱنسلخ عن الإيمان لا يرعوي عن المعصية في جميع أحواله، فهو لاهثٌ إليها، سواء وعظه الواعظ، أو ذكَّره المذكّر، أو زجره الزاجر؛ فالقوارع والزواجر المذكِّرة والنَّافعة ٱنسلخ منها، فيكون حاله كحال قوم هودٍ لما قالوا لنبيّهم: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَوَعَظۡتَ أَمۡ لَمۡ تَكُن مِّنَ ٱلۡوَٰعِظِينَ ﴿١٣٦﴾﴾ [الشعراء].

وما ٱنسلخ منه هو: «التعظيم» و«المحبة» و«الإجلال» و«التعزير» و«الانقياد» و«الاستسلام» و«الالتزام» و«...»، وكما لا يخفىٰ ـ أنَّ علىٰ هذا يرتكز «عمل القلب» المؤثر في الجوارح ـ وإذا ٱنتفىٰ هذا ـ أعني: عمل القلب ـ حلَّ محلّ هذه الأعمال «الاستخفاف» و«الاستهانة» و«الإذلال» و«عدم النَّكارة»، و«عدم الاستقباح» و«عدم الالتزام» و«...»، فالضّد نفىٰ الضّد، ثم إنَّ هذا الضّد أثر في الجوارح؛ تأثير اللاَّزم في الملزوم، والانسلاخ ـ الذي أثبت هذا الضّد ـ لم ينف «الإقرار» و«المعرفة» و«التصديق» من القلب؛ فالقسم الأول من الإيمان ثابتٌ لا يتزحزح، ـ أعني: قول القلب ـ ، فدلَّ هذا أنَّ المنسلخ ٱنتفىٰ عنه «عمل القلب» المؤثر في الجوارح، ـ أثبت ذلك الأعمال التي قام بها المنسلخ؛ من مظاهرة المشركين وإعانتهم بالرأي، والدُّعاء علىٰ من وجبت موالاتهم والتَّحيّز إليهم ـ **وهذه الأعمال تنفي أصل الدّين ولا تبقيه، فاللاَّزم أثبت الملزوم، كما أنَّ وجود الملزوم بدون لازمه ممتنعٌ. فهذا الاستدلال هو ٱستدلال أهل السنَّة ـ السَّلفية الشّرعية ـ في ثبوت وصف الإيمان ونفيه.**

وما ٱستدل به المؤلف «سليمان بن عبداللَّه» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ من ٱستدلال ـ في بيان حال هذا المنسلخ؛ وبما ٱنسلخ ـ ، يدل علىٰ أنه من أعلام قحّ السنَّة، فالدلالات ـ الجليَّة في كلامه ـ أصَّلت وتأصَّلت علىٰ مذهب السالفين في دعامة الدّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ كما أنَّ الانسلاخ ـ الذي كان بسبب ترك العمل ـ يرد ويلجم مذهب النَّوْكَىٰ ـ «المرجئة وطائفتهم الجدد» ـ الذين لا يقولون بموجب ذلك الانسلاخ؛

إلَّا بزوال عقد القلب ـ «الإقرار» و«المعرفة» فقط، ويعنون بذلك زوال «قول القلب» وليس عمله المؤثر في الجوارح ـ كتأثير المضغة في الجسد ـ .

وهؤلاء النَّوْكَىٰ ـ طائفة المرجئة الجدد ـ ؛ لما سبق إلىٰ معتقدهم الغيُّ والضلالُ ـ ٱتباع الهوىٰ وعدم الهدىٰ ـ وهذا تراه جليًا في تحقيقاتهم التي يعدُّونها علمية ـ التَّخبُّط في السَّند والجهل في المتن، أو الجناية علىٰ المتن بما لا يحتمله من تأويل ـ ، وهذا هو التَّأويل المتعسّف ـ الذي يظهر به بَرْدُ الكذب، وغثاثة الظن وفساد القول ـ ؛ طرَّاتهم مملوءة به، لا يخفىٰ علىٰ من له أدنىٰ تحصيل وممارسة؛ شريطة أن يسبق ذلك الطمأنينة في المعتقد ـ الاعتدال والسكون ـ ، والذي جمع بين «الغواية» و«الضلالة»، لا يهتدي إلىٰ المباني ولا يفقه المعاني، ويبني علىٰ القضية الجزئية، القاعدة الكلّية ـ الإطناب في الاضطراب ـ ، والصحيح هو: الكلّيات تدل علىٰ الجزئيات، و«الاسم» و«الوصف» يكون علىٰ ما جمعه الكلّ، وليس علىٰ ما دلَّ عليه الجزء. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿**وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ**﴾ [البقرة: ١٤٣]. يريد به: الصلاة؛ فلما كانت هي الكلّ في «الوصف» بني عليها «الاسم».

فالذي لا يهتدي إلىٰ صحائح العلوم وقرائح الفهوم ـ التي أصَّلناها وفصَّلناها ـ ، ويصرّ علىٰ الاعوجاج؛ والسُّلوك به في كل الفجاج، نقول له كما قال الشاعر:

قَدَّمْتَ لِلَّهِ مَا قَدَّمْتَ مِنْ عَمَلٍ
وَمَا عَلَيْكَ بِهِمْ ذَمُّوكَ أَوْ شَكَرُوا

عَلَيْكَ فِي البَحْثِ أَنْ تُبْدِيَ غَوَامِضَه

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا لَمْ تَفْهَمْ البَقَرُ

فلنكُفَّ عنان القلم في تحرير هذا الجواب، وإظهار ما هو الصواب؛ لأنه أجلىٰ من ضياء الشمس في البيان، وما علينا إن لم تفهم البقر ـ طائفة المرجئة الجدد ـ ، ولتنفر إلىٰ الزَّرايب بما جمعت من المعايب، فلقد ظهر بَرْدُ كذبكم وفساد قولكم.

أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ بِالقُرَىٰ[(١)]

يقول **العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ في قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَـٰهُ ءَايَـٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَـٰهُ بِهَا وَلَـٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ﴾ [الأعراف : ١٧٦] ما لفظه: «فهذا مثل «عالم السوء» يعمل بخلاف علمه، وتأمل ما تضمنته هذه الآية من ذمه، وذلك من وجوهٍ:

أحدها: أنه ضل بعد العلم، وٱختار الكفر علىٰ الإيمان عمدًا لا جهلاً.

وثانيها: أنه فارق الإيمان مفارقة من لا يعود إليه أبدًا، فإنه ٱنسلخ من الآيات بالجملة كما تنسلخ الحية من قشرها، ولو بقي معه شيء لم ينسلخ منها.

---

(١) يقول الصاغاني في «العباب»: يُضرب للمعجب بنفسه، وللذي ليس عنده غناء ويتكلم، فيقال: ٱسكت وتوقّ ٱنتشار ما تلفظ به كراهية ما يتعقَّبه.

وقولهم: إنَّ النَّعام في القرى، أي: تأتيك فتدوسك بمناسمها.

وثالثها: أنَّ الشيطان أدركه ولحقه بحيث ظفر به وٱفترسه، ولهذا قال: ﴿فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ ولم يقل: تبعه، فإنَّ في معنىٰ أتبعه وأدركه ولحقه، وهو أبلغ من تبعه لفظًا ومعنىٰ.

ورابعها: أنه غوىٰ بعد الرشد، والغي: الضلال في العلم والقصد، وهو أخص بفساد القصد والعمل، كما أنَّ الضلال أخص بفساد العلم والاعتقاد، فإذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر، وإن ٱقترنا فالفرق ما ذكر.

وخامسها: أنه ـ سبحانه ـ لم يشأ أن يرفعه بالعلم فكان سبب هلاكه؛ لأنه لم يرفع به فصار وَبالاً عليه، فلو لم يكن عالمًا كان خيرًا له وأخف لعذابه.

وسادسها: أنه ـ سبحانه ـ أخبر عن خسة همته، وأنه ٱختار الأسفل الأدنىٰ علىٰ الأشرف الأعلىٰ.

وسابعها: أنَّ ٱختياره للأدنىٰ لم يكن عن خاطر وحديث نفس، ولكنه كان عن إخلاد إلىٰ الأرض، وميل بكليته إلىٰ ما هناك وأصل الإخلاد اللُّزوم علىٰ الدَّوام، كأنه قيل: لزم الميل إلىٰ الأرض.

وثامنها: أنه رغب عن هداه، وٱتبع هواه، فجعل هواه إمامًا له يقتدي به ويتبعه.

وتاسعها: أنه شبه بالكلب الذي هو أخس الحيوانات همة، وأسقطها نفسًا وأبخلها، وأشدّها كَلَبًا، ولهذا سمي كلبًا.

وعاشرها: أنه شبه لهثه علىٰ الدُّنيا وعدم صبره عنها وجزعه لفقدها، وحرصه في تحصيلها بلهث الكلب في حالتي تركه والحمل

عليه بالطرد، وهكذا. هذا إن ترك فهو لهثان على الدُّنيا ـ وإن وعظ وزجر فهو كذلك ـ فاللهث لا يفارقه في كل حال كلهث الكلب.»
[الفوائد ص ١٣٥، ١٣٦].

فٱنظر أيها القارىء الكريم إلىٰ قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «فهذا مثل عالم السُّوء يعمل بخلاف علمه»؛ كيف جعل مناط الوصف علىٰ ما ٱقترف من فساد في العمل، فالعلم مع القدرة والإرادة اللاَّزمة يدعو إلىٰ العمل، فإذا رأينا من يعمل مثل هذا، علمنا وجزمنا أنَّ الضّد حلّ محلّ الضّد ـ «الاستخفاف» و«الاستهانة» و«عدم النَّكارة» حلُّوا محلّ «التعظيم» و«الإجلال» و«التَّوقير» ـ ؛ الذين يدفعون بالجوارح إلىٰ إظهار ذلك. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾ ﴾ [الحج]. فلازم القول: أنَّ من لم يعظّم شعائر اللَّه فذلك من فساد القلوب، وفساد القلب مبنيٌّ علىٰ أن يحلّ الضّد محلّ الضّد؛ كما أشرنا إلىٰ ذلك ، ـ إذا وجد التَّعظيم في عمل القلب، لابدَّ أن يظهر ذلك علىٰ الجوارح، والعكس صحيح ـ ، **فأعمال الظَّواهر تدل علىٰ البواطن دلالة الدُّخان علىٰ النار.**

لكن قد يقال لنا: إنَّ المنافق يعمل بخلاف ما يبطن، فكيف صار لا يدل الملزوم علىٰ اللاَّزم؟!!

قلنا: العمل الذي يقوم به المنافق تصنُّعًا؛ سرعان ما يظهر علىٰ حقيقته وتظهر عليه قرائن الريبة، لأنه يستحيل دوام الاستقامة علىٰ ذلك العمل؛ لأنَّ الجوارح أظهرته تصنعًا لتقاةٍ مؤقتةٍ، ومن كان علىٰ مذهب أهل السنَّة والجماعة في دعامة الدّين ـ أعني: مسألة الإيمان ـ

يظهر له ذلك ولا يخفىٰ؛ لأنَّ في عمله شرخًا كبيرًا يخالف ما ٱستقر في «عمل القلب».

فقولُ وعمل المنافق لابدَّ أن يظهر فيه الفلتات ـ الدَّاعية إلىٰ صحة ما ٱستقر في عمل القلب ـ ولهذا قال اللَّه ـ تعالىٰ ـ لنبيه في حقِّ المنافقين: ﴿**وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ**﴾ [محمد: ٣٠]. ولحن القول في اللّسان: هو مفهومه ومعناه. فيشاء اللَّه ـ تعالىٰ ـ إلَّا أن يجري علىٰ ألسنة المنافقين مما ليس في مرتبة التَّصريح، ما يظهر لحن قولهم.

ثم من نظر إلىٰ أعمال المنافق، يجد دوامه علىٰ بعض الأفعال الظَّاهرة يدل علىٰ الأمور الباطنة؛ لا يأتي إلىٰ الصلاة إلَّا وهو كاسلٌ، ولا ينفق إلَّا وهو كارهٌ، ولا يذكر اللَّه ـ تعالىٰ ـ إلَّا وهو مذبذبٌ.

يقول عليه الصلاة والسلام: «**تلك هي صلاة المنافق، يجلس يرقب الشمس، حتَّىٰ إذا كانت بين قرني الشيطان، قام فنقرها أربعًا، لا يذكر اللَّه فيها إلَّا قليلاً**» [مسلم رقم ١٤١١].

فمناط الحكم علىٰ هذا الوصف، وذلك هو قرائن الريبة. فلنعد إلىٰ المقصود؛ ولا نستطرد كثيرًا، وما علينا إن لم تفهم البقر.

يقول العلاَّمة أبو محمد بن قتيبة رحمه الله ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «كل شيء يلهث فإنما يلهث من إعياء أو عطش إلَّا الكلب فإنه يلهث في حال الكلال، وحال الراحة، وحال المرض وحال الصحة، وحال الري، وحال العطش، فضربه اللَّه مثلاً لهذا الكافر فقال: إن وعظته فهو ضال، وإن تركته فهو ضال كالكلب إن طردته لهث، وإن تركته علىٰ حاله لهث. وهذا التمثيل لم يقع بكل كلب، وإنما وقع بالكلب

اللاهث، وذلك أخس ما يكون وأشنعه.» [تأويل مشكل القرآن].

فهذا المنسلخ من النعمة التي أوتيها ٱتبع هواه في كل حال ـ بسبب إخلاده إلىٰ المنحط ـ شرعًا وعقلاً ـ ؛ خلافًا لما كان ينبغي من التَّعبد ـ بصحة الاعتقاد وكمال الطَّاعة ـ القائدة إلىٰ رغد العيش وراحة البال. والمتبع لهذا ـ الفاسد المفسد والفاتن المفتن ـ ٱتبع ما يُرديه ولا يقيه، لأنه ـ تعالىٰ ـ قال: ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ ﴿١٦﴾﴾ [طه].

لهذا كان يقول غير واحدٍ من السلف: «ٱحذروا فتنة العالم الفاجر، والعابد الجاهل، فإنَّ فتنتهما فتنة لكل مفتون». فالغاوي كالكلب العاوي ـ الذي يرىٰ القذارة عطارة ـ فينبغي علىٰ المرء أن لا يقبل منه إلَّا بالحجة؛ لأنه منقطع الفؤاد.

يقول عليه الصلاة والسلام: «**إنَّ أخوف ما أخاف عليكم رجلٌ قرأ القرآن، حتَّىٰ إذا رئيت بهجته عليه، وكان ردءًا للإسلام؛ ٱنسلخ منه ونبذه وراء ظهره، وسعىٰ علىٰ جاره بالسيف، ورماه بالشّرك.** قلت: يا نبي اللَّه! أيهما أولىٰ بالشّرك، الرَّامي أو المرمي؟ قال: **بل الرَّامي.**» [السلسلة الصحيحة رقم ٣٢٠١].

فمن تدبر الحديث علم ما يفعله حبر السُّوء اليوم ـ الذي زهد في العالي ولهث وراء الفاني ـ ؛ يُلحد في النَّص بما ٱبتدعه من فصٍّ؛ يسمي الجهاد «خروجًا»، والولاية المكفّرة «ٱستعانة»، ويلحد في الردَّة بلا ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾، ويسمي الرّبا «فوائد» ويجيزها، والفرقة الهادية «ضالة»، ودعاة الائتلاف، «دعاة الفرقة والاختلاف»، لا يقف في ذلك إلىٰ حدٍ. فهو لاهثٌ في كل الأحوال، يرىٰ النعمة رأي العين،

ثم يصر علىٰ تسميتها نقمة؛ يلحد في صحة البيان بعلمه للْلِسان، ليضل كل إنسان؛ فهو مصرفٌ عن اليقين، منصرفٌ إلىٰ المهين، فالفرق بين الغاوي الهاوي، والهارب الرَّاهب جليٌّ لا يحتاج إلىٰ منارٍ ليهتدىٰ إلىٰ المسار، **فٱحذر أيها المسلم هذا الخبيث اللهيث علىٰ نفسك، كيف وهو يحجب الدَّواء، ويدل علىٰ الدَّاء؟!**

ومن تدبَّر الحال من العهد النَّبوي إلىٰ يومنا هذا؛ يجد أنَّ المنسلخين يظهرون بظهور الأزمات علىٰ الأمة وشدَّة الحال عليها، وكم هم كثرٌ اليوم ـ لا كثَّرهم اللَّه ـ . فما جال عدوٌّ لدودٌ خلال ديار الأمة إلَّا وقد تجد منسلخًا يريد إعانة العدو في سلخ جلد الأمة ـ والدَّفع بها إلىٰ الركب الشيطاني لتتمرد علىٰ فطرة اللَّه ـ تعالىٰ ـ التي فطر الناس عليها.

فكم من المنسلخين في عهد «محمد بن عبدالوهاب»، ٱنسلخوا مما أتاهم اللَّه ـ تعالىٰ ـ وزيَّنوا الشّرك والقباب، وكم دارت بينه وبينهم محاورات وجدالات، يعلمون أنه مصيبٌ فيها، وهم محرّفون فيها المسارات؛ بغيت ما ٱنسلخوا لأجله ـ التَّزييف لملء الكُنَيْف ـ .

وذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ لهذه الآية الكريمة وجعلها دليلاً من أدلة رسالة «**الدَّلائِل فِي حُكْم مُوَالاَة أَهْل الإِشْرَاك**» يدل علىٰ أنه ٱلتقىٰ ببعضٍ منهم وعانىٰ من جدالاتهم ـ المنسلخة والمسلوخة من كل حجة ـ ، وعلىٰ كلّ نودّ أن نذكر قصة منسلخٍ قبل إكمال شرح دليل المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ، ليتدبَّر القارىء الكريم حال من أوتي النعمة القائدة إلىٰ السَّعادة الأبدية؛ ثم ينسلخ منها ـ والعياذ باللَّه ـ ، وليستعيذ

باللَّه: «من الحَوْرِ بعد الكَوْرِ»[1] لأنَّ القصص عبرةٌ لأولي الألباب.

قلت: أذكر قصة هذا المنسلخ ـ وتقلب حاله ـ وأعوذ باللَّه ـ ممَّا آل إليه مآله، فهو العاصم من كلّ فاصم[2].

هو «عبداللَّه بن علي القصيمي»، شيخ الملحدين والليبراليين العرب، أو الثائر في وجه النُّصوص ـ تعدَّدت الأسماء والذَّات واحدة؛ يلقبوه الذين ٱستقر علىٰ مذهبهم بألقابٍ مطرئةٍ مزيّفةٍ ـ «المفكر»، و«وحيد عصره»، و«...»، لا تعنينا في شيءٍ، وإنما يعنينا من ذلك، أنه ٱنتقل من منافحٍ عن الإسلام وعن المنهج السَّلفي، ومتصدٍّ للتي أفسدت البرية ـ العلمانية الخبيثة ـ وما دار في فلكها، إلىٰ ملحدٍ ـ والعياذ باللَّه ـ ؛ كما صرَّح بذلك مشايخ عدَّة.

ٱنتقل من الكتابات التي ترد فحوىٰ الافتراءات، وتدل علىٰ صحة المسارات، وتلجم الروافض والصوفيين والزنادقة الملحدين، إلىٰ الكتابات التي تلحد في الدّين وتشوِّه سمعة المسلمين ـ التي عجَّت بها مكتبات «باريس» و«واشنطن» ـ، فهذه المكتبات تتبنىٰ طبع كتابات كل من يجني علىٰ الإسلام ويفسد الأنام، وما قصة «سلمان رشدي» و«تسنيمة نسرين» و«أيان علي حرسي»؛ الصومالية منك ببعيد.

---

(١) عن عبدالله بن سرجس قال: «كان رسول الله ﷺ إذا سافر يتعوذ من وعثاء السفر وكآبة المنقلب والحوْر بعد الكَوْر ودعوة المظلوم وسوء المنظر في الأهل والمال» [مسلم رقم ٣٢٦٣ والنسائي رقم ٥٥١٣، ٥٥١٤، ٥٥١٥ بتصحيح الألباني].

والحَوْر بعد الكَوْر ـ نعوذ بالله منه ـ: هو الرجوع من الإيمان إلى الكفر، أو من الطاعة إلى المعصية، أو من الزيادة إلى النقصان.

(٢) الفصم: هو الكسر من غير بينونةٍ. [لسان العرب مادة «فصم» ١١/ ١٨٩].

سُمِّي المذكور ـ «عبداللَّه بن علي القصيمي» ـ بهذا الإسم؛ كما أخبر هو بذلك في ترجمته؛ وهو سعودي المنشأ، إلَّا أنَّ كثيرًا من الناس ينكرون نسبه بحكم أنَّ والده طلَّق والدته فيما هو لم يزل صغيرًا.

ولد المذكور ـ ونعوذ باللَّه من الحَوْر ـ في «خب الحلوة» غرب مدينة «بريدة»، والخب هو: مكان يقع بين كثبان رملية يتم ٱتخاذه مكانًا للاستقرار، وذلك سنة «١٣٢٤هجرية» الموافقة لسنة «١٩٠٧ميلادية». وما أن تجاوز هذا المذكور العاشرة من عمره حتَّىٰ بدأ رحلت البحث عن أبيه؛ فمن «القصيم» إلىٰ «الرياض»، إلىٰ إمارة «الشارقة» ـ التي سمع بأنَّ أباه قد أطال به المقام هناك ـ ، إلىٰ «العراق» ـ فكَّه اللَّه من رجس الكافرين والزنادقة الملحدين؛ الرَّافضة الباطنيين ـ ثم «سوريا»، إلىٰ أن حطَّ رحله في «مصر»، ثم ٱلتحق بجامع الأزهر ـ الذي بناه العبيدية الزنادقة ـ ؛ والذي يحمي «عقيدة التأشعر»، نسأل اللَّه ـ تعالىٰ ـ أن يطهرها منه؛ وهو ٱبن «تسعة عشر» ربيعًا.

ٱلتقىٰ المذكور بوالده في «الشارقة»، وأقام معه بما يقرب من سنتين أو أكثر قليلاً؛ حتَّىٰ توفىٰ اللَّه ـ تعالىٰ ـ والده سنة «١٣٤٠هجرية» الموافقة لسنة «١٩٢٢ميلادية»، وما إن توفي والده حتَّىٰ ٱقترن بـ«ٱبن رشد» ـ الذي أصبح فيما بعد من المقربين إليه ـ ، سافر الاثنان إلىٰ «الهند» للدراسة في «المدرسة الرحمانية»؛ مكثا فيها سنتين ثم طفقا رجعًا من حيث خرجا، ثم أقاما جولة علمية في كلٍّ من «العراق» و«سوريا»، بعد ذلك سافر من البلد الأخير إلىٰ «مصر» ثم ٱستقر بها.

ٱلتحق المذكور بالأزهر ـ العبيدي المنشأ ـ ، وهناك تفاجأ

للتَّنوع الفكري؛ الذي يغلي به هذا الجامع ـ فتجد فيه صاحب «التَّوجه الليبرالي»، وصاحب «التَّوجه السلفي»، وصاحب «التَّوجه الصوفي» ـ المأزوز بالرفض في قالب التَّشيع ـ ؛ وغلبة المذهب تكون لما يتبناه «عميد الجامع»، هذا غير الصراع الدَّائر في «الصحف المصرية» بين أصحاب هذه المذاهب، ولقد أشار إلىٰ بعضها العلاَّمتان «أحمد بن محمد شاكر» و«محمود بن محمد شاكر» رَحِمَهُمَاٱللَّهُ في كتابتهما الزَّكية وتعليقاتهما الرَّضية، ومنها ما تجده في حواشي «**عُمْدَة التَّفْسِير عَلَىٰ تَفْسِير ابْن كَثِير**».

ففي سنة «١٣٤٨هجرية» الموافقة لسنة «١٩٣٠ميلادية» تقلَّد منصب عمادة جامعة الأزهر عميدٌ صوفيٌّ، فأصبحت بعد ذلك الجامعة تزخر وتصبغ به، الأمر الذي جعل المذكور ـ «عبداللَّه بن علي القصيمي» ـ يتمرد علىٰ المذهب وهو ٱبن «واحد وعشرين» سنة، وكان يومها «محمد الأحمدي الظَّواهريُّ» عميد الجامعة وأحد أقطاب الصوفية البارزين المدافعين عن مذهب التَّصوف ـ وأصله الحلول والاتحاد والتَّوسل بالأوتاد ـ ؛ بالطبع الموتىٰ غير الأحياء.

فلما رأىٰ المذكور ـ هذا الباطل يدور ـ شحذ همته وألف كتابًا سمَّاه «البروق النَّجدية في ٱكتساح الظلومات الدَّجوية»؛ الذي هاجم فيه ٱفتراءات الصوفية ـ من هزٍ للأطراف والأرداف ـ ، والطَّواف بالأضرحة وتقديسها، وكذلك هم يفعلون اليوم، ـ قطع اللَّه دابرهم وأزال شركهم وٱفتراءاتهم ـ . آمين! آمين!

شاع هذا الكتاب بين جمهور العلماء؛ مما أدَّىٰ ذلك إلىٰ فصله

من الجامعة سنة «١٣٤٩هجرية» الموافقة لسنة «١٩٣١ميلادية».

شمَّر المذكور عن السَّاعد، وبدأ غزو علماء الأزهر، فألف كتابين الأول: «شيوخ الأزهر والزيارة في الإسلام»، والثاني: «الفصل الحاسم بين الوهابيين وخصومهم».

ولما ٱستغنت الجامعة عن «محمد الظَّواهري» كعميدٍ لها، وعيَّنت «المراغي» صاحب «التَّوجه العلماني»، كفَّ المذكور عن نقد البنية الأزهرية وشيوخها، وٱتجه إلىٰ الحمل علىٰ «العلمانية الخبيثة»، فألف كتابًا سمَّاه «نقد كتاب محمد» لـ«محمد حسنين هيكل»، تصدىٰ فيه للتفسيرات التي ألحد فيها «هيكل» كـ«معجزة الإسراء والمعراج»، و«شق الصَّدر»، التي حكَّم العقل في تفسيراتها، وٱبتعد عن النقل.

فالمذكور كان عدوًّا لكل زور، لهذا ضادَّ «الرفض بٱسم التَّشيع»، فما إن ألَّف أحد أركان هذا المذهب كتابًا سمَّاه «كشف الارتياب في أتباع محمد بن عبدالوهاب» حتَّىٰ ألَّف المذكور كتابه المشهور «الصراع بين الإسلام والوثنية»، إذ قطع فيه أنَّ «الشيعة» لا ينتمون إلىٰ الإسلام في جزءٍ فضلاً عن كلٍّ، وإنما ينتمون إلىٰ اليهودي «عبداللَّه بن سبأ»، كما أقول دائمًا: **أنَّ الرافضة إخوان اليهود من الرَّضاعة.**

بعد هذه الكتب والدّفاعات المستمية عن الإسلام ومنهجه الصافي، أصبح المذكور ـ «عبداللَّه بن علي القصيمي» ـ هو المعترف به في الدّفاع عن السَّلفية علىٰ نطاقٍ واسعٍ.

ثم بعد سقوط الرجل المريض ـ «الدَّولة العثمانية» القبورية الشِّركية ـ؛ وما أمرضها إلَّا كما قلت في «سبب التأليف» ـ تبني الزُّور

والاستنجاد بالمقبور ـ ، وٱنتشار الكتب التي تنتقد ما آل إليه وضع العرب المخزي في تلك المرحلة ـ السَّوداء في تاريخ الأمة ـ ؛ وبوادر الانجلاء منها أصبحت مشرقة ـ عجَّل اللَّه بها ـ ، ألَّف المذكور ـ ونعوذ باللَّه من الحَوْر بعد الكَوْر ـ كتابه الشهير «هذه الأغلال».

أثار الكتاب ردود فعلٍ واسعةٍ بين أصحاب التَّوجه الخبيث ـ العلماني الفاسد ـ ، فقال عنه محمود عباس العقاد: «شكَّل «ٱبن خلدون» طليعة الإصلاح في الشرق، وشكَّل «الأفغاني» ـ وهو الإيراني في الأصل ـ ، و«محمد عبده» ـ الذي ثبت عنه أنه كان يترك الصلاة أحيانًا ـ جوانبه، أما «القصيمي» فهو قلبه»، وكان من أكثر المؤيدين لكتابه الشيخ «محمود شلتوت»؛ الذي أعرب عن أسفه من عدم تمكن «جامعة الأزهر» خلال تاريخها الطويل والممتد أن تأتي بكتاب بحجم كتاب «هذه الأغلال». وفي المقابل ٱنتقد العلاَّمة «عبدالرحمن بن ناصر السَّعدي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ كتاب القصيمي وألف كتابًا سمَّاه «تنزيه الدّين ورجاله مما ٱفتراه القصيمي في أغلاله»، فهذه هي المواقف الأولىٰ من حماة الدّين في كتب المذكور ، ونعوذ باللَّه من الزور ـ .

فالمذكور دائمًا ما يردد بأنه مؤمنٌ باللَّه وبرسوله، ولكن يريد التَّخلص من هذه الأغلال التي لصقت بالدّين. فكان ينتقد العلماء وتفسيراتهم للدّين؛ بعد الضجة التي أحدثها كتابه هذا، بعد ذلك ٱعتزل ـ المذكور ـ الحياة العلمية، وأجهد في عقد النَّدوات مع بعض الطلبة اليمنيين، الأمر الذي جعل «الحكومة اليمنية» في إرسال طلب للحكومة المصرية لطرده من «مصر»، فذهب إلىٰ «بيروت»، وبعدها

بسنوات سمح له بالعودة إلىٰ أسرته في «مصر».

بعد طرد المذكور من «مصر»، وكثرة الغضب عليه، ٱمتنع عن عقد النَّدوات والدَّورات وكرَّس كل جهده في التأليف، فألَّف سنة «١٣٨٢هجرية» الموافقة لسنة «١٩٦٣ميلادية» كتابًا سمَّاه «العالم ليس عقلاً»؛ ولم يلق هذا الكتاب الصدىٰ الذي كان يتمناه ـ والسبب يعود لاستقرار الأوضاع السياسية في العالم العربي في بداية الستينات ـ، فألَّف بعده بثلاث سنوات كتابين الأول: «هذا الكون ما ضميره؟!» والثاني: سمَّاه «كبرياء التاريخ في مأزق» ـ بين سنة «١٣٨٦هجرية» الموافقة لسنة «١٩٦٧ميلادية» وسنة «١٣٩٢هجرية» الموافقة لسنة «١٩٧٢ميلادية» ـ.

بلغ «القصيمي» أوج شهرته في العالم العربي لسببين ٱثنين:

ـ الأول: طرده من «بيروت»؛ الأمر الذي جعل المفكرين العلمانيين يقفون إلىٰ جانبه.

ـ والثاني: هزيمة القومية «١٣٨٦هجرية» الموافقة لسنة «١٩٦٧ ميلادية» ضد الدولة اللَّقيطة ـ المسمَّاة زورًا وبهتانًا بإسرائيل ـ بمساعدة عبَّاد الثالوث لها. الحرب التي أطلقت موجة من النَّقد، فكانت بذلك فرصة ـ للمذكور صاحب الزُّور ـ في الدُّخول في فلسفة النَّقد وتأليف الكتب حولها.

أعيدت طبعة كتاب «العالم ليس عقلاً» الذي لم يلق صدىٰ واسعًا ، ثم ألَّف بعده «أيها العار المجد لك»، وكتابًا آخر سمَّاه «فرعون يكتب سفر الخروج».

بعد نشوء الحرب الطائفية في «لبنان» سنة «١٣٩٥ هجرية» الموافقة لسنة «١٩٧٥ ميلادية» ـ التي وضعت أوزارها سنة «١٤١٠هجرية» الموافقة لسنة «١٩٩٠ ميلادية» ـ ؛ ٱنقطع نشاط «القصيمي» الأدبي، بحكم أنَّ جلّ مؤلفاته يتم طباعتها هناك، فنشر بنفسه كتابه المشهور «العرب ظاهرة صوتية» الذي ترك أثرًا وصدىً قويًا حين نشره.

ظل القصيمي مقيمًا في «مصر» حتَّىٰ إن توفاه اللَّه سنة «١٤١٥هجرية» الموافقة لسنة «١٩٩٦ ميلادية» فغادرها محمولاً إلىٰ «السعودية» التي لم يزرها إلَّا مرةً واحدةً لأداء فريضة الحج.

كانت علاقة المذكور مع «الحكومة السعودية» والأسرة الحاكمة علاقة وطيدة، إلَّا أنَّ حبّه ـ لما رقَّم ـ؛ وليكن قريبًا من دور النشر جعله بعيدًا عن وطنه، ودلالة العلاقة الحميمة بينه وبين الأسرة الحاكمة، إهداءاته كتبه للملك «عبدالعزيز آل سعود»، وكذلك وفاته حينما أرسلت «المملكة» وفدًا ليرافق جثمانه في عودته إلىٰ بلده.

هذا هو تاريخ هذا المنسلخ الذي أتاه اللَّه ـ تعالىٰ ـ نعمة الدّفاع عن السنَّة وأعلامها، فٱنسلخ منها، وتقمَّص ثوب الإلحاد، والدّفاع عن الأنداد. فهذا هو الحَوْر بعد الكَوْر ٱسألوا اللَّه ـ تعالىٰ ـ العافية منه. وأكثروا من قول يا مقلب القلوب والأبصار ثبت قلوبنا علىٰ طاعتك.

من أقواله في مرحلة الكَوْر: «إيماني باللَّه والأنبياء والأديان ليس موضوع خلاف بيني وبين تفكيري، ولا ينبغي أن يكون موضوع خلاف بيني وبين قرائي.. ولو أردت من نفسي وعقلي أن يشكا لما ٱستطاعا، ولو أرادا مني أن أشك لما ٱستطعت. لو أني نفيت إيماني لما صدقت

أقوالي. فشعوري أقوىٰ من كل أفعالي!... وإنَّ الحقائق الكبرىٰ لا تسقطها الألفاظ، كذلك الإيمان باللَّه والأنبياء والأديان من الحقائق القوية التي لا يمكن أن تضعفها أو تشك فيها الكلمات التي قد تجيء غامضة أو عاجزة أو حادَّة، لأنَّ فورة من الحماس قد أطلقها. إنَّ إيماني يساوي: أنا موجود، إذن أنا مؤمن، أنا أفكر، إذن أنا مؤمن. أنا إنسان إذن أنا مؤمن».

وقوله: «ٱعلم ألهمني اللَّه وإياك الرَّشاد، وجنَّبنا طريق الغي والفساد، إنَّ العلم أفضل طلبة، وأعظم رغبة... ونحن في زمان هرم خيره شباب شره نائم وفساده صاح فساده... فهذه المجلات الشهرية الأسبوعية والجرائد اليومية مفعمة بالإلحاد والفجور من الطَّعن علىٰ اللَّه ورسوله ودينه وأفعاله، وإلىٰ الدَّعوىٰ إلىٰ «حانات الخمر» و«بيوت الرقص» و«العزف» و«الربا» و«القمار»، كأنهم في بلدٍ لا يوجد به مسلم ولا كتاب إلهي ولا من يقر بالصنائع!! ولا الجامع الأزهر.. حتَّىٰ عمَّ المصاب وعظمت البلية».

ومن أقواله في مرحلة الحَوْر ـ نعوذ باللَّه منها ـ : «أنه من الخير والصواب ألَّا يميّز بين الرجال والنساء في الزَّي ولا في العمل».

وفي جهاد أعداء الدّين الذي سمَّاه «إرهابًا بٱسم الدّين» قال ما لفظه: «ومن ثم إننا نعتقد أنَّ هذه الجماعات المنسوبة إلىٰ الدّين، النَّاطقة بٱسمه لو أنها ٱستطاعت الوثوب علىٰ الحكم ووضعت السلاح في يدها لحكم البشر عهد من الإرهاب يتضاءل إزاءه كل إرهابٍ يستنكره العالم اليوم، وهذا أمر يجب أن يعرفه أولوا الرأي والمقدرة وأن يحسبوا له

الحساب قبل فوات الأوان، ولن تجد أقسىٰ قلبًا ولا أفتك يدًا من إنسانٍ يثبُ علىٰ عنقك، ومالك؛ يقتلك ويسلبك، معتقدًا أنه يتقرب إلىٰ اللَّه بذلك، ويجاهد في سبيله، وينفّذ أوامره وشرائعه!!».

هكذا يقول كل منسلخ ممَّا أتاه اللَّه، وهل أيها الخبيث ـ الباحث عنه ببحثٍ حثيثٍ؛ ما تفعله «أمريكا» وحلفاؤها ـ عبَّاد الصليب واليهود أو عبَّاد الدرهم والدينار؛ الذين نقضوا أصل الدِّين بولاءٍ ظاهرٍ وبطين ـ اليوم من إرهابٍ في الأمة فوقه إرهابٌ؟!!

لكن تدبَّرنا الحال فوجدنا هـٰهنا إلَّا صنع اللَّه ولطفه؛ وإذا عمت القلوب التي في الصدور؛ كما قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ [الحج]. نقول:

وما ضَرَّ عَيْنُ الشَّمْسِ إِذَا كَانَ نَاظِرًا

إِلَيْهَا عُيُونٌ لَمْ تَزَلْ دَهْرَهَا عُمْيَا

مؤلفات المذكور في مرحلة الكَوْر ـ وهي الهداية ـ ثَبَّتنا اللَّه عليها إلىٰ يوم نلقاه:

ـ «الصراع بين الإسلام والوثنية».

ـ «البروق النَّجدية في اكتساح الظلمات الدَّجوية».

ـ «مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها».

يرد فيه علىٰ «الملاحدة» و«علماء المادة» ـ ثم لحق فيما بعد بركبهم ـ نسأل اللَّه السلامة والعافية من التَّقلبِ من حالٍ إلىٰ حالٍ.

مؤلفاته في مرحلة الحَوْر والدَّعوة إلىٰ البَوْر ـ نعوذ باللَّه منها ـ :

ـ «هذه الأغلال».

- «الإنسان يعصي لهذا يصنع الحضارات».
- «لئلا يعود هارون الرشيد مرة أخرىٰ».
- «فرعون يكتب سفر الخروج».
- «كبرياء التاريخ في مأزق».
- «هذا الكون ما ضميره؟!»
- «أيها العار المجد لك».
- «العرب ظاهرة صوتية».

هذه هي قصة مرشدٍ فتحوَّل بعد ذلك إلىٰ ملحدٍ، فهذا هو الانسلاخ الذي حذَّر منه المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ ، وٱتخذه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ دليلاً؛ وهو الذي أوضحناه بهذه القصة وبما شرحناه قبلها، كما نسأل المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أن يقي الأمة من المنسلخين الملحدين، وإذا قدَّر ظهورهم بقدرته لأنه ﴿**لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ**﴾ ـ كما هو مشاهدٌ وعيانٌ اليوم ـ أن يدحرهم بالمرشدين المتمسّكين بالحبل المتين، لأنه هو القائل: ﴿**بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ**﴾ [الأنبياء: ١٨]. جعلنا اللَّه ـ تعالىٰ ـ منهم. آمين! آمين!

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**وهذا هو والواقع من هؤلاء المرتدين، وأعظم. فإنَّ اللَّه أعطاهم آياته التي فيها الأمر بتوحيده ودعوته وحده لا شريك له، والنَّهي عن الشّرك به ودعوة غيره، والأمر بموالاة المؤمنين ومحبتهم ونصرتهم، والاعتصام بحبل اللَّه جميعًا، والكون مع المؤمنين، والأمر بمعاداة المشركين وبغضهم وجهادهم وفراقهم، والأمر بهدم الأوثان، وإزالة القُحاب واللواط والمنكرات. وعرفوها وأقرُّوا بها، ثم**

ٱنسلخوا من ذلك كله».

يقصد المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ من قوله: «**وهذا هو الواقع من هؤلاء المرتدين**» ـ الدَّولة العثمانية ـ القبورية الشِّركية ـ؛ الجاسَّة خلال الدّيار قتلاً ونهبًا وإفسادًا ودعوةً إلىٰ الشّرك والضلال، ومن تولاَّها ـ ممَّن شهد بالحقّ ودعا إلىٰ التَّوحيد، وعرف أصوله وكان رأسًا فيه، ثم ٱنسلخ منه تبعًا لهواه، وما تريده نفسه من المطامع الدّنيوية الزائلة، أو ممَّن ٱطمأن بظهور الشِّرعة المنزَّهة؛ المتمِّمة للفطرة المكمَّلة، ثم نكص علىٰ عقبه بشبهة المنسلخ أو شهوة الممسخ ـ الذي تمرَّد علىٰ الفطرة وٱستعلىٰ عليها بما كسب من قوَّة ـ يريبه صفاء التَّوحيد، وتميل نفسه وتطمأن لدعوة النَّديد؛ وهذا لما يتخذ الهوىٰ في بيان ما يحقّ وما لا يحقّ؛ لهذا قال اللَّه ـ تعالىٰ ـ : ﴿**أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ**﴾ [الجاثية: ٢٣].

فكل هؤلاء الذين ذكرنا؛ أعطاهم اللَّه ـ تعالىٰ ـ من الخير، وأغدق عليهم من النّعم ـ الظَّاهرة والباطنة ـ، وأبان لهم طريق الرشاد، وحذَّرهم الزيغ والإلحاد والفساد، لكن أثاروا الطُّعون ـ في كلّ أصلٍ وفصلٍ جليٍّ ـ لملء البطون. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿**ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾**﴾ [النحل].

فلقد كفروا بالكلمة التي جعلها إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في عقبه. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿ **وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾**﴾

[الزخرف]. فهذه المتروكة في العقب ـ التي يسخر المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ من يقولها ويُوَرِّثها إلىٰ يوم القيامة ـ هي: «الموالاة في اللَّه» و«المعاداة في اللَّه»؛ التي هي أصل الدّين، بل قوائم الدّين قائمة علىٰ هٰذين الأصلين.

وكفر هؤلاء ـ الدَّولة العثمانية الجاسَّة خلال الدّيار، ومن تولاَّهم من الأعراب، أو ممَّن كان في كنف التَّوحيد وكفر بالنَّديد، ثم تولَّىٰ علىٰ عقبه لزخرفٍ ـ تعيَّن لبغضهم ومعاداتهم لصفاءِ الدّين، وما كان عليه سلف المؤمنين، لأنَّ الكفر مطلقٌ ومقيدٌ، فالمطلق: الكفر بجميع ما جاء به الرسول ﷺ، والمقيد: الكفر ببعض ما جاء به الرسول ﷺ؛ وهؤلاء كفروا ببعض ما جاء به الرسول ﷺ وشنأوه؛ وإن ٱدَّعوا أنهم يعظّمون جناب الرسول ﷺ؛ لأنَّ العاصم من القاصم، هو: **ٱلتزام الإسلام ومبانيه، ودعائمه العظام؛ لا بمجرد قول «لا إله إلَّا اللَّه» و«الصلاة»، مع الإصرار علىٰ المنافي، ـ كالابتهاج بالنَّديد، ومحاربة قحّ السنَّة ودعاة التَّوحيد ـ .**

فهذه ـ بحمد اللَّه ـ لا تخفىٰ علىٰ من عرف أصل دين الإسلام ومبانيه، وما تضمنته شهادة «أن لا إله إلَّا اللَّه» أو تقتضيه.

أما قوله: «**والأمر بمعاداة المشركين وبغضهم وجهادهم وفراقهم، والأمر بهدم الأوثان، وإزالة القُحاب واللّواط والمنكرات**» ـ يعني: المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ بهذا الفساد المنافي لفطرة العباد ـ ما عجَّت به بلاد الدَّولة الجاسَّة؛ فهذه المنكرات مملوءة وبادية للناس ولم تنكرها، فالشّرك عجَّت به «العراق» و«تركيا» و«مصر»، وٱتخذوه قربة وشفاعة؛

بسبب مذهبهم الخبيث. وعادوا من جرد توحيده.

وأما قوله: «**وعرفوها وأقرُّوا بها**» ـ يعني به: الموالين لهذه الدَّولة الجاسَّة ـ القبورية الشِّركية ـ، فهؤلاء بالرغم من الاستفاضة عندهم؛ أنَّ هذه المنكرات من دور الزنا ـ المملوءة بالقُحاب ـ، وٱنتشار اللّواط، قد عجَّت به تلك البلاد التي سال منها السَّيل العرمرم، تولَّوهم وساعدوهم علىٰ الموحّدين، ودلُّوهم علىٰ عورات المرشدين؛ وهم يعلمون ما عند هؤلاء من صفاءٍ ونزاهةٍ، وما عند أولـٰئك من قتامٍ وخباثةٍ.

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**فهم أولىٰ بالانسلاخ من آيات اللَّه والكفر والردَّة من «بلعام»، أو هم مثله**».

فإذا كانت الدَّولة الجاسَّة ـ العثمانية القبورية الشِّركية ـ **عظَّمت** جناب اللَّه والرسول؛ بما لم تقتضيه الأصول، وظنَّت أنها تُحسن صنعًا؛ وقد تعيَّن كفرها وكفر من تولاَّها كما ظهر من فحوىٰ الأدلة التي حشدها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ في رسالته؛ التي نعكف علىٰ إخراج درّها الثمين، وما تضمَّنه قولها المتين ـ يسر اللَّه لنا إتمامها علىٰ هذا الوجه المبين ـ ، فكيف بمن تولَّىٰ اليوم العدو اللَّدود ـ عباد الصليب واليهود ـ ؛ الذين عجَّت بهم أقطار الأمة الإسلامية؟!!

فهؤلاء بولايتهم للعدو الكافر الأصلي ـ الجاسّ خلال الدّيار ـ ، جمعوا ولاية أخرىٰ؛ تنقض أصل الدّين، وتجهز علىٰ ما تضمَّنه الحبل المتين؛ تحكيم القوانين الوضعية ـ الكفرية الشِّركية ـ وتحتيمها وفرضها بالحديد والنار علىٰ الناس، مع ما عندهم من دور القُحاب، والشّرك المباح، واللّواط المنتشر المفضوح المقنَّن، **فإذا كان أولـٰئك**

كفروا وتعيَّن كفرهم كما قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ فكيف لا يكفر هؤلاء؟!! ـ الذين جمعوا فوق الولاية المكفِّرة ـ؛ الغواية والهواية لكل شركٍ وخيمٍ، ولكل خلقٍ ذميمٍ.

بالرغم ما يحدث هذه الأيام من زلزال للعلمنة الخبيثة، والعولمة الرذيلة القبيحة ـ المسمَّاة: «الرأسمالية الجشعة» ـ؛ التي يهمّها الجمع من كل بابٍ، ولو من خباثٍ وقحابٍ؛ من إعصارٍ ماليٍّ هوىٰ بها إلىٰ الحضيض؛ وذلك هو مصير الخبيث، كما قيل: «المال الحرام يذهب في الظلام». يصرّ الموالي الخبيث ـ الحاكم بالقانون الوضعي ـ، علىٰ تبني كل ما حوته من خبائثٍ عظامٍ، وشرورٍ طوامٍ.

فها هي الرأسمالية ـ سنام العولمة القبيحة والعلمنة الخبيثة ـ تدعو في جرائدها، ومجلاَّتها، وإذاعاتها؛ التي عجَّت بها الأرض، إلىٰ تبني نظامٍ ماليٍّ عالميٍّ جديدٍ تحكمه الشريعة الإسلامية؛ التي تعطي الحرية المقيَّدة في المال، وتبيح التَّصرف فيه بمشروعية ـ السَّماح بالامتلاك وتكسير أنياب المُلاَّك؛ إن هم ما شبعوا وتطاولوا وجشعوا ـ؛ فحال هؤلاء كحال الذي يخلصون الدّعاء في الضّر، فإذا أصابتهم فرجة من عنده ـ من تلك الكربة ـ إذا بهم يعرضون ويكفرون.

فالباحث الحثيث ـ الموالي الخبيث ـ يرىٰ هذا التَّحول من هذه المدرسة المنهارة؛ التي تبيح لكل قبيح، ثم يصرّ علىٰ المضيِّ قدمًا؛ إلىٰ ما يهوي في قعر جهنَّم؛ التي لا يخمد حرَّها كل مندم، لكن هو الاستحباب الذي يعمي ويصم.

فكيف لا يكفر هؤلاء، ويشكّ في سفك دمائهم؟!!

فهؤلاء بلغوا سنام الردَّة، التي لم تبلغها الدَّولة الجاسَّة ـ العثمانية القبورية الشِّركية ـ ولا من تولاَّها ـ التي كفَّرها وكفَّر من تولاَّها الذي نحن في صدد شرح دلائله ـ . فإيَّاك ثم إيَّاك أيها القارىء الكريم؛ ممَّا يقوله المرجىء ويُلقيه من تعتيمٍ، فمذهبه فاسدٌ وللموحد حاقدٌ، واللَّه يهدي لنوره ما يشاء.

وقبل أن نختم هذا العنصر ـ الذي ٱستفضناه بهذا الشَّرح ـ ؛ والفضل والمنَّة للَّه وحده، نودّ أن نذكر مسائل جليلة ٱستنبطها العلاَّمة «محمد بن عبدالوهاب» ـ الأب من الأمام لصاحب «الدَّلائل» ـ ، من آية الدَّليل؛ تهدي إلىٰ أقوم السَّبيل، يفقهها من وهب العلم ومقتضاه.

يقول العلاَّمة محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِ إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَثۚ ﴾ [الأعراف: ١٧٦] ما لفظه: «وفيه مسائل:

ـ الأولىٰ: معرفة «أن لا إله إلَّا اللَّه»، كما في قصة «آدم» و«إبليس» ويعرف ذلك من عرف أسباب الشّرك، وهو الغلو في الصالحين، والجهل بعظمة اللَّه.

ـ الثانية: معرفة «أنَّ محمدًا رسول اللَّه»، يعرفه من عرف عداوة علماء أهل الكتاب له.

ـ الثالثة: معرفة الدّين الصحيح، والدّين الباطل، لأنها نزلت في إبطال دينهم الذين نصروا، وتأييد دينه الذي أنكروا.

ـ الرابعة: معرفة عداوة الشيطان ومعرفة حيله.

ـ الخامسة: أن من ٱنسلخ من الآيات أدركه الشيطان، ومن لم ينسلخ منها حمته منه، ثم صار أكثر من ينتسب إلىٰ العلم يظن العكس.

ـ السادسة: خوف الخاتمة كما في حديث «ٱبن مسعود».

ـ السابعة: عدم الاغترار بغزارة العلم.

ـ الثامنة: عدم الاغترار بصلاح العمل.

ـ العاشرة: **أنَّ الانسلاخ لا يشترط فيه الجهل بالحقّ أو بغضه.**

ـ الحادية عشر: أنَّ من أخلد إلىٰ الأرض وٱتبع هواه، **فلو عرف الحقّ فقد ٱنسلخ ولو عرف الباطل وأبغضه.**

ـ الثانية عشر: معرفة الفتنة وأنه لابدَّ منها؛ فليتأهب وليسأل اللَّه العافية، لقوله: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢﴾ [العنكبوت].

ـ الثالثة عشر: عدم أمن مكر اللَّه.

ـ الرابعة عشر: ذكر مشيئة اللَّه وذكر السبب من العبد.

ـ السادسة عشر: **أنَّ محبة الدُّنيا تكون سببًا لردة العالم عن الإسلام.**

ـ السابعة عشر: تمثيل هذا العالم بالكلب في اللَّهث علىٰ كل حالٍ.

الثامنة عشر: أنَّ هذا مثل لكل من كذب بآيات اللَّه فليس مختصًا.

ـ التاسعة عشر: ذكر كونه ـ سبحانه ـ أمر بقص القصص علىٰ

عباده.

ـ العشرون: ذكر الحكمة في الأمر به.

ـ الحادية والعشرون: قوله: ﴿ **سَآءَ مَثَلًا** ﴾ [الأعراف: ١٧٧] كقوله: ﴿**بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ**﴾ [الجمعة: ٥].» [الدّرر السَّنيَّة في الأجوبة النَّجدية ١٣/ ٢٠٤، ٢٠٥].

فهذه ٱستنباطات أولي الألباب؛ الذين آتاهم اللَّه ـ تعالىٰ ـ خالص العلم وصالح العمل ـ العلم ومقتضاه ـ ؛ وتأملوا العاشرة من الاستنباطات وهي قوله: «**أنَّ الانسلاخ لا يشترط فيه الجهل بالحقّ أو بغضه**»؛ كيف يرد علىٰ مذهب «الإرجاء»، ويلجم المرجئة ـ الذين يأبون إلَّا التَّعسف بالمسفسف ـ في وجه الحقائق الباهرات، والحجج الزاهرات، لكن ماذا نفعل أو نقول للذي ٱستولىٰ عليه الهوىٰ الغالب، ولبَّس ودلَّس عليه المارد اللاَّعب؟!! إلَّا قول المأثور: الحمد للَّه الذي عفانا مما ٱبتلاه به.

«الدَّلِيلُ الثَّالِثُ عَشَر»

قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾ [هُود].

فذكر ـ تعالىٰ ـ أنَّ الرُّكون إلىٰ الظَّلمة من الكفَّار والظالمين موجبٌ لمسيس النَّار، ولم يفرّق بين من خاف منهم، وغيره. إلَّا المكره.

فكيف بمن ٱتخذ الرُّكون إليهم دينًا ورأيًا حسنًا، وأعانهم بما قدر عليهم من مالٍ ورأيٍّ، وأحبَّ زوالَ التَّوحيد وأهله، وٱستيلاء أهل الشّرك عليهم...؟!! فإنَّ هذا من أعظم الكُفر والرُّكون.

الشَّرْحُ :

يأمر المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ في هذه الآية الكريمة، بأمرٍ عظيمٍ؛ عليه ينبني أصل الدّين، فكما أنَّ أصل الدّين لا يثبت إلَّا بتكفير الكافر وبغضه ومعاداته؛ فالرُّكون: ـ وهو الميل اليسير يجرّ إلىٰ هدم هذا الأصل ـ ، فوجب علىٰ المسلم؛ المستسلم للأوامر الربانية، فهم هذا الأمر ـ الرباني ـ ؛ والنَّظر في وعده الذي جاء بأعظم وعيدٍ؛ يقدمه نهيٌّ ثم زجرٌ وتهديدٌ.

والرُّكون في لسان العرب فسّر بمعاني مختلفة؛ فمنهم من قال: هو الميل إلىٰ الشيء والسكون له، ومنهم من قال: هو الميل اليسير؛ قاله «الزمخشري» وتبعه في ذلك «البيضاوي» وغيره من المفسرين الذين يعتمدون عليه في تحريره للمعاني؛ لدقة فهمه وذوقه وحسن تعبيره؛ مع ما فيه من شططٍ أحيانًا، وتكلّف فيها، لإخراج المعنىٰ الحقيقي

وشنشنته بتأويلٍ مسايرة لمذهبه الإعتزالي، ومنهم من قال: هو الميل إلىٰ الشيء والاطمئنان إليه، وفسَّره صاحب «المصباح المنير» بالاعتماد علىٰ الشيء. والمعاني الأربعة: وهي «الميل» و«السكون» و«الاعتماد» و«الاطمئنان» معاني صحيحة؛ من لوازم معنىٰ الرُّكون.

وضد الرُّكون الاعتزال؛ لهذا قال إمام الحنفاء إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٤٨]؛ ومن نظر في قوله، وجد «البراءة» و«المولاة»؛ التي هي الأصل والفصل في معنىٰ «لا إله إلَّا اللَّه»، فكلامه ٱشتمل علىٰ إثبات العبادة للَّه وحده، ونفيها عمَّن سواه، والبراءة ممَّن عَبَدَ سواه.

فهذه هي حقيقة الإسلام، وملَّة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ التي أمرنا بٱتباعها. قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٣﴾﴾ [النحل].

فلقد حذَّر المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ نبيَّه بقوله: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾﴾ [الإسراء]. فقوله: «إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا» هو القبول ببعض ٱقتراحاتهم؛ التي ٱقترحوها عليه، وٱطمأنت نفوسهم بها، وهذا بعض الميل القليل.

يقول ٱبن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «لو ركنت إلىٰ هؤلاء المشركين فيما سألوك شيئًا قليلاً، لأذقناك ضعفَ عذاب الدُّنيا، وضعفَ الممات في الآخرة.» [جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥/ ١٠٢].

فالغاية من هذا التَّحذير؛ ٱجتناب ما يؤدي إلىٰ قبول مقترحاتهم، وإذا كان الميل اليسير ولين الكلام من دهليزه الأول؛ لأنَّ الغاية من

هذا، هو غَضُّ الطَّرف عنهم؛ وهذا بعض ما يريدونه من المسلم الموحّد، فينفصم بذلك عقد البراءة منهم ومن أعمالهم، وهذا بعض الطَّاعة القائدة إلىٰ الخسارة. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [آل عمران].

فالكافر ـ سواء كان مسالمًا أو محاربًا ـ يحبّ أن يلقىٰ «السلم» بينه وبين الموحّد؛ لأنه علم وتيقَّن أنَّ موافقة الموحّد والانجرار إلىٰ دينه علانية من المحال الذي ينفيه لسان الحال؛ لهذا ٱكتفىٰ ورضي بالإدهان. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴿٩﴾﴾ [القلم].

والإدهان: هو المصانعة واللِّين والمقاربة؛ ويُعنىٰ بذلك ـ المقاربة في الكلام والتَّليين في القول ـ وهذا هو دهليز الرُّكون المحذَّر منه في الآية الكريمة.

■ فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**فذكر ـ تعالىٰ ـ أنَّ الرُّكون إلىٰ الظَّلمة من الكفَّار والظالمين موجبٌ لمسيس النَّار، ولم يفرّق بين من خاف منهم، وغيره. إلَّا المكره**».

لأنَّ الآية الكريمة ظاهرة الدَّلالة، بيّنة الحجة، واضحة البرهان، وزاجرة في البيان، حاكمة بمنطوقها علىٰ كل مسلم؛ يصانع أو يداهن، أو يقارب في قوله، أو يميل ميلاً يسيرًا إلىٰ الكفَّار والمشركين ـ خاصة اللاَّد منهم ـ اليهود والنصارىٰ؛ وإخوانهم من الرضاعة ـ الرافضة الباطنية ـ أو القبورية المشركة، أنه مُعَرَّضٌ للوعيد الشَّديد.

فالفاعل لذلك لم يراع النَّهي الشَّديد والتَّهديد، وقد يجره ذلك

إلىٰ الولاية المكفِّرة؛ بأن يحسّن أفعالهم، ويطيعهم، ويوافقهم علىٰ رغبتهم، ويثني عليهم، ويعينهم علىٰ من وجبت ولايته، **ولاشكَّ أنَّ من فعل ذلك أنه كافرٌ كفرًا ينقل من الملَّة؛ ولو عرف التَّوحيد وعمل بشرائع الإسلام الظاهرة.**

ومن نظر في الأحاديث المانعة من التَّشبه ـ باليهود والنصارىٰ ـ ، وحرص النبي ﷺ علىٰ مخالفتهم في كل شيءٍ؛ حتَّىٰ قالت اليهود: «ما يريد هذا الرجل ـ يعنون به: النبي ﷺ ـ أن يدع من أمرنا شيئًا إلَّا خالفنا فيه!» [صحيح سنن أبي داود رقم ٢٥٨ و٢١٦٥ وصحيح سنن النسائي رقم ٣٦٧]. **علم أنَّ ذلك كان لقطع حبال المودَّة، وأوصال المصانعة، وخيوط المقاربة، بين الظالمين وبين المسلمين؛ لأنَّ المشابهة والمشاكلة في الأمور الظَّاهرة تجر إلىٰ المشابهة والمشاكلة في الأمور الباطنة بتدرجٍ خفيٍّ؛ قد لا يظهر لأول وهلةٍ، وهذا الأمر يشهد به «الحسّ» و«التجربة».**

فالجبلَّة والسَّجيَّة التي جبل عليها الإنسان؛ أنه يتفاعل مع بني جنسه، ويكسب بعضهم أخلاق بعض بالمعاشرة والمشاكلة، بل الإنسان يتفاعل ويكسب من أخلاق أيّ حيوانٍ إذا عاشره.

يقول عليه الصلاة والسلام : «**الفخر والخيلاء في أهل الإبل، والسَّكينة والوقار في أهل الغنم**» [البخاري رقم ٣٤٩٩ ومسلم رقم ١٨٥ «كتاب الإيمان»].

وفي رواية: «**رأس الكفر نحو المشرق، والفخر والخيلاء في أهل الخيل والإبل، الفَدَّادين أهل الوبر، والسَّكينة في أهل الغنم**» [مسلم رقم ١٨٣ «كتاب الإيمان» والسلسلة الصحيحة رقم ١٧٧٠].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «وقد رأينا

اليهود والنصارىٰ الذين عاشروا المسلمين. هم أقل كفرًا من غيرهم، كما رأينا المسلمين الذين أكثروا من معاشرة اليهود والنصارىٰ، هم أقل إيمانًا من غيرهم ممن جرد الإسلام.

والمشاركة في الهدي الظاهر توجب أيضًا مناسبة وٱئتلافًا. وإن بعد المكان والزمان فهذا أيضًا أمر محسوس؛ فمشابهتهم في أعيادهم - ولو بالقليل - هو سبب لنوع ما من ٱكتساب أخلاقهم التي هي ملعونة، وما كان مظنة لفساد خفي غير منضبط، علّق الحكم به، وأدير التَّحريم عليه.

فنقول: مشابهتهم في الظاهر سبب ومظنة لمشابهتهم في عين الأخلاق والأفعال المذمومة. بل في نفس الاعتقادات وتأثير ذلك لا يظهر ولا ينضبط، **ونفس الفساد الحاصل من المشابهة قد لا يظهر ولا ينضبط، وقد يتعسَّر أو يتعذَّر زواله بعد حصوله ولو تفطن له**، وكل ما كان سببًا إلىٰ مثل هذا الفساد فإنَّ الشَّارع يحرّمه، كما دلت عليه الأصول المقررة.

ثم إنَّ المشابهة في الظاهر تورث نوع مودة ومحبة وموالاة في الباطن، كما أنَّ المحبة في الباطن تورث المشابهة في الظاهر، وهذا أمر يشهد به الحسّ والتجربة، حتَّىٰ أن الرجلين إذا كانا من بلدٍ واحدٍ، ثم ٱجتمعا في دار غربة، كان بينهما من المودة، والائتلاف أمر عظيم، وإن كانا في مصرهما لم يكونا متعارفين، أو كانا متهاجرين.» [إقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب الجحيم ١/ ٥٤٨، ٥٤٩].

قلت: ٱنظر أيها القارىء الكريم إلىٰ قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ - تعالىٰ - : «**ونفس**

الفساد الحاصل من المشابهة قد لا يظهر ولا ينضبط، وقد يتعسَّر أو يتعذَّر زواله بعد حصوله ولو تفطن له».

لأنَّ المداومة علىٰ الشيء تورث الاعتياد والألفة لذلك الشيء، ولو كان الشيء محرَّمًا، فيحصل بذلك الاستهانة وعدم النَّكارة ـ الموروثة للذُّل والمهانة ـ ، فتتطبَّع النُّفوس لقبول ذلك، ولا تأنف منه، ومتىٰ ذكَّر الذَّاكر، وزجر الزَّاجر، وقرعت القوارع القرآنية، إلَّا وجاء الإبلاسُ الإبليسيُّ يهرول ليلوي أعناق النُّصوص الزَّاجرة لذلك خاصة ما كان ناهيًا عن ولاية الكافرين والرُّكون إليهم، ليلبّس علىٰ المُذَكَّر ـ ثم إنه ليعلم في غالب الأحيان أنه تلبيسٌ وتدليسٌ ـ ، لكن لما تعسَّر وتعذَّر عليه زواله ألفه وطابت نفسه بذلك، لهذا كان اللَّه ـ تعالىٰ ـ لما يخاطب الكفَّار في كتابه الكريم بالاستفهام ـ الذي يفيد التقرير ـ والاستنكار، يعقبه بقوله: ﴿ثُمَّ ٱنظُرۡ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ٧٥﴾ [المائدة]. ومعناه: كيف يُصرفون عن الحقّ؛ والاستماع إليه وتأمله مع وضوحه.

فعلىٰ المسلم الموحّد، المستسلم والمنقاد للنُّصوص ـ الدَّاخل في السّلم كافة ـ أن ينأىٰ بنفسه عمَّا يخدش دينه، ويذيب الفوارق التي بينه وبين الظالمين خاصة الذين قالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ [المائدة: ٧٣]، والذين قالوا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ﴾ [المائدة: ٦٤]. فالصنفان ألدّ الأعداء إلىٰ قيام الساعة.

فإذا كان اللَّه ـ تعالىٰ ـ أمرنا ببغض أهل المعاصي؛ كما جاء في الأثر بما لفظه: «تقرَّبوا إلىٰ اللَّه ببغض أهل المعاصي، وألقوهم بوجوهٍ مكفهرَّةٍ، والتمسوا رضا اللَّه بسخطهم، وتقربوا إلىٰ اللَّه بالتَّباعد منهم»؛

فما بالك في أهل الكفر والإلحاد ـ الذين جعلوا للَّه الصاحبة والولد؛ ووصفوه بالسَّلب ـ وكذبوا عليه، وٱتهموا أنبياءه بالجهل والكذب والاختلاق؟!!

وإن كان الأثر ضعَّفه جهابذة السَّند؛ كالعلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ وأورده في سلسلته الضعيفة بـ«رقم ٢٣٧٧» وضعَّفه في «ضعيف الجامع الصغير وزيادته رقم ٢٤٧٣» فمعناه أصَّل عقيدة «الولاء والبراء» التي دلَّت عليها عدَّة آيات كريمات وأحاديث صحاح؛ ٱتفقت في «المعنىٰ» و«المبنىٰ». فكيف يركن وتودَّد إلىٰ الظالمين؛ واللَّه ـ تعالىٰ ـ يقول: ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿٨﴾﴾ [الشورى]. وَيَقُولُ : ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾﴾ [الشعراء]؟!!

لكن من نظر في تضعيف العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ وكان مُلمًّا بهذا العلم الشَّريف من كل جوانبه ولم يتطفَّل عليه ـ وجد أنه ضعَّف السند المرفوع؛ وهو ـ سامحه اللَّه ـ ليس بذوَّاقٍ لما يروىٰ في غير المرفوع؛ فإنَّ هذا الكلام رواه سفيان الثوري عن عيسى ٱبن مريم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كما في «الحلية ٧/ ٤٦»؛ فمثل هذا يُحتج به في هذا المقام، ولولا أنَّ «سفيان الثوري» يحتج به لما رواه واللَّه أعلم.

ورواه أيضًا «ٱبن عساكر» في تاريخه «٤٧/ ٤٥٣» عن مالك بن أنس قال: «قال عيس بن مريم للحواريين: يا معشر الحواريين: تحببوا إلىٰ اللَّه ببغض أهل المعاصي».

فمن ركن إلىٰ الظالمين فقد دخل في الوعيد والويل والتَّهديد، سواء قال: خفت أو لم يقل ذلك، وتعلَّل بعللٍ أخرىٰ، علم أنها واهية،

إلَّا الإكراه؛ فقد عذر اللَّه ـ تعالىٰ ـ صاحبه، وبيَّن أحكامه.

والرُّكون ـ الذي هو دهليز النَّار والعار والشنَّار ـ يدور علىٰ «التَّولي العام» و«التَّولي الخاص»، فمنه المكفّر ومنه دون ذلك، لكن كلاهما موجب لمسيس النار.

فمن «التَّولي العام» و«التَّولي الخاص»: الرُّكون اليسير، والمقاربة، والمصانعة، والمداهنة، والمدارة، والطَّاعة فيما يقولون ويشيرون به. وتقريبهم في المجالس، وٱستعمالهم في الوظائف، وٱتخاذهم بطانة، والبشاشة لهم، والطَّلاقة، والإكرام العام، وٱستئمانهم وقد خوَّنهم اللَّه ـ تعالىٰ ـ ، ومناصحتهم، وٱتباع ما يهوون ويشتهون، ومصاحبتهم، ومعاشرتهم، والرضا بأعمالهم، والتَّشبه بهم، والتَّزيي بزيّهم، وتعظيمهم، وتسميتهم «سادات» و«حكماء»، والرسول عليه الصلاة والسلام يقول: «**فإذا قال الرجل للمنافق يا سيد فقد أغضب ربه ـ تبارك وتعالىٰ ـ** » [السلسلة الصحيحة رقم ١٣٨٩].

فإذا كان هذا الغضب ٱتجاه المنافق ـ الذي ظاهره معنا وباطنه ضدنا ـ ؛ بسبب ما أظهر من قرائن الرَّيبة، فكيف يكون الغضب إذا كان التَّسييد للكافر الفاجر، المسالم غير المحارب؟! ولا أقول الجاسّ خلال الدّيار ـ قتلاً ونهبًا وفتكًا بالأعراض ـ !!

فإذا علمت هذا، عرفت ما مصير الذي يقول لـ«بوش» الكافر الفاجر ـ لعنه اللَّه ـ : يا سيد، أو يقول قال: السَّيد بوش، أو قال لوزيرة خارجيته: السَّيدة ـ الكافرة الفاجرة لعنها اللَّه ـ «كندليزة رايس»؛ وإذا عمىٰ القلب من أين يكون الإبصار؟!!

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ :

تُحِبُّ أَعْدَاءَ الحَبِيبِ وَتَدَّعِي حُبَّاً لَهُ مَا ذَاكَ فِي إِمْكَانِ

هذا في اللَّفظ الموهم للمحبة، أو المجرّ إلىٰ ذلك كلفظ السَّيد ـ الذي يُطال غضب اللَّه بسببه ـ ، أما إذا كان اللَّفظ صريحًا في التَّبجيل والتَّعظيم للكافر، فلا يشك في كفر من قال ذلك؛ كما شاهدت يومًا علىٰ المرياء، في برنامج علىٰ «قناة الجزيرة» ٱسمه «الاتجاه المعاكس» ـ النَّاجس العاكس؛ الطَّاعن في حرمة النُّصوص، ومقرب الرَّفض ومزيّنه للعامة ـ الذين لا يعلمون ما مكر إخوان اليهود من الرَّضاعة ـ يقول صحفي ـ رئيس نقابة الصحفيين بالكويت ـ لا أذكر ٱسمه؛ لكن لا أنسىٰ قولته الشَّنيعة ـ التي لا يُشك في كفر من قالها إلَّا سمج العقيدة ـ المرجىء الجديد ـ ؛ عن بوش ـ اللَّعين ـ : «الفاتح بن الفاتح»، فأيُّ تعظيمٍ فوق هذا التَّعظيم؟!!

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**فكيف بمن ٱتخذ الرُّكون إليهم دينًا ورأيًا حسنًا، وأعانهم بما قدر عليهم من مالٍ ورأيٍّ، وأحبَّ زوالَ التَّوحيد وأهله، وٱستيلاء أهل الشّرك عليهم...؟!! فإنَّ هذا من أعظم الكُفر والرُّكون**».

فمن فعل كما قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ فلاشكَّ في كفره؛ لأنه أتىٰ المكفّرات من بابها الواسع، وغالبًا من يقوم بذلك إلَّا المفتتن بالدُّنيا الرَّاكن إليها ـ الجاعل الفقر بين عينيه ـ ، فهمّه وحرثه إلَّا في جناية المال ـ سواء كان حلالاً أم حرامًا ـ ، لهذا قال النبي ﷺ ما لفظه: «**ليأتين علىٰ الناس زمانٌ لا يبالي المرءُ بما أخذَ المالَ؟ أمن حلالٍ، أم**

من حرامٍ؟» [البخاري رقم ٢٠٨٣].

والسبب في ذلك: هو الانبهار فيما أيدي الناس، والتَّفاخر في المآكل والملابس، والمباهاة، والتَّطاول في البنيان، وما جمع من أثاثٍ، حتَّىٰ صار الحبُّ للدُّنيا ـ ونشأت الموالاة فيها والمعاداة عليها ـ ؛ ويزداد الشَّبق والحرص علىٰ ذلك إذا لبَّسوا عليهم أحبار السُّوء، وخدعوهم بأفعالهم.

فالمسلم الموحّد يعلم مادام الأجل باقيًا فالرزق جاريًا، ينبني علىٰ قاعدةٍ دائمةٍ هي: ﴿**وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ﴿٢﴾ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ**﴾ [الطلاق: ٣]؛ مع ٱتخاذ الأسباب وعدم التَّوكل عليها؛ لأنَّ عدم ٱتخاذ الأسباب قدحٌ في الشَّرع.

وإذا كان الرُّكون المجيب لمسيس النار أن تبري للظالمين ـ الظلم الأصغر ـ قلمًا، أو كما قال سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من لاث لهم دواة، أو برىٰ لهم قلمًا، أو ناولهم قرطاسًا، دخل في الوعيد الشَّديد المذكور في الآية الكريمة. وكان يقول غير واحدٍ من السلف: أعوان الظلمة من أعانهم، ولو أنهم لاق لهم دواة، أو برىٰ لهم قلمًا، ومنهم من كان يقول: بل من يغسل ثيابهم من أعوانهم؛ وما قاله السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يوافق ظاهر الآية الكريمة التي في قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿**ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ**﴾ [الصافات: ٢٢]. والتفسير يشمل الظلم بقسميه ـ «الأصغر» و«الأكبر» ـ .

فإذا كان العذاب يطال من برىٰ قلمًا ولاث دواة، فكيف بمن أعانهم ـ بالمال والرأي علىٰ الفتك بالمسلمين، والأخذ بما في أيديهم ـ ممَّا رزقهم اللَّه ـ تعالىٰ ـ وفضَّلهم علىٰ كثيرٍ من الأمم ـ كما هو حاصل

اليوم في «أفغانستان» و«العراق» و«الصومال» و«فلسطين» و«الشيشان» وغيرها من ديار الملَّة ـ التي عاث فيها العدو فسادًا؟!!

يقول الشيخ عبداللَّه بن سليمان بن حميد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ في رسالته المسمَّاة «**الهدية الثمينة فيما يحفظ به المرء دينه**»[1] ما لفظه: «إنَّ المسلم إذا والىٰ المشركين وأطاعهم، ووافقهم علىٰ رغبتهم، لأجل مالٍ أو غيره، من غير إكراه، **أنه كافرٌ، ولو كان يعرف كفرهم ويبغضهم**» [الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النَّجدية ١٥/ ٤٧٧].

فالدَّاخلون في هذه السَّمجة القبيحة والردَّة المبيحة، قد أوتوا من باب ـ الحرص علىٰ المكتسبات والجني للشهوات ـ علىٰ حساب دينهم وعرضهم؛ ليس للشَّك ولا للتَّصديق بدينهم موضع قدمٍ فيه، وإنك لترىٰ ذلك باديًا في جميع الموالين للجاسين خلال الدّيار ـ قتلاً ونهبًا وفتكًا ـ .

وهل ما جعل الكاره لما أنزل اللَّه ـ تعالىٰ ـ الحاكم بالقانون الوضعي وأعوانه؛ من المتجردين لذلك أو من أحبار السُّوء المزيين لذلك ـ بليِّ أعناق النُّصوص ـ يوالي أعداء اللَّه ويعادي أولياء اللَّه إلَّا المال؟!!

ورحم اللَّه العلاَّمة ٱبن عقيل حيث يقول في زمانه: «من عجيب ما نقدت من أحوال الناس، كثرة ما ناحوا علىٰ خراب الدّيار، وموت الأقارب والأسلاف، والتَّحسر علىٰ الأرزاق، وذم الزَّمن وأهله، وذكر

---

(١) قلت: الرسالة المسمَّاة «الهدية الثَّمينة فيما يحفظ المرء به دينه» طبعت مرارًا، الأولى في سنة «١٣٧٣هجرية» الموافقة لسنة «١٩٥٤ميلادية».

نكد العيش فيه. وقد رأوا من ٱنهدام الإسلام، وتشعب الأديان، وموت السنن، وظهور البدع، وٱرتكاب المعاصي، وتقضي الأعمار في الفارغ الذي لا يجدي، والقبيح الذي يوبق ويؤذي.

فلا أجد منهم من ناح علىٰ دينه، ولا بكىٰ علىٰ ما فرط من عمره، ولا أسىٰ علىٰ فائت دهره، وما أرىٰ لذلك سببًا إلَّا قلَّة مبالاتهم بالأديان، وعظم الدُّنيا في عيونهم، ضد ما كان عليه السلف الصالح، يرضون بالبلاغ من الدُّنيا، وينوحون علىٰ الدّين» [ٱنتهىٰ بواسطة الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النَّجدية ١٥/ ٤٦٧، ٤٦٨].

فكيف به لو رأىٰ هذا الزمان؛ الذي عودي الحقّ وأهله، ووسموا بالألقاب الشَّائنة، ووصفوا بالأوصاف النَّابية، وأنس بالخبيث وكثرته، وٱستوحش من الطَّيب مع قلَّته، وتطاول التُّحوت علىٰ الوعول، وتكلموا بملء شدقيهم بلا خفية، وتعلم القرآن للكسب به، وأصبح الإلحاد والاستعانة بالأنداد، والزندقة والافساد دينًا يدينون به وهمًا كثر فيه القيل والقال ـ هذا فيما ذكرنا فضلاً عمَّا تركنا ـ ؟!! وإذا رأوا من ينكر عليهم ذلك عدّوه من المتخلفين المتحجرين وفي الغالب من المفسدين ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة].

أما قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : **«وأحبَّ زوالَ التَّوحيد وأهله، وٱستيلاء أهل الشّرك عليهم...؟!!»**.

فهذا ناقض من نواقض أصل الدّين ـ لذاته ـ ، ولو لم يقترن معه فعل أو تصريح، فإذا ٱنضم إليه ما ذكره المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ فيصبح مغلظًا، وللعصمة مبيحًا، كما يدل علىٰ ذلك دلالات «الكتاب»

و«السنَّة» و«إجماع الأمة» المقتدىٰ بهم.

وٱعلم ـ رحمك اللَّه ـ أنه لا يستقيم أمر الإسلام، ولا يصلح حال الأنام، إلَّا بمواطأة هؤلاء ـ الذين هم للشريعة أعداء، وللموحدين ألدَّاء ـ؛ الذين أكرموا الكفَّار إذ أهانهم اللَّه، وأعزُّوهم إذ أذلهم اللَّه، وأدنوهم إذ أقصاهم اللَّه، فاللَّه ـ تعالىٰ ـ يقول لنبيّه في حق المنافقين: ﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَعِظۡهُمۡ وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا ٦٣﴾ [النساء]. مع أنهم يصلّون، ويصومون، ويجاهدون، إلَّا أنهم ظهرت عليهم قرائن الريبة، فكيف بهؤلاء الذين عادوا كل عتيق، وأحبوا وأنسوا بكل تلفيق؛ يفسد الأخلاق ويدعو إلىٰ الشّقاق والنّفاق؟!

فهؤلاء ﴿هُمُ ٱلۡعَدُوُّ فَٱحۡذَرۡهُمۡۚ﴾ ـ بهذا اللَّفظ الذي يقتضي الحصر ـ؛ لأنَّ الأحقية والأولوية في هذا الوصف؛ لمن كان بين أظهرنا ويتكلَّم بألسنتنا ويضمر لنا العدواة والبغضاء لأجل منهجنا الرباني ـ الذي لا منهج سواه ـ؛ لأنَّ من نأىٰ عن الدَّار عدواته محدودة ومؤقتة، بخلاف من يدسُّ السُّمَّ في العسل ـ وذلك هو عمل هؤلاء الذين يُسمَّوْنَ «النخبة» ـ طبقة المثقفين ـ ثقافة الحمار الذي يدور حول دولابه ـ، فمن جرَّأ العدوّ الجاس خلال الدّيار علينا أليس هم؟!!

ومن هوَّن شأننا أمامه، وسفَّه أحلامنا له أليس هم؟!!

فوجب الاحتراس منهم وإعمال قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَٱحۡصُرُوهُمۡ وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٖۚ﴾ فيهم؛ حتَّىٰ يكون الدّين كلّه للَّه ـ تعالىٰ ـ ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٢١﴾ [يوسف].

فالمستوفىٰ من آية دليل الباب؛ يدلّ علىٰ الابتلاء؛ الذي يبتلي اللَّه

ـ تعالىٰ ـ به عباده المؤمنين، فالصِّراع بين الحقّ والباطل مستمر إلىٰ قيام الساعة، وما جاء رسولٌ إلَّا كان الناس بين أمرين ٱثنين لا ثالث لهما ألبتة، إما أن يؤمنوا به، وإما أن يكفروا به، ومن يؤمن به لابدَّ أن يمتحنه اللَّه ـ تعالىٰ ـ ويبتليه، ليعلم الصادق من الكاذب، وما أرسل اللَّه من رسول إلَّا كُذّب وأُوذي. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ**﴾ [الأنعام: ١١٢]. **وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿**كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ٥٢**﴾ [الذاريات]. **وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿**مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ**﴾ [فصلت: ٤٣].

فالأذىٰ حاصل، إما أن يكون ٱبتداء ثم تعقبه العافية في الدُّنيا والآخرة، وإما أن يكون بعد أعظم وأدوم ـ في الدُّنيا بأيدي المؤمنين، وفي الآخرة بالملآئكة الموكلين ـ، لهذا لما سأل رجل الإمام «الشافعي» رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ فقال: يا أبا عبداللَّه! أيما أفضل للرجل أن يمكّن أو يبتلىٰ؟ فقال الشافعي: لا يمكَّن حتَّىٰ يبتلىٰ.

فلا يظن أحد أنه يخلص من الألم ألبتة. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿**وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً**﴾ [الأنبياء: ٣٥]. فالنفس لا تزكو ولا تصلح إلَّا بالبلاء، ليستخرج الجيد من الرديء.

فالواجب علىٰ المسلم الموحّد أن يجعل رضا اللَّه ـ تعالىٰ ـ نصب عينيه، ولا يبالي بمن عاداه في جنب اللَّه، ورضا الناس غاية لا تدرك؛ لأنَّ أهواءهم مختلفة غير مؤتلفة، لهذا قال اللَّه ـ تعالىٰ ـ : ﴿**وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ**﴾ [المؤمنون: ٧١].

عن عبدالوهاب بن الورد، عن رجل من أهل المدينة قال: كتب

معاوية إلىٰ عائشة ـ أم المؤمنين رضي اللَّه عنها ـ ؛ أَنِ ٱكتبي إليَّ كتابًا توصيني فيه، ولا تكثري عليَّ، فكتبت عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ إلىٰ معاوية: «سلام عليك، أما بعد؛ فإني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: **من ٱلتمس رضا اللَّه بسخط الناس؛ كفاه اللَّه مؤونة الناس، ومن ٱلتمس رضا الناس بسخط اللَّه؛ وكله اللَّه إلىٰ الناس، والسلام عليك** ـ وفي لفظ ـ **رضي اللَّه عنه وأرضىٰ عنه الناس، ومن أرضىٰ الناس بسخط اللَّه لم يغنوا عنه من اللَّه شيئًا** ـ وفي لفظ ـ **عاد حامده من الناس ذامًّا**» [صحيح سنن الترمذي رقم ٢٤١٤ والسلسلة الصحيحة رقم ٢٣١١].

فالرُّكون إلىٰ الظالمين موجب لسخط اللَّه ـ تعالىٰ ـ ، فلا يظن ظانٌّ أنه إذا ركن إلىٰ من وجب الإغلاظ عليهم، كُفي المؤونة، فقلوب العباد بيد اللَّه يقلبها كيف يشاء.

يعلّق شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ علىٰ وصية «عائشة» ـ رضي اللَّه عنها ـ لـ«معاوية» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ما لفظه: «وهذا يجري فيمن يعين الملوك والرؤساء علىٰ أغراضهم الفاسدة[1]، وفيمن يُعِين أهل البدع المنتسبين إلىٰ العلم والدّين علىٰ بدعهم. **فمن هداه اللَّه وأرشده ٱمتنع من فعل المحرم وصبر علىٰ أذاهم وعداوتهم، ثم تكون له العاقبة في الدُّنيا والآخرة**، كما جرىٰ للرسل وأتباعهم مع من آذاهم وعاداهم، مثل المهاجرين في هذه الأمة ومن ٱبتلي من علمائها وعبَّادها وتجَّارها

---

(١) قلت: يصدق هذا الزَّكي من القول؛ فيمن ٱتخذ «الملوك» و«الرؤساء» اليوم بطانة ووليجة ـ لفتات به يقتات ـ ؛ ومن هؤلاء اليوم «علماء السلاطين» ـ قطع الله دابرهم وأراح العباد والبلاد من بهتانهم ـ .

وولاتها» [جامع المسائل ٣/ ٢٥٦].

فليحذر المسلم الموحد من هذا الرُّكون الموجب للسَّخط ولمسيس النار، وليغلظ علىٰ من شنأ وحادَّ. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿**أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ**﴾ [الزمر: ٣٦]. ومن كفاه اللَّه سدَّده وهداه وجعل الجنَّة مثواه. واللَّه وليُّ التَّوفيق، والهادي لأقوم طريق.

«الدَّلِيلُ الرَّابِعُ عَشَر»

قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ١٠٧﴾ [النحل].

فحكم ـ تعالىٰ ـ حكمًا لا يبدَّل: أنَّ من رجع عن دينه إلىٰ الكفر، فهو كافرٌ. سواء كان له عذرٌ ـ خوفٌ علىٰ «نفس»، أو «مال» أو «أهل» ـ أم لا. وسواء كفر بباطنه وظاهره، أم بظاهره دون باطنه. وسواء كفر بفعاله ومقاله، أم بأحدهما دون الآخر. وسواء كان طامعًا في دنيا ينالها من المشركين أم لا. فهو كافرٌ علىٰ كلِّ حالٍ، إلَّا المكره، وهو في لغتنا: المغصوب.

فإذا أكره الإنسان علىٰ الكفر، وقيل له: أكفر وإلَّا قتلناك، أو ضربناك. أو أخذه المشركون فضربوه، ولم يُمكنه التَّخلّص إلَّا بموافقتهم. جاز له موافقتهم في الظاهر، بشرط أن يكون قلبُه مطمئنًا بالإيمان. أي: ثابتًا عليه، معتقدًا له. فأما إن وافقهم بقلبه فهو كافرٌ، ولو كان مكرهًا. وظاهر كلام «أحمد» رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه في الصورة الأولىٰ. لا يكون مكرهًا حتَّىٰ يعذبه المشركون؛ فإنه لما دخل عليه «يحيى بن مَعين» وهو مريض، فسلَّم عليه لم يردّ عليه السَّلام. فما زال يعتذر، ويقول: حديث عمَّار وَقَالَ ٱللَّهُ: ﴿ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ ﴾ فقلب «أحمد» وجهه إلىٰ الجانب الآخر. فقال يحيىٰ: لا يقبل عذرًا!! فلما خرج «يحيىٰ». قال أحمد: يحتجّ بحديث عمَّار. وحديث عمَّار: مررت

بهم وهم يسبُّونك فنهيتهم فضربوني. وأنتم قيل لكم: نريد أن نضربكم. فقال يحيىٰ: ما رأيت واللَّه تحت أديم سماء اللَّه أفقه في دين اللَّه منك.

ثم أخبر ـ تعالىٰ ـ: أنَّ علىٰ هؤلاء المرتدين، الشَّارحين صدورهم بالكفر ـ وإن كانوا يقطعون علىٰ الحقّ، ويقولون ما فعلنا هذا إلَّا خوفًا ـ غضبٌ من اللَّه، ولهم عذابٌ عظيم.

ثم أخبر ـ تعالىٰ ـ: أنَّ سبب هذا الكفر والعذاب ليس بسبب الاعتقاد للشِّرك أو الجهل بالتوحيد، أو البغض للدّين أو محبّه للكفر؛ وإنما سببه: أنَّ له في ذلك حظًا من حظوظ الدُّنيا، فآثره علىٰ الدّين وعلىٰ رضىٰ ربّ العالمين. فَقَالَ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّواْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْأَخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ فكفَّرهم ـ تعالىٰ ـ وأخبر أنه لا يهديهم مع كونهم يعتذرون بمحبَّة الدُّنيا. ثم أخبر ـ تعالىٰ ـ: أنَّ هؤلاء المرتدين لأجل ٱستحباب الدُّنيا علىٰ الآخرة هم الذين طبع اللَّه على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم، وأنهم الغافلون. ثم أخبر خبرًا مؤكدًا محققًا: أنهم في الآخرة هم الخاسرون.

الشَّرح:

يخبر المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ في هذه الآية الكريمة ـ التي جاءت بجملةٍ شرطيةٍ مع جوابها ـ؛ والشَّرط قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ﴾ وقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ وجوابه قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾.

والشَّارح بالكفر صدره؛ هو الذي ينطق بالكفر، أو يعمل بالكفر،

«لا حاكيًا» و«لا قارئًا» و«لا شاهدًا» و«لا مكرهًا» **وسواء ٱعتقده أو لم يعتقده**؛ لأنَّ من القول أو الفعل ما هو كفرٌ مجردٌ قائمٌ بمن ٱقترفه بغير النَّظر إلىٰ الاعتقاد ـ ونعني بذلك: عدم النَّظر إلىٰ حالة قول القلب ـ ؛ الذي منه «المعرفة» و«الإقرار»؛ **وإن كان لفظ الاعتقاد عند أصحاب قحّ السنَّة إذا أطلق يشمل «قول القلب» و«عمل القلب» ـ القول بقسميه، والعمل بقسميه ـ** ، فمن كان ملمًا بمذهب السلف؛ وجد ذلك باديًا فيما سطَّروه وللسَّبط ورَّثوه؛ ولك أن ترىٰ ذلك بوضوحٍ في كتاب «**شَرْحِ أُصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ**» للإمام أبي القاسم هبةاللَّه اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ .

فلقد ساق في بيان «ماهيَّة الإيمان» ـ عند السَّلفية الشرعية؛ المعتصمة بصحَّة النصوص، والمبتعدة عمَّا يزيّن من الفصوص ـ ؛ وما عليه المرجئة من فسادٍ وتضليلهم وهجرانهم فصولاً كثيرة؛ منها: سياق: «ما نقل من مقابح مذاهب المرجئة»؛ وبعد كل هذا سمَّىٰ كتابه ـ الذي حوىٰ كل خير ـ «**اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ**»، وكذلك الذي نَعكُف علىٰ إخراج درر رسالته البهيَّة؛ «سليمان بن عبداللَّه بن محمد بن عبدالوهاب» رَحِمَهُمُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ وأجزل لهم المثوبة، فتدبَّر هذا وٱحفظه ـ يرعاك اللَّه ـ ولا تخدعنَّك هيئة الطَّيالسة وطول اللحىٰ والصور.

وهذه الآية الكريمة نزلت في «عبداللَّه بن سعد بن أبي السَّرح القرشي» و«مقيس بن ضبابة اللَّيثي» و«عبداللَّه بن أنس بن حنظل» من بني تميم بن مرة، و«طعمة بن أبيرق الأنصاري» من بني ظفر بن الحارث، و«قيس بن الوليد بن المغيرة المخزومي» و«قيس بن الفاكه

ٱبن المغيرة المخزومي» قتلا ببدرٍ، قاله مقاتل بن سليمان بن بشر الأزدي بالولاء البلخي؛ مع ما فيه من غلوٍّ في التَّشبيه ـ أراد إخماد غلوّ «الجهم بن صفوان» فسقط في ضده ـ ؛ لهذا قال أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم معطل ومقاتل مشبه» [تاريخ بغداد ١٣/ ١٦٣].

وخصوص السبب ـ الذي ذكره «مقاتل بن سليمان» ـ لا ٱعتبار به مع عموم اللَّفظ كما تقرر في علم الأصول ـ الذي أصَّل أبوابه الفحول ـ كـ«ٱبن حزم» و«ٱبن تيمية» و«ٱبن قيم الجوزية» و«الشوكاني» رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ؛ علىٰ ما نفعوا به الإسلام، وأرشدوا به الأنام، فأسفارهم كنز ثمين؛ لمن أراد سُؤدد، والبعد عن معتقد اللَّدد؛ فقد فنَّدوا الشبهات، وأزالوا الإبلاسَ الإبليسيّ؛ الذي يلقيه مبتغي الفتنة.

■ فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**فحكم ـ تعالىٰ ـ حكمًا لا يبدَّل: أنَّ من رجع عن دينه إلىٰ الكفر، فهو كافرٌ. سواء كان له عذرٌ ـ خوفٌ علىٰ «نفس»، أو «مال» أو «أهل» ـ أم لا. وسواء كفر بباطنه وظاهره، أم بظاهره دون باطنه. وسواء كفر بفعاله ومقاله، أم بأحدهما دون الآخر. وسواء كان طامعًا في دنيا ينالها من المشركين أم لا. فهو كافرٌ علىٰ كلِّ حالٍ، إلَّا المكره، وهو في لغتنا: المغصوب**».

فمن ٱرتد عن الإسلام فهو كافرٌ لا مريةٌ في ذلك، **قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ**: ﴿**وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ** ﴿٢١٧﴾﴾ [البقرة].

فمن أتىٰ ناقضًا من نواقض الإسلام فهو كافرٌ بذلك. وهذا الحكم غير مبدَّلٍ عند اللَّه ـ تعالىٰ ـ ، والمحكوم بالردَّة قد عدل عن الحقّ واتبع الباطل؛ لاتباع الهوىٰ وما تشتهيه الأنفس ـ المزخرفة بالإيحاءات الشيطانية ـ ، **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ** ﴿٢٥﴾﴾ [محمد].

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**سواء كان له عذرٌ ـ خوفٌ علىٰ «نفس»، أو «مال» أو «أهل» ـ أم لا**».

لأنَّ الخوف ـ علىٰ هذه الفوانية ـ ليس عذرًا، فهذا المرتد ما خاف من الذي يزيل اعتقاده، وإنما علىٰ الشهوات أن تحجب؛ فهو طمع أن يعيش هنيئًا سعيدًا في كنف الكفر والردَّة، ومن أين تأتي السَّعادة للذي يداري أو يداهن الكفَّار أو المرتدين إذا جاسوا خلال الدّيار؟!!

فالاعتزال عن الموحدين، والمسارعة إلىٰ الكفَّار والمشركين والمرتدين مجلبة للعذاب الدُّنيوي بقسميه ـ الضَّنك في العيش ولو أغدق من كل الأبواب، والأخذ والتَّقتيل إذا حلَّ أجل الكتاب ـ وفي الآخرة العذاب السَّرمدي.

قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ** ﴿٥١﴾ **فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ** ﴿٥٢﴾ **وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ** ﴿٥٣﴾﴾ [المائدة].

فالمسارع ـ المرتد لأجل الخوف علىٰ النفس أو المال أو الأهل ـ خسر الدَّارين، فمن أيِّ باب تكون له السعادة إذا غلَّب الخوف علىٰ هذه الفوانية؟!!

ثم أخبر بعد ذلك ـ تبارك وتعالىٰ ـ أنَّ الذي غلَّب هذه الشَّهوات علىٰ النعم الباقيات لا يضرنَّ إلَّا نفسه، ويغرس في مكانه من هو أفضل منه لخدمة دينه. **قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ**: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾**﴾ [المائدة]. فليربأ بنفسه من يريد أن يخاطر بدينه.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ: «**وسواء كفر بباطنه وظاهره**».

إذا كان يقصد المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ «**بباطنه**» أن يكذِّب أو يجحد، فقد أبعد النُّجعة؛ إلَّا إذا أراد أن يسدَّ الثغرات عن المرجئة ـ بفرقها ـ، وكم هم كثرٌ اليوم ـ لا كثَّرهم اللَّه ـ؛ لأنَّ الباطن ينقسم إلىٰ قسمين ٱثنين ـ «القول» و«العمل» ـ والقول يتضمَّن «المعرفة» و«الإقرار» وينتفي بالتَّكذيب أو الجحود، ورسالة «**الدَّلائل فِي حُكْم مُوالاة أَهْل الإِشْرَاك**» تدور علىٰ مَن كان في كنف الإسلام فنبذه وراء الظهر لشهوات خاف فواتها، لا «التكذيب» ولا «الجحود» يمتَّان إليهما بصلة، وإن كان بعض الكفَّار الأصليين كفروا عن تكذيبٍ أو جحودٍ فهم قلَّة قليلة؛ لأنَّ معظم الكفَّار ـ الذين لم يدخلوا في الإسلام ـ كفروا عن «إباءٍ» أو «ٱستكبارٍ»؛ يدل علىٰ ذلك قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿**إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾**﴾ [الصافات]؛ فلم يقل المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ

«يكذّبون» أو «يجحدون»، لأنَّ التكذيب أو الجحود قليلٌ في الكفَّار.

حتَّىٰ المقبوح والدَّاعي إلىٰ دار البوار؛ «فرعون» ـ لعنه اللَّه ـ لما تظاهر بالجحود ـ لم ينتف التَّصديق من قلبه ـ ؛ لهذا قال له موسىٰ عليه السلام: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴿١٠٢﴾﴾ [الإسراء]. فٱحفظ هذا ـ يرعاك اللَّه ـ وتدبَّره.

وكفر «الإباء» وكفر «الاستكبار» مدارهما علىٰ الفعل ـ علىٰ القسم الثاني من قسمي الباطن ـ ، وينتفي بعدم الالتزام المؤثر في الظاهر عن طريق التَّلازم، فيبقىٰ قول المؤلف رحمه الله ـ تعالىٰ ـ يدور علىٰ باطنٍ مؤثرٍ في الظَّاهر ـ لا ينفك عن تأثيره طرفة عين ـ ؛ **فلا داعي إلىٰ عطف «الظَّاهر» علىٰ «الباطن» لأنه مستلزم لذلك دون عطفه.**

وقوله رحمه الله ـ تعالىٰ ـ : **«أم بظاهره دون باطنه»**.

كالموالاة للكفَّار أو إعانتهم بأيِّ إعانة تضرّ المسلمين، أو جرّ أحكامهم الزُبالية، وأفكارهم الحثالية؛ وتسييس بها الرَّعية ـ ومنها اليوم القوانين الوضعية ـ ؛ التي يشم نتانتها وجورها عن بعدٍ. أو الاستهزاء بالمسلمين أو بشريعتهم السَّمحة ـ التي ليس فيها ضيقٌ ولا شدَّةٌ ـ ، أو السَّعي في تعطيلها.

وأعمال الكفر الظَّاهر المستلزم لكفر الباطن كثيرة، إلَّا أنَّ قصد المؤلف رحمه الله ـ تعالىٰ ـ **«دون باطنه»** ـ يعني به: أنَّ التصديق ؛ الذي ضمن قول القلب لم ينتف ـ ، لأنه من أهل السنَّة ـ الذين يعلمون أنَّ كفر الظَّاهر مستلزم لنفي عمل القلب الباطني ـ .

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**وسواء كفر بفعاله ومقاله**».

كترك الصلاة، وإلقاء المصحف في القاذورات ـ والعياذ باللَّه ـ ودلّ الكافر الفاجر الجاسّ خلال الدّيار ـ قتلاً ونهبًا وفتكًا بالأعراض ـ علىٰ مكان المسلم بالإشارة ـ كما هو حاصلٌ اليوم بتبجُّحٍ وإصرارٍ ـ ؛ من الذين غلَّبوا الشهوات الفانية، علىٰ النعم الباقية ـ والخاسر من زهد في هذا ـ ؛ وذلك هو الخسران المبين، أوسبّ اللَّه والرسول أو سبّ الشّرعة المنزَّهة، أو الاستهزاء بالمسلمين وتهوين شأنهم، أو تعاطي السحر والسَّعي في نشره. فالأعمال والأقوال ـ التي تنفي أصل الدّين ـ كثيرة.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**وسواء كان طامعًا في دنيا ينالها من المشركين أم لا**».

لأنَّ كل من سقط في حمأة هذه الردَّة، يظن أنه يجلب بردَّته هذه ـ التي كانت بسبب موالاة الكفَّار ـ منفعة أو يدفع عن نفسه مضرَّة؛ فيوالي الكفَّار علىٰ هذه المكاسب الدَّنيئة؛ إن كسبها، لأنَّ غالبًا من يوالي ـ بعد ما يقضون منه رغباتهم ـ ينبذ؛ لأنه غلَّب رضا الناس علىٰ حساب رضا اللَّه ـ تعالىٰ ـ ، فأسخط اللَّه عليه وأسخط عليه الناس، لأنَّ قلوب العباد بيد اللَّه ـ تعالىٰ ـ يقلبها كيف يشاء، ولا يخرجون عن العبودية ـ العامة ـ طرفة عين.

فمنهم من تعبَّد للَّه ـ تعالىٰ ـ بـ«العبودية الخاصة الخاصة» ـ وهي ما يتعبَّد به الأنبياء والرسل ـ ، ومنهم من تعبَّد للَّه ـ تعالىٰ ـ بـ«العبودية الخاصة» ـ وهي ما يتعبَّد به المؤمنون ربَّهم ـ بكمال الحُبِّ وبكمال الذُّل

ـ ، ومنهم من تحت «عبادة الملك والقهر» ـ وإن كفر باللَّه ـ تعالىٰ ـ ؛ فليس لأحدٍ الخروج عن ذلك. قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ ﴾ [مَرْيَم].

فمن تعلَّل بالعلل الواهية؛ وغلَّب الشهوات الفانية، ودخل في الردَّة الهاوية ـ بموالاة الكافرين الفاجرين ـ فهو كافرٌ على كلِّ حالٍ سواء ٱتخذ الخوف عذرًا أم لم يتخذه، إلَّا المكره.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**وهو في لغتنا: المغصوب**».

وكأنَّ بالمؤلف ـ يجعل كلمة «الغصب»؛ التي هي بمعنىٰ «الجبر» و«القهر» و«الإكراه» من العامية ـ ، وما ذهب إليه ليس بصحيحٍ إلَّا إذا أراد تقريب المعنىٰ للعامي بما عهده وتعوَّد عليه ـ من جريان ذلك المعنىٰ علىٰ لسانه ـ .

فهذا الباب قرَّر جوازه العلماء؛ شريطة عدم الإكثار منه، مادام ذلك لغرضٍ صحيح ـ **إفهام العامي لِيُؤْمن الجَني علىٰ المعاني** ـ ، فالكلمة «العامية» أو «الأعجمية»؛ إذا كان الغرض منها الإفهام ليتجنب الإبهام مطلوبة محمودة.

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «وفي الجملة: فالكلمة بعد الكلمة من «العجمية»، أمرها قريب، **وأكثر ما يفعلون ذلك، إما لكون المخاطب أعجميًا، أو قد ٱعتاد «العجمية»، يريدون تقريب الأفهام عليه**. كما قال النبي ﷺ «لأم خالد بن خالد بن سعيد بن العاص» ـ وكانت صغيرة قد ولدت بأرض الحبشة لما هاجر أبوها ـ فكساها النبي ﷺ خميصة وقال: **يا أُمَّ خالد، هذا سنا** ـ و«السَّنا»

بلسان الحبشة: الحسن[1]» [إقتضاء الصِّراط المستقيم لمخافة أصحاب الجحيم ١/ ٥٢٥].

لأنَّ كلمة «المغصوب» من فصاحة اللِّسان؛ الذي جاء به لسان البيان؛ فالعرب تقول: غَصَبَه علىٰ الشيء: بمعنىٰ قهره.

وهذا المعنى جاء واضحًا في الحديث: «أنه غَصَبَها نفسها» «أراد أنه واقَعها كرهًا، فٱستعاره للجماع.» [النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ٣٣٢ باب: الغين مع الصاد].

والفقرة التي شرحناها ـ والمؤصَّلة بتلك الأصول ـ ؛ من مؤلف «**الدَّلائل في حُكْم مُوَالاةِ أَهْلِ الإِشْرَاك**»؛ «سليمان بن عبداللَّه»؛ كأنَّ به يؤصّل عقيدة أصحاب قُحِّ السنَّة في مسألة «الاسم» و«الحكم»؛ ليرد علىٰ مرجئة عصره، ويكفينا ـ طائفتهم الجدد اليوم ـ ؛ إن أرادوا أن يُميِّعوا قوله، ويخرجوا مضمونه عمَّا يريده المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ، كما فعلوا مع شيخي الإسلام؛ «ٱبن تيمية» وتلميذه البار به «ٱبن قيم الجوزية» في مصطلحاتهما؛ «الإيمان التَّام» و«الالتزام» و«التَّبديل» و«الاستحلال» و«الكفر الاعتقادي والكفر العملي» ـ التي ظنَّوها تخدم مصلحتهم الإرجائية زعموا ـ ؛ ويكفي بالزَّعم أنه كنية الكذب.

فٱرْبَعوا علىٰ أنفسكم، وٱعلموا أنَّ مؤلف «**الدَّلائل**» أصَّل وفصَّل في هذه الرسالة الثمينة، والدُّرة البهية ـ وفي هذه الفقرة التي تناولناها بهذا البسط ـ يسَّر اللَّه لنا إتمامها علىٰ هذا المنوال، وإخراجها في أحسن

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالى ـ في صحيحه عن أبي الوليد في «كتاب اللباس»، باب: ما يدعى لمن لبس ثوبًا جديدًا «الحديث رقم ٥٨٤٥».

الأثواب ـ ؛ لم يدع لكم من الكلام أو المصطلحات ما تعتضدون عليه ـ لإمرار مذهبكم الفالس وٱعتقاد البائس ـ ؛ التي تأبىٰ الشَّهامة لانجرار إليه؛ لخسَّته وٱنحطاطه، **وتيقنوا أنَّ جهلاً يعذر به صاحبه خيرٌ من ٱدّعاء علمٍ يوبقه.**

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**فإذا أكره الإنسان علىٰ الكفر، وقيل له: أكفر وإلَّا قتلناك، أو ضربناك. أو أخذه المشركون فضربوه، ولم يُمكنه التَّخلّص إلَّا بموافقتهم. جاز له موافقتهم في الظاهر، بشرط أن يكون قلبُه مطمئنًا بالإيمان. أي: ثابتًا عليه، معتقدًا له. فأما إن وافقهم بقلبه فهو كافرٌ، ولو كان مكرهًا**».

قلت: لقد أجمع أهل العلم المقتدىٰ بهم ـ وحتَّىٰ الذين شذُّوا بعض الشيء في معتقدهم ـ أنَّ من أكره علىٰ الكفر، وغَلَب علىٰ ظنّه أنه مقتولٌ إن لم يفعل ذلك، جاز له قول الكفر ولا إثم عليه إذا كان قلبه مطمئنًا بالإيمان، إلَّا أنَّ طائفة من أهل العلم قالوا: إنما الرخصة جاءت في القول دون الفعل، والصحيح أنَّ الرخصة جاءت في القول والفعل سواء ـ إذا كان «القول» و«الفعل» مداره علىٰ المُكْرَه فقط ـ ؛ ولا يتعدَّ إلىٰ غيره. وهذا قول «عمر بن الخطاب» و«مكحولٍ» و«مالكٍ».

أما إذا كان الإكراه يعود ضرره علىٰ الغير ـ كمن يُكره علىٰ تعذيب أو قتل غيره ـ فليس بمكرهٍ، وفاعلهما مختارٌ قاصدٌ إلىٰ فعلهما، لأنه لا يجوز له ـ والحالة هذه ـ الإقدام علىٰ قتل غيره، أو ٱنتهاك حرمته بتعذيبه، فوجب عليه الصبر علىٰ البلاء ولا يفدي نفسه بغيره، لأنَّ الإكراه ضرورة فقط، يسقط بها عن المكره ما تبيحه له من حكاية قول

أمر بقوله، أو الإجبار علىٰ الأكل والشرب للحرام.

إلَّا لنا هنا وقفة لابدَّ من التَّنبيه عليها ـ حتَّىٰ يستفاد منها ـ ؛ وهي: أنَّ الفعل في الغير ـ إذا كان لا ينتهك الحرمة ـ فلا حرج في الإقدام عليه، حتَّىٰ يستريح المُكْرَه والمُكره عليه ـ كالعبث بالعورة دون الإيلاج ـ ، لأنَّ إذا عبث بها المكره علم المكره عليه أنَّ ذلك إكراه يتقزَّز منه المكره، فعليه أن يعذره بذلك، خير من أن يعبث بها الكافر الفاجر الجاسّ خلال الدّيار؛ كما جرىٰ في «أفغانستان» و«العراق» ـ في سجني «أبي غريب» و«غوانتنامو» ـ الذي علىٰ جزر كوبا ـ فكَّ اللَّه أسراه وأعظم لهم أجرهم ـ .

وما حملني علىٰ ذكر هذا القول، حادثة أخبرني بها بعض السجناء ـ أيام المدمّر الصليبي الفرنسي؛ الذي ٱجتاح «الدّيار الجزائرية» ففتك بحرمتها ـ ، ومازال العلمانيُّ الرَّذل ـ الذي خلَّفه من وراءه يفعل ذلك بالموحدين ـ قطع اللَّه دابره ـ ، أنَّ الكافر الفرنسي كان يجبر السجناء أن يستمنوا لبعضهم البعض وإلَّا رأوا من العذاب ألوانًا وأشكالاً، فكانوا يقدمون علىٰ ذلك وأنفسهم كارهة لذلك، لكن كان يدرء عنهم العذاب المُلوَّن والمُشكَّل؛ هذا ما ذكرنا فضلاً عمَّا تركنا ـ ممَّا يفطِّر القلوب إذا تذكَّرته ـ ، لكن هي حكمة اللَّه البالغة، أن تمتحن القلوب المطمئن بالإيمان والسَّاعية إلىٰ نشره.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**فأما إن وافقهم بقلبه فهو كافرٌ، ولو كان مكرهًا**».

لأنَّ القلب ليس عليه إكراه، ولا يستطيع أيُّ جبَّارٍ ـ مهما تعالىٰ

وكسب من قوَّة ـ أن يتسلَّط عليه، فيبقىٰ الإكراه لا محلَّ له في العذر؛ إذا وافق الباطن الظَّاهر. والباطن يشمل القول والفعل القلبي، فتنبَّه ـ يرحمك اللَّه ـ لهذا وٱحفظه يسلم لك معتقدك في دعامة الدّين ـ أعني: مسألة الإيمان ـ؛ التي زلَّ فيها كبار طلبة العلم فضلاً عن صغاره، ولا أعني المختلسة ـ الذين تزيَّنوا بلبس الطَّيالسة ـ؛ ليُنعت إليهم.

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ: «**وظاهر كلام «أحمد»** رَحِمَهُ اللَّهُ **أنه في الصورة الأولىٰ. لا يكون مكرهًا حتَّىٰ يعذبه المشركون؛ فإنه لما دخل عليه «يحيى بن مَعين» وهو مريض، فسلَّم عليه لم يردّ عليه السَّلام. فما زال يعتذر، ويقول: حديث عمَّار وَقَالَ ٱللَّهُ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ فقلب «أحمد» وجهه إلىٰ الجانب الآخر. فقال يحيىٰ: لا يقبل عذرًا!! فلما خرج «يحيىٰ». قال أحمد: يحتجّ بحديث عمَّار. وحديث عمَّار: مررت بهم وهم يسبُّونك فنهيتهم فضربوني. وأنتم قيل لكم: نريد أن نضربكم. فقال يحيىٰ: ما رأيت واللَّه تحت أديم سماء اللَّه أفقه في دين اللَّه منك**».

ورد عن «أحمد» رَحِمَهُ اللَّهُ في الإكراه روايتان: «إحداهما: أنه يخاف علىٰ نفسه أو علىٰ بعض أعضائه التَّلف إن لم يفعل ما أمر به. والثانية: أنَّ التخويف لا يكون إكراه حتَّىٰ ينال بالعذاب.» [زاد المسير في علم التَّفسير ص ٧٩٥].

والظَّاهر أنَّ مؤلف «**الدَّلائل**» ٱعتمد الرواية الثانية، ووافق إمامه في الصورة الأولىٰ، لكن ليس في كلّ الأحيان يعذب الإنسان علىٰ النُّطق بالكفر أو البوح بالسّر ـ الذي إذا ظهر ضرَّ الجماعة ـ، ففي

بعض الأحيان يطالبونه بالبوح وإلَّا قتل فورًا، فإذا غلب الظَّن وقامت القرينة قوية ـ كوضع السيف علىٰ الرقبة، أو فوهة المصورة علىٰ الرأس واليد علىٰ الزناد ـ والقرينة قوية أن تحريكها واردٌ ـ يجوز له الإجابة لما يطلبونه منه ولا إثم عليه، وإن غلَّب مصلحة الجماعة علىٰ مصلحة الفرد، وفدىٰ نفسه لتسلم الجماعة وأخذ بالعزيمة وقتل كان من خيرة الشهداء ـ الذين قتلوا في جنب اللَّه ـ ؛ لأنَّ كلام «أحمد» لا يدور علىٰ الأفضلية، وإنما علىٰ أن لا يكون وصف الإكراه قائمًا حتَّىٰ يعذَّب ـ وهذا يدور علىٰ المؤاخذة ـ .

فأحوال الإكراه تختلف بٱختلاف الأحوال والزمان، ففي العهد الأول ـ أيام الدَّعوة الأولىٰ إلىٰ ملَّة إبراهيم عليه السلام ـ كان الإكراه يدور علىٰ النُّطق بكلمة الكفر والرجوع إلىٰ ديانة الآباء والأجداء، وفي عهد الإمام «أحمد» رحمه الله كان الإكراه يدور علىٰ النُّطق بالبدعة ـ ومسايرة الحاكم فيما يريده ـ ، وفي وقتنا يدور الإكراه علىٰ القبول بالقوانين الوضعية والتَّحاكم إليها ـ وعدم الخروج عمَّا يريد الحاكم المرتد الكاره لما أنزل اللَّه ـ ، أو إذا جاسّ العدوّ الكافر الفاجر خلال الدّيار ـ دار الإكراه علىٰ القبول به والرضا بما يطلبه ـ من نهب الثروات والدَّعوة إلىٰ إحلال الكفر والتَّمرد علىٰ الفطرة ونشر الإباحية ـ ؛ ومن أراد أن يعتنق دعوة الثالوث فلا حرج عليه ـ ويسمَّون ذلك حرية التَّعبير ـ ؛ لأجل هذا جهزت جيوشهم اليوم، كما هو مشاهدٌ للعيان في «أفغانستان» و«العراق» و«الصومال» وغيرها من الدّيار.

والدَّولة العثمانية ـ القبورية الشّركية ـ الجاسَّة خلال الدّيار في

عهد المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان إكراهها يدور حول الرضا ـ بدعوة المقبور والاستعانة بأولياء الزُّور ـ .

وقولنا الرضا بذلك: ليس ٱعتقاد ذلك، **وإنما ترك الناس إذا أرادوا ذاك الشرك؛ وعدم إزعاجهم أو تكفيرهم ـ لشركهم المجرد ـ** ، أما من رضي بالوهابية ـ كما يسمينا الشانىء ـ ولم يزعج الآخرين ـ الذين نفروا عن التَّوحيد وصفائه وٱعتمدوا الشّرك وقتامته ـ ؛ لا يتعرضون له في طريق، ولا يقذفونه بالمنجنيق؛ وهو تمامٌ ما يريد الجاسّ خلال الدّيار ـ قتلاً ونهبًا ـ وما يريده الكاره لما أنزل اللَّه ـ الحاكم بالقانون الوضعي ـ من «السَّلفية الشَّرعية» ـ .

أما طائفة المرجئة الجدد ـ المنتسبة إلىٰ السَّلفية بالزيفية ـ وأحبار السُّوء لم يكتفوا بذلك، وإنما أضافوا فوق الرضا شرعية الكاره لما أنزل اللَّه، وسمَّوه «وليّ الأمر»، وبالطبع تعلم أيها القارىء المنصف ما الحكم عندهم ـ علىٰ الخروج عن وليّ أمرهم؟!! وما هو النَّبز لمن فعل ذلك؟!!

بل بالغ بعضهم وأحدث نبزًا لمن خرج عن الكافر الفاجر الجاسّ خلال الدّيار، وهل بعد عقوبة الحرمان من الهدىٰ حرمانٌ؟!! اللَّهمَّ غفرًا.

هذا بعض صور الإكراه؛ فلا يجوز الاقتصار به علىٰ صورةٍ واحدةٍ، وما أرىٰ أنَّ المؤلف أصاب لما ٱعتمد «الرواية الثانية» عن الإمام «أحمد» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ووضعها علىٰ أحوال وقته؛ لأنَّ الدَّولة الجاسَّة في وقته لم تكره الناس علىٰ محبة الأقطاب والأوتاد وعدم كفرهم بالأنداد،

والرُّجوع إلىٰ معتقدها القبوري ـ مادام الكفر بالأنداد لم يُرتق إلىٰ مرتبة الفعل ـ كتحطيم القبور والمشاهد. وعلىٰ كلٍّ؛ من أخذ بالتَّوسعة ـ التي وسَّع اللَّه ـ تعالىٰ ـ بها علىٰ العباد ـ وٱطمئن قلبه بالإيمان فلا حرج عليه، ومن أخذ بالعزيمة والأفضلية وهانت نفسه بجنب ما يطلبونه منه ـ وأثار عدم الإجابة علىٰ نفسه وقتل ـ فذلك حالة من مُلِأَ بالإيمان من رأسه إلىٰ أخمص قدميه، وليعلم أنَّ تلك هي: الحسنىٰ فلينتظر الزيادة. قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]. والزيادة: هي النَّظر إلىٰ وجه الرحمن، اللَّهمَّ لا تحرمنا من ذلك فنشقىٰ.

يقول العلاَّمة ٱبن عطية الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ويعتبر الإكراه عندي بحسب همَّة المكره وقدره في الدّين، وبحسب قدر الشيء الذي يكره عليه، فقد يكون الضرب إكراهاً في شيءٍ دون شيءٍ، فلهذه النَّوازل فقه الحال» [المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣/ ٤٢٤].

أما من كان إمامًا للناس؛ يقتدون به، ويفزعون إليه إذا حلَّت بهم المعضلات، وٱتخذوه مرجعًا لدينهم، فلا يجوز له الإجابة لما يطلبونه منه ـ خاصة إذا غلب علىٰ ظنه، وقامت القرائن الدَّالة علىٰ أنَّ الدَّهماء تفتتن بإجابته لهم ـ ؛ كما حصل علىٰ عهد الإمام «أحمد» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ لما دعي إلىٰ القول بخلق القرآن ـ ، لأنَّ الكلية الأولىٰ وجب حفظها مهما ٱقتضىٰ الأمر.

روىٰ الأصم قال: حدثنا عباس الدُّوري، سمعت أبا جعفر الأنباري يقول: «لما حمل «أحمد» إلىٰ «المأمون» أخبرت، فعبرت «الفرات»، فإذا هو جالسٌ في «الخان»، فسلَّمت عليه، فقال: يا أبا جعفر، تَعَيَّنْتَ.

فقلت: يا هذا أنت اليوم رأسٌ، والناس يقتدون بك، فواللَّه لئن أجبتَ إلىٰ خلق القرآن، ليُجيبنَّ خلقٌ، وإن لم تُجب، ليمتنعنَّ خلقٌ من الناس كثير. **ومع هذا فإنَّ الرجل إن لم يقتلك فإنك تموت، لابدَّ من الموت، فاْتق اللَّه ولا تجب**. فجعل «أحمد» يبكي، ويقول: ما شاء اللَّه. ثم قال: يا أبا جعفر، أعد عليَّ فأعدت عليه، وهو يقول: ما شاء اللَّه» [سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٧٣ ترجمة الإمام أحمد «باب المحنة»].

فهذا ما جعل الإمام «أحمد» لا يقبل عذر الإمام «يحيىٰ بن معين» ـ لما هدّد فأجاب ـ، وأقرَّ الإمام «يحيىٰ» فقه «أحمد» لما قال: التَّهديد ليس عذرًا حتَّىٰ يكون معه التَّعذيب، وقد يكون الإمام «يحيىٰ بن معين» أخذ بقول عبداللَّه بن مسعود: «ما كلام يدرأ عنّي سوطين إلَّا كنت متكلمًا به». فالصدعان يحتاج إلىٰ قوَّة وصلابة.

يقول العلاَّمة الذَّهبي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «الصدع بالحقّ عظيم، يحتاج إلىٰ قوةٍ وإخلاصٍ، فالمخلصُ بلا قوة يعجز عن القيام به، والقويُّ بلا إخلاص يخذل، فمن قام بهما كاملاً، فهو صدّيقٌ. ومن ضعف، فلا أقل من التَّألم والإنكار بالقلب. ليس وراء ذلك إيمان، فلا قوة إلَّا باللَّه» [سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٤٧ ترجمة الإمام أحمد].

وقال الإمام يحيىٰ بن معين رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «أرادوا أن أكون مثل «أحمد»، واللَّه لا أكون مثله أبدًا» [سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٤٧ ترجمة الإمام أحمد].

وقال عبداللَّه بن أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «قال أصحاب «بشر الحافي» له حين ضرب أبي: لو أنك خرجت فقلت: إني علىٰ

قول «أحمد»، فقال: أتريدون أن أقوم مقام الأنبياء؟!» [سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٤٧ ترجمة الإمام أحمد].

و«حديث عمَّار» الذي أحتجَّ به الإمام «يحيىٰ بن معين» رَحِمَهُ ٱللَّهُ أخرجه البيهقي في «السنن الكبرىٰ رقم ١٦٨٩٦» وفي «معرفة السنن والآثار رقم ٥٠٣٧». والحوار ـ الذي دار بين «أحمد» و«يحيىٰ بن معين»؛ حتَّىٰ قال يحيىٰ: ما رأيت واللَّه تحت أديم سماء اللَّه أفقه في دين اللَّه منه ـ أخرجه ٱبن أبي يعلىٰ في «الطبقات١/ ٤٠٤» وٱبن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد ٤٧٤» عن أبي بكر المرُّوذي، وساق في «المناقب» ـ عن الذين أجابوا مكرهين ـ، قول بشر الحافي فيهم: «وددت أنَّ رؤوسهم خُضبت بدمائهم وأنهم لم يجيبوا».

والقول الحسن عندي: هو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿**لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿**وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾ [المؤمنون: ٦٢]. وقول النبي ﷺ لما كان يبايع الناس كان يقول: «**فيما ٱستطعتم**» [صحيح سنن ٱبن ماجة رقم ٢٣٣٥ باب: البيعة].

وقبل أن أختم هذه الفقرة ـ التي خصَّت للإكراه وما يدور عليه ـ ، إنَّ مما أخبرني به أحد المجاهدين ـ الذين جاهدوا المدمّر الصليبي الفرنسي ـ أنَّ الأسير؛ الذي ألقي عليه القبض ـ عليه أن يصبر لمدة خمس ساعات فقط ـ ثم يتكلَّم بكلّ شيءٍ ولا حرج عليه؛ لعلمهم أنَّ الصبر علىٰ التعذيب لا يطيقه إلَّا الخواص، وكانوا يرون خمسة ساعات كافية ـ لتغيير كلّ شيءٍ يبوح به المعذَّب ـ، وهذا في الحقيقة من فقههم للإكراه وما يدور عليه من أحوال التَّعذيب، عفانا اللَّه من ذلك وثَبَّتَنَا

علىٰ التَّوحيد وبشاشته.

قال محمد بن إبراهيم البوشنجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «جعلوا يذاكرون أبا عبداللَّه بالرقة في التقية وما روي فيها. فقال: كيف تصنعون بحديث خبَّاب: «**إنَّ من كان قبلكم كان ينشر أحدهم بالمنشار، لا يصدّه ذلك عن دينه**» [البخاري رقم ٣٦٠٢ وكتاب الإكراه باب ١ رقم ٦٩٤٣]. فيأسنا منه. وقال: لستُ أبالي بالحبس، ما هو ومنزلي إلَّا واحدٌ، ولا قتلاً بالسيف، **وإنما أخاف فتنة السَّوط**. فسمعه بعض أهل الحبس، فقال: لا عليك يا أبا عبداللَّه، فما هو إلَّا سوطان، ثم لا تدري أين يقع الباقي، فكأنه سُرِّي عنه» [سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٧٤ ترجمة الإمام أحمد].

رحم اللَّه الإمام «أحمد» ـ وقدَّس اللَّه روحه ـ، هذا من فقهه؛ أنَّ التَّعذيب والضرب بالسّياط، لا أحد يطيقه إلَّا من ثبَّته اللَّه ـ كما ثبَّت بلالاً ـ يومها.

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ: «**ثم أخبر ـ تعالىٰ ـ: أنَّ علىٰ هؤلاء المرتدين، الشَّارحين صدورهم بالكفر ـ وإن كانوا يقطعون علىٰ الحقّ، ويقولون ما فعلنا هذا إلَّا خوفًا ـ غضبٌ من اللَّه، ولهم عذابٌ عظيم**».

فمعرفة الحقّ والقطع به، لا يمنع من الوقوع في الكفر، بل جلّ الكفَّار أقدموا عليه وهم يعلمون أنه مخالفٌ للفطرة وما جاءت به الأنبياء والرسل، فهذا مستقر في الفطرة مجبولة من النَّفارة منه؛ لقوله ﷺ: «**ألاَ إنَّ ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني، يومي هذا، كل مالٍ نحلته عبدًا، حلالٌ، وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاْجتالتهم عن دينهم، وحرَّمت عليهم ما أحللت لهم،**

وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانًا...» [رواه مسلم رقم ٧١٣٦].

فقوله ﷺ: «**فٱجتالتهم**» بمعنىٰ: ٱستخفَّتهم فجالوا معهم في الضلال. قال شمر: «ٱجتال الرجل الشيء إذا ذهب به وطرده وساقه» [لسان العرب مادة «جول» ٣/ ٢٤٣].

وهذا الاستخفاف والسَّوق للتمرد علىٰ الفطرة وٱرتكاب المنهي عنه؛ يكون إما بحجب القبح، وإما بٱستصغاره وتهوينه؛ وهذا يدل عليه قوله ﷺ: «**وحرَّمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانًا...**».

فتحريم الحلال لا يكون إلَّا بالإبلاس والتَّلبيس، ـ فإذا صادف هذا «العجلة» و«الطيش» و«خفَّة العقل» ـ ؛ ٱستحكم، وٱنساق أمامه المقهور بالهوىٰ والشهوة.

فالشَّارح صدره؛ إنما يندفع إلىٰ الكفر لغرضٍ يريده ـ مع تيقُّن قبحه ـ ؛ فينجذب إليه؛ لما يغلب سلطان الشهوة علىٰ التذكير والتَّخويف، فالرغبة والرهبة تضعف أو تنعدم لما يغلب عليها هذا السلطان، لهذا يقال: الأسير من أسره هواه.

والرغبة والرهبة من «عمل القلب»، وٱنعدامهما لا يزيل «قول القلب» بتاتًا، والقطع بالحقّ موقعه هذا؛ فإذا ثبت هذا القول، لا يستلزم ثبوت الإيمان حتَّىٰ يثبت العمل ـ المؤثر في العمل الظاهري عن طريق التَّلازم ـ .

فالتَّعليل بعلَّة القطع بالحقّ وعلَّة الخوف، لا ينفيان الردَّة المشروحة بالصدر ـ سواء كانت قولاً أو فعلاً ـ والشَّرح: هو الكشف والوضوح،

وليس ٱعتقاد الشيء وطيب النَّفس به، **وكم غرَّ هذا التفسير، من مفسّرٍ؛ فٱنساق وراءه وبنىٰ عليه أصولاً جرته إلىٰ التَّناقض والاضطراب في دعامة الدّين ـ أعني: مسألة الإيمان ـ.**

فسوف يبسط هذا التَّفسير المَعْوُوك ـ في معنىٰ شرح الصدر ـ في بابه ـ إن شاء اللَّه ـ تعالىٰ ـ؛ ليُستوفىٰ؛ لأننا لا نقبل من التَّفسير إلَّا ما كان موافقًا علىٰ ما دلَّ عليه المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ وجاء به الرسول ـ صلوات اللَّه وسلامه عليه ـ.

فإذا كان التَّفسير لا يحفظ «المعنىٰ» ولا يحمي «المبنىٰ» لا يعتمد بتاتًا، خاصة ما كان مرتبطًا بدعامة الدّين ـ أعني: مسألة الإيمان ـ؛ التي زلَّ فيها الكثير، فقادهم إلىٰ التَّناقض والاضطراب لما أصلوه من أصلٍ لا يلتئم عليه جمع النصوص، فٱستشكلوها وتطلَّبوا لها مستنكر التَّأويلات، أفضت بهم إلىٰ قبول بعض وجوه التَّحريفات ـ شعروا أم لم يشعروا ـ، فلنترك ذلك ليُبسط في بابه، ويجهز علىٰ معابه؛ **لأنَّ حسن الصناعة ديباجةٌ للمُؤَلَفِ.**

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ: «**ثم أخبر تعالىٰ أنَّ سبب هذا الكفر والعذاب ليس بسبب الاعتقاد للشِّرك أو الجهل بالتوحيد، أو البغض للدّين أو محبّه للكفر؛ وإنما سببه: أنَّ له في ذلك حظًا من حظوظ الدُّنيا، فآثره علىٰ الدّين وعلىٰ رضىٰ ربّ العالمين. فَقَالَ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ فكفَّرهم ـ تعالىٰ ـ، وأخبر أنه لا يهديهم مع كونهم يعتذرون بمحبَّة الدُّنيا**».

فالردَّة والكفر ليس كلّ من أقدم عليهما يكون جاهلاً بهما، أو يكون مبغضًا للإيمان وأهله، فالفرق بين المسلم الموحّد والكافر أو المرتد؛ أنَّ ضرر الكفر أو الردَّة عن الدّين في الدُّنيا والآخرة قد تبيَّن وٱتضح للإثنين؛ فحمل المسلم علىٰ بغضه والنَّفارة منه لما معه من تعظيم، وحمل الكافر أو المرتد لاقترافه ـ مع علمه عظمة ضرر ذلك في الدُّنيا والآخرة ـ لما له من الحبِّ للعاجل الفاني ـ وذلك هو قول المؤلف: «**أنَّ له في ذلك حظًا من حظوظ الدُّنيا، فآثره علىٰ الدّين وعلىٰ رضىٰ ربّ العالمين**».

وممَّا يبيّن ذلك بوضوحٍ قوله ـ صلوات اللَّه وسلامه عليه ـ : «**يصبح الرجل مؤمنًا ويمسي كافرًا، ويمسي مؤمنًا ويصبح كافرًا، يبيعُ دينَه بعرضٍ من الدُّنيا**» [مسلم رقم ٣٠٩ وصحيح سنن الترمذي رقم ٢١٩٥].

والعرض: بفتح العين والراء المهملتين ما كان من مالٍ قلَّ أو كثر، ويدخل في ذلك جميع متاع الدُّنيا، وعلىٰ ذلك يدور طمع الطَّامع.

فعلم أنَّ من أسباب الضلال؛ هو التَّطلع والاستشراف لما ييسّر الحال ويخزي في المآل، فإيثار الدُّنيا علىٰ الآخرة هو الذي حمل أصحاب الدَّعوات الإلحادية لنشر باطلهم ـ لما يتقاضوه من خسيس ـ من أسيادهم الذين حملوهم علىٰ ذلك، ـ أركان الكفر وأئمة الضلال ـ ، فلولا تطلّع نفوسهم لهذا العاجل الفاني؛ ما تبجَّحوا بإلحادهم وردَّتهم المغلظة علىٰ القنوات المريائية، ولولا عرض الدُّنيا ما ٱستجاب المرتد ـ الذي بدَّل دينه وٱنتحل النصرانية، ولولا عرض الدُّنيا ما ٱستجاب الموالي للكافر الجاسّ خلال الدّيار، ولولا عرض الدُّنيا ما

ٱستجاب الزَّائد في الحديث كلمة «الجناح» ـ ليأخذ ما حوته البدرة ـ ، وكلّ هؤلاء يعلمون من أنفسهم أنَّ قفاهم قفا كذَّاب، ووجوههم وجه المتطلّع المرتاب ـ الذي خاف أن يغلب أهل الكفر والإفساد والإلحاد فسارع إلىٰ موالاتهم ـ لا أنَّ ما عليه الموحّدة ٱفتراء.

فالذي يساوم علىٰ دينه بعرضٍ من الدُّنيا ـ من منصبٍ أو مالٍ قد يعطىٰ له وقد لا يعطىٰ له ـ ؛ فقد باع بأبخس الأثمان، وهذا البيع المحرم المفضي إلىٰ خسارة ـ العرض العاجل والعرض الآجل ـ ؛ لأنَّ مداره علىٰ سخطٍ داركٍ لا محالة ولا مفر منه ألبتة. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿ **مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ (١٥) أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْأَخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ (١٦)** ﴾ [هُود].

يقول عليه الصلاة والسلام : «**تعس عبد الدِّينار وعبد الدِّرهم وعبد القطيفة وعبد الخميصة، إن أعطي رضي وإن لم يعط سخطَ، تعس وٱنتكس، وإذا شيكَ فلا ٱنتقش**» [البخاري رقم ٢٨٨٦، ٢٨٨٧ و٦٤٣٥ وصحيح سنن ٱبن ماجة رقم ٣٣٥٢، ٣٣٥٣].

فٱنظر أيها القارىء المنصف؛ كيف نسب النبي ﷺ العبادة لما ملك قلب هذا المنتكس، لأنَّ العبودية الحقَّة دارت علىٰ «كمال الحبِّ وكمال الذُّل»، وهذا المنتكس ـ الذي إذا شيك فلا ٱنتقش ـ دارت عبوديته ـ المكونة من «الحبِّ» و«الذُّل» ـ علىٰ المتاع العاجل الفاني؛ فنسب إلىٰ ذلك؛ فلشدَّة حرصه نسبت العبودية لما دار حرصه عليه، والحرصُ عرضٌ عاجلٌ يَخدم ولا يُخدم، فلا داعي علىٰ هذا الحرص

وليجمل في الطَّلب؛ فكلّ إنسان دارك حقَّه منه ـ لا ينقص من ذلك شيءٌ ولا يزيد عليه ـ، فعلىٰ كل نفسٍ أن تربع.

فالحرص ـ الذي يصدّ ـ وجب أن يُصدَّ عنه، ويولَّىٰ الدُّبر، فضلاً أن يستشرف له؛ لأنه بيع الدّين بالدُّنيا، ومن فعل ذلك فقد خسر ما تربو إليه نفسه ـ لأنه ممزوجٌ بالضَّنك ولو ظهر لوهلته أنه موسَّعٌ ـ، ودار الحيوان لا محل له فيها؛ لأنَّ البيع المقبول عندها هو عكس ذلك تمامًا؛ من بعض صفاته ما دلَّ عليه المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١١﴾﴾ [التوبة].

والانتكاسة ـ المفضية إلىٰ التَّعاسة ـ؛ التي ذكرها النبي ﷺ إما «خبر» أو «دعاء»، فإن كانت خبرًا فلاشكَّ في ذلك؛ لأنه الصادق المصدوق، وإن كانت دعاءً، فلاشكّ في دروك دعوته لمحلّها ـ لاستجاب اللَّه تعالىٰ له في كلّ ما يدعو به ـ، فليربأ كل أحدٍ بنفسه، أن يكون محلّ ٱستجابة لانتكاسة ـ والعياذ باللَّه ـ، فإني أعلم أنه لا يقدم علىٰ ذلك من يشِحّ علىٰ دينه.

ثم أخبر الصادق المصدوق ـ أنَّ الذي تعبَّد هذه العبادة الممقوتة والممحوقة من البركة ـ أنه «**إذا شيكَ**» ومعناه: أنه إذا دخلت شوكةٌ في قدمه أو جسمه ـ «**فلا ٱنتقش**» ـ ويعني بذلك: أن لا تخرج بالمنقاش ـ، فمن أشقىٰ من ذلك؟!!

فكم رأينا من باع دينه بدنياه، فلا طابت دنياه، ولا سلم جسمه؛ المصيبة طالت «الجسم» و«المال»، والشَّكاوىٰ لا تفارق لسانه، ولا راحة له أبدًا إلَّا بالتوبة النَّصوح ـ رد المظالم والبعد عن الظالم ـ؛ بذلك راحة البال، وحسن الحال، فَفر يَا مَن تعبَّدت هذه العبادة ـ المتعوسة المنكوسة ـ إليه، ولا تصّر علىٰ ذلك؛ لأنَّ الإضرار في الإصرار ـ بك وبغيرك ـ ، والتَّوبة لا تقبل بذلك؛ لأنه قال: ﴿**وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** ١٣٥﴾ [آل عمران]. وتدبَّر قوله: «**وَهُمْ يَعْلَمُونَ**» أنه لابدَّ من الاعتراف بالذَّنب.

فأوصي نفسي وغيري ـ ونحن في زمنٍ كثرت فيه هذه الفتنة ـ بيع الدّين بعرضٍ من الدُّنيا ـ ، أن لا يجعل أحدنا مقصد حبّه وبغضه يدور علىٰ ذلك، وموالاته ومعاداته، في ذلك؛ فيلوي للنصوص أعناقها، ويُجهز علىٰ الظَّاهر فيستشكله ويتطلَّب له مستنكر التَّأويل، خاصة ما كان يدور علىٰ «الولاء والبراء» ـ لينقض العروة الوثقىٰ ـ ؛ فليعلم أنه عمل «بلعام ٱبن بعوراء» ـ الموصوف بلهث الكلب ـ الذي ﴿**إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث**﴾ [الأعراف: ١٧٦].

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**ثم أخبر ـ تعالىٰ ـ : أنَّ هؤلاء المرتدين لأجل ٱستحباب الدُّنيا علىٰ الآخرة هم الذين طبع اللَّه على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم، وأنهم الغافلون. ثم أخبر خبرًا مؤكدًا محققًا: أنهم في الآخرة هم الخاسرون**».

فلقد قطع المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ بردَّة أهل عصره ـ الذين والوا الدَّولة العثمانية ـ ؛ الجاسَّة خلال الدّيار، وعلم أنَّ سبب ذلك؛ هو بيع

الدّين بالدُّنيا ـ الذين أهله قد وقعوا في الخسارة الأبدية ـ ، فكيف لا نقطع نحن بردَّة المرتدين اليوم ـ الذين والوا العدو اللَّدود ـ ؛ المشكَّل من عبَّاد الصليب واليهود؟!!

والمرتد بالشَّهوة لا يعطىٰ حكم المرتد بالشبهة؛ فيستتاب؛ هذا إذا سلَّمنا أنَّ المرتد بالشبهة يستتاب، لأنَّ قوله ﷺ: «**من بدَّل دينه فٱقتلوه**» [البخاري رقم ٣٠١٧ عن ٱبن عباس]. ليس فيه ما يشعر بذلك، أو حتَّىٰ ضميمة تدل علىٰ ذلك؛ فكيف بمن ٱرتد لشهوة خاف فواتها ـ كما هو حاصلٌ اليوم من الموالين للجاسين ـ ؟! ـ قطع اللَّه دابرهم، وجعل جهنَّم ثابرهم ـ ؛ فهم أحقّ بكلّ خسّ، لانعدام فيهم كل حسّ؛ يرقيهم إلىٰ مرتبة الشَّهامة، وينزع عنهم الذُّل والمهانة.

فهؤلاء متىٰ قدر عليهم، يستعمل فيهم قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿**فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ**﴾ [محمد: ٤]، ليعلم الخائن ـ للَّه ورسوله والمؤمنين ـ ؛ بموالاته الكافرين أو المرتدين، أنَّ الرأفة والرحمة منعدمة في حقّه، لأنَّ ليس الشبهة بهرته، وإنما الشَّهوة سبته؛ فأصبح عبدًا لها. وبئس تلك العبادة، فمن هؤلاء كلّ عطب، وما الدّماء التي خُضِّبت بها رؤوس أعيان الأمة اليوم، إلَّا من تحت هذا الصنف الخائن، والكل علىٰ حسب مشاركته في الخيانة.

فمنهم من خان بالمشورة والعين، ومنهم من خان بتسفيه أحلام الموحّدين المجاهدين، ومنهم من خان النُّصوص ـ التي تدل علىٰ حرمتهم، وعلىٰ الاعتصام بما ٱعتصموا به ـ ، ومنهم من هوَّن للكاره ما أنزل اللَّه شأنهم؛ وجعلهم كغثاء السَّيل، ولا يفلح الخائن حيث أتىٰ،

فهذا الصنف الكالح الكادح علىٰ كلّ شيءٍ مزري؛ وفي جهنَّم ـ دار الشَّقاوة ـ يردي، يستعمل فيه قول العلاَّمة «عبدالحميد بن باديس» رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ :

وَأَذِقْ نُفُوسَ الظَّالِمِينَ   السُّمَّ يَمْزُج بِالرَّهَب
وَاقْلَعْ جُذُورَ الخَائِنِينَ   فَمِنْهُم كُلّ عَطَب
مَنْ كَانَ يَبْغِي وَدَّنَا   فَعَلَى الكَرَامَة وَالرَّحَب
أَوْ كَانَ يَبْغِي ذُلَّنَا   فَلَهُ المَهَانَة وَالحَرْب

ولاشكّ أنَّ من تولَّىٰ الكافر الجاسّ خلال الدّيار ـ قتلاً ونهبًا وفتكًا بالأعراض ـ ، أو المرتد ـ الكاره لما أنزل اللَّه ـ ؛ بما أشرب قلبه من حبِّ القوانين الوضعية الكفرية؛ لا يبغي ودَّنا وإن ٱدَّعىٰ ذلك، فله إذن «المهانة» و«الحرب»؛ ﴿لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال : ٤٢].

۞ ۞ ۞ ۞

«الدَّلِيلُ الخَامِسُ عَشَر»

قولُه ـ تعالىٰ ـ عن أهل الكهف: ﴿ إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ﴿٢٠﴾ ﴾ [الكهف].

فذكر ـ تعالىٰ ـ عن أهل الكهف ـ أنهم ذكروا عن المشركين ـ: إن هم قهروكم وغلبوكم، فهم بين أمرين: إما أن يرجموكم، أي: يقتلوكم شرَّ قتلة بالرَّجم. وإما أن يعيدوكم في ملَّتهم ودينهم، ولن تفلحوا إذًا أبدًا. أي: وإن وافقتموهم على دينهم بعد أن غلبوكم وقهروكم، فلن تفلحوا إذًا أبدًا.

فهذا حال من وافقهم بعد أن غلبوه. فكيف بمن وافقهم وراسلهم من بعيد، وأجابهم إلىٰ ما طلبوا من غير غلبة ولا إكراه...؟!! ومع ذلك يحسبون أنهم مهتدون.

الشَّرح:

هذه الآية الكريمة؛ التي جعلها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ دليلاً من أدلَّة رسالته البهيَّة؛ هي من ضمن قصةٍ عظيمةٍ، قصَّها المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ علينا؛ لنعلم حالة الإيمان ـ لما يخالط بشاشته القلوب ـ ؛ يهون كلّ شيءٍ في سبيله..

فهؤلاء الفتية لما وقفوا علىٰ دليل النَّفارة وقبح فعال قومهم ـ بما أحدثوا من ٱفتراءٍ جسيمٍ، وشركٍ وخيمٍ ـ ؛ ٱستنكروا وتعجبوا، وقالوا القول ـ الذي حكاه المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ عنهم: ﴿ **هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً** ﴾ [الكهف: ١٥].

فالفطرة السَّليمة تستنكر قبح الشرك ـ لأنها فطرت علىٰ التوحيد والنَّفارة والبعد عن النَّديد ـ ؛ ولا يستحسنه إلَّا من ٱجتالته الشياطين؛ لخفَّة عقله، أو لما تهواه نفسه من مطمعٍ ـ «شهواني» أو «جسماني» ـ ؛ لا يدوم، وحول ما يفرغ في الحشّ يحوم.

فلما ٱستنكر الفتية ـ من الذي حقّ أن يستنكر ـ ؛ لأنَّ الإنسان كرّم ـ وكرامته في فطرته السَّليمة التي فطر عليها؛ وإذا ٱجتالتها الشياطين جاءت الشّرعة المنزَّهة تمحو ذلك وتردّها إلىٰ أصلها ـ الاستبشاش بالتَّوحيد والنَّفارة والإحاش من النَّديد ـ قالوا: ﴿**لَّوۡلَا يَأۡتُونَ عَلَيۡهِم بِسُلۡطَٰنِۭ بَيِّنٖۖ**﴾ [الكهف: ١٥]. وهي الدَّلائل البيّنات والحجج الظَّاهرات؛ وتلك لا تقوم إلَّا لمن أتىٰ مستقيمًا، **أما الشرك العوج، فلا يقوم له إلَّا الأشنع في الأذهان، والأقبح في المحال والبهتان.**

فالفتية لولا سلامة الفطرة؛ التي ظهرت بها خسَّت قومهم والحطَّة ـ لأنهم بربهم يعدلون ـ ؛ وتلك نعمة حباهم المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ بها، لما ٱستطاعوا أن يستنكروا ذاك الاستنكار؛ لذلك قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ **وَرَبَطۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ** ﴾ [الكهف: ١٤]. والرَّبط: هو قوة الجأش والصَّبر وعدم الفزع في ٱستقباح الهذيان، ولو تسبَّب في هجر الأهل والأوطان، وفراق الخلاَّن والأخدان.

وربط اللَّه علىٰ قلب فلانٍ: إذا ألهمه الصبر وشدَّه وقوَّاه. ورجلٌ رابطُ الجأش: ـ بمعنىٰ: شديد القلب. كأنه يربط نفسه عن الفرار؛ يكفّها بجرأته وشجاعته ـ وهذه ثمرة الإيمان الموهوب من الرحمن ـ .

فلولا هذا الربط الموهوب؛ لما ٱستطاعوا القيام وقول ـ الذي

حكاه المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ : ﴿إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَا مِن دُونِهِ إِلَٰهًا ۖ لَّقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا ﴿١٤﴾﴾ [الكهف]؛ فهذا يدل علىٰ أنهم قاموا بين يدي ملكهم الكافر يقال له: «دقيانوس» ـ كان يدعو الناس إلىٰ عبادة الطَّواغيت ـ ؛ وقالوا: لن نعدل بربنا أحدًا، فالمقام والقول يحتاج لربطة الجأش يهين في سبيله كل شيءٍ؛ لأنه مقام الشهادة الكبرىٰ.

يقول عليه الصلاة والسلام : «**سيّد الشهداء حمزة بن عبدالمطلب، ورجلٌ قام إلىٰ إمام جائرٍ فأمره ونهاه فقتله**» [أخرجه الحاكم في المستدرك رقم ٤٨٨٤ والسلسلة الصحيحة رقم ٣٧٤].

فلما يستحكم الإيمان ويبشبش القلب بذلك؛ يقوم صاحبه بهذه الشهادة ـ بما معه من حججٍ زاهرات، وأدلَّة باهرات ـ يدفع به شطط القول: وهو الغلوّ والكذبُ المجاوز لكل مقدار، وهل بعد الشرك وٱدعاء النَّد، والعدل بالرَّب ـ سبحانه وتعالىٰ ـ كذبٌ وٱفتراءٌ؟!!

لهذا قال هود عليه السلام لقومه: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [هود]؛ لأنَّ قبح الشرك والنَّديد لا تقوم له شبهة دليل تدلّ علىٰ صحته؛ بل يبطله طرق العلم كلّها؛ «الخبر» و«الحسّ» و«النَّظر».

فقصة هؤلاء الفتية ـ الذين آمنوا بربهم ـ تدلّ برمَّتها، أنَّ البعد عن النَّديد والفرار بالتَّوحيد واجبٌ؛ لمن ضعف علىٰ القيام به ـ في محيطه الذي ينكره ـ ؛ فلمَّا ٱستنكروا قبح فعال قومهم ـ من عبادتهم لتلك الطَّواغيت والأنداد ـ ، وقاموا بتلك الشهادة الكبرىٰ؛ بين يدي ملكهم ـ

بقولهم: ﴿رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهٗاۖ لَّقَدۡ قُلۡنَآ إِذٗا شَطَطًا ١٤﴾ ـ، رأوا أنَّ عبَّاد الطَّواغيت سيغضبون لآلهتهم ـ التي ٱبتغوا فيها العزَّة ـ؛ ولا عزَّة لهم طالموا عدلوا بربهم، وسينصرونها مهما ظهر لهم من حججٍ وأدلَّة؛ تبطل ما غضبوا لأجله ـ لخفَّة عقولهم وما تهواه أنفسهم، وما كسبوا في ظل تمجيد طواغيتهم؛ من منصب جاه أو مالٍ ـ وسيقولون مثل ما قال الأولون: ﴿حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمۡ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ ٦٨﴾ [الأنبياء]. وقولهم ـ لما دحضت حجّتهم؛ بالدَّليل الباهر والنَّظر الزاهر؛ ﴿أَتَعۡبُدُونَ مَا تَنۡحِتُونَ ٩٥ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ٩٦﴾ [الصافات] ـ: ﴿ٱبۡنُواْ لَهُۥ بُنۡيَٰنٗا فَأَلۡقُوهُ فِي ٱلۡجَحِيمِ ٩٧﴾ [الصافات].

فهذا الرَّد الاستنكاري؛ هو سنَّة الطَّواغيت العادلين بربّهم إلىٰ قيام الساعة ـ وبأيِّ عدلٍ كان ـ، فلقد قلنا مرارًا **أنَّ الشرك والكفر هو شركٌ وكفرٌ لحقيقته ومعناه لا لاسمه ولفظه.**

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «فمن سجد لمخلوقٍ وقال: ليس هذا بسجود له هذا خضوعٌ وتقبيل الأرض بالجبهة كما أقبّلها بالنّعم، أو هذا إكرامٌ، **لم يخرج بهذه الألفاظ عن كونه سجودًا لغير اللَّه فَلْيُسَمِّه بما شاء**» [بدائع الفوائد ٢/ ٧٦٠].

فسنَّة الطَّواغيت ـ «الاستكبار» و«الحجَّة المدحوضة» ـ؛ التي لا يقوم لها أصلٌ ولا ينبني عليها فصلٌ، تراه متمسكًا بها الكاره لما أنزل اليوم ـ الحاكم بالقانون الوضعي ـ ويسمّي كرهه للشَّريعة ـ بما صادمها من قوانين وضعية، توهن من حرمتها أو تعطّلها ـ «مصلحة مرسلة»، أو ما ٱقتضاه العصر ـ العلمنة المبيحة والعولمة الخبيثة ـ؛ التي تدعو

الناس للاشتراك في المعتقدات والعبادات والتَّسامح فيها، كاشتراكهم في «الماء» و«النار» و«الكلأ».

فإذا ٱسْتَنكَر هذا النَّقض لأصل الدِّين ـ تحكيم القوانين الوضعية وتحتيمها وإرغامها علىٰ الناس ـ وسمَّاه بذاك الاسم، أو بما زخرف وزيّن ـ لكي لا يستقبح ـ نقول له: لقد سمَّىٰ «السَّاحر» ذبحه وتقربه للشيطان ٱستخدامًا، وسمَّىٰ «الساجد» سجوده لغير اللَّه ـ تعالىٰ ـ تقبيل الأرض بالجبهة فقط، كما تقبل إثر النّعم، فلك أن تسمّي قبحك بما شئت، وأن تزيّنه بما شئت، فلا يغني عنك شيئًا.

فلقد أخبرنا المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ بقوله: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَـٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾﴾ [يس]. وعلمنا أنَّ العبادة لم تكن بالسجود ولا الركوع ولا الصلاة له، **وإنما بٱتباعه في تنظيمات وتشريعات يوحيها إلىٰ أوليائه ليفعلوها ويدعون الناس إليها** ـ والقوانين الوضعية التي تعبَّدت بها ـ؛ وإن ٱستنكرت كلمة عبادة، من صلبها. وأخبر المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ بقوله: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ أَهَـٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبأ]؛ فعلمنا أنَّ عبادة الجنّ لم تكن بالسجود ولا الركوع ولا الصلاة لهم، **وإنما كانت بطاعتهم في الإيحاءات، والتَّقرب إليهم بالذبح؛ كما يفعل السَّاحر ويسمِّه «ٱستخدامًا»**.

فهذه سنَّة الطَّواغيت من أوَّل ظهورهم إلىٰ يومنا هذا؛ إلىٰ أن يخرج في أعراضهم الدَّجال ـ عصم اللَّه المؤمنين من فتنته ـ، أنهم يستكبرون

علىٰ الانقياد، ويدفعونه بالحجج المدحوضة ـ التي يعتضدون فيها علىٰ المزخرف الباهي أو ما دأب عليه الأول والتالي، وذاك قوله: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ۝٦٩ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ ۝٧٠﴾ [الصافات].

فالفتية لما علموا أنَّ ردَّ القوم ـ «الملك» و«الملأ» و«الأتباع» ـ يكون ٱستكباريًا ونفوريًا كالحُمُر الوحشية ـ وذاك هو فعل الحاكم بالقانون الوضعي اليوم ـ؛ أرادوا أن يعصموا إيمانهم ويفرُّوا بتوحيدهم قال بعضهم لبعضٍ: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا ۝١٦﴾ [الكهف].

فالمضمَّن بالإشارة لبعضهم البعض في الاعتزال؛ أن يتوكلوا علىٰ اللَّه ـ تعالىٰ ـ ويفرُّوا بدينهم إلىٰ «الكهف»، فإنه سيبسط لهم من رحمته وينشرها عليهم ـ لأنه سنَّته الدَّائمة الغير مبدَّلة ـ في نصر المؤمنين ودحض المناوئين المخالفين؛ للفطرة والشّرعة.

لكن الشاهد من هذه القصة العظيمة ـ الفتية الذين آمنوا بربهم وٱزدادوا هدىٰ ـ؛ الآية الكريمة التي ٱتخذها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ دليلاً من أدلته الماتعة، «فِي حُكْمِ مُوَالاةِ أَهْلِ الإِشْرَاكِ»، وهي قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِى مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا ۝٢٠﴾ [الكهف].

■ فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ: «**فذكر ـ تعالىٰ ـ عن أهل الكهف ـ أنهم ذكروا عن المشركين ـ: إن هم قهروكم وغلبوكم، فهم بين أمرين: إما أن يرجموكم، أي: يقتلوكم شرَّ قتلة بالرَّجم. وإما أن يعيدوكم في**

ملَّتهم ودينهم، ولن تفلحوا إذًا أبدًا. أي: وإن وافقتموهم على دينهم بعد أن غلبوكم وقهروكم، فلن تفلحوا إذًا أبدًا».

فسنَّة الطَّواغيت ـ في الذين خرجوا عن المعهود والمألوف ـ ؛ المعتمد بطريقة الآباء والأجداد؛ في أمرين ٱثنين لا ثالث لهما:

الأمر الأول: «الرجم»، وذلك ظاهر في قولهم: «يَرْجُمُوكُمْ» وهذه القتلة أخبث قتلة، يتشفَّىٰ بها الطَّواغيت؛ ويجعلوها عبرة للضعفاء إن هم أقدموا علىٰ الإيمان بما آمن به الفتية. أو «التحريق» كما فعلت محاكم التفتيش بالمؤمنين في «الأندلس» ـ ردَّها اللَّه تعالىٰ إلىٰ المسلمين ـ . فقوله: «إِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ» ليس ظهور حجَّة، وإنما ظهور قوَّة وغلبة؛ بعلوِّهم وٱستكبارهم وعدَّتهم؛ لأنَّ الحجَّة لا تقهرها القوَّة والصَّولة وكثرة العدَّة، ولك أن ترىٰ ذلك باديًا فيما جلبه الحلف اللَّدود ـ عبَّاد الصليب واليهود ـ ؛ ومن أعانهم علىٰ الاستكبارهم وٱستنكافهم اليوم، فلم يُغْنِ عنهم شيئًا، لأنَّ اللَّه بالغ أمره، ولو كره الكافرون.

الأمر الثاني: «أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ» والمراد بالعود هنا: الصيرورة علىٰ ما ألفه الآباء والأجداد وعدم الخروج عليه؛ لأنه تحصَّل في سلوك طريقهم مكاسب ومنافع للطَّواغيت فخافوا فواتها بهذا الإيمان الصافي؛ ويسلك الطَّواغيت في هذا العود ـ إلىٰ ملَّة الآباء والأجداد ـ مسلكين ٱثنين.

المسلك الأول: «القوَّة الباطشة»؛ من تعذيب، وتنكيل، وتحريق، وتخوين ـ لمسلك الآباء والأجداد، أو للدَّولة وسلطانها وحكومتها، أو للقومية ونتانتها ـ ؛ فهذه صفةٌ سبُعيةٌ يتسلط بها الطَّواغيت علىٰ الضعفاء

؛ الذين يقولون: ﴿وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا ۝٢﴾ [الجن]. ويقولون للطَّاغوت ـ الذي ٱتخذ القانون الوضعي مستندًا ومرجعًا ـ: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦﴾ [الكهف]. فكيف تدَّعي الخيرية والصَّلاحية في الزُّبالة الفكرية، والحثالة النَّظرية، والتَّفاهة القولية؟!!

المسلك الثاني: «الاعتضاد بالدَّليل ليضل السبيل» أو بما يسمَّىٰ اليوم «المراجعة الفكرية [القصرية]»؛ وهذا يقوم به أعوان الطَّاغوت وخدمه؛ الذين يتقنون اللُّجَّة في الحجَّة، وهم «أحبار السُّوء» **عراض القفا بالكذب لينالوا «البدرة»**، فهم أشقىٰ الأشقياء ـ مثلهم كمثل الكلب اللاَّهث ـ ؛ يبيعون دينهم بدنياهم ـ هذا إن سلمت لهم ـ ، فتراهم يلحدون في الدَّليل ليضلوا عن السَّبيل، ويكثرون اللُّجج ليُسلك العوج، ويعتمدون التَّحريف ليسلم لهم التَّزليف؛ فينعتون ـ الذي تحت المراجعة الفكرية [القصرية] بـ«الضَّلال»، و«الغلو»، و«الخروج»، بحججٍ مبيرةٍ عن الحقّ محيدةٍ.

يقول العلاَّمة أحمد بن محمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ تحت نوع «معرفة الموضوع المختلق المصنوع» من الحديث ما لفظه: «وأكثر هؤلاء القصاص ـ الذين يضعون ويختلقون الحديث ـ ؛ تشبهوا بأهل العلم، وٱندسوا بينهم، فأفسدوا كثيرًا من عقول العامة.

ويشبههم بعض «علماء السُّوء»، الذين ٱشتروا الدُّنيا بالآخرة، وتقربوا إلىٰ «الملوك» و«الأمراء» و«الخلفاء»، بالفتاوىٰ الكاذبة، والأقوال المخترعة، التي نسبوها إلىٰ الشريعة البريئة وٱجترأوا علىٰ الكذب علىٰ رسول الله ﷺ، **إرضاء للأهواء الشخصية، ونصرًا**

للأغراض السياسية، فٱستحبوا العمىٰ علىٰ الهدىٰ.

كما فعل «غياث بن إبراهيم النخعي» الكوفي الكذاب الخبيث؛ كما وصفه إمام الجرح والتعديل «يحيىٰ بن معين».

فإنه دخل علىٰ أمير المؤمنين «المهدي»، وكان المهدي يحب «الحمام» ويلعب به، فإذا قدامه حمام، فقيل له: حدث أمير المؤمنين، فقال: حدثنا فلانٌ عن فلانٍ أنَّ النبي ﷺ قال: «**لا سبق إلَّا في نصلٍ أو خفٍّ أو حافرٍ** أو جناح[1]»، فأمر له «المهدي» ببدرة، فلما قام قال: أشهد علىٰ قفاك أنه قفا كذَّاب علىٰ رسول اللَّه ﷺ! ثم قال المهدي: أنا حملته علىٰ ذلك، ثم أمر بذبح الحمام، ورفض ما كان فيه.

وفعل نحو من ذلك مع أمير المؤمنين «الرشيد» فوضع له حديثًا: أنَّ رسول اللَّه ﷺ كان يطير الحمام. فلما عرضه علىٰ الرشيد قال: أخرج عني، فطرده عن بابه.

وكما فعل «مقاتل بن سليمان البلخي[2]»، من كبار علماء التفسير، فإنه كان يتقرب إلىٰ الخلفاء بنحو هذا.

حكىٰ «أبو عبيداللَّه» وزير المهدي قال: قال لي المهدي: ألا ترىٰ إلىٰ ما يقول لي هذا ـ يعني: مقاتلاً؟ ـ قال: إذا شئت وضعت لك أحاديث في «العباس»؟!! قلت: لا حاجة لي فيها» [الباعث الحثيث شرح

---

(١) قلت: إنَّ الحديث صحيح بدون كلمة «جناح»؛ أخرجه «ٱبن ماجة» و«أبو داود» في سننهما وصحَّح سندهما العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالى ـ وأخرجهما في «صحيح سنن ٱبن ماجة رقم ٢٣٤٤» ـ باب: السبق والرهان ـ و«صحيح سنن أبي داود رقم ٢٥٧٤» ـ باب: في السَّبق ـ؛ ولقد أشرنا إلى ذلك في «سبب التأليف».

(٢) قلت: صاحب «بدعة التَّشبيه».

ٱختصار علوم الحديث ص ٦٦].

فهذا الصنف الخبيث ـ الباحث البحث الحثيث؛ ليلحد في صدق الحديث ـ ، لا يخلو منهم زمان ولا يفقدون من مكان؛ الذين ٱستحبوا العمىٰ علىٰ الهدىٰ، **فحملهم علىٰ المجاهرة بالكذب الفظيع، والبهتان الشَّنيع، والوقوف في وجه كلّ قولٍ متيع.**

فتراهم يحملون الراجعَ القصريّ؛ علىٰ ما ٱقترحوا؛ وفيه ألحدوا، بشيطنة ماردٍ، ليحملوه علىٰ مذهبٍ فاسدٍ؛ يدعو إلىٰ طاعة عمياء لتضل الدهماء، فيلقون علىٰ الكاره لما أنزل اللَّه ـ الحاكم بالقانون الوضعي ـ ثوب «وليّ الأمر»؛ ليطاع ولا يُعصىٰ، ويجعلون مصادمته للشريعة الربانية؛ من «المصالح المرسلة» ـ التي تخضع للاجتهاد ـ ، والخطأ فيها، أو التَّخير فيها؛ لا ينقض أصل الدّين ـ بهذا التَّبسيط والتهوين ـ ، **وما التَّحريفات التي قام بها الصنف الأعمىٰ ـ للبصر والبصيرة ـ ؛ ليناديٰ إلىٰ «حوار الأديان» اليوم؛ ليس منك ببعيدٍ.**

والرَّاجع ـ بتلك «المراجعة القصرية» ـ علىٰ قسمين:

قسمٌ تظَّاهر بالتَّراجع؛ لموافقة صحيح ما في الباطن؛ خدعة وحيلة، فهو في الحقيقة لم يتراجع إلىٰ شيءٍ، وإنما ٱنتحل تعظيم الشَّرع، والدَّعوة إلىٰ الالتزام بمنهج النبوي؛ وٱندسَّ في صفوف المؤمنين، وغلاَ في منهج النَّبئين، ليستميل العامة إلىٰ عاطفةٍ جيَّاشةٍ؛ لا تحمد عقباها؛ تحملهم علىٰ إصدار الأحكام جزافًا ، فيقعون في حبائل خدعته ومكره؛ فإذا سقطوا في هذا الفخ ـ الذي وكَّله به الكاره لما أنزل اللَّه ـ الحاكم بالقانون الوضعي ـ ، دعاهم إلىٰ فخِّ المراجعة؛ بالشهادة

علىٰ أنفسهم بالغلوِّ والبطلان، وسلوك مسلك الشيطان.

فهذا الرَّاجع ـ المتظاهر بالرجوع ـ، لم يتراجع ولم يراجع شيئًا، دخل في الصفوف بخبثٍ، ودعاهم إلىٰ خبثٍ، وتبرأ منهم بخبثٍ؛ ٱستمال الدهماء بدهاء، وقد كثروا هذه الأيام، وروَّج لهم الكاره لما أنزل اللَّه علىٰ المحطات المريائية؛ ولا يستبعد أن تسمع مراجعًا؛ يدعو إلىٰ عدم مقارعة ومراغمة العدو الجاسّ خلال الدّيار ـ قتلاً ونهبًا وفتكًا بالأعراض ـ ويسمِّه «فاتحًا» ـ لإحلال الكفر الإلحادي الإباحي الديمقراطي ـ.

فهذا الصنف وجهته الأولىٰ؛ الجماعات المقارعة للأعداء الألدَّاء ـ اليهود والنَّصارى ـ؛ ليفكِّكها، أو ليدبّ فيها المنازعة ـ الدَّاعية إلىٰ فشل النُّهوض ـ، فليحترس من هذا الصنف أشدَّ الاحتراس، لأنَّ المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ قال: ﴿ **لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ** ﴾ [التوبة: ٤٧]؛ والذي يقبل الخبال ـ من هذا الصنف الخبيث؛ الذي لم يتراجع ولم يراجع شيئًا ـ إما لظنٍ مخطىءٍ، أو لنوعٍ من هوىٰ، أو لمجموعهما، فمنافذ هذا الصنف من هذه تكون؛ فإيَّاكم ثم إيَّاكم أيها الموحدة ـ الذي أنتم للأعداء مقارعة ـ من الشَّرين ـ **الظَّن الكاذب والهوىٰ الغالب** ـ.

وقسم تراجع في الظَّاهر ولم يتراجع في الباطن؛ لاستضعافه، وليدفع عن نفسه أشكال وألوان التَّعذيب والتَّنكيل، وهذا له عذره لأنه تحت وطأة الإكراه، وقد بيَّنا حالة الإكراه وما يجوز فيه وما لا يجوز.

فهذه هي المسالك المعتمدة عند الطَّواغيت الشَّانئين ـ للفطرة

المكمَّلة والشرعة المنزَّهة ـ مع المخالفين لهم، وهذا معنىٰ قولهم ـ الذي حكاه اللَّه لنا ـ : ﴿أَوۡ يُعِيدُوكُمۡ فِي مِلَّتِهِمۡ﴾ [الكهف: ٢٠].
فالإعاد إما أن يكون «بقوة باطشة» أو «بفكرة زائفة» يسمّيها حبر سوئه، ومزيّن قبحه، «مراجعة فكرية [قصرية]». ومن تراجع عن الحقّ ونكص علىٰ عقبه لن يفلح أبدًا؛ لخسرانه الدُّنيا والآخرة؛ وذلك قولهم ـ الذي حكاه المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ لنا عبرة لنعتبر ـ : ﴿وَلَن تُفۡلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ٢٠﴾ [الكهف].

لكن عندنا وقفة عند قوله ـ تعالىٰ ـ : «وَلَن تُفۡلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا »، فقد دلَّ علىٰ أنَّ الإكراه ليس بعذرٍ لهم، لأنَّ قوله: « إِنَّهُمۡ إِن يَظۡهَرُواْ عَلَيۡكُمۡ يَرۡجُمُوكُمۡ أَوۡ يُعِيدُوكُمۡ فِي مِلَّتِهِمۡ » ظاهر في إكراههم علىٰ ذلك، وعدم طواعيتهم؛ ومع هذا قال عنهم: «وَلَن تُفۡلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ».

ويشهد لهذا المعنىٰ ما رواه طارق بن شهاب؛ أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «**دخل الجنَّة رجلٌ في ذبابٍ ودخل النار رجلٌ في ذبابٍ** قالوا: كيف ذلك يا رسول اللَّه؟

قال: مرَّ رجلان علىٰ قوم لهم صنم لا يجوزه أحدٌ حتَّىٰ يقرّب له شيئًا، فقالوا لأحدهما: قرّب قال: ليس عندي شيءٌ أقرّبه.

فقالوا له: قرّب ولو ذبابًا. فقرَّب ذبابًا، فخلوا سبيله، فدخل النار، وقالوا للآخر: قرّب.

فقال: ما كنت لأقرب لأحدٍ شيئًا دون اللَّه ـ عزَّ وجلَّ ـ فضربوا عنقه، فدخل الجنَّة» [أحمد في الزهد ص ١٥، ١٦ وابن أبي شيبة في المصنف ٦/ ٤٧٣ والبيهقي في شعب الإيمان رقم ٧٣٤٣].

إِلَّا أنَّ الشيخ «ٱبن عثيمين» رَحِمَهُ ٱللَّهُ علَّل الحديث بثلاث عللٍ واهيةٍ في كتاب «**القول المفيد على كتاب التوحيد** ١/٢١٦، ٢١٧» .

الأولى: أنَّ «طارق بن شهاب» فيهم من ذكر أنه لم يسمع من النبي ﷺ وقال ٱختلف في صحبته.

الثانية: عنعنة «سليمان الأعمش» لأنه عرف بالتدليس.

الثالثة: أنَّ الإمام «أحمد» و«البيهقي» روياه عن «طارق بن شهاب» عن «سلمان الفارسي» موقوفًا من قوله، فيحتمل أنَّ «سلمان» أخذه عن بني إسرائيل، فيكون من «الإسرائيليات» ـ التي يكون في النفس منها شيء ـ .

وكما تعلم ـ رحمك اللَّه ـ أنَّ «ٱبن عثيمين» عادته تعليل الأشياء التي لا يستطيع الإجابة عنها؛ فهو ليس من أهل هذا الشأن حتَّىٰ يعلّله بتلك العلل الواهية؛ فالشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ هذه هي عادته دائمًا في الغائص من العلم؛ أن يرده تقليدًا وليس تحقيقًا.

فلقد ردَّ ـ تقليدًا ـ الرواية المعلولة المردودة؛ وقلَّد في دفع الشرك عن «آدم» و«حواء» ـ عليهما السلام ـ في قوله ـ تعالىٰ: ﴿**هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَاۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتۡ حَمۡلًا خَفِيفًا فَمَرَّتۡ بِهِۦۖ فَلَمَّآ أَثۡقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنۡ ءَاتَيۡتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿١٩٠﴾**﴾ [الأعراف]. بقولٍ خطيرٍ فرَّق فيه ـ تقليدًا ـ بين «شرك العبادة» و«شرك الطَّاعة»، يُعدّ حلقة ٱعتضاد لطائفة المرجئة الجدد ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ ؛ فلما رأينا تلك الخطورة ٱنتدبنا لها؛

كي لا يستعين بها المرجىء الجديد؛ في الذَّب بها عن الذين ولجوا دهليز «شرك الطَّاعة» الأكبر؛ في كتابنا «**منهج أهل السنَّة في تقرير عقيدة الأمة**» ـ تحت عنصرٍ ـ سمَّيناه «علَّة عليلة وشبهة قبيحة في باب شرك الطَّاعة» من «الصفحة ١٠٤ إلىٰ ١٣٠»؛ فلينظر فيها من أراد أن يسدّ الباب عن كل معابٍ، أما عِلله الثلاث هذه نشمّر لها السَّاعد لنبطلها كما أبطلنا تفريقه بين «شرك العبادة» و«شرك الطَّاعة».

قال أبو عُزير عبدالإله الحسني ـ عفا اللَّه عنه ـ : علَّة «طارق بن شهاب» الأكثرون علىٰ أنه صحابيٌّ.

هو: طارق بن شهاب البجلي الكوفي، أبو عبداللَّه، ينسب طارق ٱبن شهاب بن عبدشمس بن سلمة بن هلال بن عوف بن جشم ـ في أحمس من «بجيلة»، أدرك الجاهلية.

قال الحافظ ٱبن عبدالبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : حدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن عبدالسلام هو الخشني، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبدالرحمن بن مهدي، حدثنا شعبة، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: «رأيت رسول اللَّه ﷺ» [الاستيعاب في معرفة الأصحاب رقم ١٢٧٦ باب «حرف الطاء»].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ أيضًا: حدثنا عبدالوارث، حدثنا قاسم أحمد بن زهير حدثنا عمرو بن مرزوق، حدثنا شعبة، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: «رأيت رسول اللَّه ﷺ وغزوت مع أبي بكر وعمر» [الاستيعاب في معرفة الأصحاب رقم ١٢٧٦ باب «حرف الطاء»].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ أيضًا: حدثنا عبداللَّه بن محمد بن عبدالمؤمن، قال:

ثنا أحمد بن سليمان، ثنا عبداللَّه بن أحمد بن حنبل، ثنا أبيُّ، ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال: «رأيت رسول اللَّه ﷺ وغزوت في خلافة أبي بكر وعمر ثلاثًا وثلاثين أو ثلاثًا وأربعين بين غزوة وسرية» [الاستيعاب في معرفة الأصحاب رقم ١٢٧٦ باب «حرف الطاء»]

فها هو الحافظ ٱبن عبدالبر رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ يصرّح بصحبته بأسانيد صحيحة؛ وحتَّىٰ لو فرضنا أنه أرسله، فمرسل الصحابي لا يضر؛ لعدالته.

أما علَّة عنعنة «سليمان الأعمش».

يقول الحافظ ٱبن عبدالبر رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : ما لفظه: «التَّدليس هو أن يحدث عن الرجل الذي قد لقيه، وأدرك زمانه، وأخذ عنه، وسمع منه، وحدَّث عنه بما لم يسمعه منه، وإنما سمعه من غيره عنه ممن ترضىٰ حاله، أو لا ترضىٰ، علىٰ أنَّ الأغلب في ذلك أن لو كانت حاله مرضية لذكره، وقد يكون لأنه ٱستصغره. فهذا هو التَّدليس عند جماعتهم، لا ٱختلاف بينهم. ـ إلىٰ أن قال ـ : وٱختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه، مثل «مالك» عن «سعيد بن المسيب» و«الثوري» عن «إبراهيم النخعي»، وما أشبه هذا، فقالت فرقة: هذا تدليسٌ، لأنهما لو شاءا لسميا من حدثهما، كما فعلا في الكثير مما بلغهما عنهما، قالوا: وسكوت المحدث عن ذكر من حدثه مع علمه به دلسة.

قال أبو عمر بن عبدالبر: **فإن كان هذا تدليسًا ، فما أعلم أحدًا من العلماء سلم منه، في قديم الدهر ولا في حديثه**، اللَّهم إلَّا «شعبة بن الحجاج» و«يحيىٰ بن سعيد القطان»، فإنَّ هـٰذين ليس يوجد لهما شيء

من هذا.» [التَّمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد ١/ ١٩، ٢٠].

فها هو الحافظ «ٱبن عبدالبر» يصرّح أنَّ هذا التَّدليس ـ كالذي وقع من «سليمان الأعمش» ـ لم يسلم منه أحد في القديم ولا الحديث.

يقول الإمام ٱبن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ لما تعرَّض لذكر «التَّدليس» ما لفظه: «وأما المدلس فينقسم قسمين:

أحدهما: حافظٌ عدلٌ، ربما أرسل حديثه، وربما أسنده، وربما حدَّث به علىٰ سبيل المذاكرة، أو الفتيا، أو المناظرة، فلم يذكر له سندًا، وربما ٱقتصر علىٰ ذكر بعض رواته دون بعض، فهذا لا يضرُّ سائر رواياته شيئًا، لأنَّ هذا ليس جرحةً ولا غفلةً، **لكنا نترك من حديثه ما علمنا يقينًا أنه أرسله، وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده، ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئًا من ذلك. وسواء قال: «أخبرنا فلانٌ» أو قال: «عن فلانٍ»، أو «قال: فلانٌ عن فلانٍ» كل ذلك واجبٌ قبولُه ما لم يُتيقَّن أنه أورد حديثًا بعينه إيرادًا غير مسندٍ، فإن أيقنا ذلك تركنا ذلك الحديث وحده فقط، وأخذنا سائر رواياته.**

وقد روينا عن عبدالرزاق بن همَّام قال: كان «معمر» يرسل لنا أحاديث، فلما قدم عليه «عبداللَّه بن المبارك» أسندها له. **وهذا النوع منه كان جلَّة أصحاب الحديث وأئمة المسلمين كـ«الحسن البصري»، و«أبي إسحاق السَّبيعي»، و«قتادة بن دعامة»، و«عمرو بن دينار»، و«سليمان الأعمش»، و«أبي الزبير»، و«سفيان الثوري»، و«سفيان بن عيينة»**. وقد أدخل علي بن عمر الدارقطني فيهم: «مالك بن أنس»، ولم يكن كذلك، ولا يوجد له هذا إلَّا في قليلٍ من حديثه أرسله مرَّة وأسنده

أخرىٰ.

وقسم آخر: **قد صحَّ عنهم إسقاط من لا خير فيه من أسانيدهم عمدًا، وضمُّ القويِّ إلىٰ القويِّ تلبيسًا علىٰ من يُحدِّث، وغُرورًا لمن يأخذ عنه، ونصرًا لما يريد تأييدَه من الأقوال، مما لو سمَّىٰ من سكت عن ذكره لكان ذلك علَّة ومرضًا في الحديث.**

فهذا رجلٌ مجروح، وهذا فسقٌ ظاهر واجبٌ ٱطّراحُ جميع حديثه، صحَّ أنه دلَّس فيه أو لم يصحَّ أنه دلَّس فيه، وسواءٌ قال: «سمعتُ» أو «أخبرنا» أو لم يقل، كل ذلك مردود غيرُ مقبول لأنه ساقط العدالة، غاشٌّ لأهل الإسلام بٱستجازته ما ذكرناه، ومن هذا النوع كان «الحسن بن عُمارة»، و«شريك بن عبداللَّه القاضي»، وغيرُهما.» [الإحكام في أصول الأحكام ١ / الجزء الأول/ ١٣٦، ١٣٧].

فها هو الذي رمي به «سليمان بن مهران الأعمش» قد وقع لكثير من جلَّة العلماء والأئمة، وأحاديثهم في الصحيحين، فعنعنته ليست جارحة مطلقًا؛ فلابدَّ من التَّفصيل، ما صرَّح فيه بالسَّماع فيقبل، وما أوتي فيه بلفظٍ محتملٍ فيرد؛ وذلك هو قول الإمام الجليل «ٱبن حزم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ: **«فإن أيقنا ذلك تركنا ذلك الحديث وحده فقط، وأخذنا سائر رواياته»**.

فيبقىٰ هل «عنعنة» سليمان بن مهران الأعمش عن الحارث عن شبل عن طارق بن شهاب فيها شيء من هذا القبيل فيرد ذلك وحده ويقبل الآخر؟

مع أنَّ «الأعمش» لم يتفرد بهذا الحديث إنما توبع عليه، رواه

شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن سلمان، به.

وما سمعنا من أئمة هذا الشأن ـ أعني: تصحيح الحديث وتضعيفه ـ قال: برد أحاديث هؤلاء الأجلاء؛ منهم «سليمان بن مهران الأعمش» لأجل «العنعنة» فقط، فالأصل أننا نحتج بحديث «سليمان بن مهران الأعمش» ـ وإن عنعن ـ إلَّا أن تظهر نكارة في الحديث؛ سندًا أو متنًا، أو يعلّ حديثه إمام من الأئمة واللَّه أعلم. كيف وقد سلم من القسم الآخر ـ الذي يوجب الجرح والطَّرح ـ؟!!

وعلىٰ كلٍّ إنْ لم يصح الحديث مرفوعًا فقد صحّ موقوفًا، فالأثرُ الموقوفُ صحيحٌ؛ عن طارق بن شهاب عن سلمان الفارسي، رواه «سليمان بن ميسرة» و«قيس بن مسلم» كلاهما عن طارق بن شهاب عن سلمان، به.

ورواه حيان بن مرثد عن سلمان، فهذه متابعة لطارق بن شهاب تدل علىٰ أنَّ الحديث من حديث « سلمان» لا من حديث «طارق بن شهاب»، ورواه كذلك «ٱبن أبي شيبة» موقوفًا.

أما علَّة «الاحتمال أن يكون من الإسرائيليات»؛ بهذا التَّبسيط لا يقبل، إلَّا أن تأتي قرينة تدل علىٰ ذلك، أو ضميمة من القول، وليس في القول ما يدل علىٰ هذا الاحتمال، والإسرائيليات تكثر في «بدأ الخلق» و«قصص الأنبياء» و«عجائب المخلوقات» و«المناقب» و«المثالب» **كيف وحديث «طارق بن شهاب» عن «سلمان الفارسي» يُؤَصِّل لحماية جناب التَّوحيد؟!!**

لكن نقول: هبك أنَّ الحديث معلَّلٌ بتلك العلل؛ ولا يرقىٰ إلىٰ

درجة الاحتجاج، فهذا لا يبطل قولنا؛ أنَّ «أصحاب الكهف» و«الأمم السالفة» لم يمنحوا عذر الإكراه؛ ولا يعذرون به، وهذا يعلم من «دليل الخطاب» ـ أعني: «مفهوم المخالفة» ـ.

يقول عليه الصلاة والسلام: «**إنَّ اللَّه تجاوز لي ـ وفي رواية: وضع ـ عن أمتي الخطأ والنسيان وما ٱستكرهوا عليه**» [صحيح سنن ٱبن ماجة رقم ١٦٧٥، ١٦٧٨ باب: «طلاق المكره والناسي»].

فإنه يفهم من قوله: «**تجاوز لي ـ وفي رواية: وضع ـ عن أمتي**» أنَّ غير أمته لم يتجاوز لهم عن ذلك. فمن «دليل الخطاب» جزم بعض العلماء أنَّ العذر بالإكراه من خصائص هذه الأمة فقط.

ونظير ذلك في السنَّة كثير، منه قوله ﷺ: «**إنَّ اللَّه ـ تعالىٰ ـ تجاوز عن أمتي كل شيء حدَّثت به أنفسها؛ ما لم تكلم به أو تعمل**» [صحيح سنن النسائي رقم ٣٤٣٣ باب: «من طلَّق في نفسه» وصحيح سنن ٱبن ماجة رقم ٢٠٤٠].

وقوله عليه الصلاة والسلام: «**أعطيت خمسًا لم يُعْطَهُنَّ أحدٌ من قبلي: جعلت لي الأرض طهورًا ومسجدًا، وأحلَّت لي الغنائم، ولم تحلَّ لنبيٍّ كان قبلي، ونصرتُ بالرعب مسيرة شهر علىٰ عدوّي، وبعثت إلىٰ كلِّ «أحمر» و«أسود»، وأعطيت الشَّفاعة وهي نائلة من أمتي من لا يشرك باللَّه شيئًا**» [صحيح الترغيب والترهيب رقم ٣٦٣٦].

يقول العلاَّمة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في قوله: ﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِى مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا ﴿٢٠﴾﴾ [الكهف] ما لفظه: «هذه الآية تدل بظاهرها علىٰ أنَّ المكره علىٰ الكفر لا يفلح أبدًا. وقد جاءت آيةٌ أخرىٰ تدل علىٰ أنَّ المكره

علىٰ الكفر معذورٌ إذا كان قلبه مطمئنًا بالإيمان، وهي قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦].

والجواب علىٰ هذا من وجهين:

الأول: أنَّ رفع المؤاخذة مع الإكراه من خصائص هذه الأمة، فهو داخلٌ في قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

ويدل لهذا قوله ﷺ: «**إنَّ اللَّه تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما ٱستكرهوا عليه**»، فهذا يدل بمفهومه علىٰ خصوصه بأمته ﷺ، وليس «مفهوم لقب»؛ لأنَّ مناط التَّخصيص هو ٱتصافه ﷺ بالأفضلية علىٰ من قبله من الرسل، وٱتصاف أمته بها علىٰ قبلها من الأمم. والحديث وإن أعلَّه «أحمد» و«ٱبن أبي حاتم» فقد تلقاه العلماء قديمًا وحديثًا بالقبول[(١)].

ومن أصرح الأدلة أنَّ من قبلنا ليس لهم عذر بالإكراه: حديث «طارق بن شهاب» في الذي دخل النار في ذبابٍ قرَّبه لصنمٍ، مع أنه ليتخلَّص من شرِّ عبدة الصنم، وصاحبه الذي ٱمتنع من ذلك قتلوه. فعلم أنه لو لم يفعل لقتلوه كما قتلوا صاحبه، ولا إكراه أكبر من خوف القتل، ومع هذا دخل النار ولم ينفعه الإكراه[(٢)].

---

(١) قلت: لقد صحَّحه فطاحلة من علماء الأمة؛ منهم العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالى ـ ولقد مرَّ عليك ذكره.

(٢) قلت: لقد أوضحنا أنَّ من أعلَّه بتلك العلل؛ لا ترقى إلى شيءٍ ـ ولله الحمد والمنَّة ـ .

وظواهر الآيات تدل علىٰ ذلك.

فقوله: ﴿وَلَن تُفۡلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدٗا ٢٠﴾ [الكهف] ظاهر في عدم فلاحهم مع الإكراه؛ لأنَّ قوله: ﴿يَرۡجُمُوكُمۡ أَوۡ يُعِيدُوكُمۡ فِي مِلَّتِهِمۡ﴾ [الكهف: ٢٠] صريح في الإكراه(١).

وقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦] مع أنه ـ تعالىٰ ـ قال: قد فعلت ـ كما ثبت في «صحيح مسلم» ـ يدل بظاهره علىٰ أنَّ التَّكليف بذلك كان معهودًا قبل.

وقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَلَقَدۡ عَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبۡلُ فَنَسِيَ﴾ [طه: ١١٥] مع قوله: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ﴾ [طه: ١٢١]، فأسند إليه «النسيان» و«العصيان» معًا، يدل علىٰ ذلك أيضًا. وعلىٰ القول بأنَّ المراد بالنسيان الترك فلا دليل في الآية.

وقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦] مع قوله: ﴿كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ويستأنس لهذا بما ذكره «البغوي» في تفسيره عن «الكلبي» من أنَّ المؤاخذة بالنسيان كانت من الإصر علىٰ من قبلنا، وكان عقابها يجعل لهم في الدُّنيا، فيحرم عليهم الطَّيبات» [دفع الإيهام والاضطراب عن آيات الكتاب ص ٢٠٣، ٢٠٤].

قال أبو عزير عبدالإله الحسني ـ عفا اللَّه عنه ـ: فلما لم يعذر المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ من كان قبلنا بالإكراه، منحهم قوَّة الإيمان

---

(١) قلت: هذا القول عليه عامة المفسرين.

يقول القاضي أبو السُّعود رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالى ـ في قوله: ﴿وَلَن تُفۡلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدٗا﴾ ما لفظه: «أي: إن دخلتم فيها ولو بالكره والإلجاء لن تفوزوا بخيرٍ لا في الدُّنيا ولا الآخرة.» [إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٤/ ١٨٠].

وصلابته، وزادهم البسطة في الجسم؛ يشهد لهذا قوله ﷺ: «**كان الرجل فيمن قبلكم يحفرُ له في الأرض فيُجعلُ فيه، فيُجاء بالميشار فيوضعُ علىٰ رأسه فَيشقُّ بٱثنتَين. وما يصُدُّه ذلك عن دينه. ويُمشطُ بأمشاطِ الحديدِ ما دون لحمهِ من عظمٍ أو عصبٍ، وما يصدُّه ذلك عن دينه. واللَّه لَيُتِمَّنَّ هذا الأمرَ حتَّىٰ يسير الراكب من «صنعاءَ» إلىٰ «حضرموتَ» لا يخافُ إلَّا اللَّهَ، أو الذئبَ علىٰ غنمه، ولكنَّكم تستعجلون**» [البخاري رقم ٣٦١٢]. فلقد عوَّضهم اللَّه ـ تعالىٰ ـ بهذه الصَّلابة الإيمانية.

أما الأمة المحمدية؛ لما عذرهم بالإكراه وحديث النَّفس ـ ما لم تتكلم به أو تعمل ـ، سُلبوا قوَّة التَّحمل، وهذا ظاهرٌ بالاعتبار في قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ **ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ** ﴾ [الأنفال: ٦٦].

عن ٱبن عباس ـ رضي اللَّه عنهما ـ قال: «لما نزلت ﴿ **إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ** ﴾ شقَّ ذلك علىٰ المسلمين حين فُرِضَ عليهم أن لا يفرَّ واحدٌ من عشرة، فجاء التَّخفيف فقال: ﴿ **ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِۚ** ﴾ [الأنفال: ٦٦].

قال ٱبن عباس: فلما خفَّف اللَّه عنهم من العدَّة نقص من الصبر بقدر ما خفِّف عنهم» [البخاري رقم ٤٦٥٣].

فلما خفَّف اللَّه ـ تعالىٰ ـ عنهم؛ نقص من الصَّلابة بقدر ما خفِّف عنهم، وندبهم إلىٰ تحمل الإكراه؛ ولم يؤاخذهم به ـ لقلَّة صلابتهم ـ من بين الأمم السالفة؛ يدل علىٰ ذلك قوله ﷺ: «**لا تشرك باللَّه شيئًا وإن قطِّعت أو حرِّقت، ولا تترك صلاة مكتوبة متعمدًا، فمن تركها متعمدًا**

فقد برئت منه الذِّمة، ولا تشرب الخمر، فإنها مفتاح كلِّ شرٍّ» [صحيح الترغيب والترهيب رقم ٥٦٧ و٢٣٦٩].

وفي رواية أخرى: **«لا تشرك باللَّه شيئًا وإن قطِّعت أو حرِّقت ولا تعُقَّن والديك وإن أمراك أن تخرج من أهلك ومالك، ولا تتركن صلاة مكتوبة متعمدًا؛ فإنَّ من ترك صلاة مكتوبة متعمدًا؛ فقد برئت منه ذمة اللَّه، ولا تشربن خمرًا، فإنه رأس كل فاحشة، وإياك والمعصية، فإنَّ المعصية حلّ سخط اللَّه، وإياك والفرار من الزحف، وإن هلك الناس، وإن أصاب الناس موت فأثبت، وأنفق علىٰ أهلك من طولك، ولا ترفع عنهم عصاك أدبًا، وأخفهم في اللَّه»** [صحيح الأدب المفرد رقم ١٨ وصحيح الترغيب والترهيب رقم ٥٧٠].

كان هذا الطَّرح المفصَّل عارضًا من القول ـ في بيان قوله تعالىٰ ـ: ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا ﴿٢٠﴾﴾ [الكهف]؛ أنَّ الإكراه ـ وعدم المؤاخذة به ـ يخص هذه الأمة فقط؛ ولهذا خفِّف عنها في عدَّة مواطن عبادية؛ فلنرجع إلىٰ صلب المأمول لتفصيله؛ ولننهج النَّهج نفسه ـ فيما تبقَّىٰ من كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ واللَّه ـ تعالىٰ ـ وليُّ التَّوفيق.

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ: **«فهذا حال من وافقهم بعد أن غلبوه. فكيف بمن وافقهم وراسلهم من بعيد، وأجابهم إلىٰ ما طلبوا من غير غلبة ولا إكراه...؟!! ومع ذلك يحسبون أنهم مهتدون»**.

يعني به المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ أهل بلدته الذين راسلوا الدَّولة العثمانية القبورية الشركية ـ؛ التي جاست خلال الدّيار، وحلَّت الدَّمار، في تلك البلدة؛ فلقد ألَّبوها علىٰ معسكر التَّوحيد، وهوَّنوا لها الأمر،

ووافوها بالأسرار، ومواطن الضعف والقوَّة عند معسكر التَّوحيد، وعاهدوها إذا داهمته؛ أن يكونوا في معسكرها ـ يدلُّوها علىٰ الطريق، ويساعدوها علىٰ نصب المنجنيق ـ ؛ **فإذا كان ـ الفتية الذين فرُّوا بدينهم ـ طالبين الخلاص، من بطشة قومهم؛ وغضبهم لآلهتهم، لا يعذرون بالإكراه، فكيف يعذر هؤلاء بردَّتهم الاختيارية وولائهم للدَّولة القبورية ـ ولم يُكرهوا علىٰ ذلك؟!!**

بل حملهم الاستحباب الدُّنيوي علىٰ دخول تلك الردَّة المجرَّدة؛ ونفس هذه الزمرة، ونفس هذه الأفعال والأعمال تعمل مع معسكر التوحيد في عدَّة ديار من أقطار الأمة الإسلامية؛ لا إكراه يحملهم علىٰ فعل تلك القبائح المبدية والمخازي المردية، وإنما بغية التَّحصيل الدُّنيوي، لكن علىٰ حساب دينهم؛ فهذه هي التي راسلت الحلف اللَّدود ـ عبَّاد الصليب واليهود ـ لدخول «الدّيار العراقية»، والفتك بها؛ بما هو حاصلٌ اليوم ـ مما تزفر لهوله القلوب، وتشقّ لفظاعته الجيوب، ويُندىٰ له الجبين، ويهطل دموع العينين ـ وفي «أفغانستان» الخطب أكبر، وفي «الشيشان» أنكىٰ وأمر، وفي «الصومال» علىٰ ما هو مشاهد ومسطَّر، فيالها من فاجعة أصابت الأمة بمقتل. **أفيشك في كفر وردَّة من يفعل هذا العظيم؛ الذي طار لفظاعته لبّ الحليم؟!!**

وسوف نفرد لهذه المسألة ـ مراسلة الكفَّار بعورات المسلمين؛ وتحريضهم وٱستدعاءهم لديار المسلمين والفتك فيها ـ فصلاً خاصًا؛ يبسط بتفصيلٍ؛ نتناول فيه قصة «حاطب بن أبي بلتعة اللخمي» من كلّ جوانبها؛ بما يقنع الغُلَّة ويشفي العلَّة؛ لنهدي إلىٰ الصواب، بما يمنّه

علينا الوهاب، سمَّيته «**دحر المُعْتَضِد بِقِصَّةِ حَاطِب فِي عَدَم تَكْفِير الجَاسُوس المُخَاطِب**» ـ ضمن هذا السفر النَّفيس ـ ؛ وستجده في «الجزء الثالث» ـ إن شاء اللَّه ـ تعالىٰ ـ ، نسأل المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ فيه أن يُلْهِم لنلم، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه. آمين! آمين!

«الدَّلِيلُ السَّادِسُ عَشَر»

قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ ﴿١١﴾ ﴾ [الحج].

فأخبر ـ تعالىٰ ـ أنَّ « وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ » أي: علىٰ طرفٍ. «فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ» أي: نصرٌ وعزٌّ وصحةٌ، وسعةٌ وأمنٌ وعافيةٌ ونحو ذلك «ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ» أي: ثبتَ، وقال: هذا دينٌ حسنٌ. ما رأينا فيه إلَّا خيرًا. «وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ » أي: خوفٌ ومرضٌ وفقرٌ ونحو ذلك «ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ » أي: ٱرتد عن دينه، ورجع إلىٰ الشرك.

فهذه الآية مطابقة لحال المنقلبين عن دينهم في هذه الفتنة سواء بسواء؛ فإنهم قبل هذه الفتنة يعبدون اللَّه علىٰ حرفٍ. أي: علىٰ طرفٍ. ليسوا ممَّن يعبُد اللَّه علىٰ يقين وثبات. فلمَّا أصابهم هذه الفتنة، ٱنقلبوا عن دينهم وأظهروا موافقة المشركين وأعطوهم الطاعة، وخرجوا عن جماعة المسلمين إلىٰ جماعة المشركين. فهم معهم في الآخرة، كما هم معهم في الدُّنيا. فخسروا الدُّنيا والآخرة، وذلك هو الخسران المبين.

هذا مع أنَّ كثيرًا منهم في عافية، ما أتاهم عدوّ. وإنما ساء ظنّهم باللَّه، فظنوا أنه يديل الباطلَ وأهله علىٰ الحقّ وأهله. فأرداهم سوء ظنهم باللَّه؛ كما قال ـ تعالىٰ ـ فيمن ظنَّ به ظنَّ السوء ﴿ وَذَٰلِكُمۡ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمۡ أَرۡدَىٰكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [فصلت].

فأنت يا مَن منَّ اللَّه عليه بالثبات علىٰ الإسلام، ٱحذر أن يدخل قَلبَكَ شيءٌ من الريب، أو تحسين أمر هؤلاء المرتدين، وأنَّ موافقتهم

للمشركين وإظهار طاعتهم رأيٌ حسن؛ حذرًا علىٰ الأنفس والأموال والمحارم. فإنَّ هذه الشبهة هي التي أوقعت كثيرًا من الأولين والآخرين في الشرك باللَّه، ولم يعذرهم بذلك. وإلَّا فكثير منهم يعرفون الحقّ ويعتقدونه بقلوبهم، وإنما يدينون بالشرك للأعذار الثمانية التي ذكرها اللَّه في كتابه، أو لبعضها. فلم يعذر بها أحدًا، ولا ببعضها؛ فقال: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [التوبة].

الشَّرح :

تتناول هذه الآية الكريمة ـ التي ٱتخذها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ دليلاً من أدلته الماتعة ـ بعض الأعراب من «أسد بن خزيمة» و«غطفان»؛ قدموا «المدينة النَّبوية» ليعيشوا في ظلها ـ في حاظنة الوحي وودّ الأصحاب ـ ؛ الذين ألزمهم اللَّه ـ تعالىٰ ـ كلمة التَّقوىٰ؛ فسبقت لهم بذلك الحسنىٰ ـ رضي اللَّه عنهم أجمعين ـ .

وهؤلاء «الأعراب» كان لهم من الإيمان الضَّعيف ـ ممَّا حملهم علىٰ عبادة اللَّه ـ تعالىٰ ـ علىٰ «حرفٍ» ـ يعني: علىٰ طرف. فإنَّ لفظ «الحرف» في اللسان: هو الحدّ والطَّرف، كحرف الجبل والنَّهر والسَّيف والرغيف.

قال الجوهري: «حرف كلّ شيء طرفه وشفيره وحده، ومنه حرف

الجبل وهو: أعلاه المحدَّد».

والعرب تقول: إنَّ فلانًا علىٰ حرفٍ من أمره ـ إذا كان علىٰ ناحيةٍ منه ـ كأنه ينتظر ويتوقَّع؛ مما تهواه نفسه وتحبّه مال إليه، وإذا رأىٰ ما لا يحبّ عدل عنه.

قال الأزهري: «كأنَّ الخير والخصب ناحية، والضّر والشَّر والمكروه ناحية أخرىٰ. فهما حرفان وعلىٰ العبد أن يعبد خالقه علىٰ حالتي «السَّراء» و«الضَّراء»، ومن عَبدَ اللَّه علىٰ السَّراء وحدها دون أن يعبده علىٰ الضَّراء يبتليه اللَّه بها فقد عبده علىٰ حرفٍ، ومن عبده كيفما تصرَّفت به الحال فقد عبده عبادة عبد مقرّ بأنَّ له خالقًا يصرّفه كيف شاء.» [اللسان ٤/ ٨٩ مادة «حرف»].

فما قاله يشهد له دلالة «الكتاب». قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هُود: ٧]. فلقد فسَّرها الفُضَيْل بن عِياضٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : بـ «الأخلص» و«الأصوب»؛ لأنَّ قبول العمل يرتكز علىٰ هـٰذين الشَّرطين، ولا يمنع من شمول البلاء ـ «السَّراء» و«الضَّراء» ـ؛ لأنهما من اللَّفظ الذي يحتمل أكثر من معنىٰ، فلا تنافي بين المعنيين؛ يشهد لهذا الآيات التي في السياق نفسه. قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَـٰهَا مِنْهُ إِنَّهُۥ لَيَـُٔوسٌ كَفُورٌ ۝٩ وَلَئِنْ أَذَقْنَـٰهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّيٓ ۚ إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ۝١٠﴾ [هُود].

وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]. فالبلاء أصاب الحرفين ـ لتظهر العبودية الحقَّة ـ .

يقول عليه الصلاة والسلام : «**عجبًا لأمر المؤمن، إنَّ أمره كله خيرٌ له، وليس ذاك لأحدٍ إلَّا المؤمن، إن أصابته سرَّاء شكر، فكان خيرًا له، وإن أصابته ضرَّاء صبر، فكان خيرًا له**» [رواه مسلم رقم ٧٤٢٥].

فٱنظر ـ رحمك اللَّه ـ إلىٰ قوله: «**وليس ذاك لأحدٍ إلَّا المؤمن**» كيف بيَّن أنَّ الصفتين ـ «الشكر» و«الصبر» ـ ملازمتان للمؤمن؛ لأنه متعبِّدٌ بكمال الذُّل وكمال الحبِّ؛ فقادته تلك العبودية إلىٰ «الإحسان» ـ الذي يأمن به من الفزعان ويورث الاطمئنان ـ .

فالخير تحقَّق له ـ لما تعبَّد العبادة الحقَّة ـ ؛ التي جمعت «الشكر» و«الصبر»، بخلاف المتعبّد علىٰ حرفٍ ـ يهنأ للسَّراء، ويهلع ويجزع للضَّراء ـ ؛ فيدفعه إلىٰ الانقلاب علىٰ العقب ـ والعياذ باللَّه ـ ؛ لأنَّ العابد علىٰ طرفٍ لا يكون مستقرًا.

فلقد ذمَّ السلف من تعبَّد ـ هذه العبادة الطَّرفية ـ فذكروا ما لفظه: «من عبد اللَّه ـ تعالىٰ ـ بـ«الحبِّ» وحده فهو زنديقٌ، ومن عبده بـ«الخوف» وحده فهو حروريٌّ، ومن عبده بـ«الرجاء» وحده فهو مرجىءٌ، **ومن عبده بالحبِّ والخوف والرجاء فهو مؤمنٌ**».

■ فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**فأخبر ـ تعالىٰ ـ أنَّ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ أي: علىٰ طرفٍ. ﴿فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ﴾ أي: نصرٌ وعزٌّ وصحةٌ، وسعةٌ وأمنٌ وعافيةٌ ونحو ذلك ﴿ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦ﴾ أي: ثبتَ، وقال: هذا دينٌ حسنٌ. ما رأينا فيه إلَّا خيرًا. ﴿وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ﴾ أي: خوفٌ ومرضٌ وفقرٌ ونحو ذلك ﴿ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ﴾ أي: ٱرتد عن دينه، ورجع إلىٰ الشرك**».

ٱعلم ـ أرشد اللَّه ـ إلىٰ طاعته، أنَّ الإيمان الرَّاسخ في القلوب؛

الذي يسدّ الثقوب، ما كان عقده الاطمئنان؛ المفضي بالجوارح إلىٰ الاستسلام الكلّي ـ التَّقلب في مشيئة اللَّه الكونية والرضا بها ـ، والعابد علىٰ حرفٍ ليس ثابتًا ومستقرًا ومطمئنًا، بل هو كالواقف علىٰ حرف الجبل؛ فقد يطمئن إذا أصابته سرَّاء، وقد ينقلب علىٰ موجهه مترديًا ـ إذا أصابته الضَّراء ـ.

يقول مقاتل بن سليمان البلخي ـ في سبب نزول الآية ـ ما لفظه: «كان الرجل يهاجر إلىٰ «المدينة»، فإن أخصبت أرضه، ونتجت فرسه، وولد له غلام، وصح بالمدينة، وتتابعت عليه الصدقات، قال: هذا دين حسن ـ يعني: الإسلام ـ. فذلك قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿**فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ**﴾، يقول: رضىٰ بالإسلام. وإن أجدبت أرضه، ولم تنتجْ فرسه، وولدت له جارية، وسقم بالمدينة، ولم يجد عليه بالصدقات قال: هذا دين سوء، ما أصابني من ديني هذا الذي كنت عليه إلَّا شرًّا فرجع عن دينه» [تفسير مقاتل بن سليمان البلخي ٢/ ٣٧٨].

فهذا يدل أنَّ هذا العابد كان علىٰ ضعفٍ في عبادته؛ يعبد في «الرخاء» ويكفر إذا أصابه شيءٌ من «البلاء»، عكس الذين أشركوا في الرخاء وأخلصوا الدُّعاء في الشِّدَّة.

وحقيقة الأمر أنه لابدَّ من الأذىٰ والنَّصب للامتحان؛ حتَّىٰ يعلم «الصادق» من «الكاذب». **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴿٣﴾﴾ [العنكبوت].

فالذي لا يصبر علىٰ الأذىٰ في طاعة اللَّه، وٱختار المعصية، كان

ما يحصل له من الشَّر أعظم وأدوم ممَّا فرَّ منه. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿**وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ ۚ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟**﴾ [التوبة: ٤٩].

أما من قال من المفسرين في قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿**وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ**﴾: «أي: علىٰ شكٍّ»، فضعف القول ظاهرٌ بالاعتبار، لأنَّ الآية نزلت في أناسٍ حملهم إيمانهم علىٰ الهجرة، وأصل الشَّك لا يستمر طويلاً؛ فينقلب إلىٰ «الإعراض»، وهؤلاء لم يعرضوا إلَّا في حالة البلاء، فعلم أنَّ هؤلاء كان لهم من الإيمان الطَّرفي ـ وليس الكلِّي ـ ؛ الذي يتواصىٰ صاحبه بـ«الحقِّ» و«الصبر».

وليست الآية في المنافقين، لأنَّ المنافق لم يعبد اللَّه أصلاً؛ أظهر الإسلام جنَّة فقط، والآية دلَّت أنَّ هذا العابد كانت له عبادة لكن «طرفية» وليست «كلية». **والآية عامة تتناول كل من أحاط به لفظها، ومعناها إلىٰ يوم القيامة، فلا ٱعتبار بخصوص سببها.**

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**فهذه الآية مطابقة لحال المنقلبين عن دينهم في هذه الفتنة سواء بسواء؛ فإنهم قبل هذه الفتنة يعبدون اللَّه علىٰ حرفٍ. أي: علىٰ طرفٍ. ليسوا ممَّن يعبُد اللَّه علىٰ يقين وثبات. فلمَّا أصابهم هذه الفتنة، ٱنقلبوا عن دينهم وأظهروا موافقة المشركين وأعطوهم الطاعة، وخرجوا عن جماعة المسلمين إلىٰ جماعة المشركين. فهم معهم في الآخرة، كما هم معهم في الدُّنيا. فخسروا الدُّنيا والآخرة، وذلك هو الخسران المبين**».

يشير المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ إلىٰ الفئة التي ٱنقلبت في عهده ـ لما ٱجتاحت جحافل الدَّولة العثمانية؛ القبورية الشركية ديار أهل

التَّوحيد ـ ، وكما هو معلوم أنَّ الفتنة ممحّصة، يعلم بها من كان من أهل الاطمئنان، ومن كان من أهل الرجفان والنُّكصان.

فلما ٱجتاحت جحافل قريش ـ ومن أعانها من العرب ـ ؛ بسبب تحريض اليهود لهم، وٱطَّلعت مقادم الأحزاب، وحاصروا المدينة النَّبوية حصارًا شديدًا، وبلغت القلوب الحناجر؛ بدأت ظنون أهل النفاق ـ الذين أبطنوا الكفر وأظهروا الإسلام جُنَّة ـ تظهر ويتَلَقَّفها أهل الحرف ـ الذين يعبدون بالسَّراء ويكفرون وينقلبون بالضَّراء ـ ؛ ومنها أنَّ النبي ﷺ وعدهم بكنوز «كسرىٰ» و«قيصر» وأحدهم لا يأمن ـ الآن ـ علىٰ نفسه لما يقضي حاجته، فمغزىٰ قولهم: كيف يعدنا بملء الكُنَيْف وأحدنا لا يأمن الذهاب إلىٰ الكَنِيف؟!!

فحالة العابدين اللَّه علىٰ حرفٍ، هي هذه؛ إذا طلَّت الفتنة بعنقها، أسرعوا إلىٰ إظهار ما بنوا عليه ٱعتقادهم ـ الإجحاف والإرجاف ـ وإكثار من قول: «ياليت لنا»، و«يا ويلنا إذا ظفروا بنا» ـ ويقصدون المطلّين بفتنتهم ـ ، فيحملهم هذا «الويل» و«العويل» إلىٰ المسارعة إلىٰ الأعداء يتولَّونهم، بخلاف أهل الإيمان والحسبان ـ الذين إذا رأوا ذلك ردُّوا علىٰ المنافقين وعلىٰ السَّامعين لهم ـ من الحرفيين ـ بقولهم: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ١٧٣﴾ [آل عمران].

فلقد أرشدهم ربهم ـ عزَّ وجلَّ ـ أن يقولوا لهذه الأصناف ـ المتطلّعة المرتابة ـ : ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَاۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٥١﴾ [التوبة]. فلقد علموا إنَّ وعده حقٌّ لا يتأخر، يطال كل من علاَ وتجبَّر، ولهذا لما رأوا ـ جحافل

الأحزاب المحزَّبة ـ قالوا: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴿٢٢﴾﴾ [الأحزاب].

وهذا الاطمئنان في الإيمان، مورَّث لأهله إلىٰ قيام الساعة ـ مع القول نفسه ـ ؛ أنَّ اللَّه وعدهم إحدىٰ الحسنيين ـ الشهادة أو النَّصر والظَّفر ـ ، كما أنَّ قول أهل الحرف والإرجاف مورَّث لأهله ـ الذين تعبَّدوا تلك العبادة الحرفية ـ إلىٰ قيام الساعة. فالسنَّة ماضية والقول غير مبدَّلٍ. قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾﴾ [الأحزاب].

فشتان بين من صدق أثناء اللقاء، وبين من آثر البقاء ـ علىٰ الهوان ـ ؛ كما هو مشاهدٌ للعيان ـ من صنف الحرف والتَّرف ـ ، وفي الحقيقة لما كانت النفوس مختلفة ـ في المنشأ والمقصد ـ ظهر علىٰ كل نفسٍ ما تصبوا إليه. فـ«النَّفس الكلبيّة»: هي التي تقنع بالفتات الملقىٰ إليها والمداس بالأحذية؛ تقنع بالعظم الملقىٰ، وقطعة الكسرة الملقاة، والجيفة القذرة ـ التي تراها عطرة ـ ، فرؤية هذه النفس سفلية، سعيها ومطلبها لا يحملها إلىٰ معالي الأمور، وتجنب سفسافها. لهذا رضت بالكدر والقذر.

وهذه النفس ـ «الكلبيّة الدَّنيئة» ـ ؛ التي جمعت هذه الأوصاف المقزَّزة ـ التي تأبها شهامة الرجولة ـ ؛ بغضِّ النَّظر عن الدّين أو المذهب، منها من ٱستحكمت فيها هذه الأوصاف؛ تراها هي: الهمَّة ـ لحفظ اللقمة المداسة المذمومة ـ وهذه النفس هي «النفس المنافقة»؛ التي حملها نفاقها إلىٰ التَّخلي عن كلّ قويمٍ، والإيناس بكلّ وخيمٍ. فالبلاء بهم أعظم، وشدَّة المصيبة وقسوة الحال بهم أطمّ، فإنهم من

الجَلَدَة ـ لقسوة قلوبهم وٱستنكافهم عمَّا يُليِّنها ـ ، يظهرون الموافقة والمناصرة؛ إذا حلُّوا في معسكر الإيمان، ويبطنون الحقد والمخالفة والشنآن، وإذا طلَّت الفتنة بعنقها وٱستشرفت؛ أظهروا مكنونة السَّريرة ومعتقد الجنان ـ المناصحة في المخالفة ـ والشَّماتة والشَّتامة.

لهذا كان النبي ـ صلوات اللَّه وسلامه عليه ـ يقول في دعائه: «**اللَّهم إنّي أعوذ بك من جهد البلاء، ودرك الشَّقاء، وسوء القضاء، وشماتة الأعداء**» [البخاري رقم ٦٣٤٧].

وهذا الصنف ـ ذو النَّفس الكلبيّة ـ يتمثل اليوم في الحاكم بالقانون الوضعي؛ السَّاعي إلىٰ طمس معالم الشريعة ـ المشمأز بسودها، والمبشبش بتقلّصها ـ قطع اللَّه دابره ـ ؛ فإذا نعق هذا النَّاعق والباحث البحث الحثيث؛ عن المتراكم الخبيث، ٱستخفَّ النَّفس النصف الكلبيّة ـ «الشهوانية» ـ ، فٱستجابت له؛ لأنَّ هذه النَّفس تعبَّدت بالملذَّات والشهوات، وٱنقلبت إذا حلَّت القراحات؛ فأظهرت الحرفية في عبادتها ـ الإيناس بالسَّراء، والسَّخط والفزع والجزع والانقلاب بالضَّراء.

فهمُّ هذه النَّفس البطن والفَرْج، وإذا ترقَّت الهمَّة فوق ذلك، شملت اللباس والزينة، أو التَّوسع في الدَّار أو المركوب، فهذه النَّفس تختلف عن الأولىٰ، لأنها أظهرت «عبادة طرفية»، بخلاف الأولىٰ ـ التي الحاكم بالقانون الوضعي منها ـ ، فلم تظهر عبادة قَطُّ ـ لتطلّعها السُّفلي ـ .

فهذه النُّفوس المزكومة ـ التي لاشمّ لها ـ بل تشمّ وتستروح

بالقذر، وتزكم عن العطر، أنَّ أمرهم فُرُط. قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴿٢٨﴾﴾ [الكهف]. ومعنىٰ «الفرط» فسِّر بألفاظٍ متقاربةٍ، فمنهم من فسَّره بـ«التَّضييع»، ومنهم من فسَّره بـ«الإسراف»، ومنهم من فسَّره بـ«الهلاك»، ومنهم من فسَّره بـ«الخلاف للحقِّ». وبأيٍّ كان التفسير؛ فلا يحمد عقباه، فندعوك ـ رحمك اللَّه ـ إلىٰ الإبصار والانتظار ـ بما يحل بهذه النُّفوس، ولقد ظهر بعضه؛ بقرب ٱنجلاء هذه الفتنة الممحصة ـ فتنة الحلف اللَّدود عباد الصليب واليهود ـ.

فإذا طلَّت فتنة «النَّفس السَّبُعُيَّة» ـ التي لا تقنع إلَّا بالبزق في وجه كلّ شريفٍ، وبقهر النُّفوس والاستعلاء عليها بالباطل، بخلاف المستعلي بالحقِّ، فهو قبل أن يقهر النُّفوس ويُخضعها للحقِّ، قهر نفسه وخضَّعها للحقِّ لتنقاد وتستسلم وتُسلم للشَّرع، فالفرق بينهما فيه مفاوز، معلوم غير مخفي؛ ٱستجابت النُّفوس الكلبيّة ـ التي ملأت قلوبهم اليوم بحبِّ القوانين الوضعية والتَّمرد علىٰ الفطرة المكمَّلة ـ ؛ وحثَّت النُّفوس الشَّهوانية ـ النصف الكلبيّة والمتعبِّدة علىٰ حرف ـ علىٰ حمل هذا الشعار ـ شعار الموافقة لمن ٱجتاح أو جاسّ خلال الدّيار ـ.

وكما تعلم ـ رحمك اللَّه ـ أنَّ القياس لا يصح إلَّا إذا كان بعض القدر من الاشتراك بين «المشبه» و«المشبه به»؛ لهذا ٱستعمل المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ الآية الكريمة في حال المنقلبين ـ العابدين اللَّه علىٰ حرفٍ في وقته ـ.

فقوله «**فإنهم قبل هذه الفتنة يعبدون اللَّه علىٰ حرفٍ. أي: علىٰ طرفٍ**». يقصد بالفتنة؛ فتنة النَّفس السَّبُعُيَّة ـ التي لا تقنع إلَّا بقهر النُّفوس والاستعلاء عليها ـ وتمثَّلت في فتنة الدَّولة العثمانية ـ الماتريدية في الفروع، والمعتدية علىٰ الأصول بعبادة القبور ـ ، والمتطرِّفة في عبادتهم؛ هم الذين ٱستجابوا للفتنة بعدما حوصروا ونفدت «المؤن» و«الأرزاق»، وهم الذين وَشُوا بالمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ إلىٰ قائد الجيوش ـ السَّبُعُيَّة الغازية ـ «إبراهيم باشا» بعد الصلح فقتل علىٰ إثرها، ولقد أشرنا إلىٰ ذلك في «ترجمة المؤلف» وفي «سبب التأليف» مما يغنينا عن إعادته هـٰهنا.

وقوله «**ليسوا ممَّن يعبد اللَّه علىٰ يقين وثبات**». لأنَّ العابد علىٰ حرفٍ لا يوهب اليقين والثَّبات؛ لأنَّ الاطمئنان في الإيمان لا يكون إلَّا لمن تعبَّد العبادة الحقَّة ـ الاستسلام والتَّسليم ـ ؛ وهذا يشمل «كمال الحب» و«كمال الذُّل»، والواقع علىٰ حرفٍ متطلِّع؛ يستقر علىٰ ما تهواه نفسه، ويتردَّىٰ علىٰ خلافها، ولا يقصد المؤلف بقوله، أنهم كانوا يبطنون خلاف ما يظهرون؛ فهذا عمل المنافق وهؤلاء كانت لهم عبادة طرفية ـ مرتكزة علىٰ السُّرور والجزع بالقروح والشُّرور ـ ، وهذا النوع من الإيمان لا يسدّ الثقوب، لأنه مبنيٌّ علىٰ الاستحباب والارتقاب، بخلاف الإيمان الهيوب ـ الموهوب للذين علىٰ ربهم يتوكلون ـ ؛ الذين لا يغيّر معتقدهم شدَّة الحال، ولا علىٰ ما سيحصل في المآل ـ من سرورٍ أو شرورٍ ـ .

وٱعلم ـ رحمك اللَّه ـ أنَّ العابدين اللَّه علىٰ حرفٍ، لا يشمل فقط

ـ الذين غلَّبوا الشهوات والملذات الجسمية أو النَّفسية ـ الفانية؛ من الذين فسدوا وضلوا في «الغاية» و«الوسيلة» بجهلهم، وإنما يشمل كذلك الذين فسدوا عن يقين، لا الشَّك ولا الجهل لهما موضع قدمٍ فيه، وهؤلاء هم «أحبار السُّوء» ـ الذين ٱستحبُّوا الدُّنيا علىٰ الآخرة ـ .

فهذه الزمرة هي التي رغَّبت مجتاح الدّيار في ذلك، وأقامت علىٰ ٱجتياحه أدلَّة؛ وقد علمت أنها فيها ملبِّسة ـ تقتفي فيها الشبهة الضَّعيفة؛ التي لا يقوم لها قياسٌ فاسدُ، وإنما أوحاها المارد ـ ، وهؤلاء جادلهم المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ مرارًا، وبيَّن لهم كفر تلك الدَّولة ـ التي سمَّوْها إسلامية ـ ؛ وعبادتها قائمة علىٰ شهود الزُّور وتعظيم المقبور، فٱتهموه بالتَّنقُّص للأولياء والتَّكفير للأوفياء ـ الذين ٱستغاثوا بالأموات يطلبون منهم النَّصر والعون ـ . وهؤلاء قد لبَّس عليهم إبليس ظنّه فٱتبعوه في زخرفه ـ لمَّا غلبت علىٰ نفوسهم الصفات الكلبيّة ـ ؛ فٱنقادوا لمآربها. وهذه الفئة من الناس هي أشقىٰ فئة، لا راعت «الرواية»، وخانت «الدراية» ـ بٱستحبابها للدُّنيا ـ ؛ فقادها إلىٰ اللَّهث المذموم؛ الاسترواح بالشَّم لكل مذمٍّ.

وقوله «**فلمَّا أصابهم هذه الفتنة، ٱنقلبوا عن دينهم وأظهروا موافقة المشركين وأعطوهم الطاعة**». أمام كلّ فتنة ينقسم الناس ـ عالمهم وجاهلهم ـ إلىٰ قسمين ٱثنين، وبعض الأحيان إلىٰ ثلاثةٍ ـ إذا كانت الفتنة داخلية ـ ، «قسمٌ دافعٌ»؛ لا يعبأ بدكِّ المدافع، «وقسمٌ يلهث وراء المنافع».

فالقسم الدَّافع: فيهم أهل «الرواية» و«الرعاية» و«الدراية»؛

بتفاوتٍ فيما بينهم، وفيهم المستضيء بهؤلاء؛ يقيمون له الدَّليل ـ رواية ودراية ـ فينقاد؛ لهونه ولينه، وغالب هؤلاء هم العوام ـ الذين ٱستجابوا للربانيين ـ؛ ولاشكَّ أنَّ هذا القسم منه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ وطلاَّبه؛ ومن ٱستجاب لعلمهم وحكمتهم وفهمهم من الدَّهماء؛ لأننا نتكلم علىٰ الفتنة الحادثة في وقته ـ التي قادته إلىٰ صنع هذه الدُّرَّة النَّضيدة؛ التي نعكف علىٰ شرحها ـ يسر اللَّه لنا إخراج دُرِّها بأحسن ديباجة ـ؛ ثم نقيس عليها بعده ما ٱستجدَّ من فتنٍ ـ وهذا هو القياس الصحيح؛ المحمود عند أهله ـ؛ **قياس النَّازلة علىٰ ما ٱستجدَّ من حادثة.**

أما قسم المنافع: ففيهم أشقىٰ الخلق ـ الذين آتاهم اللَّه ـ تعالىٰ ـ الهدىٰ فٱستحبوا العمىٰ عليه ـ كما قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ** ﴾ [فُصِّلَت: ١٧]. وهؤلاء أشقىٰ من «ثمود» لسببين ٱثنيين:

السَّبب الأول: فثمود لمَّا جاءهم الهدىٰ أعرضوا ولم يدخلوا فيه أصلاً، وهؤلاء دخلوا في الهدىٰ، وبلغوا فيه الرِّيادة؛ وكانوا من أعيان الأمة يشار إليهم بالبنان، «الشيخ فلان»، و«العلاَّمة فلان» ـ بالأسماء التي تحدث هيبة ووقارًا في النُّفوس عند سماعها ـ، ثم خرجوا من ذلك كلّه.

السَّبب الثاني: إنَّ ثمودًا غلبت عليهم العادات وما ألفوه عن الآباء والأجداد؛ فأعاقهم علىٰ الانتقال إلىٰ الهدىٰ الصافي. كما قال ـ تعالىٰ ـ حاكيًا قول القائمين الحجة الموضحين للمحجة: ﴿ **أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ۖ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾** ﴾ [الزخرف].

فهذا مانع الإلف والعادة والمنشأ؛ سبَّب البقاء لخلقٍ كثيرٍ علىٰ الكفر؛ مخافة المواجهة مع القوم والأهل والعشيرة.

أما أصحاب المنافع ـ أشقىٰ الخلق ـ، ٱنسلخوا من الهدىٰ لشهوات فانية ـ «جسمية» و«نفسية» ـ آثروها علىٰ منازل الأبرار، فألحدوا في الهدىٰ بإبلاسٍ إبليسيٍّ؛ لا ينفر منه إلَّا من بصر وٱستبصر وٱستضاء بنور العلم، فهذا أشدّ خطرًا من الإعراض؛ لأنَّ الإعراض عن الحقِّ لا يشوِّه أو يلحد فيه، بخلاف المنسلخ بإلحادٍ وتلبيسٍ وتدليسٍ، **فالإعراض لا يحزّب ولا يجلب إليه الخلق، والإلحاد والتَّلبيس يحزّب ويجلب.**

فالفرق بين من أعرض عن تجريد التَّوحيد، وبين من سمَّىٰ أصحابه خوارج واضحٌ، فالأول: معرضٌ مستنكفٌ ـ لإلفه وعادته ـ والثاني: ملحدٌ ملبّسٌ مدلِّسٌ شانىءٌ.

والأول: قد يحارب ـ إذا جلب عليه؛ ولبَّس عليه صاحب الخيل والرجل ـ وقد يسالم.

والثاني: لا يهدأ له بال ولا يسكن له حال، إلَّا إذا حزَّب الأحزاب، وجلب الخراب، وساق الدَّمار إلىٰ الدِّيار، وسبىٰ الأبكار والأرامل، وقتل الصبية والشيوخ والحوامل، في الدَّيار ـ التي جرّد فيها التَّوحيد ـ فالفروق واضحة لا تخفىٰ.

ففي أصحاب المنافع ـ أشقىٰ الخلق ـ ؛ الذين ٱنسلخوا عن الهدىٰ؛ وهذا هو الحَوْر بعد الكَوْر ـ والعياذ باللَّه ـ وقد فصلناه وشرحنا طبيعته المركبة؛ وأشبعنا في ذلك القول، في «الدَّليل الثاني عشر» ممَّا يغنينا عن إعادته هـٰهنا، نريد أن نسوق قولاً للعلاَّمة «عبداللَّه بن محمد

ٱبن عبدالوهاب» ـ والد صاحب «**الدَّلائِل فِي حُكْم مُوالاَةِ أَهْل الإِشْرَاك**» رَحِمَهُمُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ قاله في هذا القسم من الناس ـ الذي وقف كالعقبة في وجه التَّوحيد ـ .

يقول عبداللَّه بن محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «فكيف بمن أنكر إخلاص العبادة للَّه وحده، وإخلاص العبودية والاستغاثة، والنذر والتَّوكل، وغير ذلك من أنواع العبادة، التي لا تصلح إلَّا للَّه وحده، ولا يصلح منها شيء لملك مقرب، ولا نبي مرسل، التي أرسل اللَّه جميع رسله، وأنزل جميع كتبه لأجل معرفتها والعمل بها، التي هي أعظم شعائر الإسلام، الذي هو معنىٰ «لا إله إلَّا اللَّه».

فمن أنكر ذلك وأبغضه، وسبَّه وسبَّ أهله، **وسمَّاهم «الخوارج»، فهو الكافر حقًّا، الذي يجب قتاله، حتَّىٰ يكون الدِّين كلّه للَّه بإجماع المسلمين كلّهم.**» [الدُّرر السَّنيَّة في الجوبة النَّجدية ١٠/ ١٨١، ١٨٢].

فٱبصر وٱستبصر ـ يرعاك اللَّه ـ في قوله: «**وسمَّاهم الخوارج**»؛ تعلم أنَّ هذه الشبهة لا يلقيها «العابد علىٰ طرف»، ولا «المعرض عن الهدىٰ» ـ صفاء التَّوحيد والبعد عن النَّديد ـ ، **وإنما المنسلخ ـ المستحب للدُّنيا** ـ ، لأنَّ لفظة «الخوارج» ملبّسة ومدلّسة، تحدث النفران والشنآن عمَّن أطلقت عليه؛ بسبب ما جرىٰ من أحداث عظامٍ علىٰ أيدي الخوارج، في زمن الصحابة والتَّابعين؛ وكأنَّ الحاكم بالقانون الوضعي ـ الموالي للحلف اللَّدود عبَّاد الصَّليب واليهود ـ ، علىٰ سيرة الصحابة، ودعاة تجريد التَّوحيد حالهم حال الخوارج؟!!

فهذه النسبة الملبّسة واللفظ المقيت، هو الذي صدُّوا به عن

السَّماع للعلاَّمة «محمد بن عبدالوهاب» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومن حمل دعوته، فكان هذا اللفظ ممَّا حمل معظم أئمة الدَّعوة النَّجدية لمعالجة شبهته في معظم رسائلهم ومصنَّفاتهم.

يقول العلاَّمة عبداللَّطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «وقد غلط كثير من المشركين في هذه الأعصار، وظنوا **أنَّ من كفَّر من تلفَّظ بالشهادتين فهو من الخوارج،** وليس كذلك، **بل التلفظ بالشهادتين لا يكون مانعًا من التكفير إلَّا لمن عرف معناها، وعمل بمقتضاها**» [الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النَّجدية ١٢/ ٢٦٣ وعيون المسائل ٢/ ٩٦٠].

ويقول الشيخ سليمان بن سمحان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ رادًا علىٰ من يستدل بكلام أئمة الأعلام؛ ليلبِّس بالطَّوام ـ كما تفعله اليوم طائفة المرجئة الجدد؛ الأثرية بين المعكوفتين ـ قطع اللَّه دابرها ـ ما لفظه: «وهذا الرجل: قد أخذ بطريقة من يكفر بتجريد التَّوحيد؛ فإذا قلنا: لا يعبد إلَّا اللَّه، ولا يدعىٰ إلَّا هو، ولا يرجىٰ سواه، ولا يتوكل إلَّا عليه، [ولا يتحاكم إلَّا لما شرَّعه] ونحو ذلك من أنواع العبادة، التي لا تصلح إلَّا للَّه، وأنَّ من توجه بها لغير اللَّه، فهو كافر مشرك؛ قال: **ٱبتدعتم، وكفَّرتم أمة محمد، أنتم خوارج، أنتم مبتدعة،** وأخذ من كلام شيخ الإسلام ـ يعني: ٱبن تيمية ـ في أهل البدع، ما كتبه يعرض بأهل التَّوحيد» [الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النَّجدية ١٠/ ٥١٣، ٥١٤].

فأصبح من كفَّر القبوري ـ المستغيث بالأموات ـ يسمَّىٰ «خارجيًا»، ومن كفَّر الحاكم بالطَّاغوت ـ الكاره لما أنزل اللَّه ـ والمتحاكم إليه ـ

عن رضىٰ وٱختيار ـ يسمَّىٰ «خارجيًا»، ومن كفَّر الموالي للكفَّار يسمَّىٰ «خارجيًا» وكأنَّ التَّكفير ليس حقًّا للَّه ـ تعالىٰ ـ ولرسوله، وإنما وصفًا للخوارج!!

لهذا كان يقول العلاَّمة محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «وبعد: ما ذكر لكم عني: **أني أكفِّر بالعموم، فهذا من بهتان الأعداء**» [الدُّرر السَّنيَّة في الجوبة النَّجدية ١٠/ ١٣١].

فنقول: لمن وسم المقارعين للجاسّين خلال الدّيار أنهم «خوارج» فذلك من بهتان الأعداء ـ المنسلخين ممَّا آتاهم اللَّه من فضله ـ، ولمن وسمهم أنهم مكفِّرة بالعموم فذلك من بهتان الأعداء ـ الذين غلَّبوا الشَّهوات والملذَّات علىٰ النعم الباقيات ـ، ولمن حرَّم تكثير سوادهم والالتحاق بهم؛ فذلك من بهتان الأعداء؛ الذين لم يوفَّقوا لبلوغ تلك المنازل، فبعدًا لهذا الصنف اللاَّحد في الوافد؛ لإنقاذ الدّيار ممَّا حلَّ فيها من فاجعة بعد المشرقين.

وإذا نظرت أيها الباصر والمستبصر ـ عصمك اللَّه من الزَّلل ـ وجدت أنَّ فاجعة وقت المؤلف وحالة أهله ـ من الدَّافعين، والمنسلخين والعابدين اللَّه علىٰ طرفٍ ـ شبيهة بحالتنا، بل حالتنا أشدّ حالة، وأعظم فاجعة، وأوضحها في البيان؛ لأنَّ الفتنة التي عاشها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ وألَّف فيها هذه الدُّرَّة النَّضيدة ـ يسر اللَّه لنا إتمامها ـ كانت قبورية في المنشإ؛ ٱدَّعت الإسلام لما لها من طوام. وتمثَّلت في «الدَّولة العثمانية» ـ الجاسَّة خلال الدّيار النَّجدية ـ ومع هذا قال أئمة دعوة تجريد التَّوحيد فيها ما لفظه: «من لم يعرف كفر الدَّولة ـ يعني: الدَّولة العثمانية ـ،

ولم يفرّق بينهم وبين البغاة من المسلمين، لم يعرف معنىٰ «لا إله إلَّا اللَّه» فإن ٱعتقد مع ذلك: أنَّ الدَّولة مسلمون، فهو أشد وأعظم، **وهذا هو الشَّك في كفر من كفر باللَّه، وأشرك به؛ ومن جرَّهم وأعانهم، بأيِّ إعانةٍ، فهي ردَّة صريحة.**» [الدُّرر السَّنيَّة في الجوبة النَّجدية ١٠/ ٤٢٩].

وفتنتنا كانت صليبة في المنشإ والثَّمرة، أعينت من «النخبة» ـ الزنادقة المعاصرة ـ ؛ والحاكم بالقانون الوضعي منهم وعلىٰ رأسهم، ومن «القبورية» متخذة القبور والأنداد دعوة إلىٰ ربِّ العباد ـ ومن «المرجئة الخبيثة»؛ الملقية بالشبهات، ومن «المنسلخة ممَّا أتاها اللَّه» ـ من العلم والمعرفة ـ ؛ لمكاسبٍ دنيئةٍ خافت فواتها فلحدت وبهتت.

فتراه أيها الباصر المستبصر لدينه؛ لو حضر وقتنا الشيخ «عبداللَّه ٱبن عبداللَّطيف آل الشيخ» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ يقول: من لم يعرف كفر الحلف اللَّدود ـ عبَّاد الصليب واليهود ـ ولم يفرق بينهم وبين البغاة من المسلمين، لم يعرف «لا إله إلَّا اللَّه»؟!! أم يكفِّره ويكفِّر من شكَّ في كفره؟!!

وهل يثبت الردَّة لمن أعانهم أم يتريَّث؟!! وكيف يصف لمن سمَّىٰ المقارع الدَّافع «خارجيًا»؟!!؛ كما هو مقالٌ ومنتشرٌ.

أيوافقهم علىٰ هذا الوصف؟!! أم يقول كما قال الآباء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ـ فيما دونه ـ : هو الكافر حقًّا؛ الذي يجب تكفيره وقتاله حتَّىٰ يكون الدّين كلّه للَّه؟!!

فبما يصف من سمعه يقول عن المقارعين المدافعين: متشدِّدة وأصحاب فتنة؛ عشقوا الدّماء؟!! وهل يحرّض لهم أم عليهم؟!!

وهل يضخِّم من أخطائهم ـ لأنهم غير معصومين ـ أم يعالجها ويرشدهم؟!!

فالحمد للَّه الذي جعل لدينه ـ في كل زمان فترة من الرسل ـ بقايا من أهل العلم والعمل، يذبون عن السنَّة والكتاب، بفهم الأصحاب، يدعون إلىٰ صحَّة النُّصوص، ويبطلون ما زيِّن من الفصوص، ويأخذون بيد صاحب الهوىٰ ليجنّبوه طرق الردىٰ، ويقولون للمُطَيْلِس ٱتق اللَّه ولا تلبّس وتدلّس، ويدعون المنسلخ ـ إذا صرّ علىٰ ٱنسلاخه ـ إلىٰ المباهلة، حتَّىٰ ينقطع دابر المداهنة.

فهذه الطائفة هي أسعد الخلق بما بعث اللَّه ـ تعالىٰ ـ به رسوله ﷺ؛ وهي التي قبلت ورفعت به رأسًا، وإذا أردت أن تحصيهم أيها الباصر والمستبصر، وجدت أنَّ معظمهم في السجون خلف القضبان، ومن سلم منهم آثار هجر الأهل والأوطان، والالتحاق بالشعاب والوديان، ولا يطأطأ الرأس عند أبواب السلطان؛ ينتظر متىٰ يلقىٰ إليه فتات الموائد، ليملء المزاود، ويزيد في الزّائد الحنظلي؛ ولا يقبل ذلك إلَّا مجروح العقيدة والأخلاق، فبعدًا لهذا الصنف، كم عطَّل من معاهد، وغلق من مساجد، يُدعىٰ فيها لأولياء الرحمن المقارعين لحزب الشيطان بالنَّصر والثَّبات!!

فلا نستطرد كثيرًا في هذا الصنف ـ الذي هو أشدّ وطأة ـ ؛ من العابدين اللَّه علىٰ حرفٍ، فهؤلاء خرجوا من طرف إلىٰ طرف، وكُشف أمرهم، وهؤلاء زيَّنوا وشكَّكوا في البهتان، بوضع العمامة والطيلسان، فٱلتبس أمرهم.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ «**وخرجوا عن جماعة المسلمين إلىٰ جماعة المشركين**». فالخارج عن الهدىٰ واقع في الضلالة لا محالة، وهؤلاء لما والوا الدَّولة الجاسَّة، خرجوا بموالاتهم من الإسلام؛ للنَّاقض الذي ٱرتكبوه، وإذا خرج هؤلاء مع ما لهم من شبهة قد يلبسون بها ـ كأن يقولوا: إنها دولة إسلامية تعتز بالإسلام؛ وتعظّم الأئمة والأعلام ـ ، فخروج الموالين للحلف اللَّدود اليوم؛ من الإسلام أظهر وأبين ولا شبهة فيه تجعله مستشكلاً فيتريَّث في إطلاق الوصف.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ «**فهم معهم في الآخرة، كما هم معهم في الدُّنيا. فخسروا الدُّنيا والآخرة، وذلك هو الخسران المبين**». فهذا هو الحكم الموافق للاسم عند أصحاب قحّ السنَّة ـ السَّلفية الشَّرعية ـ ، فمن تولَّىٰ قومًا فهو منهم، فإذا كانت الولاية تنقض أصل الدّين، فلا يجبن عن تكفير من ٱقترف هذا الناقض، ويُلقىٰ عقبات الشبهات في التكفير، وٱنظر كيف كان المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ حريصًا في إلقاء الحكم علىٰ من والىٰ الدَّولة وأعانها بأيِّ إعانة، وكذلك هذا هو حكمنا فيمن تولَّىٰ الحلف اليهوصليبي اليوم وأعانه بأيِّ إعانة، فلا نجبن في إخراجه من الإسلام علىٰ ما ٱقرف من طوام.

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**هذا مع أنَّ كثيرًا منهم في عافية، ما أتاهم عدوّ. وإنما ساء ظنّهم باللَّه، فظنوا أنه يديل الباطلَ وأهله علىٰ الحقّ وأهله. فأرداهم سوء ظنهم باللَّه؛ كما قال ـ تعالىٰ ـ فيمن ظنَّ به ظنَّ السوء** ﴿وَذَٰلِكُمۡ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمۡ أَرۡدَىٰكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٢٣﴾ [فُصِّلَت]».

إنَّ من البلاء؛ الذي يجعل الحليم حيرانًا ـ ما يجلبه الإنسان لنفسه ويكون في غنىً عنه ـ ؛ هذا إذا كان البلاء يخرج من التَّوسعة ويدخل الضَّيق والمشقَّة ولا يمسّ الدّين ـ الكلّية التي وجب حفظها مهما ٱقتضىٰ الأمر ـ ، فكيف بذلك إذا كان التَّعرض للبلاء يهدم أصل الدّين؛ ويبغّض سبيل المؤمنين؟!!

ثم إذا نظرت أيها المستبصر لدينه ـ الذي لا تخدك القوالب المُقَوْلَبة، ولا الزَّخاريف المزخرفة ـ أنَّ الوالج فيما يهدم أصل الدّين؛ قد كان في عافيةٍ وغنىً عن ذلك كلّه ـ يسر الحال وراحة البال ـ ؛ يتقلَّب في تلك النّعم الموهوبة، زيادة علىٰ ما يجده من خفض الجناح من طائفة الإيمان وحزب الرحمن.

تجده محفوظ الدّين؛ من شبه المبتدعين، ومحفوظ النفس من كلِّ ضُرٍّ يمسّ، ومحفوظ العرض؛ بما أوجبه الفرض، ومحفوظ العقل؛ لسود النقل، ومحفوظ الأولاد بما يهب ـ من نعمٍ ـ ربّ العباد، ومحفوظة عقولهم ـ لأنها أمانةٌ ـ من معتقد القبور والأنداد.

فهل هذه النّعم المبسوطة توازيها نعمة؟!! ومن يستطيع بسطها إن لم تكن مبسوطة؟! أليس حفظ دين الشَّخص نعمة كفىٰ بها نعمة؟! فكيف بذلك إذا تتابعت النّعم الأخرىٰ؟!. ومن ولج هذه النّعم وجب عليه عبادة الشُّكر. **قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ**: ﴿وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]. **وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ**: ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴿١٤٧﴾﴾ [النساء].

فهذه عافية تقود إلىٰ نعمٍ باقيةٍ؛ لمن حافظ عليها، وعقال الحفظ،

هو «الشكر» و«الصبر»، وليس التَّحول إلىٰ الضّد. ولو فرضنا أنَّ هول الجاسّين خلال الدّيار ـ يحلّ الخراب والدَّمار ـ ؛ وهو كذلك، فالمسارعة فيهم لا تحفظ النّعم المبسوطة، كيف وهو جاسّ خلال الدّيار بكرهها وبغضها وٱستنكافه منها، خاصة نعمة حفظ الدّين من شبه المرجفين، وزيغ المبتدعين، وإلحاد الكافرين؟! وإنما حفظ ذلك بـ«المراغمة» و«المقارعة» بما تيسَّر من حديد الصُّلب، لتنقض النُّصب؛ التي أوحاها الشيطان للمعتدين ـ للقبورية المشركين أو الكفَّار الأصليين ـ ؛ الذين يشمإزوا إذا عبد اللَّه وحده، ويتبشبشو إذا عبد غيره معه ومنح خصائصه. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿ **وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ** ﴿٤٥﴾ ﴾ [الزمر].

ولو سلَّمنا جدلاً أنَّ المقارعة للأعداء الجاسّين؛ جبن عنها المسارع وهالته ـ لخوره وسكون ما جمع من المزاود في السويداء ـ لا يستلزم المسارعة إليهم بموالاتهم وإلقاء السَّلم والتَّحول إلىٰ الضّد ـ من العيش في كنف التَّوحيد، إلىٰ التَّربص به ريب المنون ـ ، وإنما في الهروب بما كسب من حطام الدُّنيا والنأي عن الدّيار؛ يهيم في أرجاء المعمورة كما تهيم الهوام والسّباع، وذلك كبيرة من الكبائر ـ الذي ذكرناها من حديث «أبي بكرة»؛ الذي ذكرناه في «اللَّوحة الأولىٰ» ومنه ما لفظه: «... **فيتفرَّق أهلها ثلاث فرق: فرقةٌ يأخذون أذناب البقر والبرية؛ وهلكوا، وفرقةٌ يأخذون لأنفسهم؛ وكفروا، وفرقةٌ يجعلون ذراريَّهُم خلف ظهورهم ويقاتلونهم؛ وهم الشهداءُ**» [صحيح سنن أبي داود

رقم ٤٣٠٦].

لأنَّ الشَّهامة؛ تستلزم الدَّفع ـ بما أمكن ـ عن الحوزة لتجنُّب الملامة، وليس المسارعة إلىٰ الجاسّ خلال الدّيار ـ قتلاً ونهبًا ومسخًا وإلحادًا ـ ؛ في «الفطرة المكمَّلة» و«الشِّرعة المنزَّهة»، وتقديم له الحرمات ـ التي وجب الدّفاع عنها بما أمكن ـ في طبقٍ من ذهبٍ. فالشَّهامة مكنونة في الضَّرب للرقاب ـ وذلك هو العقاب ـ ؛ لمن تعدَّىٰ، وفي الغيِّ تمادىٰ، أو القتل صبرًا، ولا يتعدَّىٰ الكفر أو الردَّة علىٰ الحوزة شبرًا.

يقول شيخ الإسلام ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ بعدما ذكر فصولاً في المسابقة ـ ليتعلم ويتمرَّن ويتعوَّد علىٰ القتال ـ ما لفظه: «**وجهاد الدَّفع أصعب من جهاد الطَّلب،** فإنَّ جهاد الدَّفع يشبه باب دفع الصَّائل، ولهذا أبيح للمظلوم أن يدفع عن نفسه؛ كما قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ﴾ [الحج : ٣٩]، وقال النبي ﷺ: «**من قتل دون ماله فهو شهيدٌ، ومن قتل دون دمه فهو شهيدٌ**»[1].

لأنَّ دفع الصَّائل عن الدّين جهاد قربة، ودفع الصائل عن المال والنفس مباحٌ ورخصةٌ، فإن قتل فيه فهو شهيدٌ.

فـ«قتال الدَّفع» أوسع من «قتال الطَّلب» وأعمُّ وجوبًا، ولهذا تعيَّن علىٰ كلِّ أحدٍ يجاهد فيه: العبد بإذن سيده وبدون إذنه، والولد بدون إذن أبويه، والغريم بغير إذن غريمه، وهذا كجهاد المسلمين يوم

---

(١) قلت: الحديث صحيح في «صحيح السنن»؛ وزاد «النسائي» و«أحمد» و«الترمذي»: «**ومن قتل دون دينه فهو شهيدٌ، ومن قتل دون أهله فهو شهيدٌ**».

«أُحد» و«الخندق». **ولا يشترط في هذا النوع من الجهاد أن يكون العدو ضِعْفَي المسلمين فما دون؛ فإنهم كانوا يوم «أحد» و«الخندق» أضعاف المسلمين، فكان الجهاد واجبًا عليهم؛ لأنه حينئذ جهاد ضرورة ودفع، لا جهاد ٱختيار، ولهذا أبيح فيه صلاة الخوف بحسب الحال في هذا النَّوع**، وهل تباح في جهاد الطَّلب إذا خاف فوت العدو ولم يخف؟ فيه قولان للعلماء هما روايتان عن الإمام «أحمد».

ومعلوم أنَّ الجهاد الذي يكون فيه الإنسان طالبًا مطلوبًا، أوجب من هذا الجهاد الذي هو فيه طالب لا مطلوب، والنُّفوس فيه أرغب من الوجهين.

وأما جهاد الطَّلب الخالص، فلا يرغب فيه إلَّا أحد الرجلين: إما عظيم الإيمان يقاتل لتكون كلمة اللَّه هي العليا، ويكون الدّين كلّه للَّه، وإما راغبٌ في «المغنم» و«السَّبي».

فجهاد الدَّفع يقصده كل أحد، ولا يرغب عنه إلَّا الجبان المذموم شرعًا وعقلاً» [الفروسية المحمدية ص ١٢١ ـ ١٢٤].

فإذا كان الذَّم لحق الجبان الفار عن الدّيار ـ بالشَّرع والعقل ـ ؛ كما بيَّنه العلاَّمة المحقِّق في هذه العُنَّة المذكورة آنفًا، فماذا يلحق المداهن بولايته ـ للجاسّ خلال الدّيار ـ؟ **لاشكّ أنه الكفر البواح والردَّة الصُّراح**؛ كما بيَّنه النبي ﷺ من حديث «أبي بكرة»: «... **وفرقةٌ يأخذون لأنفسهم؛ وكفروا**».

والأخذ للنفس يكون بإلقاء السَّلم وموالاتهم في المذَّم ـ شرعًا وعقلاً ـ ؛ كما يفعله اليوم الحاكم بالقانون الوضعي ـ قطع اللَّه دابره ـ

مع الهجمة الشَّرسة ـ اليهوصليبية ـ ؛ التي طالت عدة ديار، فأحلت فيها الخراب والدَّمار ـ ردَّهم اللَّه مندحرين بالعصابة المؤمنة؛ التي تراغمهم في عدة أمكنة من ديار الملَّة ـ .

أما الذَّم والهُون(١)؛ المنفور منه شرعًا وعقلاً، فلا يعلم مقداره، ولا يألف هذا الرذيل إلَّا الفصيل ـ الذي قال ـ : ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢].

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ «**وإنما ساء ظنّهم باللَّه**». فسوء الظَّن؛ الذي ظنَّوْه؛ ليس له علاقة بالتصديق أو التَّكذيب ـ حتَّىٰ لا يعمد إليه المرجىء الجديد؛ الأثري بين ـ المعكوفتين ـ فيتعسَّف في إخراج قول المؤلف عمَّا يريده ويحصره ـ في الذي بنىٰ عليه «الاسم» و«الحكم» ـ ، فإنَّ سوء الظَّن بمفهومه المطلق كفرٌ بربوبية اللَّه ـ تعالىٰ ـ ، فالذي يظن هذا الظَّن فما عرف اللَّه ـ تعالىٰ ـ بأسمائه وصفاته ـ وهذا هو اليأس والقنوط من رحمته وروحه ـ ولهذا قال يعقوب عَلَيْهِ السَّلَامُ لأبنائه ـ : ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ٨٧﴾ [يوسف].

وسوء الظن هذا ـ الذي لا يريده المؤلف لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ ـ ؛ الذي يقود إلىٰ «الجحد» أو «التكذيب» كمَن يظن أنَّ اللَّه ـ تعالىٰ ـ لن يجمع عبيده بعد موتهم للثواب والعقاب، أو يساوي بين المحسن والمسيء.

لأنَّ سوء الظَّن ـ الذي يريده المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ـ علم بالكلام المستأنف

---

(١) قلت: الهُون بالضَّم هو الهَوان؛ ومنه قوله ـ تعالى ـ : ﴿فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ﴾ [فصلت: ١٧]. أي: الخزي. وأما الهَوْن ـ بالفتح ـ فهو: السَّهل والتؤدة والرفق والسكينة.

المعلَّل؛ وهو قوله: «**فظنوا أنه يديل الباطلَ وأهله علىٰ الحقّ وأهله. فأرداهم سوء ظنهم**»، وسوء الظَّن هذا؛ يَجلب إليه من أخافه وبهره كثرة الأعداء وما جاءوا به من عدَّة وعتيد، كما أنَّ حسن الظَّن بالربّ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ في هذا الموطن؛ تطهير الاعتقاد والأخذ بالأسباب ـ «العدَّة الإيمانية» و«العدَّة العتادية» ـ و«الحسب» و«التَّوكل» علىٰ اللَّه.

وهذا الظَّن الذي بيَّناه ـ وهو الذي يريده المؤلف ـ دلَّ عليه دلالة «الكتاب» التي في قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿**بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٢﴾**﴾ [الفتح].

فظنَّ هؤلاء أنَّ الرسول ومن معه من عصبة المؤمنين ستقتل ولا ترجع إلىٰ الدّيار؛ والذي حملهم علىٰ هذا ـ ليس سوء الظَّن؛ الذي يقود إلىٰ «الجحد» أو «التكذيب» ـ **وإنما كثرة العدو وما حزَّبه من الأحزاب، فآختاروا القعود لأنَّ فيه السَّلامة ـ حسب ظنهم ـ فسقطوا في الفتنة والملامة. قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟﴾** [التوبة : ٤٩].

فهذا هو الذي أصاب المسارعين في الولاية المكفّرة في زمن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ؛ فلما بهرتهم كثرة العدو المجتاحة للدّيار، ولم يأخذوا بأسباب النجاة ـ لأنَّ عدم الأخذ بها قدحٌ في الشَّرع وسوء الظَّن بالربّ، كما أنَّ التَّوكل عليها شرك ـ والعياذ باللَّه ـ ، ظنَّ هؤلاء أنَّ اللَّه ـ تعالىٰ ـ يُديل أهل الباطل، وأعداء الشِّرعة المنزَّهة علىٰ أوليائه وأصفيائه من خلقه ـ إيدامة مستمرة ـ ؛ يعلو فيها الباطل علىٰ الحقّ،

ليس تكذيبًا بالوعيد، وإنما حملهم علىٰ ذلك الهول والويل والتَّهديد؛ كما حمل القائل لبنيه: «...**إذا أنا متّ فأحرقوني، ثم ٱسحقوني، ثم ذروني في الريح؛ في البحر، فواللَّه لئن قدر عليَّ ربي ليعذّبني عذابًا ما عذَّبه أحدًا...**» [البخاري رقم ٣٤٧٨، ٣٤٧٩، ٣٤٨١ ومسلم رقم ٦٩١٥ وصحيح سنن ٱبن ماجة رقم ٣٤٥١ وصحيح سنن النسائي رقم ٢٠٧٨].

فما حمله علىٰ ذلك إلَّا كثرة الذَّنب، وليس التَّكذيب بنصوص الربّ، وكما يجب عليك ـ يرعاك اللَّه ـ **التَّفريق بين سوء الظَّن بصفة ـ حمل عليها شدَّة الخوف من كثرة الذّنوب والمعاصي، وبين الكون من المتزلفة**، فالأول: ظلمه للحشر والميعاد ـ **ليس تكذيبًا به؛ فلو كان ذلك كذلك ما حمله علىٰ الحرق؛ حتَّىٰ يصبح رمادًا، وإنما عدم البعث إذا تحلَّل وتناثر رماده** ـ، والثاني: ظلمه للربّ ـ سبحانه ـ وللعباد.

فالنجاة لا تحصل إلَّا لمن أخذ بأسبابها ـ إيمانًا وعتادًا؛ أو ٱعتقادًا وتركًا، أو حبًّا وبغضًا، أو موالاة و نصرة ـ ، **ولك أن ترىٰ هذا التَّحقيق المنفوس في قاتل النفوس**[1]؛ فلقد أبغض الذَّنب ـ وهذا هو: «إنشاء الالتزام»؛ الذي يحمل علىٰ الفعل، وهو: النَّأي عن الدّيار؛ التي يعمل فيها بالمعاصي بالجهار.

فـ«الإرادة الجازمة» ـ وهي: كره الذَّنب والعزم علىٰ عدم العودة إليه ـ مع «الفعل» وهو: التَّرك، يحمل علىٰ «تحقّق المقدور» ـ وهو: النَّأي عن العصاة والمذنبين والكافرين، والالتحاق بديار المؤمنين.

---

(١) أعني بذلك: قاتل مائة نفس؛ والحديث رواه ٱبن ماجة وصحَّحه العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيح سنن ٱبن ماجة رقم ٢١٤٠» و«السلسلة الصحيحة رقم ٢٦٤٠».

فالموالون للجاسّين خلال الدّيار؛ الذين ساء ظنهم ـ بذاك الظَّن الذي بيَّناه وأزلنا إشكاله ـ؛ حتَّىٰ لا يكون عمدة لطائفة المرجئة الجدد فيعتضدون به في إلقاء سمّهم النَّاقع؛ لما ٱستحبوا الحياة الدُّنيا ـ في بضع شهوات فانية خافوا فواتها ـ؛ وأُنشىء إلتزامهم عليها؛ وتلك هي: «الإرادة الجازمة في القلب»، حملتهم إلىٰ المسارعة إلىٰ الجاسّين ـ سواء كانوا كافرين أو مرتدين ـ، دلَّت عليها مدار خشيتهم بقولهم: ﴿نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞ﴾ [المائدة: ٥٢]، فالخشية درات علىٰ الخوف من ذهاب الشهوات؛ التي ٱكتسبوها.

فتدبر في هذا ـ يرعاك اللَّه ـ؛ وما أشبعنا فيه القول بالتَّفصيل، تجده من الدُّر النَّضيد؛ الذي سألنا المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أن يهبه لنا قبل الشَّرح، **ولا يستشعره إلَّا من كان بذهنه لطافة ورقَّة ـ تحمل علىٰ التَّعلق بالمحرَّر ـ، أما كثيف الطَّبع ـ المرجىء الجلد، أو الرامي الجمع بين الضَّب والنُّون ـ نقول له: هذا ليس بعشّك فٱدرج.**

▪ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ: «**فأنت يا مَنْ مَنَّ اللَّه عليه بالثبات علىٰ الإسلام، ٱحذر أن يدخل قَلبَكَ شيءٌ من الريب، أو تحسين أمر هؤلاء المرتدين، وأنَّ موافقتهم للمشركين وإظهار طاعتهم رأيٌ حسن؛ حذرًا علىٰ الأنفس والأموال والمحارم. فإنَّ هذه الشبهة هي التي أوقعت كثيرًا من الأولين والآخرين في الشرك باللَّه، ولم يعذرهم بذلك. وإلَّا فكثير منهم يعرفون الحقّ ويعتقدونه بقلوبهم**».

كما تعلم ـ رحمك اللَّه ـ أنَّ عابد اللَّه علىٰ حرفٍ ـ وهذه حال المتَّبع لهواه المايل ورأيه الفايل ـ؛ الذي إن حصل له ما يهواه من الدُّنيا

ـ من متاعٍ عاجلٍ فاني ـ عَبَدَ اللَّه، وإن أصابته فتنة ـ وأعني بذلك: ما يمتحن به في دنياه ـ من ذهاب «المال» و«الجاه» و«الأولاد» ـ ٱرتدَّ عن دينه؛ فهذه حال من كان مريضًا في «الإرادة» و«القصد» ـ يعلم طرق الهدىٰ ولا يجهلها ـ وهذه حال أهل الشَّهوات، بخلاف من كان ضالاً عن طريقي الهدىٰ ـ «طريق القصد» و«طريق الوسيلة» ـ أو بأحدهما؛ وهذه حال أهل الشَّهوات.

لكن البلاء يشتد، والنّكصة تكثر؛ إذا ٱستند العابد اللَّه علىٰ حرفٍ ـ في ٱرتداده عن دينه بأيِّ ناقضٍ ـ ؛ خاصة إذا كان بناقض الموالاة للكافرين؛ بما يزخرفه اللاَّهف اللاَّهث ـ المنسلخ مما آتاه اللَّه من علمٍ وفهمٍ ـ ؛ حبر السُّوء ـ الذي يزكم أنفه بالعطر ويستروح بالقذر ـ وما أكثرهم اليوم ـ لا كثَّرهم اللَّه ـ .

فإذا كان أصل البلاء ـ الذي يدعو إلىٰ الشَّقاء ـ هو الإطلاق للألفاظ المجملة؛ المشتملة علىٰ حقٍّ وباطلٍ؛ وأنكاها وأشدُّها خطورة إذا كانت في العاصم من القاصم ـ تجريد التَّوحيد وحماية جنابه ـ ، فيطلقها من يريد حقَّها، وينكرها من يريد باطلها، فيرد عليه من يريد حقَّها.

لكن لا يستقيم الرَّد إلَّا إذا تجنّب الإجمال الدَّاعي إلىٰ الإهمال؛ وصاحب لطافة الذهن ـ النَّاظر المتفحص ـ إذا عرف هذا خلَّص نفسه ومن يسمع له من الورطات ـ التي تورَّطت فيها عدَّة طوائف ـ ، أخلصت النية ـ أعني: القصد ـ ؛ وهي نصرة ما أذن اللَّه ـ تعالىٰ ـ بنصره، وضلَّت عن الوسيلة بسبب إجمالها، ودخل عليهم الوهن من عدم إحكام هذا

الباب.

وما أصلناه يحسن أن يطلق علىٰ علماء الكلام ـ الذين لا للإسلام نصروا ولا لأهل الأهواء والزنادقة والفلاسفة وما شابههم كسروا، ومن تنبَّه لهذا الباب ـ إطلاق المجمل والابتعاد عن المفصَّل، أو الاغترار بالمصطلحات الدَّخيلة؛ وإن كانت لتوِّها تظهر سليمة ـ ظهرت له حكمٌ جليلةٌ، وسدَّ منافذ كبيرة يسرّب الدَّاء منها؛ وإن كانت تظهر لوهلتها أنها دواءٌ.

فإذا كان هذا من البلاء العظيم والخطر الجسيم إن لم يُحكم قفله، فما تراه فاعلاً وجالبًا الملبّس والمدلّس ـ الملحد في الدَّليل، والصَّاد عن السبيل ـ؛ المبتغي فيه العوج، لدنيا يصيبها ـ فانية وعانية ـ، ولك أن ترىٰ ذلك اليوم في هذه المحنة الممحّصة ـ التي أصابت ديار الإسلام ـ فتنة الحلف اللَّدود ـ اليهوصليبي ـ، ولا أقول: «الصهيوصليبي»؛ لأنَّ «الصَّهيونية» ليست نحلة وإنما توجُّهًا جديدًا خرج من رحم الماسونية القبيحة ـ التي خرجت منها كذلك العلمانية ـ.

فمن الحسن إحكام المفصَّل، والابتعاد عن المجمل، والنظر الثاقب في المصطلحات الجديدة الدَّخيلة؛ بأن يجمع التَّوجه مع التَّوجه، والنحلة مع النحلة، فليس من اللاَّئق، والنظر الرَّائق؛ أن يجمع التَّوجه مع النحلة، والحلف اللَّدود ـ عبَّاد الصَّليب واليهود ـ رايته البادية وحملته العاتية دينية محضة، قد باح بها أصحابها، فضلاً عن دلالاتها الواضحة؛ التي لا تلتبس علىٰ العامي.

فإذا كانت فتنة العالم الفاجر ـ مؤثر الدُّنيا علىٰ الآخرة ـ وفتنة

العابد الجاهل ـ الذي تعبَّد بالذَّوق والوجد والخيال وضلَّ الوسيلة؛ لأنَّ الجهل بالوسيلة ـ وأعني بها: الجهل بالطَّريق الموصل ـ يورث التَّعب ـ الكلّ والملّ ـ فتنتهما فتنة لكل مفتونٍ؛ كما كان يقول سفيان ٱبن عيينة وغيره: «ٱحذروا فتنة العالم الفاجر، وفتنة العابد الجاهل، فإنَّ فتنتهما فتنة لكل مفتون»، فكيف بفتنة المنسلخ مما آتاه اللَّه من علمٍ وفهمٍ؟!!

فهذا فتنته عظيمة، وسطوته علىٰ الدَّلائل الظاهرات ـ ظهور الشَّمس في رابعة النَّهار ـ جسيمة، وجنايته علىٰ الدّين فظيعة، وحطّه علىٰ الدَّهماء ـ يضللها ويصدّها عن الحجج النيِّرات والطُّرق الخيّرات ـ بلية ما فوقها بلية، فهل للمنسلخ وزعة تحمله علىٰ الوقوف عند حرمةٍ ما ؟!!

فقوله: «**فأنت يا مَن منَّ اللَّه عليه بالثبات علىٰ الإسلام**». يخاطب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ المستجيب للَّه وللرسول ـ لما دعا إليه من الحياة القلبية؛ القائدة إلىٰ سعادة الدَّارين ـ ؛ وذلك هو الذي عمل بالإيمان وموجباته، فقاده إلىٰ الاطمئنان والسكون في المعتقد، والتَّعلق بالمطالب العليا ـ الذي يحتاج في بلوغها إلىٰ همَّة عالية ونية صحيحة ـ ، المنتفع بالإيمان والعلم، المتسلح بالأخلاق المحمودة والمبتعد عن الأخلاق المذمومة، المتجرّد عن العوائق ـ وسنامها «الشرك» و«البدعة» و«المعصية» ـ ؛ فهذه عوائق مخزية وشنائع مبدية تورث السَّوادين ـ سواد الوجه وسواد الدَّار ـ ، والمتجرد من العلائق ـ التي حبالها ممدودة، لكن طرقها غير محمودة ـ ؛ وهي الشَّهوات الفانيات

والملذَّات الزائفات ـ التي أعاقت الكثير من الناس إلىٰ الوصول؛ لما دعا إليه اللَّه والرسول ـ فحرمتهم من خيرين لازمين غير منقطعين؛ وعلىٰ رأس المحرومين ـ المنسلخ مما آتاه اللَّه من علمٍ وفهمٍ، والعالم الفاجر ـ؛ الذين لهم من الأوزار المضاعفة ـ وزر أنفسهم ووزر الدَّهماء؛ التي ضلَّت بسببهم ـ . **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ ۖ وَلَيُسْـَٔلُنَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَمَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿١٣﴾﴾ [العنكبوت].

وقوله: «**ٱحذر أن يدخل قَلبَكَ شيءٌ من الريب**». كما تعلم ـ رحمك اللَّه ـ أنَّ التحذير إذا كان صادرًا عن العالم العامل المجرد للتوحيد والمزيّف والمفنّد لشبهات النَّديد ـ يكون مصحوبًا بشفقة ورقة، مغلفة بنظرةٍ ثاقبةٍ تبصر ورود الشبهات، والرَّيب ـ الذي هو الشَّك والظنة، والتهمة ـ، لا تعرض علىٰ مطمئن الإيمان، المستوثق بما جاء به الرحمن؛ وإنما علىٰ الذي يترنَّح عند ورود هذه الشبهات، فتحمله علىٰ ريبة الصافي، وٱشتشكال المنافي، وغالبًا من يسقط في هذا العيب ـ بسبب تغليب الرَّيب ـ؛ علىٰ الحجة الزاهرة، ودلالة الباهرة ـ بصفاء حجَّتها، وصحة دليلها ومدلولها ـ يكون لهوىٰ غالب، أو لظنٍ مخطىءٍ فاسدٍ، أو لنظرٍ غير ثاقبٍ.

فالشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ يحذر من هذه المسالك المعيقة والمستشكلة لما هو زاهرٌ وبدليله باهر؛ وهو التوحيد وموجباته ـ الذي جُيّشت الجيوش بسببه ـ .

وقوله: «**أو تحسين أمر هؤلاء المرتدين، وأنَّ موافقتهم للمشركين وإظهار طاعتهم رأيٌ حسن**». فبعد المناداة بالتَّحذير ـ المصحوب

بالشَّفقة علىٰ المعتقد ـ بدأ الشيخ بتبيين المحذَّر منه ـ المشتمل علىٰ تلبيسين مستشكلين بالريب، أحدهما: تحسين أمر المرتدين، والثاني: أنَّ الناقض المرتكب ـ بسبب موافقة المشركين وإظهار الطاعة لهم ـ رأي حسن.

فالموالون لتلك الجيوش المجيَّشة؛ وبما أتيح لها من سلاحٍ مدجَّجة، ـ والتي تمثلت في عهد المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ في الدَّولة العثمانية ـ القبورية المشركة ـ لم يحملهم علىٰ ذلك الناقض؛ التكذيب بما جاء به الموحدة ـ من صحة المعتقد، والدَّعوة إلىٰ سلوك طريقه المذلل والممهد ـ ؛ الموافق للفطرة المكمَّلة، وإنما بتغليب الخوف علىٰ الفواني ـ التي لم تأت قرينة أو حتَّىٰ ضميمة توجب رعايتها إذا داهم الصائل الدّيار ـ ليفسد فيها ويجعل أعزَّة أهلها أذلَّة.

فالواجب دفع الصائل بما أمكن ولا يشترط لذلك أي شرط، فالدَّفع بما أمكن هو المتعيّن، فكيف إذا كان الصائل مشركًا ـ بدعوة الزُّور والاستغاثة بالمقبور ـ؟!! ولا أقول مشركًا شركًا أصليًا؛ كعبَّاد العزير والمسيح ـ عليهما السلام ـ ؛ اليهود والنصارىٰ وغيرهما. وهل يستشكل صائل هؤلاء إذا جاسُّوا خلال الدّيار؟!!

فهل هؤلاء يعذرون ـ بما ٱدَّعوه من عذرٍ حملهم علىٰ تلك الموالاة النَّاقضة لأصل الدّين ـ ؛ فإذا لم يعذرهم المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ بتعليلهم البارد المستوحىٰ من المارد، وخوَّنهم بفعلهم هذا، وزيَّف خشيتهم ـ التي بنوا عليها موالاتهم المكفّرة ـ وأحبط أعمالهم ـ الحبوط الكلي ـ ؛ الذي أصبحوا بسببه نادمين. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿ فَتَرَى

ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِيٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْۚ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [المائدة]. فكيف يحقّ لك أيها الموحد ـ المبتعد عن النَّد ـ عذر هؤلاء بالعذر؛ الذي حذَّر منه المؤلف رحمه الله شفقة علىٰ الموحد، وصونًا للمعتقد، وقد ظهرت خيانتهم وردَّتهم للعيان؟!! فمن عذر هؤلاء كأنما يشكك فيمن ظهرت ردَّته وٱتضح كفره جليًا، فٱحذر أن تكون خصيمًا للخائنين. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿**وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾**﴾ [النساء].

لكن يوجد من يخاصم عن هؤلاء المرتدين؛ الذين ظهرت خيانتهم وردَّتهم للعيان ـ كالحاكم بالقانون الوضعي الكاره لما أنزل اللَّه ـ القائل للجاسّين خلال الدّيار ـ قتلاً ونهبًا وسفكًا للدماء المعصومة ـ إن كان لهم نصيبٌ ﴿**أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَۚ**﴾ وإن كان للمؤمنين فتحٌ قال: ﴿**أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ**﴾.

فقد تجلَّىٰ ذلك في الفتنة ـ التي صادفت شرحي لهذه العُنَّة ـ وهي فتنة الدَّولة اللَّقيطة ـ الموسومة زورًا وبهتانًا بدولة «إسرائيل»؛ وإسرائيل عليه السلام منهم براء، لما ٱجتاحت «قطاع غزَّة» ـ العربي الفلسطيني من عهد اليبوسيين ـ وفتكت ودمَّرت وقصفت ما يمكن قصفه، وٱنتهكت كل موثوق، وعرف إنساني توافق علىٰ حرمته بنو آدم؛ بغضّ النظر عن ديانتهم وٱنتمائهم، لما ٱبتدأت قصفها ـ الذي ليس فيه شفقة أو رحمة ـ وظنت أنَّ الذين تقاتلهم رعاعًا وقلَّة قليلة ـ يعاديهم العدو والصديق

والأخ البعيد والقريب لمنهجهم ـ علىٰ ما فيه من هنات يخصّ المعتقد والمنهج ـ لا يحسن ذكره في هذا المقام؛ فلما ٱلتقوا بالمجاهدين الصابرين علىٰ مشارف «قطاع غزَّة»، ورأوا الدّفاع المستميت عن الدّين والحرمة، وٱنبهروا في ٱستبسالهم والشجاعة الحكيمة المدروسة، ورأوهم الويلات والهانات، بدأ الكاره لما أنزل اللَّه ـ الحاكم بالقانون الوضعي ـ الذي تطوَّر كرهه من كره التَّدين إلىٰ كره الدّين نفسه ـ والعياذ باللَّه ـ يقول لإخوانه اليهود ـ عليهم لعائن اللَّه ـ : «لن تستطيعوا أن تهزموا المقاومة»؛ بهذا المصطلح الدَّخيل ـ الذي يضيع الحقّ في الهوىٰ ـ لأنَّ لفظة «المقاومة» يدخل فيها سليم العقيدة، والمنتكس فيها، والخارج عنها كليًا ـ بٱنتمائه الدّيني، أو بمنهجه المناقض للإسلام ـ ؛ كـ«الشيوعية» و«العلمانية» و«الليبرالية» وما شابهها.

أما لفظ الحصر ـ الذي يقتضي التفصيل ـ ؛ وهو لفظ الجهاد والمجاهد إذا أطلق لا يشمل إلَّا المقارع لأجل الملَّة الحنيفية السَّمحة، فهو لفظٌ مميّزٌ بنفسه ومميّزٌ لغيره، لهذا لا يتبنَّاه إلَّا أصحاب قحّ السنَّة، وينأون عنه أصحاب السنَّة من حيث الجملة لأنه ممحصٌ، وهؤلاء يخشونه؛ لأنَّ دعوتهم قائمة علىٰ التجميع والتكتيل، دون التَّصفية للمسارين ، مسار العقيدة ومسار المنهج ـ خوفًا من التفرقة لمصلحة الوطن؛ هكذا يدَّعون، وعلىٰ هذا يعولون في تكتّلهم؛ فهذا عارضٌ من القول تطرَّقنا له لتصفية الألفاظ وإخراجها في قالب الحسن المطلوب؛ لارتباطها بالمأمول فلنرجع إلىٰ المقصود.

قلنا: إنَّ المخاصمين ـ في الذين ٱتضح كفرهم وردَّتهم؛ الحاكم

بالقانون الوضعي والحاشية المتسلّطة بالحديد والنار ـ قطع اللَّه دابرهم ـ ؛ لم ينبن خصامهم علىٰ قواعد، وإنما علىٰ موائد ومزاود، جعلتهم يلحدون في الظاهر، ويعمون البصائر، ومع كلِّ هذه الجناية ـ بالإلحاد للإفساد ـ ، زادوا الطَّعن في الطَّاهر ـ قصدًا ووسيلة ـ فٱنسلخوا بسبب ذلك مما آتاهم اللَّه ـ تعالىٰ ـ ودخلوا زمرة الذين ٱستحبوا ﴿ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فُصِّلَتْ : ١٧]، فٱستحقوا أن يسمَّون «أحبار السُّوء» ـ المنسلخة والملحدة والمفسدة للمسارين ـ مسار الإسلام ومسار الأنام ـ .

فأنت أيها الباصر المستبصر، لو تدبَّرت هذا الصنف اليوم، لوجدته هو نفسه ـ الذي طالت أحكامه المزيَّفة؛ فألقىٰ بها «ولاية الأمر» علىٰ الذي دخل الكفر والردَّة من بابها الواسع ـ؛ الحاكم بالقانون الوضعي ـ الكفري الزبلي ـ ، وحطَّ علىٰ المجاهدين الصادقين ـ لما بدأت اليهود؛ الأجبن والأذل علىٰ وجه المعمورة ـ يصبون الحمم بالألوان والأشكال ـ علىٰ «قطاع غزَّة» ـ .

فلقد وصفهم بالصفات الشَّائنة، كلفظ «المبتدعة» و«الخوارج» و«المستعجلة» و«المتهورة»، فلقد أصبح عند هؤلاء العميِّ ـ عن قصدٍ لا جهلٍ ـ ؛ بسبب عارض الدُّنيا دفع صائل اليهود عن الدّين والحرمة تهوُّرًا ـ والعياذ باللَّه ـ ، لأنَّ ساساتهم ـ الذين ألبسهم المولىٰ ـ سبحانه ـ لباس المذلَّة ـ ؛ لصدّهم عن السبيل وبغيه عوجًا، أرادوا ذلك وأحبُّوه، فٱستلزم عليهم أن يُلقوا علىٰ المستنكر والمستقبح ـ نقلاً وعقلاً ـ الاستنارة والتَّعقل والرأي السَّديد بحججٍ باردةٍ سمجةٍ؛ بُعدها عن الحقّ ـ الذي أمرنا بٱلتزامه في المسارين؛ مع وجوب صحة الغاية

وصحة الوسيلة ـ لا يشك في بطلانها؛ الذي علىٰ طوره الأول في تعلم الأصول، وما تقتضيه شهادة التَّوحيد. فكيف بمن كان علىٰ دراية تامة في المعتقد ثاقب النظر فيه؟!!

فأنت يا صاحب البصر، لو تصفَّحت الدَّور القذر ـ الذي يقوم به حبر السُّوء ـ قطع اللَّه دابره ـ؛ في ٱمتصاص غضب الشعوب ـ التي هبَّت لنصرة «غزَّة» المكلومة لوجدته قد فاق ما قام به أحبار السُّوء في زمنٍ مضىٰ؛ لأنَّ الأمة الكريمة في هذه الأيام العصيبة المتوالية عليها الحملات اليهوصليبية، حملة تلو الأخرىٰ، عند مفترق الفسطاط؛ إما أن تلج فسطاط الإيمان ـ الذي لا نفاق فيه ـ وإما أن تلج فسطاط النفاق ـ الذي لا إيمان فيه ـ، ولما كانت هذه الأمة؛ أمة مرحومة ـ لا تجتمع علىٰ الباطل ـ، ولابد أن يجعل اللَّه ـ تعالىٰ ـ للحقّ من يوضّحه ويظهره في قالب الحسن ـ لا يستنكر ولا يستشكل ـ أبصرت مفترق الفسطاط وتريد أن تلج المنجي؛ لتنهض بالأمانة الملقاة علىٰ عاتقها ـ التي فيها حياة العباد والبلاد ـ، وقف حبر السُّوء يصد عنه، ويوحشه، ويستشكله، بالفتاوىٰ الكاذبة والدَّعاوىٰ العاطلة؛ لتبقىٰ الأمة في سباتها ـ يُنهش لحمها نهش الكلاب الضَّارية ـ؛ لأنَّ الكاره لما أنزل اللَّه ـ الحاكم بالقانون ـ أراد ذلك لتسلم له مآكله ومشاربه ـ المملوءة بغصص الذلّ والهوان ـ.

فلقد بحث هذا؛ ولم يجد أحسن من هذا اللاَّهث اللاَّهف علىٰ ما يدور حول الحشّ؛ ليقوم بذلك الدَّور القذر ـ الممتص للغضب في الحقّ بغية نصره ـ؛ لأنَّ اللَّه ـ تعالىٰ ـ أذن، بل أمر بنصره، أن يلبس

علىٰ الدهماء ـ لتبقىٰ في غيّها ـ وليقول لها: إنَّ موافقة المشركين ـ ليس القبوريين وإنما اليهوصلبيين ـ وإظهار طاعتهم رأيٌ حسن؛ حذرًا علىٰ الأنفس والأموال والمحارم.

فلقد أخذ هذا المنسلخ بالحيطة، لتبقىٰ الأمة بكاملها أسيرة في سجن الشَّهوات، وليمتلَّك الحلف اللَّدود ـ عبَّاد الصليب واليهود ، في مقدّراتها يفعل فيها ما يشاء ، لكن هيهات هيهات، فلقد ناصبت عصابة الموحدين وجُنَّة المؤمنين له العداء ووقفت له بالمرصاد ـ قتلاً وأسرًا وترهيبًا وقولاً ـ ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [الصافات]. وٱقتدت في ذلك بذي القرنين لما قال: ﴿أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨٧﴾ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الكهف]. وبالطَّبع إنَّ حبر السُّوء، والكاره لما أنزل اللَّه ـ الحاكم بالقانون الوضعي ـ أو الموالي للمشركين ـ المتعلّل بالعلل التي أبطلها اللَّه ـ تعالىٰ ـ ولم يقبلها؛ والتي تدور علىٰ الشَّهوات الفانية، ممَّن ظلم فلا ينتظر من جُنَّة المؤمنين الحسن ولا قول اليسر، وإنما أين أخذوا ـ قُتِّلوا تقتيلاً ـ .

لهذا حذَّر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ من الذي حققناه وأشبعنا القول فيه ـ أن يخدع الثابت علىٰ الإسلام، بأقوال أحبار السُّوء اليوم، وفي كل زمن تطلّ فيه فتنة ـ كالتي عاشها المؤلف وقتل علىٰ إثرها ـ أو كالتي نعيشها هذه الأيام ـ الجليَّة صورة، والشَّديدة وطأة، والكبيرة هولة ـ بقوله: «**ٱحذر أن يدخل قلبك شيء من الريب، أو تحسين أمر هؤلاء المرتدين** ـ بما يلقيه حبر السُّوء من شبهات ـ **وأنَّ موافقة** ـ الموالي ـ

للمشركين وإظهار طاعتهم رأيٌ حسن؛ حذرًا علىٰ الأنفس والأموال والمحارم».

فقوله: «**فإنَّ هذه الشبهة هي التي أوقعت كثيرًا من الأولين والآخرين في الشرك باللَّه، ولم يعذرهم بذلك**». وهي شبهة خشية الدَّائرة، فحملهم علىٰ موافقة الكفَّار ـ ليس في المعتقد ـ وإنما في الطاعة إذا جاسُوا خلال الدّيار، وعدم مناوأتهم بما تيسَّر من حديد الصُّلب، ولا يشترط لذلك أيّ شرط ـ مهما لُبِّس من تلبيسٍ؛ ككثرة أعداد العدو ـ ؛ لأجل سلامة الموائد وما جمع من المزاود.

فهذه الشبهة الشَّهوية، هي نفسها التي ـ بسببها ـ ولج الأولون الردَّة؛ بسبب موالاة الكفَّار وإظهار الطَّاعة لهم، وقالوا: ﴿**نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌۚ**﴾ [المائدة: ٥٢]، فلم يعذرهم اللَّه ـ تعالىٰ ـ ولم يقبل تعليلهم البارد ـ الذي دار خشيتهم عليه ـ وأحبط عملهم ـ الحبوط الكلي ـ ﴿**فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ ٥٣**﴾ [المائدة]. خسرانًا أبديًا ـ والعياذ باللَّه ـ .

وقوله: «**وإلَّا فكثير منهم يعرفون الحقّ ويعتقدونه بقلوبهم**». فآية الردَّة ـ أعاذنا اللَّه منها ـ قد أوضحت أنَّ الوالجين في حمأتها لم ينتف عنهم «قول القلب»؛ لأنهم لم يكذّبوا الأخبار، ولم يشكّكوا في صحة الآثار؛ أنَّ ما أتىٰ من حقٍّ علىٰ لسان النبي ﷺ لا تشهد له الدَّلائل الخيّرات، والحجج الباهرات، **فالمعرفة والتصديق لم ينتف عنهم بتاتًا ـ وهذا ضمن قول القلب وعليه مداره ـ ، وإنما المنتفىٰ هو «عمل القلب» ـ الذي يدفع بالجوارح علىٰ إثباته أو نفيه.**

فمتىٰ كانت المقارعة للجاسّ خلال الدّيار ـ قتلاً ونهبًا وتلذذًا

بالسَّفك للدّماء المعصومة وٱنتهاكًا لحرمة المصاحف والمساجد ـ علمنا وقطعنا أنَّ عمل القلب ثابتٌ، ومتىٰ كانت المسارعة فيهم ـ خشية علىٰ المال والأولاد والأهل وليس علىٰ المعتقد ـ قطعنا أنَّ عمل القلب منتف.

فما ذكره المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الجزئية المعلَّلة يرد علىٰ مذهب الإرجاء الفاسد، وعلىٰ طائفة المرجئة الجدد اليوم ـ الذي لعب بهم الشيطان ـ ، وسوَّل لهم: أنَّ المعرفة والإقرار كافيان في ثبوت وصف الإيمان مع الوجوب للأعمال ـ قلبية وجوارحية لأنها متلازمة ـ وإن ٱدَّعوا غير ذلك وأثبتوا أحدهما، قلنا: الكل منهما يستلزم الآخر، فأين الملفَّق للمفرَّق؟! ـ وٱدَّعوا دخولها فيه بشرط الكمال، وليس شرط الركنية والصحة.

ومن نظر وبصر، وحدق ودقَّق في هذا البحو ـ المقام بزبر الأدلة البالجة ـ زالت عنه شبهات القوم ـ المريجة ـ التي سلكوا بها فجوج عديدة للجاج. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿ **وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ۝٨ ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ** ﴾ [الحج: ٩].

وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ **وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ ۝٣ كُتِبَ عَلَيۡهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهۡدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ۝٤** ﴾ [الحج].

فلقد ذكر المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ في هذه الآيات الكريمات، أصنافًا ثلاثة، مدار الشَّر، وضعف همَّة الأمة يدور عليهم، فهم الدَّاء العضال والسُّمّ القتَّال ـ الذي يسري في دم الأمة اليوم ـ .

فمن هؤلاء المعارض للنصوص النبوية، والدَّلائل القرآنية، برأيه وعقله المرتكزين علىٰ الجهل والارتياب؛ غيَّر الشَّكل لأجل الأكل، وٱستشكل المفصل والمؤصل، لا الدّين ولا الشَّهامة يحجزاه عن ذلك؛ لأنه فاقدٌ لهما.

ومنه العالي المستكبر المتبوع ـ الذي يصدّ عن السَّبيل، ويبزق في وجه كل شريف عفيف، ملء قلبه بحب اللَّه وحبّ محابه ـ وعلىٰ رأسها التَّوحيد، والبغض للنديد كيف تصرَّف ـ ، المتمرد علىٰ الفطرة المكمَّلة، والكاره للشرعة المنزَّهة ـ الذي يريبه صفاء التَّوحيد، ويؤنسه الشرك والعدل بالنَّديد ـ .

ومنهم مريض القصد والإرادة يأنس بالسَّراء ويهلع ويجزع بالضَّراء، وهذه حال العابد اللَّه علىٰ حرف، فالأصناف الثلاثة تمثل في وقتنا اليوم، في «حبر السُّوء» ـ اللاَّهف اللاَّهث ـ الذين ٱستنكروا النصوص وطلبوا لها مستنكر التأويلات ـ وطائفته؛ المرجئة الجدد، و«الحاكم بالقانون الوضعي» ـ المتمرد علىٰ الفطرة والشّرعة ـ و«الموالين» للجاسّين خلال الدّيار ـ الحلف اليهوصليبي ـ قطع اللَّه دابره ـ .

فمن نظر نظرة المتمرس، المدقق المتفحص، وجد ما ذكرت، ولاشك إنَّ من أعظم المحارم جنايات هؤلاء علىٰ الملَّة، وأعظمهم كثافة وغلاظة للقلب ـ حبر السُّوء ـ ؛ المعارض والمناقض والمستشكل لقصد السَّبيل، بغير هدىٰ ولا كتاب منير.

ويكفي بما يجازىٰ به هؤلاء ـ من ضيق الصَّدر، وقسوة القلب،

وكثافة الطَّبع، والتَّطبع بطبعٍ غلافه ظلمات بعضها فوق بعض؛ الغمّ والهمّ والخوف ـ وإن تظاهروا بالأمن والأمان ـ لا يفارقهم، بل الغموم والهموم والأحزان ـ وإن تظاهروا بالجلادة ـ عقوبات عاجلة لا تفارقهم أين حلُّوا أو ٱرتحلوا، ولسان الحال أبلغ من لسان المقال ـ في وصف ذلك وحصره ـ ، لكن المزكوم ـ الذي أصابه الهواء ـ ؛ فعطَّل حاسَّة شمّه، لا يشم ذلك، بل زكامه يحمله علىٰ الإنكار؛ ومع ذلك النَّتانة ـ لشدَّتها ـ تخترق الزَّكامة قلَّت أم كثرت.

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**وإنما يدينون بالشرك للأعذار الثمانية التي ذكرها اللَّه في كتابه، أو لبعضها. فلم يعذر بها أحدًا، ولا ببعضها؛ فقال:** ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [التوبة]».

ٱعلم ـ رحمك اللَّه ـ أنَّ هذه الثمانية عليقة ومعيقة، منعت أقوامًا من بلوغ معال الأمور، وتزكية النفوس، وأبقتهم علىٰ سفسافها، وعلىٰ رأس هذه المشاين؛ الشرك باللَّه كيف تصرَّف، فهو يصيب القلب بقسوة تجعله لا يقبل النصائح، ولا يعبأ بالفضائح ـ المشينة والمخزية ـ .

فهذه الموانع شديدة الإعاقة، ولا يجاوزها إلَّا من كان زكي المحل يقبل التَّزكية المنجية، ومن تدبَّر العوائق الثمانية ـ المذكورة ـ ، وكان لطيف الذهن غير كثيف ـ ، ونظر التَّرتيب المذكور ـ ٱكتسب الرَّائق المطبّب لكل عالق وعائق، ولقد شحذت ذهني وٱستجمعت

قواي ـ «الفكرية» و«البلاغية» ـ لأدلو ببحوٍ في هذا المقام يثلج الصَّدر، ويكحل البصر ـ لكي لا يرمد عن نظرة الدُّرر ـ ، وأزاحم الأوائل في ٱستخراج للبحوث معاني تركوها للأواخر، تعدّ من قبيل التَّحقيق البالغ ـ الذي لا يجمع في طيَّاته قيلاً وقالاً، أو يكون بعد كلٍّ وتسويدٍ للكاغد أن يبدي ٱحتمالاً ـ .

فما إن شمرت عن السَّاعد، وٱبتدأت في ذلك، حتَّىٰ قلت في نفسي: لأقلّب السفر النفيس ـ الموسوم بـ«بدائع الفوائد» لشيخ الإسلام الثاني ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ لعل يكون قد سبقني في ذلك ـ لأنه من الجهابذة؛ الذين يخرجون من الزَّكي أزكاه، ومن الغواص مواضع تدق جدًا عن أفهام العلماء المعتبرين ـ فهذا فضل اللَّه يؤتيه من يشاء ـ ، فكان الأولىٰ بنا الإمساك، وكفّ عنان القلم ـ لِمَ ظفرت به من حكمٍ بليغةٍ في العوائق الثمانية المذكورة ـ مهما قدَّمت وأخرت لا آتي بأحسن منها ـ فقررت الكفّ عن ذلك، وأوفر ذلك الجهد ـ لمواطن أخرٍ آتية؛ فيما تبقىٰ من هذا الشَّرح النَّفيس ـ ونفاسته يدلّ عليها محتواه ـ ؛ ويحكم في ذلك لطيف الذهن ـ المميّز للتحقيق من التَّلفيق.

فَلِلحُرُوبِ أُنَاسٌ يُعْرَفُونَ بِهَا   وَلِلدَّوَاوِينِ كُتَّابٌ وَحُسَّابٌ

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «وأما تقديمهم علىٰ الأموال في تَيْنك الآيتين ـ ويعني به: «الآباء» و«الأبناء» في آيتي «التوبة: ٢٤» و«آل عمران: ١٤» ـ ؛ فلحكمة باهرة وهي: أنَّ آية «براءة» **متضمنة لوعيد من كانت تلك الأشياء المذكورة فيها أحب إليه من الجهاد في سبيل اللَّه**، ومعلوم أنَّ تصوَّر المجاهد فراقه أهله،

وأولاده، وآبائه، وإخوانه، وعشيرته، يمنعه من الخروج عنهم أكثر ممَّا يمنعه مفارقة ماله، **فإنَّ تصوَّر مع هذا أن يقتل فيفارقهم فراق الدَّهر، نفرت نفسه عن هذه أكثر وأكثر**، ولا يكاد عند هذا التَّصوُّر يخطر لها مفارقة ماله، بل يغيب بمفارقة الأحباب عن مفارقة المال! فكان تقديم هذا الجنس أولىٰ من تقديم المال.

وتأمل هذا الترتيب البديع في تقديم ما تقدَّم وتأخير ما تأخر؛ يُطلعك علىٰ عظمة هذا الكلام وجلالته.

فبدأ أولاً بذكر أصول العبد، وهم آباؤه المتقدمون طبعًا وشرفًا ورتبةً، وكان فخر القوم بآبائهم ومحاماتهم عنهم أكثر من محاماتهم عن أنفسهم وأموالهم، وحتَّىٰ عن أبنائهم، ولهذا حملتهم محاماتهم عن آبائهم ومناضلتهم عنهم إلىٰ أن ٱحتملوا القتل وسبي الذُّرية، ولا يشهدون علىٰ آبائهم بالكفر والنَّقيضة، ويرغبون عن دينهم لما في ذلك من إزرائهم بهم.

ثم ذكر الفروع؛ وهم الأبناء لأنهم يلونهم في الرتبة وهم الأقرب أقاربهم إليهم وأعلق بقلوبهم، وألصق بأكبادهم من الإخوان والعشيرة.

ثم ذكر الإخوان، وهم الكلالة وحواشي النَّسب.

فذكر الأصول أولاً، ثم الفروع ثانيًا، ثم النُّظراء ثالثًا، ثم الأزواج رابعًا؛ لأنَّ الزوجة أجنبية عنده، ويمكن أن يتعوَّض عنها بغيرها، وهي إنما تراد للشَّهوة، وأما الأقارب؛ من الآباء والأبناء والإخوان فلا عوض عنهم ويرادون للنُّصرة والدفاع، وذلك مقدّم علىٰ مجرَّد الشَّهوة.

ثم ذكر القرابة البعيدة خامسًا، وهي العشيرة وبنو العمّ، فإنَّ عشائرهم كانوا بني عمّهم غالبًا، وإن كانوا أجانب فأولىٰ بالتَّأخير.

ثم ٱنتقل إلىٰ ذكر الأموال بعد الأقارب سادسًا، ووصفها بكونها مقترفة، أي: مكتسبة، لأنَّ القلوب إلىٰ ما ٱكتسبته من المال أميل، وله أحب، وبقدره أعرف لما حصل له فيه من التَّعب والمشقة، بخلاف مالٍ جاء عفوًا بلا كسب؛ من ميراثٍ أو هبةٍ أو وصيةٍ، فإنَّ حفظه للأول، ومراعاته له، وحرصه علىٰ بقائه أعظم من الثاني، والحسّ شاهد بهذا وحسبك به.

ثم ذكر التجارة سابعًا؛ لأنَّ محبة العبد للمال أعظم من محبته للتجارة التي يحصله بها، فالتجارة عنده وسيلة إلىٰ المال المقترف، فتقدَّم المال علىٰ التجارة تقديم الغايات علىٰ وسائلها، ثم وصف التجارة بكونها ممَّا يُخشىٰ كسادها، وهذا يدلّ علىٰ شرفها وخطرها، وأنه قد بلغ قدرها إلىٰ أنها مَخُوْفة الكساد.

ثم ذكر الأوطان ثامنًا آخر المراتب؛ لأنَّ تعلُّق القلب بها دون تعلّقه بسائرها ما تقدَّم، فإنَّ الأوطان تتشابه، وقد يقوم الوطن الثاني مقام الأول من كل وجهٍ، ويكون خيرًا منه، فمنها عِوَض.

وأما «الآباء» و«الأبناء» و«الأقارب» و«العشائر» و«الأموال»، فلا يتعوَّض منها بغيرها، فالقلب وإن كان يحن إلىٰ وطنه الأول؛ فحنينه إلىٰ آبائه وأبنائه وزوجاته أعظم، فمحبة الوطن آخر المراتب، وهذا هو الواقع إلَّا لعارضٍ يترجَّح عنده إيثار البعيد علىٰ القريب، فذلك جزئي لا كلّي، فلا تناقض به. وأما عند عدم العوارض فهذا هو الترتيب

المناسب والواقع.» [بدائع الفوائد ١/ ١٣٢ ـ ١٣٤].

فها هو أزكىٰ الزَّكي، محلَّىٰ بدررٍ نضيدةٍ؛ لا يحسن صنعها إلَّا أرباب البصائر، وٱنظر ما ٱستخرج من الترتيب، يظهر لك الفروق بين من ٱدَّعىٰ دعوةً، وبين من كان من كتابها وحسَّابها.

فهذه هي العوالق والعوائق؛ لإقامة التَّوحيد ـ الكلمة الباقية في العقب ـ ؛ يقيض اللَّه ـ تعالىٰ ـ دائمًا من يجدّدها؛ بالتَّأصيل ـ رواية ودراية ـ ، وبالذب عن حماها ـ بالنَّفس والنَّفيس ـ ؛ ليقام صرحها، وإنَّنا لنرىٰ بشائر ذلك بعدما حمي الوطيس بين جُنَّة المؤمنين وعصابة الصلبيين علىٰ عدَّة محاور وجهات من ديار الملَّة.

فٱحفظ هذه الدرر ـ المنجية من الأعذار الثمانية ـ ؛ التي لا عذر لأحدٍ بها، ولا ببعضها ـ خاصة إذا كان موطن دفع ـ ؛ المتوجب علىٰ كلّ أحدٍ، ولا يرغب عنه إلَّا المذموم ـ شرعًا وعقلاً ـ ، وإياك أن يُخرجك المنتكس في ٱعتقاده ـ المرجىء الجديد أو كل أثري بين المعكوفتين ـ من حقيقة هذه الثمانية إلىٰ التَّلفيق بزوائد لا تمنع وإنما تلبّس وتدلّس ـ حتَّىٰ لا تظهر أنَّ الثمانية في حقيقتها هي المثبطة؛ فيخترع لك من الأقوال لا تشهد لصحتها الأحوال؛ كـ«المقتضىٰ» و«الواجب الآن» و«الرأي السَّديد» و«من الحكمة البالغة الآن» ـ والعدو اللَّدود يفتك بالدّيار وأهلها ـ و«من المصلحة الرَّاجحة» و«الأمة لم تتجهز بعد» و«...»؛ فإذا تبيَّن لك الفروق بين المرسوم والمسموم، علمت الفرق بين السلفي الشَّرعي ـ رمز قحّ السنَّة ـ وبين من ٱدَّعاها وجرىٰ في غير طريقها جري سُكيْتٍ.

سَارَتْ مُشَرِّقَةً وَسِرْتُ مُغَرِّبًا ... شَتَّانَ بَيْنَ مُشَرِّقٍ وَمُغَرِّبِ

❊ ❊ ❊ ❊

«الدَّلِيلُ السَّابِعُ عَشَر»

قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَـٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ۙ ٱلشَّيْطَـٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٥﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لِلَّذِينَ كَرِهُواْ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ٱلْأَمْرِ ۖ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ﴿٢٦﴾ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَـٰرَهُمْ ﴿٢٧﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴿٢٨﴾ ﴾ [محمد].

فذكر ـ تعالىٰ ـ عن المرتدين علىٰ أدبارهم، أنهم من بعد ما تبيَّن لهم، ٱرتدوا علىٰ علم. ولم ينفعهم علمهم بالحقّ مع الردَّة، وغرَّهم الشيطان بتسويله ما ٱرتكبوه من الردَّة.

وهكذا حال هؤلاء المرتدين في هذه الفتنة؛ غرَّهم الشيطان وأوهمهم أنَّ الخوف عذرٌ لهم في الردَّة، وأنهم بمعرفة الحقّ ومحبَّته والشهادة به لا يضرهم ما فعلوه. ونسوا أنَّ كثيرًا من المشركين يعرفون الحقّ، ويحبُّونه ويشهدون به، ولكن يتركون متابعته والعمل به؛ محبة للدُّنيا، وخوفًا علىٰ الأنفس والأموال والمأكل والرّياسات.

ثم قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لِلَّذِينَ كَرِهُواْ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ﴾ فأخبر ـ تعالىٰ ـ أنَّ سبب ما جرىٰ عليهم من الردَّة وتسويل الشيطان، والإملاء لهم، هو قولهم للذين كرهوا ما نزَّل اللَّه «سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ٱلْأَمْرِ».

فإذا كان من وعد المشركين الكارهين لما نزل اللَّه بطاعتهم في بعض الأمر كافرًا، وإن لم يفعل ما وعدهم به. فكيف بمن وافق

المشركين الكارهين لما نزَّل اللَّه من الأمر؛ بعبادته وحده لا شريك له، وترك عبادة ما سواه من الأنداد والطَّواغيت، والأموات، وأظهر أنهم علىٰ الهدىٰ، وأنَّ أهل التوحيد مخطئون في قتالهم، وأنَّ الصواب مسالمتهم والدُّخول في دينهم، الباطل؟!.

فهؤلاء أولىٰ بالردَّة من أولـٰئك الذين وعدوا المشركين بطاعتهم في بعض الأمر. ثم أخبر ـ تعالىٰ ـ عن حالهم الفظيع عند الموت، ثم قال: « ذَٰلِكَ ». أي: الأمر الفظيع عند الوفاة «بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ».

ولا يستريب مسلمٌ، أنَّ ٱتباع المشركين والدُّخول في جملتهم والشَّهادة أنهم علىٰ حقّ، ومعاونتهم علىٰ زوال التَّوحيد وأهله، ونصرة القباب والقحاب واللّواط؛ من ٱتباع ما يسخط اللَّه وكراهة رضوانه، وإن ٱدَّعوا أنَّ ذلك لأجل الخوف. فإنَّ اللَّه ما عذر أهل الردَّة بالخوف من المشركين. بل نهىٰ عن خوفهم. فأين هذا ممَّن يقول: ما جرىٰ منا شيء، ونحن علىٰ ديننا!!!.

الشَّرْح :

ٱعلم ـ رحمك اللَّه ـ أنَّ الظاهر ـ الذي أُمرنا بٱلتزامه ـ ؛ وعدم تجاوزه قِيد أُنملة؛ في الذين «ٱرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم»، يدل علىٰ قومٍ كفروا بعد إيمانهم، أما من قال من العلماء: أنها جاءت في اليهود، فظاهر ضعف القول جليٌّ لا يخفىٰ؛ لمن كان في دعامة الدّين ـ أعني: مسألة الإيمان علىٰ منهج السالفين؛ لأنَّ اليهود ـ لعنهم اللَّه ـ؛ وإن كان ٱعترفوا

وتيقَّنوا بصحة نبوَّة محمدٍ ﷺ للدَّلائل الجليَّة الموجودة في «التوراة» ـ لا تحملهم علىٰ الدُّخول في الإيمان المنجي من عذاب الآخرة.

لأنَّ المعرفة والإيقان بصحة الدَّلائل خاصة بـ«قول القلب»، ولا تفي بشيءٍ إن لم يُلتزم بها. فيكون بذلك أنَّ «المعرفة» و«التَّيقن» ـ المُعترف بهما من طرف اليهود ـ **لا يَعد كونهما من «الإخبار» عمَّا في النَّفس من صحة ذلك، وهذا ليس بنافعٍ وحده ما لم يكن معه «الإنشاء» ـ الذي يحمل علىٰ الالتزام بصحة ما جاء به «الإخبار»** ـ وهذا ما لم يفعله «اليهود» ولا «أبو طالب» ـ لما قالا للنبي ـ صلوات اللَّه وسلامه عليه ـ؛ ما قُيِّد لفظه في «السنن» و«المسانيد» و«الدَّواوين».

فاليهود ـ الذين قبَّلوا يد النبي ﷺ ورجله ـ قالوا ـ بعدما سألوه عن التِّسع الآيات البيِّنات ـ : «نشهد أنك نبيٌّ، قال: **فما يمنعكم أن تتبعوني؟!**. قالوا: إنَّ داود دعا ربه أن لا يزال في ذريته نبيٌّ، وإنا نخاف إن تبعناك؛ أن تقتلنا اليهود». روي مطوَّلاً في «السنن» وفي «مسند أحمد» و«الطَّيالسي» وفي «مستدرك الحاكم» ـ وصحِّح ـ.

وأبو طالب قال:

وَلَقَدعَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينا

لَوْلَا المَلَامَةُ أَوْ حِذَارُ مَسَبَّةٍ لَوَجَدتَنِي سَمِحًا بِذَاكَ مُبِينا

والمسبَّة ـ التي حجزته عن ٱلتزام ما علمه وتيقَّن صدقه ـ هي الشهادة علىٰ الأشياخ والآباء بالكفر والضَّلال ـ مع تسفيه أحلامهم وتنقصة عقولهم ـ؛ فصدَّق محمدًا ومدحه، وٱلتزم خوف المسبَّة ـ التي هي إنشاء الالتزام ـ؛ وذلك هو عمل القلب؛ فحمل الجوارح علىٰ عدم

الانقياد. **فكان تصديق النَّبي إخبارًا عمَّا في النَّفس ـ وذلك هو «قول القلب» ـ الذي قام بقلوب معظم الكفَّار ـ ؛ ولم ينفعهم ذلك، وكان خوف المسبَّة وخوف البطش إنشاءً ـ وذلك هو «عمل القلب» ـ الذي قام بقلب اليهود وأبي طالب ـ ؛ فدفعهم إلىٰ الالتزام بذلك**، فتدبَّر هذا ـ يرعاك اللَّه ـ ؛ فإنه من التَّحقيق ـ الذي يدقُّ جدًا ـ علىٰ أفهام وعقول ـ الذين ٱنتصبوا لتسويد الكاغد بالمداد لأجل الأكل ـ ؛ فخانتهم أفهامهم وظنُّوا أنهم من المحقِّقين، بل حازوا قصب السَّبق فيه.

فعلم من المحرَّر أنَّ «الإخبار» من قول القلب ـ الذي لا يحمل علىٰ الدُّخول في الإيمان الضَّامن للجنان ما لم يكن معه «الإنشاء» ـ الذي هو العمدة والأصل في «عمل القلب» ـ ؛ الذي يدفع بالجوارح لإظهار ذلك، ـ وهو الاتيان بالمأمور والابتعاد عن المحظور ـ ؛ وقد أفلح وسعد من فعل ذلك. كما لا يفوتك من التذكير؛ أنَّ من المحظور ما يكون ناقضًا لأصل الدّين ـ وأعني بذلك: أنَّ عمل القلب منتفٍ.

وتبيَّن من المسطَّر، ضعف من جعل ظاهر الآية الكريمة ـ التي ٱتخذها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ دليلاً من أدلته الماتعة ـ في اليهود، فلا يشهد لذلك الاعتبار، ولا صحة ما جاء من الآثار.

■ فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : **«فذكر ـ تعالىٰ ـ عن المرتدين علىٰ أدبارهم، أنهم من بعد ما تبيَّن لهم، ٱرتدوا علىٰ علم. ولم ينفعهم علمهم بالحقّ مع الردَّة، وغرَّهم الشيطان بتسويله ما ٱرتكبوه من الردَّة»**.

يدل قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿**مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡهُدَى**﴾ علىٰ أنَّ المرتد لا يكفر بالشَّك بتاتًا، وإنما بالشَّهوة وبالشُّبهة في الندرة، حتَّىٰ

الكافر الأصلي ـ الذي لم يدخل في الإسلام ـ ؛ لا يستمر الشَّك عنده طويلاً؛ فيلزم بعد ذلك نفسه «الإعراض». قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَمَّآ أُنذِرُواْ مُعۡرِضُونَ ۝٣﴾ [الأحقاف].

وهذا الارتداد عن الدّين ـ والعياذ باللَّه ـ كان بسبب تسويل الشيطان ـ لعنه اللَّه ـ ، فقوله: ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمۡ وَأَمۡلَىٰ لَهُمۡ﴾ أغواهم وزيَّن لهم الردَّة. وتقول: سوَّلت له نفسه ذلك؛ إذا زيَّنته له، لهذا قال يعقوب عليه السلام لبنيه: ﴿بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ١٨]. فالتَّسويل: تحسين الشيء وتزيينُه وتحبيبُه إلىٰ الإنسان ليفعله أو يقوله أو يعتقده ـ ولو لم يبح به ـ .

وهذا التَّسويل هو من عمدة الخطوات التي يأتي بها الشيطان. قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ وَمَن يَتَّبِعۡ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۚ﴾ [النور: ٢١]. و«الفحشاء» و«المنكر» يحجب قبحهما بتسويله ـ تزيينه وتحبيبه للإنسان ليفعلهما أو يقولهما ـ وليس ليشكّ في حرمتهما؛ وإن فطن بذلك المزيَّن له أحيانًا، أردف عدوّ اللَّه وعدوّ المؤمنين بعده «التَّسويف»، فيستولي بذلك علىٰ الذي غلَّب الشهوات الفانية علىٰ النعم الباقية، ويجعل قلبه يحوم حول الحشِّ.

فعلم بذلك أنَّ المرتد ـ الذي ٱرتد بالاعتقاد؛ وأعني بذلك: قول القلب أو عمله؛ لأنَّ لفظة «الاعتقاد» كلفظة «المسكين» و«الفقير» و«الإسلام» و«الإيمان»، إذا ٱجتمعا ٱفترقا، وإذا ٱفترقا ٱجتمعا.

فإذا قلنا: الكفر بالاعتقاد؛ شمل المعنىٰ «قول القلب» و«عمل القلب»، وإذا أفردنا ذكرهما، خصَّصنا لكلٍ منهما حالته، فأعطينا

«القول» العلم والمعرفة والتَّيقن، وأعطينا «العمل» القصد والإرادة ـ التي هي: محل إنشاء الالتزام ـ ؛ والدَّافع بالجوارح لإظهار ذلك ـ **وهذا المفصَّل المعترض؛ كان بسبب التَّوضيح؛ الذي ألزمنا قلمنا فيه وجعلناه شعاره في هذه الدُّرَّة البديعة التي شارفنا علىٰ نهايتها ـ يسر اللَّه لنا ذلك ـ** ؛ فلنتمم، أو الشَّك وهذا لا يستمر طويلاً، أو القول أو العمل؛ **قد تبيَّن له الحقّ وعلمه ووقف علىٰ قبح بنيَّات الطَّريق ـ أبصر الشَّقاوة وقبحها، وأبصر السَّعادة وجمالها ويسرها ـ ثم أقدم علىٰ ما أقدم بسبب السَّول وهو الاسترخاء.** قال الزمخشري: سهَّل لهم ركوب العظائم.

وقوله «**وَأَمْلَىٰ لَهُمْ**» بفتح الهمزة واللاَّم بعدها ألف: أمهل لهم ومدَّ لهم في الأجل، فأصل الإملاء هو: الإمهال والمدّ في الأجل، ومنه قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿ **وَأُمْلِي لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ** ﴿١٨٣﴾ ﴾ [الأعراف]. وقوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿ **وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا ۚ** ﴾ [آل عمران: ١٧٨].

وكيفية الإمهال والمدّ في الأجل ـ التي أثبتها ربنا ـ عزَّ وجلَّ ـ للشيطان ـ لعنه اللَّه ـ ؛ ليست الحقيقية ـ التي مشيئة اللَّه تحيط بها، ولا يقدر أيّ كان منزلته التَّصرف فيها ـ وإنما المزيَّفة والمقولبة بقالب التَّزيين والتَّزييف، وكأنه يقول للذي سقط في حمأة الردَّة ـ والعياذ باللَّه ـ : لا عليك، ستحدث توبة، والعمر مازال مديدًا، فلا تتحرَّج بردَّتك ـ سواء كانت بولايةٍ للكافرين، أو بعداوةٍ للمؤمنين أو بكرهٍ للحبل المتين ـ ، وبالطَّبع هذه الحمأة لا يسمّيها له ردَّة، وإنما حكمة وسدادة في الرأي، وفقه الواقع، فمن هنا يكون الإمهال والمدّ في الأجل، فالحذر

كلّ الحذر، من السَّمائج المزيَّنة.

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**وهكذا حال هؤلاء المرتدين في هذه الفتنة؛ غرَّهم الشيطان وأوهمهم أنَّ الخوف عذرٌ لهم في الردَّة، وأنهم بمعرفة الحقّ ومحبَّته والشهادة به لا يضرهم ما فعلوه. ونسوا أنَّ كثيرًا من المشركين يعرفون الحقّ، ويحبُّونه ويشهدون به، ولكن يتركون متابعته والعمل به؛ محبة للدُّنيا، وخوفًا علىٰ الأنفس والأموال والمأكل والرّياسات. ثم قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لِلَّذِينَ كَرِهُواْ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ﴾ فأخبر ـ تعالىٰ ـ أنَّ سبب ما جرىٰ عليهم من الردَّة وتسويل الشيطان، والإملاء لهم، هو قولهم للذين كرهوا ما نزَّل اللَّه «سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ ٱلْأَمْرِ»**».

قبل أن نتطرَّق لشرح هذه الفقرة ـ بما يمنّه علينا الوهاب ـ وذلك هو قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾ [الضحى]، نودُّ أن أذكر قولاً ذكره المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ في فقرته هذه، يُعدّ مشكلاً وتناقضًا فيما يعتقده في دعامة الدّين أعني: مسألة الإيمان ـ .

لأنَّ ما ذكره في هؤلاء المرتدين لم يتحقَّق فيهم، ولو تحقَّق لحملهم علىٰ عدم الردَّة عن الدّين؛ بولايتهم للمشركين القبوريين ـ في عهده ـ أو للكفَّار الأصليين، خاصة «اليهود» و«النصارىٰ» ـ كما هو ظاهرٌ في عهدنا ـ؛ ولا ينكره إلَّا سمج العقيدة والرأي. وهو قوله: «... **ومحبته**» وقوله: «... **ويحبُّونه**».

فلقد ذكر الاعتقاد بقسميه ـ «قول القلب» وهو قوله: «**وأنهم بمعرفة الحقّ والشَّهادة به لا يضرّهم ما فعلوه ...**»، و«عمل القلب»

ـ الملازم للظاهر والمؤثر فيه ولا يخرج عن تأثيره أبدًا ـ وهو قوله: «**ومحبّته ... ويحبُّونه ...**».

وكما تعلم ـ رحمك اللَّه وعفاك من زَلَل القول والعمل ـ أنَّ «المحبة» من عمل القلب، بل «المحبة» أصل العبادة ومنها بنيانها؛ لأنَّ محبة اللَّه ومحبة محابه لا تزول، وهي مطلوبة لنفسها في الدُّنيا والآخرة، بخلاف «الخوف» و«الرجاء» و«الإنابة» وما شابهها، فإنَّ زوال هذه الأعمال القلبية يحصل بحصول الأمن في الآخرة ودخول دار الأبرار ـ جعلنا اللَّه من عمَّارها ـ، فيزول كل شيءٍ وتبقىٰ «المحبة» ـ التي هي لبُّ العبادة ـ قائمة لا تزول أبدًا، فلا زوال مادام في الجنَّة ثمارٌ كالقلال.

فلو تحقَّقت هذه «المحبة» في قلوب المرتدين ـ في عهده وعهدنا ـ لحملتهم علىٰ بشاشة الإيمان، ولتحمَّلوا نزع اللَّحم عن العظام، ولا يقرّوا الكفر والشرك والقبائح العظام، فمتىٰ كان المشركون يحبّون الحقّ، بل الذي وقف منه قاب قوسين أو أدنىٰ لم يحبّه ولم يعاديه ـ مع الشَّهادة له بالإصابة ـ، لكن آثر محاب أخرىٰ عليه؛ خاف فواتها؛ **فدفعته تلك المحبة إلىٰ ٱلتزام لوازمها ـ بولاية أعداء الحقّ؛ مع الشَّهادة للحقّ بالإصابة، بل لا حقّ سواه ولا صواب غيره.**

فما ذكره المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ أعدّه من جريان القلم للَّمِّ بالمهمِّ ـ وهو تفنيد شبه المرتدين ومَن يذبَّ عنهم؛ في هذه الولائج المهمومة القائدة إلىٰ المهالك السَّمومة ـ؛ لأنه من أصحاب قحّ السنَّة ـ الذين ألمُّوا بدعامة الدّين من كل جوانبها ـ، فلو كان يعتقد خلاف

ذلك لحملنا ما قاله علىٰ الاضطراب والتَّناقض وللزمناه بذلك، كما لزمنا العلاَّمة «الطحاوي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ٱضطرابه وتناقضه في كتابنا «**مَسْأَلَة الإِيمَانِ فِي كَفَّتَي المِيزَان**» ـ في أبوابٍ عدَّةٍ منه ـ .

فما حمل مرتدة أهل السنَّة من قبل واليوم ـ لأنَّ ردَّة هؤلاء كانت بناقض الولاية للكافرين أو المشركين القبوريين ـ كما في عهد المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ وفي عهدنا ـ هو الخوف علىٰ زوال الأموال والمآكل والرياسات ـ المحصَّلة أصلاً بالظلم للنَّاس والاعتداء علىٰ حرماتهم المصونة بالكتاب والسنَّة ـ ، ومن نظر في واقعنا وجد ذلك باديًا، ـ يشترك في إثباته المؤمن التَّقي والفاجر الشَّقي؛ لشدَّة هوله، وفظاعة منظره ـ .

ثم هؤلاء المرتدة ـ أعاذنا اللَّه ـ تعالىٰ ـ من حمأتهم ـ أنَّ ما حصل لهم من الدُّخول في هذه الحمأة، ليس التكذيب للدَّلائل البيِّنات، وإنما الخوف علىٰ المزاود المملوءات ـ بظلمٍ للمعصومات ـ ، وكل ذلك الخوف ـ المنصوب ٱتجاه أعينهم؛ الذي مدار همَّتهم عليه ـ حملهم علىٰ الطَّاعة للذين كرهوا ما أنزل اللَّه ـ من الدَّلائل الخيرات، والحجج الزاهرات ـ لقلوب العباد ومراتع البلاد ـ في بعض الأمر، بـ«سين المستقبل»، وهذا إعادٌ قد يخلف ميعاده، لكن إعاد الطَّاعة ـ الذي كان سرًّا وقد يخلف وعده ـ كان ناقضًا لإيمانهم؛ مبيحًا لدمائهم.

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**فإذا كان من وعد المشركين الكارهين لما نزل اللَّه بطاعتهم في بعض الأمر كافرًا، وإن لم يفعل ما وعدهم به. فكيف بمن وافق المشركين الكارهين لما نزَّل اللَّه من الأمر؛ بعبادته**

وحده لا شريك له، وترك عبادة ما سواه من الأنداد والطَّواغيت، والأموات، وأظهر أنهم علىٰ الهدىٰ، وأنَّ أهل التوحيد مخطئون في قتالهم، وأنَّ الصواب مسالمتهم والدُّخول في دينهم، الباطل؟!».

فما قاله المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ بـ«القياس الأولىٰ» ـ وصدق فيه وأصاب كبد حقّه ـ يثبت في ما دون الإعاد للكافرين لما أنزل اللَّه بالطَّاعة ـ سرًّا ـ ، فإذا كان من خرج يقاتل الأعداء ـ بالحديد والنَّار ـ ثم ٱنخزل ـ لسماعٍ ـ يكفر بذلك؛ كالمنخزلين مع «أبي بن عبداللَّه بن سلول» ـ لعنه اللَّه ـ .

فإنَّ هؤلاء المنخزلين ـ مع رأس النفاق ـ لم يكونوا كلهم من قبل منافقين، ولكنهم نافقوا وكفروا بهذا الفعل ـ وهو الانخزال عن جماعة المؤمنين لإضعاف شوكتهم ـ جرَّهم إلىٰ ذلك السَّماع المحرَّم ـ فأنزل اللَّه ـ تعالىٰ ـ قوله فيهم: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَلِيَعۡلَمَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٦٦ وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْۚ وَقِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ قَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدۡفَعُواْۖ قَالُواْ لَوۡ نَعۡلَمُ قِتَالٗا لَّٱتَّبَعۡنَٰكُمۡۗ هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡۚ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يَكۡتُمُونَ ١٦٧﴾

[آل عمران].

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية في الآية الكريمة ما لفظه: «فقوله: «**وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْۚ**» **ظاهر فيمن أحدث نفاقًا وهو يتناول من لم ينافق قبل، ومن نافق ثم جدَّد نفاقًا ثانيًا**، وقوله: «**هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ**» يبين أنهم لم يكونوا قبل ذلك أقرب منهم بل إما أن يتساويا، وإما أن يكونوا للإيمان أقرب، وكذلك كان، فإنَّ «ٱبن أبي»

لما ٱنخزل عن النبي ﷺ يوم «أحد»، ٱنخزل معه ثلث الناس، قيل: كانوا نحو «ثلاثة مائة»، **وهؤلاء لم يكونوا قبل ذلك كلهم منافقين في الباطن؛ إذ لم يكن لهم داعٍ إلىٰ النفاق.**

فإنَّ «ٱبن أبي» كان مظهرًا لطاعة النبي ﷺ والإيمان به؛ وكان كل يوم «جمعة» يقوم خطيبًا في المسجد يأمر بٱتباع النبي ﷺ ولم يكن ما في قلبه يظهر إلَّا لقليلٍ من الناس إن ظهر، فلما جاءت النبوة بطل ذلك، فحمله الحسد علىٰ النفاق، وإلَّا فلم يكن له قبل ذلك دين يدعو إليه؛ وإنما كان هذا في «اليهود».

فلما جاء النبي ﷺ بدينه وقد أظهر اللَّه حسنه ونوره، مالت إليه القلوب لاسيما لما نصره اللَّه يوم «بدر» ونصره علىٰ «بني قينقاع» صار معه الدّين والدُّنيا، فكان المقتضىٰ للإيمان في عامة «الأنصار» قائمًا، وكان كثيرٌ منهم يعظم «ٱبن أبي» تعظيمًا كثيرًا ويواليه، ولم يكن «ٱبن أبي» أظهر مخالفة توجب الامتياز، فلما ٱنخزل يوم «أحد» وقال: يدع رأيي ورأيه، ويأخذ برأي الصبيان ـ أو كما قال ـ **ٱنخزل معه خلقٌ كثيرٌ، منهم من لم ينافق قبل ذلك.**

وفي الجملة، ففي الأخبار عمن نافق بعد إيمانه ما يطول ذكره هنا ـ إلىٰ أن قال ـ: **فقد كان قبل ذلك فيهم نفاقٌ مغلوبٌ، فلما كان يوم «أحد» غلب نفاقهم فصاروا إلىٰ الكفر أقرب.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ١٧٧ ـ ١٩١ ط/ جـ ٢٨٠ ـ ٣٠٥ ط/ ق].

فمن تأمَّل في كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجد أنَّ الذين أحدثوا نفاقًا ـ بٱنخزالهم ـ ولم يكونوا منافقين قبل ـ؛ **كان بسبب السَّماع «لابن**

أبي بن سلول» **مقولته**، ولهذا حذَّر المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ من خروج هؤلاء في صفوف المؤمنين؛ لأنَّ يوجد من يسمع لهم ـ إما لظنٍ كاذبٍ أو لهوىٰ غالبٍ ـ .

فقوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧] أي: فيكم من يسمع ويطيع. يقال: فلانٌ يسمع لفلانٍ؛ إذا كان يطيعه في أمره، أو يصدقه في خبره، ويقال: فلان لا يسمع ما يقال له؛ إذا كان لا يصدق الخبر ولا يطيع الأمر، وهؤلاء إذا خرجوا في الصفوف المؤمنة سارعوا في طلب الفتنة بينهم، فيستجيب لهم من يستجيب ـ كما ٱستجاب المنخزلون «لأبي بن سلول» يوم «أحد»؛ **وإذا هؤلاء ٱستجابوا وشمس الرسالة تسطع فوق رؤوسهم ـ مع ظهور أعلامها لهم ـ فهم مع بعدها عنهم أشدّ وجودًا، وأخطر ٱنخزالاً، لاسيما وسبب ذلك اليوم هو السَّماع الممزوج بالمتاع**، وذلك هو قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [النحل].

فإذا كان قاد إلىٰ هذا الهلاك ٱنخزال ـ بسبب سماعٍ ـ ؛ قد يلحنون أصحابه فيه حجة، سمّيت سدادة ورأيًا ـ فكيف إذا كان الانخزال لبّه وقشره دنيا محبوبة؟!!

وإذا كان هؤلاء دخلوا حمأة الردَّة ـ وكفروا بٱنخزالهم ـ ، فكيف بمن وعد المشركين الكارهين لما أنزل اللَّه ـ من يهود وصلبيين ـ الطَّاعة سرًّا ولم يفعلها؟! وكيف بمن فعلها سرًّا؟!!

وكما لا يفوتك علمًا أنَّ الطَّاعة السِّرية ـ التي ذكرها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وحكم علىٰ أصحابها بالردَّة عن الدّين ـ؛ ليست في تبني الاعتقاد الكاره لما أنزل اللَّه، وإنما الطَّاعة في ترك ذلك الاعتقاد يسود ـ وعدم مقارعته أو التَّعرض له ولو بتضعيف شبهاته؛ وذلك أضعف مراتب الجهاد إذا جالَ العدو علىٰ البلاد والعباد ـ؛ فتنبَّه ـ يرعاك اللَّه ـ لمقاصد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ودلالة ألفاظه والمدلول لها.

فإذا كان هؤلاء ٱرتدوا عن الدّين، وسلكوا بذلك سبيل المجرمين، فمن أطاع جهارًا ردَّته مغلظة، ولا أقول لبس زيَّهم وقاتل معهم، وتحيَّز إليهم وأعانهم بالمشورة والعين، لأنَّ ردَّة من فعل هذا لا يشك فيها المتَّبع السنيُّ، ولا الشانىءُ البدعيُّ. ويدخل دخولاً أوَّليًا ـ في هذا الظهور الجلي ـ الحاكم بالقانون الوضعي؛ زبالة ونخالة الكارهين لما أنزل اللَّه ـ تعالىٰ ـ من عقائد مستقيمات، ومناهج يسيرات وسويات. فبعدًا لمن يعرض عن هذا ويلجأ لزبالةٍ وكنَّاسةٍ نتنةٍ يستروح بشمّها.

يقول العلاَّمة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ في آية دليل الباب ما لفظ: «ٱعلم أنَّ كل مسلم يجب عليه في هذا الزَّمان، تأمل هذه الآيات من سورة «محمد» وتدبرها، والحذر التَّام مما تضمنته من الوعيد الشَّديد، لأنَّ كثيرًا ممَّن ينتسبون للمسلمين داخلون بلاشك فيما تضمنته من الوعيد الشَّديد؛ لأنَّ عامة الكفَّار من «شرقيين» و«غربيين» كارهون لما يبيّنه به النبي ﷺ من السنن.

وأحرىٰ من ذلك من يقول لهم: «سنطيعكم في كل الأمر»، **كالذين يتبعون القوانين الوضعية، مطيعين بذلك للذين كرهوا ما نزل اللَّه، فإنَّ هؤلاء لاشكَّ أنهم ممَّن تتوفَّاهم الملآئكة يضربون وجوههم وأدبارهم،**

وأنهم ٱتبعوا ما أسخط اللَّه وكرهوا رضوانه، وأنه محبط أعمالهم.

فٱحذر كل الحذر من الدُّخول في الذين قالوا: سنطيعكم في بعض الأمر.» [أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٧/ ٦٢٥].

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وأنه محبط أعمالهم**» ـ الحبوط الكلي ـ ؛ بسبب الرِّدَّة في تلك الولاية ـ التي كانت بسبب تحكيم القوانين الوضعية ـ فأصبحوا ـ كما قال اللَّه تعالىٰ ـ : ﴿نَٰدِمِينَ ۝٥٢﴾ و﴿خَٰسِرِينَ ۝٥٣﴾ [المائدة] حيث لا تنفع النَّدامة ويحصَّر الخسران ـ بعد الشَّذ والانخزال عن منهج الاستقامة ـ بالعداوة والتَّربص به ريب المنون ـ .

وممَّا يزيد الطين بلَّة، والقلب حسرة، ولوج بعض أهل العلم في حبائل الكاره لما أنزل اللَّه ـ الحاكم بالقانون الوضعي ـ ، حتَّىٰ أصبح عنده ـ من مقومات العقيدة، والمسالك المجيدة ـ ؛ الذَّب عن هذا الكاره وإنزاله منازل الأبرار، وكأنَّ هذا الكاره نصب نفسه لحماية عرين الدّين، فأخطأ بعض مقاصده التي لا تضر ـ من أخطأها ـ أو حكَّم عللها فيما لا ينبغي أن يحكم، ونسىٰ أنَّ هذا الكاره قد نصب منجنيق العداء، وفتح أبواب الدَّاء، وٱحتضن الأعداء الألداء ـ بتحكيمه القانون الوضعي وفرضه علىٰ الناس لا يخرجون عنه ـ .

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ في هؤلاء الدَّاخلين في حبائل الكارهين لما أنزل اللَّه ـ من أهل العلم ـ ما لفظه: «ولا ريب أنَّ هذه الطَّوائف، وإن كان كفرها ظاهرًا، فإنَّ كثيرًا من الدَّاخلين في الإسلام، **حتَّىٰ من المشهورين بالعلم، والعبادة، والإمارة، قد دخل في كثير من كفرهم، وعظَّمهم، ويرىٰ تحكيم ما قرَّروه من القواعد ونحو**

ذلك. وهؤلاء كثروا في المستأخرين، ولبسوا الحقّ الذي جاءت به الرسل بالباطل الذي كان عليه أعداؤهم.

واللَّه ـ تعالىٰ ـ يحب تمييز الخبيث من الطَّيب، والحقّ من الباطل، فيعرف أنَّ هؤلاء الأصناف منافقون، أو فيهم نفاق، وإن كانوا مع المسلمين، فإنَّ كون الرجل مسلمًا في الظَّاهر لا يمنع أن يكون منافقًا في الباطن، فإنَّ المنافقين كلهم مسلمون في الظَّاهر، والقرآن قد بيَّن صفاتهم وأحكامهم. **وإذا كانوا موجودين علىٰ عهد رسول اللَّه ﷺ وفي عزة الإسلام، مع ظهور أعلام النبوة، ونور الرسالة، فهم مع بعدهم عنهما أشد وجودًا، لاسيما وسبب النفاق هو سبب الكفر، وهو المعارض لما جاءت به الرسل.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٢٨/ ١١٤ ط/ جـ ٢٠٢ ط/ ق].

فإذا كان الدَّاخلون في الكفر والردَّة ـ بسبب طاعتهم للكارهين ما أنزل اللَّه وتبني مقولاتهم ـ علىٰ عهد «ٱبن تيمية» ـ مع منزلتهم العلمية ـ وفي عهدٍ لم تكن للصلبيين فيه صولة، وإنما للتتار وقد دحروا بالمخلصين، قد كثروا، ففي عهدنا ـ وللصليبيين صولة ـ هم أكثر، لاسيما وقد كشَّر الكفر عن أنيابه، وقد أعانه علىٰ ذلك التَّكشير من ٱدَّعىٰ العلم والمعرفة ـ **وهو في بحر الجهالة وٱستخراج الألفاظ الرنانة يجتر ـ** ؛ ينسب المقارعين ـ للذي كشر أنيابه ـ ويسمّيهم «خوارج» و«فرقًا ضالة» و«إرهابيين» و«مفسدين ضالين»، وهو يعلم أنهم للإفساد معيبون ومعطِّلون، ولما جاء به الكتاب والسنَّة مستسلمون. لكن ما نقول للذي عوقب بالحرمان للهدىٰ، يلهث وراء الخسِّيس الفاني، إلَّا

الحمد للَّه الذي عفانا ممَّا ٱبتلاكم به.

وٱعلم ـ رحمك اللَّه ـ أنَّ قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿**سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ ٱلْأَمْرِ**﴾ لا يدخل فيه من كان من الأمراء ـ ينهج مذهب الأصحاب؛ الذي عمدته السنَّة والكتاب ـ ولا الذين حكموا بالإسلام من حيث الجملة ولم يناقضوا أصوله؛ أنَّ ما يجري أحيانًا منهم ـ من «مكاتبة»، و«مصالحة»، و«مهادنة» ـ ؛ لبعض الرؤساء الضالين المنحرفين، أو المرتدين، أو الرؤساء والملوك المشركين الأصليين ـ الذين لم يدخلوا في الإسلام وتربصوا به وبأهله السُّوء عليهم دائرة السُّوء ـ .

فعمل هؤلاء دفع الشَّر والمحافظة علىٰ الأمر ـ من صحة الاعتقاد ومصالح العباد والبلاد ـ مؤقتًا إلىٰ أن يتيسَّر القوَّة الدَّافعة لهؤلاء وشرورهم.

لأنَّ كلمة «**سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ ٱلْأَمْرِ**» تدخل علىٰ من علم بطلان الكفر ـ وما يجري تحته ـ لكن أطاع في بعضٍ مخافة ذهاب المال والجاه، وليس حفاظًا علىٰ الدّين الذي به تحفظ الأحوال وما جرىٰ من الأموال ـ .

وبالجملة أنَّ حكم موالاة الكفَّار وشؤم مصيرها ـ في الدُّنيا والآخرة ـ قد جاءت أصول العلم ـ «الكتاب» و«السنَّة» و«آثار الصحابة» ـ ؛ التي يقوم بها «الإجماع»، في إثباتها ووضوح معالمها؛ ومن أراد أن يحصرها قصر في ذلك.

يقول العلاَّمة محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «إنَّ الأدلة علىٰ كفر المسلم إذا أشرك باللَّه، **أو صار مع المشركين علىٰ المسلمين**

ولو لم يشرك، أكثر من أن تحصر، من كلام اللَّه وكلام رسوله وكلام أهل العلم المعتمدين» [الرسائل الشخصية ص ٢٧٢].

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**فهؤلاء أولىٰ بالردَّة من أولـٰئك الذين وعدوا المشركين بطاعتهم في بعض الأمر. ثم أخبر ـ تعالىٰ ـ عن حالهم الفظيع عند الموت، ثم قال: « ذَٰلِكَ ». أي: الأمر الفظيع عند الوفاة «بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ »**.

يقصد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ بالمرتدين؛ الذين والوا العساكر التركية ـ المجتاحة للدِّيار النَّجدية ـ آنذاك، ـ مع صلاتهم وصيامهم وقتالهم لمن وراءهم من النصارىٰ، فإذا كان هؤلاء ٱرتدوا عن الدّين؛ بنقضهم لأصله المستقيم، فكيف بمن والىٰ الحلف اللَّدود ـ عبَّاد الصَّليب واليهود ـ اليوم؛ من حكامٍ ومحكومين، بل لم يكتفوا بذلك، وإنما زادوا فوقها العيب والنبز للموحدين، وهوَّنوا من شأنهم، وسمَّوهم «دعاة الظلام»، و«دعاة الأصولية الظلامية» ـ كما نسمعه ونفجع به من حينٍ إلىٰ آخرٍ علىٰ المحطات الفضائية ـ .

فكيف كان مصير هؤلاء في الدُّنيا؟! هو ما نشاهده من تقتيلٍ وتعذيبٍ علىٰ أيدي المؤمنين في عدَّة ديار من ديار الملَّة، ومن فرَّ وٱلتجأ إلىٰ إخوانه الكارهين لما أنزل اللَّه ـ من يهود ونصارىٰ ـ عاش عيشة ذليلة مهينة، وإن أغذقوا عليه من الخزينة؛ لأنَّ السعادة تأتي عن طريق صحة العبادة، ولبّها الحبّ في اللَّه والبغض في اللَّه، ولاشكَّ أنَّ الحبَّ والبغض من أعمال القلوب، بل بنيانها منها، وما تفريق بين الدّيار إلَّا بسببهما.

أما المصير المشؤوم؛ القائد إلىٰ العذاب السَّموم، فقد أخبر به المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ وهو الحبوط ـ الكلي ـ للأعمال والضرب للأدبار عند الوفاة، فمن أشقىٰ من هؤلاء النتنىٰ؟!! **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿**فَٱقۡصُصِ ٱلۡقَصَصَ لَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ١٧٦**﴾ [الأعراف].

فعلىٰ المسلم الحنيف أن يكون كالجمل الأنيف؛ ينقاد للأدلة الزَّاهرة، ويمسك بالعروة الواثقة، ويتحيَّز لجُنَّة المؤمنين وعصابة الموحدين إن ٱستطاع، ومن عجز عن ذلك، نصح لهم، وذبَّ عن عورتهم، ـ بتفنيد شبهات مخالفيهم وتقويضها ـ شبهة شبهة؛ لأنَّ ذلك من الواجب ـ الذي أمر به المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ علىٰ من قعد ولم يجد السَّبيل. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿**مَا عَلَى ٱلۡمُحۡسِنِينَ مِن سَبِيلٖۚ**﴾ [التوبة : ٩١]. ولا يكون ذلك إلَّا بشرطٍ؛ وهو قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿**إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ**﴾ [التوبة : ٩١]. وأعظم النُّصح هو تقويض شبهات وأقوال الشَّانئين للموحدين، بل لا يوجد أعظم منه، لاسيما وقد كثرت الشبهات والنَّبزات والشنآت لهذه العصبة الموحدة.

ولا يستطاع القيام بتلك العهدة، إلَّا من كان مستقيمًا في العمدة ورأسه، التَّمكن من الإحاطة بحجج التَّوحيد في الاستدلال، والنَّظر الثَّاقب في شبهات مرض الزُّلال، ـ العدل بالرَّب والتَّقرب بالنَّد ـ الذي لا ينصر؛ وإذا سفّه وفنّدت شبهاته فإذا بهم يغضبون له ليُنصر ـ **قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ** : ﴿**وَهُمۡ لَهُمۡ جُندٞ مُّحۡضَرُونَ ٧٥**﴾ [يس].

وليعلم المسلم الحنيف ـ محب التَّوحيد ومبغض النَّديد ـ ؛ كيف تصرَّف وتشعَّب، أنَّ الزلزلة القائدة إلىٰ الغربلة لابدَّ منها في هذه الحياة

الدُّنيا، كي يظهر للعيان من ٱلتزم ومن ٱنفصم، وشتان وما بينهما من الفروق.

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ: **«ولا يستريب مسلمٌ، أنَّ ٱتباع المشركين والدُّخول في جملتهم والشَّهادة أنهم علىٰ حقّ، ومعاونتهم علىٰ زوال التَّوحيد وأهله، ونصرة القباب والقحاب واللّواط؛ من ٱتباع ما يسخط اللَّه وكراهة رضوانه، وإن ٱدَّعوا أنَّ ذلك لأجل الخوف. فإنَّ اللَّه ما عذر أهل الردَّة بالخوف من المشركين. بل نهىٰ عن خوفهم. فأين هذا ممَّن يقول: ما جرىٰ منا شيء، ونحن علىٰ ديننا!!!»**.

فعلىٰ صاحب الفطرة السَّليمة ـ والمتَّبع للشرعة المنزَّهة المستقيمة ـ أن يستيقن ولا يرتاب، والرَّيب يكون في «علم القلب» وفي «عمل القلب»؛ أنَّ ما قام به هؤلاء المرتدة ـ من أعمال مناقضة لأصل الدّين ـ؛ ومنها الإعانة علىٰ زوال التَّوحيد، وإقامة بدله الشرك بالنَّديد، والمساعدة في فشو القباب والقُحاب ـ كما علَّل المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ في وقته ـ؛ ممَّا جلبته الدَّولة الغازية ـ العثمانية القبورية ـ، وإن هو في عهدنا إلَّا أقبح من ذلك، ـ القُحاب المقنَّن والشرك المفنَّن ـ؛ قد كثرت دهاليزه، ووسع بحوها، ولا منكر لذلك والواقع شاهد عيان؛ وشهادته أعدل وأقوم لوصف الحال؛ إسخاط للَّه يوجب كراهة رضوانه.

ومن ٱدَّعىٰ غير ذلك ـ ممَّن خطفته شبهات الإرجاء، أو من عجز عن تفنيدها ـ فليخبرنا ما جلبه الحلف اللَّدود ـ عبَّاد الصَّليب واليهود ـ مع إخوانه الحمر الوحشية ـ الرافضة الباطنية ـ في «العراق» و«أفغانستان» و«الصومال» و«جنوب تيلندا» وفي «إقليم أوجادين» ـ

المحتل من قبل نصارىٰ الحبشة ـ.

فمتىٰ كان الغزاة ـ الذين كرهوا الأصول الفطرية والمقاصد الطُّهرية ـ يجلبون معهم يسر الحال وراحة البال؟!!

بل وقائعهم في التاريخ ـ وعلىٰ مرِّ العصور ـ كره مسطِّروه كتابته وذكره؛ ولولا شدَّة خوفهم من خيانة الأمانة ما سطَّروه ولا ذكروه في كتبهم، ولا نغوص في التاريخ كثيرًا، كيف والحال المزري، والقبح المبدي في وقتنا يشهد له؟!

فإنَّ ما يجلبه الطَّاغوت من جبتٍ، والطَّاغوت هو: الطاغىٰ من الأعيان، والجبت: هو من الأعمال والأقوال ـ كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «الجبت السحر، والطَّاغوت الشيطان»؛ ويشهد لذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: **«العيافة والطيرة، والطرق من الجبت»** [رواه أحمد في «المسند» وأبو داود في «كتاب الطب» والبيهقي في «السنن»]؛ **عجَّت به العباد والبلاد**، والمقارعة وشدَّة حمي وطيسها اليوم، إلَّا بسبب ما جلبه الطَّاغوت من جبتٍ ـ مصادم للشرائع، ومبيحٍ للشنائع ـ؛ نفرت من شناعته الوحوش.

وقوله رحمه الله: «**وإن ٱدَّعوا أنَّ ذلك لأجل الخوف. فإنَّ اللَّه ما عذر أهل الردَّة بالخوف من المشركين. بل نهىٰ عن خوفهم. فأين هذا ممَّن يقول: ما جرىٰ منا شيء، ونحن علىٰ ديننا!!!**».

إنَّ هذا الصنف ـ مدَّعي الخوف؛ والمولج في الردَّة والدَّاخل فيها من بابها الواسع ـ؛ قد كثر في زماننا؛ فإذا هبَّت عواصف المحن ـ التي يتضعضع فيها أهل الإيمان ـ ٱلتجأ إلىٰ الفتن، يظهر النفاق إذا تساوىٰ دعاة التَّوحيد ودعاة النَّديد في الصَّلابة؛ وإذا كان دعاة النَّديد غالبين

أظهر الردَّة، وقد رأيناه وشاهدنا منه ما فيه عبرة ـ نسأل اللَّه العافية والعصمة والثبات ـ إذا هاجت محنة ـ ، فإذا أُنِّبَ هؤلاء المرتدة علىٰ قبح فعالهم تعلَّلوا بعلل الخوف من جند الشيطان.

فالخوف يحمل علىٰ الارتياب ومفارقة الصنفين، والهجر بما تحصَّل من الأموال، وليس الالتجاء إلىٰ مبيحها وعداوة مصينها، فأين هذا ممَّا جرىٰ منهم من مسالك مخزية ومشاوارات مؤذية أعانت الأعداء الألداء، وتضعضع بها الأصحاب الأوفياء ـ الذين أحبُّوا الشمائل وكرهوا الرذائل؟!

فليقنع المرتدة ـ الناقضة لأصل الدّين ـ بما تحصَّل لهم وليعلموا أنَّ الأيام دولٌ، يوم تندحر هذه الهجمة الشَّرسة؛ وينجلي غبارها، فما الأعذار ـ التي يلجؤون إليها وما هي الأفكار التي يتحجَّجون بها ـ؛ في ولوج حمأتهم المخزية؟!!

❋ ❋ ❋ ❋

«الدَّلِيلُ الثَّامِنُ عَشَر»

قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ ﴿١١﴾﴾ [الحشر].

فعقد ـ تعالىٰ ـ الأخوَّة بين المنافقين وبين الكفَّار. وأخبر أنهم يقولون لهم في السِّر: «لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ». أي: لئن غلبكم محمدٌ ﷺ وأخرجكم من بلادكم لنخرجنَّ معكم، «وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا». أي: لا نسمع من أحدٍ فيكم قولاً، ولا نعطي فيكم طاعة «وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ» ونكون معكم. ثم شهد ـ تعالىٰ ـ أنهم كاذبون في هذا القول.

فإذا كان وعد المشركين في السِّر ـ بالدُّخول معهم ونصرتهم والخروج معهم إن جَلَوا ـ نفاقًا وكفرًا وإن كان كذبًا. فكيف بمن أظهر لهم ذلك صدقًا، وقدم عليهم، ودخل في طاعتهم، ودعا إليها، ونصرهم وٱنقاد لهم، وصار من جملتهم وأعانهم بالمال والرأي...؟!! ـ هذا مع أنَّ المنافقين لم يفعلوا ذلك إلَّا خوفًا من الدَّوائر ـ ؛ كما قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَـٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢].

وهكذا حال كثير من المرتدين ـ في هذه الفتنة ـ ؛ فإنَّ عذر كثير منهم؛ هو هذا العذر الذي ذكره اللَّه عن الذين في قلوبهم مرض ـ ولم يعذرهم به ـ . قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَـٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَهَـٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ

﴿أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ إِنَّهُمۡ لَمَعَكُمۡۚ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فَأَصۡبَحُواْ خَٰسِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [المائدة]. ثم قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٍ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

فأخبر ـ تعالىٰ ـ أنه لابدَّ عند وجود المرتدين؛ من وجود المحبِّين المحبوبين المجاهدين. ووصفهم بالذِّلة والتَّواضع للمؤمنين، والعزَّة والغلظة والشدَّة علىٰ الكافرين.

بضدِّ من كان تواضُعه وذلُّه، ولينه لعبَّاد القباب، وأهل القُحاب واللِّواط. وعزّتُه، وغلظته علىٰ أهل التَّوحيد والإخلاص!!!. فكفىٰ بهذا دليلاً علىٰ كفر من وافقهم.

وإن ٱدَّعىٰ أنه خائف؛ فقد قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٍۚ﴾ [المائدة: ٥٤]. وهذا بضدّ من يترك الصِّدق والجهاد خوفًا من المشركين.

ثم قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٤]. أي: في توحيده، صابرين علىٰ ذلك ٱبتغاء وجه ربهم؛ لتكون كلمته هي العليا ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٍۚ﴾ [المائدة: ٥٤]. أي: لا يبالون بمن لامهم وآذاهم في دينهم. بل يمضون علىٰ دينهم مجاهدين فيه، غير ملتفتين للوم أحد من الخلق ولا لسخطه ولا رضاه. وإنما همَّتُهم وغايةُ مطلوبهم رضىٰ سيّدهم ومعبودهم، والهرب من سخطه.

وهذا بخلاف من كانت همَّتُه وغاية مطلوبه رضىٰ عبَّاد القباب وأهل القحاب واللِّواط ورجاءهم، والهرب مما يسخطهم!!!. فإنَّ هذا غاية الضلال والخذلان.

ثم قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾

[المائدة]. فأخبر ـ تعالىٰ ـ أنَّ هذا الخير العظيم، والصفات الحميدة لأهل الإيمان الثابتين علىٰ دينهم عند وقوع الردَّة والفتن ـ ليس بحولهم ولا بقوَّتهم، وإنما هو فضل اللَّه يؤتيه من يشاء؛ كما قال: ﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٤﴾ ﴾ [آل عمران].

ثم قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ [المائدة]. فأخبر ـ تعالىٰ ـ خبرًا بمعنىٰ الأمر؛ بولاية اللَّه ورسوله والمؤمنين، وفي ضمنه النهي عن موالاة أعداء اللَّه ورسوله والمؤمنين.

ولا يخفىٰ أيّ الحزبين أقرب إلىٰ اللَّه ورسوله وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة. أأهل الأوثان والقباب والقُحاب واللِّواط والخمور والمنكرات، أم أهل الإخلاص وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة...!!!؟ فالمتولي لضدهم واضعٌ للولاية في غير محلّها، مستبدلٌ بولاية أهل اللَّه ورسوله والمؤمنين ـ المقيمين للصلاة المؤتين الزكاة ـ ولاية أهل الشرك والأوثان والقباب.

ثم أخبر ـ تعالىٰ ـ أنَّ الغلبة لحزبه، ولمن تولاَّهم؛ فقال: ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾ ﴾ [المائدة].

الشَّرح :

ٱعلم ـ رحمك اللَّه ـ أنَّ هذه الآية الكريمة ـ التي ٱتخذها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ دليلاً من أدلته الماتعة ـ ؛ من سورة «النضير» ـ وهذه التَّسمية ثابتة عن حَبْر الأمة وترجمان القرآن «عبداللَّه بن عباس».

ولقد صدَّرها المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ بقوله: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ ٢﴾ [الحشر]. والاعتبار: هو الاستدلال بالشيء علىٰ الشيء، أو التَّدبر والنَّظر في الأثر ليدل علىٰ المؤثر، وفي الصنعة لتدل علىٰ الصانع، وفي الدَّليل ليدل علىٰ المدلول، وكأنَّ اللَّه ـ تعالىٰ ـ يقول: تدبَّروا وٱعتبروا فيما نزل بهؤلاء ـ «قريظة» و«النضير» ـ لتتجنَّبوا أسبابه. فقياس النَّازلة دائمًا يكون علىٰ ما ٱستجد من حادثة، ولهذا قال فطاحلة العلم: «العبرة بعموم الألفاظ وليس بخصوص الأسباب».

وآية الباب نزلت في وكر النّفاق ـ «عبداللَّه بن أبي بن سلول» و«عبداللَّه بن نبتل» و«رفاعة بن زيد» وقيل: «رافعة بن تابوت» و«أوس ٱبن قيظي» كلّهم من الأنصار؛ علىٰ ما أحدثوا من نفاقٍ جديدٍ ـ أضيف إلىٰ ما معهم من نفاقٍ سابقٍ ـ ؛ لأنَّ قوله ـ تعالىٰ ـ « أَلَمۡ تَرَ» تعجُّبٌ معلَّلٌ ـ بما صدر من هؤلاء من قولٍ؛ فحصر بذلك الحكم في علَّته؛ ولا يتجاوز إلىٰ غيره ـ .

■ فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**فعقد ـ تعالىٰ ـ الأخوَّة بين المنافقين وبين الكفَّار. وأخبر أنهم يقولون لهم في السِّر: «لَئِنۡ أُخۡرِجۡتُمۡ لَنَخۡرُجَنَّ مَعَكُمۡ». أي: لئن غلبكم محمدٌ ﷺ وأخرجكم من بلادكم لنخرجنَّ معكم، «وَلَا نُطِيعُ فِيكُمۡ أَحَدًا أَبَدًا». أي: لا نسمع من أحدٍ فيكم قولاً، ولا نعطي فيكم طاعة «وَإِن قُوتِلۡتُمۡ لَنَنصُرَنَّكُمۡ» ونكون معكم. ثم شهد ـ تعالىٰ ـ أنهم كاذبون في هذا القول**».

فمن نظر وبصر ليستبصر، وجد أنَّ الأخوَّة المعقودة بين الفريقين سببيَّة؛ والسبب ـ الذي عقدت به الأخوَّة ـ قولهم في السِّرِّ: ﴿لَئِنۡ

﴿أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ﴾ [الحشر: ١١]. وهذا القول يدل علىٰ الموالاة النَّاقضة لأصل الدّين؛ لأنَّ حكم الأخوَّة معلَّلٌ بهذه الموالاة القولية ـ الموعودة في السِّرِّ ـ .

فهم تظاهروا بالمعيَّة مع المؤمنين، وأسرُّا المناصرة مع الكافرين ـ إذا نزل بساحتهم عذاب عصابة الموحدين ـ ؛ وهذا يدل علىٰ أنَّ القول ـ الذي عقد الأخوَّة ـ نفاقٌ متجدِّدٌ؛ كنفاق المنخزلين يوم «أحد».

والنفاق المتجدِّد ـ المعلَّل بعلَّة القول ـ وعود كاذبة غير قابلةٍ للتحقيق، فالذَّليل المستكين ـ الذي لا يستطيع أن ينصر نفسه؛ ويذّب عنها محلَّ بها من الهوان ـ لهو في نصرة غيره أذل وأكذب إذا تفوَّه بها، ولهذا قال اللَّه ـ تعالىٰ ـ في هذا الفريق المستكين: ﴿إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ١١﴾ [الحشر].

وهذا الفريق يشبه الفريق الذي نعاصره، أو الذي عاصره مؤلف «الدلائل» فألَّف فيه هذه الدُّرَّة؛ ومن فريق عصرنا ـ حكام القانون الوضعي الكفري ـ ؛ الذين وعدوا الحلف اللَّدود ـ عبَّاد الصَّليب واليهود ـ بالمناصرة والمعاضدة ـ بالمال وتدبير الحال ـ لمحاربة جُنَّة المؤمنين ـ التي يلسقون عليها وصف «الإرهاب» ـ ؛ لينفر عنها؛ حتَّىٰ لا يُكثَّر سوادها.

وهؤلاء فعلوا ما وعدوا به جهرًا ـ وليس سرًا ـ ؛ فلقد فتحوا المعتقلات، والسجون السِّرية، ودلُّوا علىٰ أنواع وأشكال العذاب، ـ الذي إذا ذكر طرفه طفطَّرت القلوب كمدًا وردًا لسماعه ـ . فهؤلاء يجاهرون بهذه الأخوَّة المعقودة؛ القائدة إلىٰ الأهوال المسمومة ـ

في الدُّنيا والآخرة ـ ، ولا ينكرونها، بل يروها من قبيل سدادة الرأي، والفطنة، والحنكة، وفقه الحال.

فإذا تبجَّح هؤلاء بهذه القبائح المبدية، والوقائع المخزية، ـ التي ٱتضح بها كفرهم البارد الغثيث، وحالهم المرذول الخبيث ـ فلا يصح من حبر السُّوء؛ المنسلخ ممَّا آتاه اللَّه، أن يلقي عليهم جلباب الإسلام وهم قد خلعوه وٱنسلخوا منه، فإذا كفرت طائفة بقولٍ سِّرٍّ لم يفعلوه ولن يستطيعوا تحقيقه، فكيف لا يكفر هؤلاء ـ وقد ذكر من حالهم الفظيع وبهتانهم الشَّنيع ما طفَّرت وتقزَّزت القلوب لذكره؟!!

فأما عمل حبر السُّوء فلا يعنيني، لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ، فحال هؤلاء ومصير مآلهم؛ قد أخبر به ربّ البرية في كتابه العزيز ـ عبرة لنعتبر ـ ، ولقد سجَّل لنا التاريخ شؤم مصير هؤلاء المنسلخة، ما يجعل القلوب ترتعد إذا قرأته ـ كمصير «أحمد البدعة»؛ «ٱبن أبي دؤاد المعتزلي»؛ الذي جاهر لأحمد بن حنبل ـ إمام أهل السنَّة ـ بالعداوة؛ فأخزته وقادته إلىٰ الشَّقاوة.

وإنما علىٰ الذين حسن حالهم وٱعتقادهم فأخذتهم الشبهة ـ وإن كان لا محل لها في هؤلاء الموالين للكفار الملاعين ـ ، أو أصابتهم فتنة تضعضع بها إيمانهم، فأووا إلىٰ ركنٍ غير وثيقٍ؛ طالهم بسببه حجاب الغفلة ـ ليقضىٰ اللَّه أمرًا كان مفعولاً ـ ، فأصبحوا ينافحوا عن هؤلاء الطَّواغيت، ويخدمونهم ـ بما سقطوا في حباله ـ ، فزادوا الجرحة وأطالوا أمد القرحة ـ بهذه المزالق بسبب تلك العوالق والعوائق.

وآيم اللَّه إني لأعلم أنَّ هؤلاء المتضعضة ـ لفتنةٍ أو شبهةٍ ـ قد

نقص توحيدهم وثلموا حصنهم الأعظم ـ التَّوحيد والكفر بالنَّديد ـ ؛ الذي من دخله كان من الآمنين، وإني لأخشىٰ أن يستدرجوا باللَّهث إلىٰ السَّلخ، ـ أعاذنا اللَّه من ذلك ـ .

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**فإذا كان وعد المشركين في السِّر ـ بالدُّخول معهم ونصرتهم والخروج معهم إن جَلَوا ـ نفاقًا وكفرًا وإن كان كذبًا. فكيف بمن أظهر لهم ذلك صدقًا، وقدم عليهم، ودخل في طاعتهم، ودعا إليها، ونصرهم وٱنقاد لهم، وصار من جملتهم وأعانهم بالمال والرأي...؟!! ـ هذا مع أنَّ المنافقين لم يفعلوا ذلك إلَّا خوفًا من الدَّوائر ـ ؛ كما قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ﴾** [المائدة : ٥٢]».

ٱنظر ـ رحمك اللَّه ـ كيف يستعمل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ «القياس الأولىٰ»؛ في إثبات الحكم وحصره في دائرته، وذلك أنَّ هؤلاء القائلين جدَّدوا النفاق وأحدثوا كفرًا بسبب مقولتهم السِّرية ـ النَّاقضة لأصل الدّين ـ ؛ فكيف لا يكفر من دخل في الطَّاعة ودعا إليها، ونصر وٱنقاد لأئمة الكفر وأعان بـ«المال» و«الرأي» و«العين»؟!!

ومن نظر في تلك القبائح المبدية والوقائع المخزية ـ الصَّادرة من فئة النفاق والشِّقاق ـ وجدها تدور علىٰ خشية لا يخشاها حتَّىٰ الحمار ـ سواء كان أهليًا أو وحشيًا ـ ، لأنَّ تلك الدَّوائر المخشي ذهابها، داخلة في دائرة القدرة الكونية ـ التي لا يستطيع التَّصرف فيها لا ملكٌ مقرَّبٌ ولا نبيٌّ مرسلٌ ـ وإنما كما يأمر فيها الرَّبُّ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ ويشاء.
قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ : ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾ [الأحزاب].

لكن لما كان النّفاق يوجب القلق والاضطراب وعدم السَّكينة، وغلبوا الشَّهوات الفانية علىٰ النّعم الباقية تعلَّلوا بعلَّة الدَّائرة، وهل من كان في صف الإيمان ـ يقوده وحيّ الرحمن يخشىٰ الدَّائرة؟!!

فما هي الدَّوائر التي تدور علىٰ من تحيَّز إلىٰ جُنَّة المؤمنين وعصابة الموحدين؟!!

أهو «القتل» أو «الأسر» أم «التشريد» أم «النَّصيب»؟!!

فإذا كان «القتل»، فلا يستوي من قتل في صف الأوابي، ومن قتل في صف الأعادي. فشتَّان وما بينهما، بل لا يجتمعان أبدًا ـ دنيا وأخرىٰ ـ ففي الدُّنيا يقول ـ صلوات اللَّه وسلامه عليه ـ : «**أنا بريءٌ من كلِّ مسلمٍ يقيم بين أظهر المشركين**. قالوا يا رسول اللَّه لِمَ؟ قال: **لا تراءىٰ نارَاهُما**» [صحيح سنن أبي داود رقم ٢٦٤٥].

وفي الآخرة يقول المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ : ﴿**لَا يَسْتَوِيٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِۚ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ٢٠**﴾ [الحشر].

وإذا كان «الأسر»، فالمولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ يقول: ﴿**إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَۗ**﴾ [النساء: ١٠٤]. فرجاؤنا من الأسر الأجر والثواب، ورجاؤهم من الأسر ـ إذا أحكمنا الوثاق عليهم ـ المنّ أو الفداء أو الضرب للرقاب؛ حتَّىٰ يكون الدّين كلّه للَّه.

وإذا كان «التَّشريد»، فالمولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ يقول في ذلك: ﴿**وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةًۚ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۗ وَكَانَ ٱللَّهُ**

غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٠﴾﴾ [النساء]. ويقول المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ في حقِّ الذين شرَّدونا ـ إذا تمكَّنَّا منهم وشردناهم ـ : ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ﴿٢٦﴾ وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا﴾ [الأحزاب: ٢٧]. ويقول ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُواْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٢﴾﴾ [الحشر]. لكن المنافق ـ مغلب الدَّائرة ـ لا يعتبر، ولا بصر له ليعتبر ـ نعوذ باللَّه من ذلك ـ .

وإذا كان «النَّصيب»، فليس له عاقبة، لأنه محنةٌ مضعضعةٌ، سرعان ما تنجلي ويذهب حرّها ـ بالتَّوبة والاستغفار، والإنابة والافتقار ـ فتدور الدَّائرة؛ بحكم اللَّه الباهرة، فيقول حينها المرجفة والذين في قلوبهم مرضٌ: ﴿يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾﴾ [الأحزاب]. وطاعة اللَّه هي: تجريد التَّوحيد، وطاعة الرسول هي: الأخذ بدرّه النَّضيد، وذلك هو حبل اللَّه الممدود من السماء إلىٰ الأرض.

والمثل قد سطَّره القرآن في غزوة «الأحزاب» وحكىٰ وقائعها وجعلها سنَّة لا تجد لها تبديلاً ولا تحويلاً، وحكاها التاريخ في ٱجتياح «التَّتار» و«المغول» لبلاد المسلمين ـ بمساعدة المنافقين، الرافضة الباطنيين ـ كيف دارت الدَّائرة، ولقد سطَّرها شيخ الإسلام «ٱبن تيمية»؛ لأنه عاش طرفًا منها في أواخر حياته، وسطَّرها تاريخ «محمد ٱبن عبدالوهاب» ومن نعكف علىٰ شرح درَّته النضيدة ـ «سليمان بن عبداللَّه بن عبدالوهاب» ـ رحم اللَّه الجميع ـ مع الدَّولة المشركة

الغازية؛ للديار النَّجدية، وها هو يسطِّرها تاريخنا، وها نحن نعيش حرَّها سطرًا سطرًا، ونكتشف من هذا «النَّصيب» حكمة حكمة، فلقد داهم الحلف اللَّدود ـ عبَّاد الصَّليب واليهود ـ الديار الإسلامية وأعلنها حربًا صليبية لا هوادة فيها، وقتل، وأسر، وفتك بالحرمات في «أفغانستان»، و«العراق»، و«الصومال»، و«الفلبين»، و«الشيشان»، وظنَّ أنَّ ذلك قد ٱنتهىٰ وسلَّم الأعداء للأمر الواقع، فإذا به اليوم ـ بعد تلك الحملة الهوجاء ـ يريد أن يفرَّ ولا يعود، لكن لا يجد لذلك مخرجًا، بل الأزمة المالية العالمية اليوم أحدثها الأوفياء ـ الذين هم علىٰ دين الأوصياء ـ فهل من معتبر يا أولي البصر؟!!

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ: «**وهكذا حال كثير من المرتدين ـ في هذه الفتنة ـ؛ فإنَّ عذر كثير منهم؛ هو هذا العذر الذي ذكره اللَّه عن الذين في قلوبهم مرض ـ ولم يعذرهم به ـ. قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [المائدة]. ثم قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]. فأخبر ـ تعالىٰ ـ أنه لابدَّ عند وجود المرتدين؛ من وجود المحبِّين المحبوبين المجاهدين. ووصفهم بالذِّلة والتَّواضع للمؤمنين، والعزَّة والغلظة والشدَّة علىٰ الكافرين.**

بضدِّ من كان تواضُعه وذلُّه، ولينه لعبَّاد القباب، وأهل القُحاب واللِّواط. وعزّتُه، وغلظته علىٰ أهل التَّوحيد والإخلاص!!!. فكفىٰ بهذا

دليلاً علىٰ كفر من وافقهم».

يذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ حال المرتدين في الفتنة ـ التي عاشها وعاين وقائعها وقُتل علىٰ إثرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وٱنظر كيف يصف من أعان الدَّولة العثمانية بالردَّة والخروج عن الدّين ـ هذا مع أنَّ الدَّولة مسلمون عند كثيرٍ من الذين لهم وعكٌ في ٱعتقادهم لكن قبورية عند الذين جرَّدوا التَّوحيد وكفروا بالنَّديد ـ ؛ فكيف لا نكفِّر نحن هؤلاء الذين ٱدَّعوا الإسلام وأعانوا الأعداء التَّقلديين ـ عبَّاد المسيح وعبَّاد العزير ـ ؟!! ـ ليس سرًا وإنما تبجَّحوا بهذه الحمأة وٱتخذوها رأيًا سديدًا وفطنة وحنكة ـ .

وإذا طالبت أيها الموحد هؤلاء وقلت لهم: ما حملكم علىٰ بيع دينكم؟! لقالوا وتعلَّلوا: بالعلل التي سطَّرها القرآن وجعلها علَّة دائمة إلىٰ قيام السَّاعة ـ مع هذا الصنف المرتد عن الدّين ـ ؛ خشية الدَّائرة علىٰ الأمور التَّافهة.

والسبب لما غلب علىٰ هؤلاء المرتدة الشُّح، وأصل الشُّح: شدَّة الحرص الذي يتولَّد عنه البخل والظلم؛ من منع الحقّ وأخذ الباطل؛ ولقد حذَّر النبي ـ صلوات اللَّه وسلامه عليه ـ من هذا الدَّاء العضال والسّم القتال فقال ما لفظه: «**إياكم والشُّح، هلك من كان قبلكم بالشُّح، أمرهم بالبخل؛ فبخلوا، وأمرهم بالقطيعة؛ فقطعوا وأمرهم بالفجور؛ ففجروا**» [صحيح سنن أبي داود رقم ١٦٩٨].

فهؤلاء كما قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿**أَشِحَّةً عَلَيۡكُمۡۚ**﴾ [الأحزاب: ١٩] أي: بخلاء عليكم بالقتال معكم، والنَّفقة في سبيل اللَّه. وقطعًا ما يفعل

هؤلاء المرتدة اليوم، منعوا دفع الصائل وسمَّوه «إرهابًا» وأمروا أحبار سوئهم أن يصدروا الفتاوىٰ الكاذبة والدَّعاوىٰ العاطلة ـ التي ليس لها مستند من قياسٍ صحيح ولا رأيٍ رجيحٍ ـ ، فأوجبوا الدَّفع للصائل أن يكون تحت راية إمامٍ، وإلَّا فتلك راية عمية؛ هكذا بهذا التَّلبيس والتَّدليس، ومنعوا جمع النَّفقات في ذلك، في المساجد أو الطرقات أو الندوات ـ التي تقام للتَّحريض علىٰ دفع الصائل ـ .

قال ـ تعالىٰ ـ في وصف خاصية هؤلاء المرتدة اليوم ومن قبل ـ : ﴿سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ﴾ [الأحزاب: ١٩]. والشُّح علىٰ الخير: معناه بخلاء به، لا ينفعون، لا بنفوسهم ولا بأموالهم. وهو تمامٌ ما يحدث اليوم من الحكَّام المرتدين المسيطرين علىٰ ثروات الأمة ومقدَّراتها ـ خاصة الدُّول النفطية ـ ، فلا نفعوا بها أنفسهم ولا نفعوا بها غيرهم، بل أكلتها الأزمة المالية العالمية ـ التي أحدثها الأطهار الأغيار علىٰ الحرمات ـ .

فمن تأمل حال الشعوب الإسلامية وجدها تقتات من المزابل والكنَّسات، الفقر المدقع والمرض المفقع، بل سقطت الأرواح عند «أفران الكسرىٰ»، الحال مزري والقبح مبدي ولا منكر لذلك، هذه هي حالة الأمة وما آل إليه أمرها ـ في ظل حكم هؤلاء المرتدين؛ حكام القانون الوضعي ـ بالطبع «ولاة الأمور» عند أحبار السُّوء والأكلة بٱسم الدّين ـ المرجئة وطائفتهم الجدد ـ .

أما سلق الألسن فحدِّث ولا حرج، فتارة يقولون: ما جرىٰ علينا من هذه الأحوال إلَّا بشؤمكم، وٱلتزامكم المتزمّت، ودعوتكم

الناس إلىٰ الأصولية والتَّطرف، والعيش بمعتقدات العصور الظلامية ـ ويقصدون بذلك: العصر النبوي والخلافة الراشدة ـ هكذا يقول هؤلاء الأنجاس الأرجاس ـ.

وتارة يقولون: أنتم ماجنين سفهاء الأحلام لا عقل رجيح لكم، ولا سبب فصيح لكم، تريدون أن تنحروا أنفسكم وتنحروا الناس معكم، لا تستطيعون أن تقيموا دولة واحدة، كل العالم ضدّكم، ما هذه الشريعة ـ التي تقزّز نفوس الناس عند سماعها ـ هكذا تمردًا علىٰ الفطرة، ومعاندة للشّرعَة.

وتارة يقولون: أنتم علىٰ سفاهٍ وضعفٍ، منقطعة بكم السبل، التَّشرد بالجبال والتِّيه بالوديان من سماتكم، ثم تريدون أن تكسروا العدو ـ الحلف اللَّدود وعلىٰ رأسه «أمريكا» وحلفائها من عبَّاد الصَّليب والمنافقين ـ لقد غرَّكم دينكم؛ كما قال ـ تعالىٰ ـ وحكاه مسطَّرًا عبرة لنعتبر: ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٩]. وكما هو معلوم أنَّ مرض القلب؛ يوجب الرَّيب في الأنباء الصَّادقة التي توجب أمن الإنسان من الخوف، لهذا لا يسكن قلب ـ من أصابه هذا الدَّاء ـ ولا ينام، بخلاف المتعلقة قلوبهم بذكر اللَّه، يرجون رحمته، وينتظرون وعده ـ الشهادة أو النصر والظفر ـ.

ولهذا تجدهم يدعون ـ الذين يسمَّونهم «إرهابيين» ـ إلىٰ التَّوبة والأوبة؛ ليعشعش الكفر، وتفتك الرذيلة ـ من قحابٍ ولواطٍ ـ بالنَّاس، والسَّطو علىٰ الأموال والأعراض المعصومة عندهم نباهة وذكاء وٱجتهادًا، يشكر عليه أصحابه ـ والعياذ باللَّه ـ.

فلقد راسلني الطَّاغوت بهذه التَّوبة والأوبة مع عدَّة وسائط، يدعوني فيها إلىٰ الدُّخول إلىٰ «الدِّيار الجزائرية» ـ شريطة الانسلاخ من هذا المنهج القويم والرضا بالكفر والشرك الوخيم ـ من علمنة قبيحة وعولمة مبيحة؛ لكل الحرمات ـ .

وأقل الأحوال إن لم أستطع ذلك ـ ويعنون بذلك: الكفر بهذه المسالك الطَّاغوتية وبغضها والسعي في إزالتها ـ ؛ فالسكوت والرضا بالتُّحوت ليسدوا ويسيسوا بما يشاؤون.

ومن تدبَّر هذه المحنة والفاجعة المضعضعة ـ ٱجتياح الحلف اللَّدود؛ عبَّاد الصَّليب واليهود للديار الآمنة والفتك بأصحابها ـ ؛ لا يرقبون فيها «إلًّا» ولا «ذمة»، والإل: هو العهود والمواثيق، وجدها مشابهة لغزوة «الأحزاب» ـ في الغايات والوسائل ـ ؛ التي جيَّشت تلك المجامع وصحبهم في ذلك الشيطان بخيله ورَجله، يحرض علىٰ معسكر الإيمان ويدل علىٰ عورته لعله يَغْلب.

فٱنقسم الناس علىٰ إثر تلك المحنة المضعضعة والمزلزلة إلىٰ ثلاثة أقسامٍ ـ كما دلَّ علىٰ ذلك القرآن الكريم ـ في وصف تلك الوقائع المقسّمة ـ ، «قسم منافق ومريض»، و«قسم مزلزل»، و«قسم مطمئن». والسنَّة الكونية ـ الغير مبدَّلة ولا محوَّلة ـ والتجربة في أيامنا هذه العصيبة تدل علىٰ ما دلَّ عليه القرآن، وتبرز الأقسام بثلاثها.

فـ«القسم المنافق والمريض»: تمثل في الحاكم بالقانون الوضعي وزمرته وحاشيته المقرَّبة وزبانيته ـ المعذّبة للأطهار والأغيار علىٰ حرمة الدّين ـ .

و«القسم المزلزل»: تمثل في بعض العلماء وطلاب العلم ـ الذين هم للطَّاغوت وحاشيته مبغضون ـ لكن زلزلوا بسبب شدَّة الوقعة، فٱضطربوا في أقوالهم ومصطلحاتهم، ضميمتها العتاب وسوء الآداب مع «القسم المطمئن»، وأقل الأحوال يصفونه بالعجلة وعدم الاسترشاد بأقوالهم ونصائحهم.

و«القسم المطمئن»: تمثل في بعض العلماء وبعض طلاب العلم، ومن ٱستجاب لهم من العوام؛ فشمَّروا عن السَّواعد وهجروا الفرش والملذات، والأحباب والخلاَّن والأوطان، وأَعملوا همَّتهم في دفع الصائل، وتقويض هذه الفتنة المضعضعة ـ الشبيهة بفتنة «التتار» و«المغول»؛ التي ٱنقسم الناس فيها كذلك إلىٰ ثلاثة أقسامٍ ـ .

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**فأخبر ـ تعالىٰ ـ أنه لابدَّ عند وجود المرتدين؛ من وجود المحبِّين المحبوبين المجاهدين. ووصفهم بالذِّلة والتَّواضع للمؤمنين، والعزَّة والغلظة والشدَّة علىٰ الكافرين**».

ٱعلم ـ رحمك اللَّه ـ أنَّ من أعظم مراتب الإخلاص تسليم النفس وإعمال النَّفيس للمعبود. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ**﴾ [التوبة: ١١١]. وتدبَّر ـ يرعاك اللَّه ـ في تقديم «النَّفس» علىٰ «النَّفيس» إلَّا في هذه الآية الكريمة، علمت من فحواها أنَّ التَّقديم كان بسبب ما حلَّ من هولٍ عظيمٍ، فٱستوجب تقديم ما قدِّم، لأنَّ دفع الصائل واجبٌ ولا يشترط له شرط ـ هذا بٱتفاق «السنّي» و«البدعي» و«البرزخي» بينهما ـ . ثم ٱعلم أنَّ الإيمان المحمود مؤلف من عدم

الارتياب والمبارزة عند كل باب، وأعلاه وأحمده ما كان مشتملاً علىٰ هـٰذين الوصفين عند ورود المحن والفتن المضعضعة ـ كالتي نعيشها في أيامنا هذه؛ فتنة الحلف اللَّدود ـ .

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله ـ تعالىٰ ـ : **﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾** [الحُجُرَات]. ما لفظه: «**فحصر الإيمان في المؤمنين المجاهدين، وأخبر أنهم هم الصادقون** في قولهم: آمنا، لا مَن قال: كما قالت الأعراب: **﴿ءَامَنَّا﴾** [الحُجُرَات : ١٤]، والإيمان لم يدخل في قلوبهم، بل ٱنقادوا وٱستسلموا. وأما المنافقون فهم بين أمرين: إما أن يعذبهم وإما أن يتوب عليهم. فهذا حال الناس في «الخندق» وفي هذه الغزاة ـ يعني بها: واقعة «التتار» التي عاشها ـ »

[مجموعة الفتاوىٰ ٢٨/ ٢٥٣ط/ جـ ٤٦١ط/ ق].

قال أبو عزير عبدالإله الحسني ـ عفا اللَّه عنه ـ : وكذلك هو حال النَّاس اليوم ـ في هذه الحملة الشَّرسة والمضعضعة؛ التي يقودها رأس الكفر العالمي، «أمريكا» وحلفائها من الصَّليبيين واليهود والرافضة والزنادقة والمنافقين من مرتدة أهل السنَّة، والمرجئة الخبيثة؛ التي عطَّلت معاهد السلفية الشَّرعية ووضعت العوائق أمام شعارها؛ المقارعة في الميدانين، «ميدان الحجة» و«ميدان الجشَّة» ـ .

ثم ٱعلم ـ رحمك اللَّه ـ أنه لو لم يوجد «الكفَّار» و«المرتدة»، لأوجدهم المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ لاستمرار وجود المجاهدة والمقارعة إلىٰ قيام الساعة بدليل الخطاب.

عن جبير بن نفير عن سلمة بن نفيل الكندي قال: «كنت جالسًا عند رسول اللَّه ﷺ، فقال رجلٌ: يا رسول اللَّه أذال الناس الخيل، ووضعوا السلاح، وقالوا: لا جهاد، قد وضعت الحرب أوزارها، فأقبل رسول اللَّه ﷺ بوجهه وقال: **كذبوا، الآن الآن جاء القتال، ولايزال من أمتي أمة يقاتلون علىٰ الحقّ، ويزيغ اللَّه لهم قلوب أقوام، ويرزقهم منهم حتَّىٰ تقوم الساعة، وحتَّىٰ يأتي وعد اللَّه، والخيل معقود في نواصيها الخير إلىٰ يوم القيامة، وهو يوحي إلي: أني مقبوض غير ملَبَّثٍ، وأنتم تتبعوني أفنادًا، يضرب بعضكم رقاب بعض، وعقر دار المؤمنين بالشَّام**» [رواه البزار في مسنده ١٦٨٩ والألباني في سلسلته الصحيحة ٤/ ٥٧١].

وفي رواية أخرى: «**لاتزال من أمتي عصابةٌ قوامةٌ علىٰ أمر اللَّه ـ عزَّ وجلَّ ـ، لا يضرُّها من خالفها؛ تقاتل أعداءها، كلما ذهب حربٌ نشِبَ حرب قومٍ آخرين، يزيغ اللَّه قلوب قوم ليرزقهم منه، حتَّىٰ تأتيهم الساعة، كأنها قطع الليل المظلم، فيفزعون لذلك؛ ونكت رسول اللَّه ﷺ بإصبعه؛ يومىء بها إلىٰ الشَّام حتَّىٰ أوجعها**» [السلسلة الصحيحة رقم ٣٤٢٥].

ويقول عليه الصلاة والسلام: «**خير النَّاس منزلة: رجلٌ علىٰ متن فرسه يخيف العدوَّ ويخيفونَه**» [السلسلة الصحيحة رقم ٣٣٣٣].

فلقد حصر النبي ﷺ الخيرية في الجهاد؛ لإخاف الأعداء ـ سواء كانوا مرتدة أو كفَّارًا أصليين ـ؛ لإعلاء كلمة اللَّه، ويسلم المعتقد من الوهن، وليجد المستضعف الطَّمأنينة ـ يتبشبش بمعتقده ويقنع بمكسبه ـ؛ وهذه هي الخاصية التي جاء الإسلام بتحصيلها؛ ولا تكون هذه إلَّا

بالمقارعة في الميدانين ـ ميدان الحجة لدحض اللجَّة، وميدان السنان والقطع لكل بنان ـ ، ومن ٱبتغىٰ العزَّة في غير هـٰذين الميدانين أذله اللَّه وأخزاه.

كيف وقد حمل علينا الأعداء حملة واحدة؛ سخَّروا فيها كل طاقاتهم لكسر شوكتنا، وإضعاف همَّتنا، ليدبّ فينا الوهن ونرضىٰ بالتَّبعية لِلُقطاء الشوارع وأبناء الزنىٰ ـ خَدم العلمانية الإباحية ـ ؛ التي تشمئز من الحياء وتستبشر بالفحشاء؟!!

يقول جورج بوش ـ لعنه اللَّه ـ جدّ «بوش الصغير» الذليل المخزي؛ الحامل لشعار الحرب الصليبية ـ في كتابه «حياة محمد مؤسس الدّين الإسلامي ومؤسس إمبراطورية المسلمين» ما لفظه: «ما لم يتم تدمير إمبراطورية السارزن ـ يعني بها: المسلمين ـ ، فلن يتمجد الربّ بعودة اليهود إلىٰ وطن آبائهم وأجدادهم» [نقلاً عن كتاب لما يكرهونه؟! لباسم خفاجي].

إذن؛ فالحملة مدروسة محرض عليها، من طرف الذين غلبت عليهم النزعة التَّسلطية الصَّليبية؛ يعتقدون فيها الخيرية لهم وللمستكينين الأذلين ـ اليهود عليهم لعائن اللَّه ـ ، فمن ضعف العقل والبعد عن النَّقل، أن نواجهها بالتَّزلف والحوار ـ للأديان والحضارات ـ ؛ كما يدعي أصحاب الثقافة السطحية؛ الذين لم يميزوا بين ما أوجبه القرآن، وبين ما يريد أعداء الرحمن ـ فداروا في دوامة كالحمار الذي يدور حول دولابه، وإذ بهم يرون الدماء المعصومة تسيل، وأسس العقيدة تميل، ثم يصرُّون علىٰ دخول هذا الدهليز الحماري، أما أقوال

«حبر السُّوء» فلا أتكلم عليها، فلقد باع آخرته بدنياه، لشهواتٍ خاف فواتها. قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: ٢٣].

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ: «**بضدِّ من كان تواضُعه وذلُّه، ولينه لعبَّاد القباب، وأهل القُحاب واللِّواط. وعزَّتُه، وغلظته علىٰ أهل التَّوحيد والإخلاص!!!. فكفىٰ بهذا دليلاً علىٰ كفر من وافقهم**».

فمن تدبَّر لَيْن هؤلاء المخذولين ـ الذين ٱتخذوا الشيطان ناصحًا ووليًا ـ؛ فأغلظوا الخطاب لأهل التَّوحيد وسدُّوا عليهم كل باب ـ يرون فيه التَّنفيس عليهم؛ وجد نفوسهم حيوانية؛ تغد وتكدّ وتجيء في قضاء الشَّهوة ـ لتطلعها السُّفلي ـ.

فهؤلاء نفوسهم حيوانية لا ترقىٰ إلىٰ درجة الإنسانية ـ التي منها تبدأ التَّزكية؛ لترقىٰ إلىٰ الهمم العالية ـ، فلما كان حال هؤلاء أخس ولا ترضىٰ إلَّا بالخسَّة؛ تشكَّلت نفوسهم من هذه الخاصية الدَّنيئة، ولا ترضىٰ الانفكاك عنها.

فمنهم من نفسه «كلبية»؛ لا تقنع إلَّا بنهش الجيف ـ وتتلذذ بها ـ؛ ولو نهش فيها ألف نابٍ من السباع، همّتها شبع البطن من أيّ جيفةٍ قذرةٍ، لا تستحي من القبيح، بل تراه لذة ونشوة.

ومنهم من نفسه «حمارية»، تحب وتتلذذ بالكدِّ، والشَّد، ولا يهمّها من أيّ علف تعلف، فالصفات الحمارية غالبة عليها، وتهنأ إلَّا بهذه الخصائص، إذا حملت الأسفار فلا تنتفع بها، وإنما تلذذها في حمل المؤذي، ولو كان قبحًا مبديًا. فلا همّ لها إلَّا هذا، وهؤلاء هم

خدم الطَّواغيت ـ الذين يرضون بالمهمَّات القذرة ـ فهؤلاء حالهم يوم القيامة: ﴿رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾﴾ [الأحزاب].

ومنهم من نفسه «سبُعُية عدوانية»، تتلذذ بقهر النُّفوس والاستعلاء عليها، بالباطل، وهؤلاء هم الطَّواغيت ـ حكام القانون الوضعي ـ أخزاهم اللَّه ـ ومن علىٰ شاكلتهم، أصحاب العلمنة المبيحة والعولمة القبيحة ـ الذين لا يهنأ لهم بال إلَّا بالفساد والإفساد؛ للفطرة المكمَّلة والشرعة المنزَّهة ـ .

ومنهم من نفسه «سمّية حمّية»، لا تهنأ إلَّا برمي السهام المؤذية علىٰ الناس؛ ليدخلوا الرجل القبر والجمل القدر. **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ﴾ [القلم: ٥١]. وهؤلاء إذا سمعوا النفوس الزَّكية تدعو إلىٰ معالي الأمور وتحث عليه، أَعملوا معهم قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ ۖ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۗ﴾ [الحج: ٧٢]. ومعظم هؤلاء تجدهم لنشر الرَّذيلة يدعون، ولطمس الفضيلة يسعون، يتلذذون بالمكر والخديعة. **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ۚ﴾ [فاطر: ٤٣].

وهؤلاء أشار إليهم النبي ﷺ ـ وذلك من أعلام نبوته ـ فقال: «**ليأتين علىٰ الناس زمانٌ؛ قلوبهم قلوب الأعاجم؛ حبّ الدُّنيا، سنَّتهم سنَّة الأعراب، ما أتاهم من رزقٍ جعلوه في الحيوان، يرَوْن الجهاد ضررًا، والزكاة مغرمًا**» [السلسلة الصحيحة رقم ٣٣٥٧].

وهو بالفعل ما يفعله ـ الذين أذلهم اللَّه وطمس علىٰ قلوبهم ـ ؛

يعيبون وينقمون من الذين شمَّروا عن السَّواعد، وٱستعانوا بكل عابد لدفع صائل هذه الهجمة اليهوصليبية التي نعيش حرَّها هذه الأيام ـ ، فلفرط خوفهم يحسبون الجهاد ضررًا ونقمة، فخسروا بذلك الدّين والدُّنيا، ولقد توالت عليهم الأدواء ـ التي ٱستعصت علىٰ الأطباء والحكماء ـ ، وشهادة الحال أبلغ من شهادة المقال. ﴿فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ ﴿٢﴾﴾ [الحشر].

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**وإن ٱدَّعىٰ أنه خائف؛ فقد قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة : ٥٤]. وهذا بضدّ من يترك الصِّدق، والجهاد خوفًا من المشركين.**

ثم قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿يُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة : ٥٤]. أي: في توحيده، صابرين علىٰ ذلك ٱبتغاء وجه ربهم؛ لتكون كلمته هي العليا ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة : ٥٤]. أي: لا يبالون بمن لامهم وآذاهم في دينهم. بل يمضون علىٰ دينهم مجاهدين فيه، غير ملتفتين للوم أحد من الخلق ولا لسخطه ولا رضاه. وإنما همَّتُهم وغايةُ مطلوبهم رضىٰ سيّدهم ومعبودهم، والهرب من سخطه.

وهذا بخلاف من كانت همَّتُه وغاية مطلوبه رضىٰ عبَّاد القباب وأهل القحاب واللِّواط ورجاءهم، والهرب مما يسخطهم!!!. فإنَّ هذا غاية الضلال والخذلان».

فلما كان الكفر والفسوق والعصيان سبب الشرور والعدوان، تولَّد عنه عدم الأمن والاضطراب، فلازم الخوف أصحاب هذه الرذائل والدَّناءات، وٱدَّعوا بعد ذلك الخوف من قتال المشركين ودفع

صائلهم، وأذهلتهم جحافله، والسبب لما يقترف المعصية تزداد هيبة الذين كفروا وعبدوا غير اللَّه في قلوب أصحابها، بخلاف أصحاب الصدق والإخلاص ـ الذين علىٰ ربهم يتوكلون ـ؛ الذين إذا أخبروا عن هذه الجحافل والحزائب المحزَّبة، والمجامع المجمَّعة، أو شاهدوها قالوا: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران]. ولم يلتفتوا إلىٰ لومة لائمٍ ولا إلىٰ تثبيط مثبِّطٍ. يبتغون في ذلك منازل الأبرار، لا يضرّهم من خذلهم، أو من تحزَّب ضدهم.

فأولياء الرحمن ـ الذين كمَّنوا لحزب الشيطان ـ؛ وتربصوا به، ٱبتغوا في ذلك وجه اللَّه؛ ليعبد اللَّه وحده، ويكون الدّين كله للَّه، وهذه هي كلمة اللَّه ـ التي أراد المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أن تكون العليا، والغضب للأهواء الدينية والشَّهوانية، أن تكون من الكلمة السفلىٰ. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ﴾ [التوبة: ٤٠]. وهذا الذي كتبه اللَّه ـ تعالىٰ ـ لإحقاق الحقّ وإبطال الباطل. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧﴾ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٨﴾﴾ [الأنفال].

وقطع دابر الكافرين ـ الذي أوجبه وجعله سنَّة غير مبدَّلةٍ وغير محوَّلة ـ علىٰ محورين، محور الحجة السَّاطعة، والدَّلائل اللاَّئحة؛ التي هي شهبٌ محرقةٌ لكلّ شيطانٍ رجيمٍ، ولكلّ أفَّاكٍ أثيمٍ، ومحور المبارزة ـ ليهلك من هلك علىٰ بيّنة ويحيىٰ من حيِيَ علىٰ بيِّنة، **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ

﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١٥]. وشفاء الصدور وذهاب الغيظ، طريقه مجاهدة الأعادي، ليهنأ الأوابي بدينهم؛ يعبدونه ولا يشركون به شيئًا.

فلما علموا المقصد ولم يضلوا عنه ـ لا غاية ولا وسيلة ـ ، لم يبالوا بمن لامهم أو عاتبهم أو حتَّىٰ ٱستنقصهم، فلقد هربوا من سخط اللَّه ولم يبالوا بسخط الناس، بل جعلوه لذَّة يتلذذون بها، وسمة يعلمون بها أنهم في السَّبيل سائرون. فكانت لهم العاقبة دنيا وأخرىٰ، كيف وهم نفس الرحمن إذا توالت المحن والفتن المضعضعة؟!! ألا تدرك ذلك أيها الباصر المستبصر؟!!

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**وهذا بخلاف من كانت همَّتُه وغاية مطلوبه رضىٰ عبَّاد القباب وأهل القحاب واللِّواط ورجاءهم، والهرب مما يسخطهم!!!. فإنَّ هذا غاية الضلال والخذلان**».

لما أركست الذنوب، وأوسمت العيوب؛ أصحاب الأهواء الدِّينية والبدع الفجورية الشَّهوانية، ورضوا أن تكون نفوسهم حيوانية بحتة، وأبعدوها حتَّىٰ عن إنسانيتها، تلذَّذوا بما يسخط اللَّه وكرهوا رضوانه.

ومن نظر فيما يفعله هؤلاء ـ المركسة والموكسة بكلّ قبيحٍ مبدي، وبكلّ خلقٍ مردي ـ ، علم كم في الخذلان من حرمان، فلقد أوصلوا الأمة إلىٰ حالةٍ مزريةٍ، ومنزلة متردِّيةٍ؛ لم يشهدها التاريخ من قبل، فلم يسجّل لنا التاريخ أنَّ الفضيلة كرهت لذاتها إلَّا في وقتنا هذا؛ الذي عمَّت فيه البلوىٰ، ورفع رؤوسهم هؤلاء، وتكلم الرويبضة في أمر العامة.

فإذا نظرت ـ يرعاك اللَّه ـ إلىٰ هذا الفصيل المخزي ـ دنيا وأخرىٰ ـ كيف فرّ إلىٰ الذين بربهم يشركون، وهرب من كل ما يسخطهم؛ وعلىٰ رأسه المقارعة والمبارزة. علمت أنَّ هؤلاء لابدَّ أن يبادوا، وإلىٰ كلّ سجنٍ يقادوا، حتَّىٰ تأمن فتنتهم؛ لأنهم من بني جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، وهواهم غالب علىٰ من دخل عليه ظنٌّ أو هوىٰ، فهذا هو فصيل الخبال، والطَّرف الوبال علىٰ الأمة ـ فردًا أو جماعة ـ ، فسحقًا لهؤلاء وبعدًا بعد المشرقين والمغربين.

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**ثم قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ٥٤﴾ [المَائدة]. فأخبر ـ تعالىٰ ـ أنَّ هذا الخير العظيم، والصفات الحميدة لأهل الإيمان الثابتين علىٰ دينهم عند وقوع الردَّة والفتن ـ ليس بحولهم ولا بقوَّتهم، وإنما هو فضل اللَّه يؤتيه من يشاء؛ كما قال: ﴿يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ٧٤﴾** [آل عِمرَان]».

إنَّ من النّعم العظيمة، والفضائل السَّليمة المستقيمة، ما يمنّه المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ لأهل الإيمان عندما يهجم أهل الشَّنآن؛ من نظرٍ ثاقبٍ عند ورود الشبهات؛ وذلك أنَّ الناس عندما يزلزلوا بوقوع الردَّة والفتن، يهلك معظم الذين يتبعون كل ناعقٍ، أو الذين يقولون نحن من الناس إن أحسنوا أحسنا وإن أساؤوا أسأنا، وهذا حال الإمعة المحقب دينه الرجال.

أما أهل الفضل والإيمان ـ الذين عبدوا اللَّه علىٰ بيّنةٍ؛ لا يتعدَّون حدوده، قد آتاهم اللَّه ـ تعالىٰ ـ فضله؛ بأن ثبَّتهم عند المحن

المضعضعة، وقذف في قلوبهم الحقّ؛ الذي ٱستجهله وٱستشكله كثير من الناس؛ حتَّىٰ؛ عدُّوه من الباطل، لانكبابهم وٱستغالهم بالأمراض المؤلمة لأنفسهم، المؤذية لأبدانهم، والسبب أنَّ المعاصي ظلامٌ علىٰ القلب وسوادٌ علىٰ الوجه، منهكة للأبدان، ولو كان لمن ٱقترفها إلَّا جلب الهمّ وضيق القلب لكفىٰ في البعد عنها، فكيف بذلك إذا كانت سبب الخزي الأخروي؟!

أما أهل الإيمان ونَفَس الرحمن، قد حلَّت بهم عنايته، وٱنبلج لهم الحقّ ولاح لهم وجه البيان، فأوقفوا نفوسهم في خدمة الحقّ ونصره، وقمع الباطل ودحضه، فلقد ٱختارهم من بين الجماهير الجمَّة، وسهَّل لهم عظم الهمَّة؛ ليبلغوا منازلها؛ فلا ترضىٰ نفوسهم إلَّا الجول حول العرش.

وإذا أردت معاينتهم لوجدتهم هم الذين للنداء لبُّوا، وللحملة اليهوصليبية هبُّوا؛ يخيفونها ويلقون في طريقها الحسك، حتَّىٰ يردُّوها علىٰ أعقابها خاسئة ومخزية، لتكون عبرة لمن يعتبر، وبالفعل هو ما نشاهده اليوم، من الأباة ـ الذين هم للدّين حماة ـ علىٰ كل مرصدٍ، وفجٍ من ديار الأمة. والبصير لمن ٱعتبر: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ۝٢١﴾ [يُوسُف].

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ: «**ثم قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ۝٥٥﴾ [المَائدة]. فأخبر ـ تعالىٰ ـ خبرًا بمعنىٰ الأمر؛ بولاية اللَّه ورسوله والمؤمنين، وفي ضمنه النهي عن موالاة أعداء اللَّه ورسوله والمؤمنين**».

فلقد أمر المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ بهذه الولاية الخاصَّة وبيَّن خصائصها ومنها القيام بجميع حقوقه، والإثار له علىٰ كلِّ ما سواه في جميع الحالات، بأن يصير مراضي اللَّه ـ تعالىٰ ـ ومحابّه هي الهمَّة وتعلّق الخواطر، ـ صباحًا مساءً ـ ، وإن سخط من سخط، ولام من لام وعذل من عذل.

وما ينبغي في هذا الخبر ـ الذي بمعنىٰ: الأمر ـ ، أن تكون «الذِّلة» و«الشَّفقة» و«العطف» للمؤمنين كالوالد لولده، وأن يكون الجهاد في سبيل اللَّه، والبذل فيه النَّفس والنَّفيس هو منتهىٰ العبودية؛ لأنَّ هذا العمل هو ذروة سنام الإسلام، مذهب للغمِّ والهمِّ والحزن في الدُّنيا، وفي الآخرة مورث للجنان، وكما يعلم أنَّ هذا الباب يكثر فيه اللاَّئمون والعاذلون، ومنتهىٰ المحبة؛ أن لا يعبأ بهؤلاء المخذولين ولا يلتفت إلىٰ لومهم؛ لأنهم من المثبِّطة عن السَّير لبلوغ منازل الأبرار؛ لأنَّ النّفوس تكره مقارعة الأعداء؛ لما فيه من مكارهٍ.

ومن مفهوم المخالفة في الخبر ـ الذي جاء بمعنىٰ الأمر ـ يعلم أنَّ للأعداء الكارهين لما أنزل اللَّه ـ تعالىٰ ـ عكس هذه وأضدادها، ومنها «القسوة» و«الشدَّة» و«الغلظة» علىٰ الكافرين والمرتدين كالأسد الضروس علىٰ فريسته، ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩]. لأنَّ عندما تنتهك الحرمات؛ لا يذهب غيض ذلك إلَّا الشِّدَّة ليشفىٰ صدر الذين علىٰ ربهم يتوكَّلون. والضرب للأعناق والقطع لكلِّ بنان مورث لجنتين، جنَّة الدُّنيا؛ وهي: سود التَّوحيد والكفر بكل نديدٍ، وجنَّة الآخرة، ألا فلا يجزعنَّ من السَّفك للدماء؛ إذا كانت تعصم من روجان

الفتن علىٰ الدهماء، كيف وهذا مكتوب من عند الذي يهون في سبيله كل محبوبٍ!!

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ ـ تعالىٰ ـ : «**ولا يخفىٰ أيّ الحزبين أقرب إلىٰ اللَّه ورسوله وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة. أأهل الأوثان والقباب والقُحاب واللِّواط والخمور والمنكرات، أم أهل الإخلاص وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة...!!!؟ فالمتولي لضدهم واضعٌ للولاية في غير محلّها، مستبدلٌ بولاية أهل اللَّه ورسوله والمؤمنين ـ المقيمين للصلاة المؤتين الزكاة ـ ولاية أهل الشرك والأوثان والقباب.**

ثم أخبر ـ تعالىٰ ـ أنَّ الغلبة لحزبه، ولمن تولاَّهم؛ فقال: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [المائدة]».

فلما ٱختلفت المقاصد ٱختلفت الظَّواهر ـ التي للبواطن بالتَّبع ـ ، فتميَّز بذلك كلّ فريقٍ بما عنده من قصدٍ ٱستوجب ظهوره علىٰ الجوارح، فأوىٰ حزب الرحمن إلىٰ مقصده، وٱتخذ الوسائل الموصلة إليه؛ من التَّعبد بالعبادة الحقَّة؛ بما أوجبه المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ وأمر، وأخلص في تلك العبادة، وتفانىٰ فيها؛ حتَّىٰ هان في سبيلها كلّ شيءٍ؛ وظهر ذلك علىٰ سماته، ـ قومه وقعوده يدل علىٰ أنهم صفوة نقية، وجماعة تقيَّة ـ ؛ ويا سعداه من تحيَّز إليهم.

بخلاف حزب الشَّيطان؛ الذين هم للقباب والأوثان والمثناة عبدة، وعند المعاصي المنكرة ـ من قحابٍ ولواطٍ وخمرٍ ـ قردة، أهلكتهم الطَّبائع الحيوانية، وأركستهم الذنوب الشَّهوانية، حتَّىٰ أصبحت سماتهم تدل عليها، فمن نظر إليهم تعوذ باللَّه من منكرات

الأقوال والأعمال، وحمده علىٰ معافاته مما ٱبتلوا به.

ولاشك أنَّ هذا الفريق قد ضلّ الطريق ـ غاية ووسيلة ـ وٱتبع البنيَّات ينصر من أمر اللَّه ـ تعالىٰ ـ بخذله وتوهينه، ويعادي ما أذن اللَّه ـ تعالىٰ ـ في نصره، فهؤلاء أشقىٰ الخلق؛ دخلوا في زمرة الأخسرين أعمالاً من كلّ باب، فلقد لبَّس عليهم إبليس ظنّه وٱتبعوا كلّ فاجرٍ مرتاب.

فمن تولىٰ هذا الفريق، فكأنما رمىٰ بنفسه في الحريق؛ ليلتهمه، وهل يوجد أشقىٰ من الذي في الغيِّ تردَّىٰ وفي الباطل تمادىٰ؟! وإذا نعق ناعق الباطل، ٱستجمع قواه ولم يتماطل، وقال: ﴿حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمۡ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ ٦٨﴾ [الأنبياء]. فليعلم هؤلاء الحثالة، أنهم لا تقوم لهم قائمة إلَّا إذا جفا الناس عن الآثار، وزهدوا في الأخبار، وتعلم الدّين لأجل مكاسبٍ دنيويةٍ؛ لأنَّ الأصل في هؤلاء الذّلَّة والمسكنة ـ لأنهم من التُّحوت ـ؛ الذي لا ينبغي أن يرتقوا وإن فقهوا.

عن مكحول قال: «تفقه الرَّعاع فساد الدّين، وتفقه السَّفلة فساد الدُّنيا» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٥٨٠].

ويقول الفريابي: «كان سفيان إذا رأىٰ هؤلاء النَّبط يكتبون العلم يتغيَّر وجهه. فقلت له: يا أبا عبداللَّه نراك إذا رأيت هؤلاء يكتبون العلم يشتد عليك؟

فقال: كان العلم في العرب وفي سادات الناس، فإذا خرج عنهم وصار إلىٰ هؤلاء ـ يعني: النَّبط والسَّفلة ـ غيّر الدّين» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٥٨١ والجامع رقم ٣٧٤ للخطيب].

لأنهم ما تفقهوا إلَّا ليماروا به، أو ليشار إليهم بالبنان، أو ليلتمسوا به ـ ولابدَّ إن أرادوا ذلك أن يلبسوا في الحقّ ويلقوا عليه أردية الاستشكال ليضل الطريق ـ.

ثم إنَّ هناك خاصية أخرىٰ قد يسري منها الشَّيطان عندما يتفقه الرَّعاع والسَّفلة ـ الذين هم التُّحوت ـ، وذلك أنَّ وجوه الناس ـ الذين هم الوعول ـ لا تأنف النُّفوس في الجلوس إليهم والتَّفقه منهم، بل الناس يحبُّون الجلوس مع وجهاء القوم وأشرافهم ولو لغير الفقه في الدّين؛ لأنَّ ذلك يكسبهم «البهاء» و«الشَّرف» و«الفضل» فضلاً عن الأمور الأخرىٰ، ـ ولهذا تبنىٰ بعض فطاحلة العلم موالاة العرب الشرفاء؛ فكان العلم دثارًا والشَّرف شعارًا لهم؛ فجمع المولىٰ ـ سبحانه ـ لهم سبب «السَّود» و«التَّودد»؛ فسَمَا بذلك ذكرهم ـ ؛ بخلاف التُّحوت، فقد يجد الشيطان في جلوس إليهم سبيل الاحتقار والاستنقاص بأن يجفو عنهم الناس ويرضون بالجهل والبعد عن الآثار أنفة، فيكثر بذلك «الهرج» و«المرج».

وكذلك هناك خاصية أخرىٰ، وذلك أنَّ الوعل ـ وجه الناس ـ لا يباع ولا يشترىٰ، وإذا كان صلبًا في الدّين، تعسَّر علىٰ أمراء السُّوء ٱجتيازه، أما الزنادقة فينهض إليهم بما تيسَّر له من قوَّة، فشرفه يغنيه ويقيه القدح من السَّفلة والرَّعاع إذا قالوا: إنه يبتغي الملك والإمارة، ولم تحركه الحرمات المنتهكة. فهذا باب عظيم يفقه من علم معادن الناس ومراتبهم.

ومن تدبَّر حال الزنادقة المرتدين ـ حكام القوانين الوضعية

الكفرية ـ وجد أنَّ هؤلاء ٱستعانوا بهؤلاء التُّحوت والسَّفلة والمستكنين في نشر باطلهم، فسيَّدوهم وٱستوزروهم علىٰ الأوقاف ـ هذا إذا صحَّ هذا المصطلح ـ ، وأعطوهم صك الفتيا ليلبسوا علىٰ الناس دينهم، ومن نظر في واقعنا المرير وجد ذلك باديًا، يشهد عليه لسان الحال ولسان القال، **ولهذا أظهرنا العداء لهذا الفريق، ونصبنا له المنجنيق علىٰ كل طريق لقلعه، وما تقرب بعملٍ إلىٰ اللَّه ـ تعالىٰ ـ أفضل من هذا، كيف وهو من صلب إحقاق الحقّ وإبطال الباطل ـ الذي من أجله أرسلت الرسل والأنبياء ـ ؟!!**

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**ثم أخبر ـ تعالىٰ ـ أنَّ الغلبة لحزبه، ولمن تولاَّهم؛ فقال:** ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [المائدة]».

فكما هو معلوم أنَّ الغلبة للذين أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر؛ لأنَّ شعار حزب اللَّه المتقين هو هذا؛ ولهذا لم يتوانَ الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لحظة واحدة في نصره والدَّعوة إليه بـ«السيف» و«السنان»، وقد علم ذلك من مذهبهم وسيرهم مع «الملوك» و«الأمراء» الذين جاروا ـ ولا أقول بدَّلوا وأظهروا الكفر البواح؛ كما أظهر هؤلاء الزنادقة اليوم «المثناة» ـ ولقد حكىٰ الإمام الجليل ـ صاحب مدرسة فقه الدَّليل ـ ٱبن حزم الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ «الإجماع» في ذلك.

يقول الإمام ٱبن حزم الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «**إنَّ سلَّ السيوف في الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر واجبٌ إذا لم يمكن دفع المنكر إلَّا بذلك.** قالوا: يعني به: الصَّحابة وأهل الفضل ـ **فإذا كان أهل**

الحقّ في عصابةٍ يمكنهم الدَّفع، ولم ييأسوا من الظَّفر، ففرض عليهم ذلك. وإن كانوا في عدد لا يرجون لقلتهم وضعفهم بظفر كانوا في سعةٍ من ترك التَّغيير باليد.

وهذا قول «علي بن أبي طالب» ﷺ وكل من معه من الصحابة، وقول أم المؤمنين «عائشة» ـ رضي اللَّه عنها ـ و«طلحة» و«الزبير» وكل من كان معهم من الصحابة. وقول «معاوية» و«عمرو» و«النعمان ٱبن بشير»، وغيرهم ممَّن معهم من الصحابة ﷺ أجمعين، وهو قول «عبداللَّه بن الزبير»، و«محمد» و«الحسن بن علي»، وبقية الصحابة من المهاجرين والأنصار القائمين يوم «الحرَّة» ﷺ أجمعين كـ«أنس بن مالك» وكل من كان ممَّن ذكرنا من أفاضل التابعين، كـ«عبدالرحمن ٱبن أبي ليلى»، و«سعيد بن جبير» و«أبي البُخْتَري الطائي» و«عطاء السلمي الأزدي»، و«الحسن البصري» و«مالك بن دينار» و«مسلم بن يسار» و«أبي الجوزاء» و«الشعبي» و«عبداللَّه بن غالب» و«عقبة بن وشاج» و«عقبة بن عبدالغافر» و«عقبة بن مهان» و«ماهان» و«المطرف ٱبن المغيرة بن شعبة» و«أبي المعدل حنظلة بن عبداللَّه» و«أبي شيخ الهناني» و«طلق بن حبيب» و«المطَرَّف بن عبداللَّه بن الشِّخِّير»، و«النَّضر بن أنس» و«عطاء بن السائب»، و«إبراهيم بن يزيد التيمي» و«ٱبن الجوساء»، و«جَبَلَة بن زَحْر» وغيرهم، ثم بعد هؤلاء من تابعي التابعين ومن بعدهم كـ«عبداللَّه بن عبدالعزيز بن عبداللَّه بن عمر» وكـ«عبيداللَّه بن عمر» و«محمد بن عجلان»، ومن خرج مع «محمد ٱبن عبداللَّه بن الحسن» و«هُشَيم بن بشير» و«مطر الوراق» ومن خرج

مع «إبراهيم بن عبداللَّه» وهو الذي تدل عليه أقوال الفقهاء كـ«أبي حنيفة» و«الحسن بن حي» و«شريك» و«مالك» و«الشافعي» و«داود»، وأصحابهم.

فإنَّ كل من ذكرنا من قديم وحديثٍ، إما ناطقٌ بذلك في فتاواه وإما فاعلٌ لذلك بسلِّ سيفه في إنكار ما رأوه منكرًا.» [الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/ ١٠٠، ١٠١ باب: الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر].

ثم لتعلم أيها المستبصر، أنَّ الإجماع المحكيَّ كان في المنكر؛ الذي لم يصل درجة الكفر البواح ـ كناقض القوانين الوضعية اليوم ـ، ثم عقَّب الإمام الجليل ـ صاحب الإجماع المذكور ـ علىٰ المشاغبين والمستدلين بعدَّة أحاديث منها: «**إلَّا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم فيه من اللَّه برهان**» وغيره من الأحاديث المجمع علىٰ صحتها.

لكن الوعك الاعتقادي في دعامة الدّين ـ أعني: مسألة الإيمان ـ جعلهم يعارضون الأصل ـ وهو سلّ السيوف علىٰ المنكر ـ، فلم يهدأ للإمام بالٌ ولم يسكن له حالٌ ـ في إبطال مشاغبتهم ـ فقال ما لفظه: «كل هذا لا حجة لهم فيه لما قد تقصَّيناه غاية التَّقصي خبرًا خبرًا بأسانيدها ومعانيها في كتابنا الموسوم بـ «الإيصال إلىٰ فهم معرفة الخصال»، ونذكر منه إن شاء اللَّه ـ هـٰهنا جملاً كافية وباللَّه ـ تعالىٰ ـ نتأيَّد» [الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/ ١٠٢ باب: الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر].

فلقد أجهز عليها شبهة شبهة فدحضها جزاه عن الإسلام والمسلمين خيرًا، فتلك هي عهدة العالم الرباني ـ الذي لم يصحب الأماني ـ.

لكن المعارضة والمشاغبة للإمام الجليل «ٱبن حزم الأندلسي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالى ـ في إجماعه ـ بسبب الوعك الاعتقادي في دعامة الدّين ـ أعني: مسألة الإيمان ـ أو الذين غاب عنهم «النَّص» أو «الإجماع المتيقّن» نكاد نجزم لو رأوا حالنا، وشهدوا عصرنا، لما عارضونا ألبتة في خروجنا وفتح بنادقنا ٱتجاه زنادقة عصرنا ومن شايعهم علىٰ زندقتهم؛ لِمَ لزندقتهم ـ وأعني بها: الحكم بالقانون الوضعي وموالاة أهله ومعاداة أعدائه ـ ليس من البواح، وإنما من الصُّراح ـ الذي ليس بعده صراحٌ ألبتة ـ.

وهذا الشرك الصراح والكفر البواح؛ هو الذي جعل الأئمة النَّجدية، يقولون وينتجون «الدُّرر البهيَّة» في الدَّولة العثمانية ـ القبورية الشركية ـ مع ما لها من ٱبتهال إلىٰ الرحمن والمقارعة لعبَّاد الصلبان؛ فلم يشفع لها لتنزيل الأحكام القاسية عليها ـ لنقضها أصل الدّين والإباحة للشرك المبين ـ ، فلنختر قولاً من أقوالهم ـ ممَّن عايش الدَّولة، بل سَبَتْهُ هو وأهله وأجلته إلىٰ «مصر» ـ ليكون المعتمد عندك أيها «السلفي الشَّرعي»، لتدفع به في نحر كل من ٱستدل بالرَّدي، وكم هم اليوم كثر ـ لا كثَّرهم اللَّه ـ تعالىٰ ـ.

يقول العلاَّمة عبداللَّطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد ٱبن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ في تبيين خصائص الكفر بالطَّاغوت، والإجهاز علىٰ شبهات كل جبروت ما لفظه: «**فَمَقْت هؤلاء المشركين وعيبهم وتكفيرهم والبراءة منهم، هو حقيقة الدّين، والوسيلة العظمىٰ إلىٰ ربّ العالمين؛ ولا طيب لحياة المسلم وعيشه، إلَّا بجهاد هؤلاء،**

ومراغمتهم وتكفيرهم والتَّقرب إلىٰ اللَّه بذلك، وٱحتسابه لديه ﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ ٨٨ إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ ٨٩﴾ [الشعراء].

فهذا المقام الشريف، والوصف المنيف هو الذي أنكرتموه، وٱستحللتم به أعراض المسلمين، ورميتموهم لأجله بالعظائم ـ يعني به: «عبداللَّه بن عمير»؛ أحد أركان الضلالة في وقته ـ وإلىٰ اللَّه نمضي جميعًا، وعنده تنكشف السَّرائر، وتبدو مخبئات الضمائر والصدور، ويعلم من عادىٰ حزبه وأولياءه، ووالىٰ حربَه وأعداءه. ماذا جنىٰ علىٰ نفسه، وأيُّ الفريقين أولىٰ به، وأيُّ الدَّارين أليق به؛ فالمرء مع من أحب ونصر ووالىٰ، شاء أم أبىٰ.

وهل حَدَث الشرك في الأرض(١) إلَّا برأي أمثال هؤلاء المخالفين، الذين يظهرون للناس في زيِّ العلماء، وملابس الصلحاء، وهم من أبعد خلق اللَّه عمَّا جاءت به الرسل من توحيده ومعرفته، والدعاء إلىٰ سبيله، بل هم جندٌ محضرون للقباب(٢) وعابديها، فقد عقدوا الهدنة والمؤاخاة بينهم وبين من عبد الأنبياء والمشائخ،

---

(١) والشرك أطلق على حقيقته ومعناه، ولم يختص بأيِّ نوعٍ، فالمعارضة والمضاهاة للألوهية سواء كانت بـ«قبرٍ»، أو بـ«مثناةٍ»، أو بـ«قانونٍ»، فهي معارضة والحكم واحد فيها، كفر ذلك وتكفير من دان به ومعادته ومراغمته حتى يكون الدّين كل لله وحده، وذلك هو التوحيد ـ الذي من لم يأت به فليس بموحدٍ؛ وإن تلفظ بالشهادتين وعمل بالأركان.

(٢) قلت: العبرة بعموم اللَّفظ وليس بخصوص السبب، فكما كانوا محضرين للقباب في وقت المؤلف، فهم جندٌ محضرون في وقتنا للعلمنة المبيحة والعولمة القبيحة، يغضبون إذا سفّهت وروغمت رغم أنف كل مسرفٍ كذابٍ، لكن لا يستطيعون نصرها مهما فعلوا؛ لأنها من الباطل ـ الذي أذن الله في إزالته وجعل على ذلك أجرًا عظيمًا ـ. فسارع أيها الموحد، وٱجعل ذلك العمل حرزًا لك من النار.

وأوهموهم أنهم إذا أتوا بلفظ الشهادتين وٱستقبلوا القبلة، لا يضرهم مع ذلك شركٌ ولا تعطيلٌ وأنهم هم المسلمون، وهم خير أمةٍ أخرجت للناس، وهم صفوف أهل الجنَّة؛ فٱغتروا بهذا القول منهم، وغلوا في شركهم وضلالهم حتَّىٰ جعلوا لمعبودهم التَّصرف والتدبير والتأثير، من دون اللَّه رب العالمين.

فهل ترىٰ ـ يا ذا العقل السليم ـ أضلَّ وأجهلَ ممَّن هذا شأنه، وطريقته وعقيدته وإن كان في هذه المظاهر الظاهرة، والرسوم الشائعة معدودًا من أهل العلم بالشَّرع والإسلام. فهذا واللَّه أضل من سائمة الأنعام.

وأهل العلم والإيمان لا يختلفون في أنَّ من صدر منه «قول» أو «فعل» يقتضي كفره أو شركه أو فسقه، أنه يحكم عليه بمقتضىٰ ذلك، وإن كان ممَّن يقرُّ بالشهادتين، ويأتي ببعض الأركان، وإنما يكفُّ عن الكافر الأصلي إذا أتىٰ بهما ولم يتبيَّن منه خلافهما ومناقضتها. وهذا لا يخفىٰ علىٰ صغار الطلبة، وقد ذكروه في مختصرات من كل مذهبٍ.»

[عيون الرسائل والأجوبة عن المسائل ٢/ ٥١٠، ٥١١].

ٱنظر ـ يرعاك اللَّه ـ إلىٰ هذا التَّأصيل الفذّ ـ الذي يظهر به أنفة الموحدين، وأولياء اللَّه الميامين ـ ؛ سمة التَّوحيد ـ ولاء وبراء ـ غرَّة محجَّلة علىٰ جبينهم، فبشرىٰ لمن تولاَّهم وحباهم، وليعلم أنَّ الغلبة لهم ولمن ٱستعان بهم في كبح جماح الباطل إلىٰ يوم الدّين؛ وإن تأخرت في بعض الأوقات إلىٰ حينٍ؛ بذلك وعد المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ إنَّ وعده كان ﴿مَأْتِيًّا ﴿٦١﴾﴾ [مريم].

ثم إنَّا نقول للأعادي ـ الذين هم للشرك والكفر بأنواعه في تمادي ـ : ﴿فَتَرَبَّصُوٓاْ إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ ۝٥٢﴾ [التوبة].

❖ ❖ ❖ ❖

«الدَّلِيلُ التَّاسِعُ عَشَر»

قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢]، الآية.

فأخبر ـ تعالىٰ ـ أنك لا تجد من يؤمن باللَّه واليوم الآخر، يوادُّون من حادَّ اللَّه ورسوله، ولو كان أقرب قريب. وأنَّ هذا منافٍ للإيمان مضاد له، لا يجتمع هو والإيمان إلَّا كما يجتمع الماء والنار؛ وقد قال ـ تعالىٰ ـ في موضعٍ آخرٍ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّواْ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَٰنِۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٣﴾ [التوبة]. ففي هاتين الآيتين، البيان الواضح أنه لا عذر لأحدٍ في الموافقة علىٰ الكفر، خوفًا علىٰ «الأموال» و«الآباء»، و«الأبناء» و«الأزواج» و«العشائر»، ونحو ذلك ممَّا يعتذر به كثيرٌ من الناس. إذا كان لم يرخِّص لأحدٍ في موادتهم، وٱتخاذهم أولياء بأنفسهم خوفًا منهم وإيثارًا لمرضاتهم. فكيف بمن ٱتخذ الكفَّار الأباعد أولياء وأصحابًا، وأظهر لهم الموافقة علىٰ دينهم، خوفًا علىٰ بعض هذه الأمور ومحبة لها؟! ومن العجب ٱستحسانهم لذلك، وٱستحلالهم له. فجمعوا مع الردَّة ٱستحلال المحرم.

الشَّرْحُ:

ٱعلم ـ رحمك اللَّه ـ أنَّ آية الباب؛ قد تكلم في سبب نزولها أئمة التفسير كثيرًا، وذكروا فيها عدَّة أقوالٍ؛ لاشتمالها علىٰ قطع الموالاة بين

المسلم والكافر سواء كان «أبًا» أو «ٱبنًا» أو «أخًا» أو «عشيرة»، وسواء كان كفره أصليًا أو ردَّة وٱنقلابًا علىٰ العقب.

والرَّاجح من الآية الكريمة أنها جاءت في «مطلق المحادَّة» ـ سواء كانت ناقلة عن أصل الدّين أو مضعفته ـ ؛ لهذا ٱستدل الإمام «مالك» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ من هذه الآية معاداة «القدرية» وترك مجالستهم. ذكر ذلك الأشهب عن مالكٍ أنه قال: «لا تجالس «القدرية» وعادهم في اللَّه»؛ فمن حادَّ اللَّه ورسوله فقد ظلم وٱعتدىٰ، ووجب الأخذ علىٰ يده إن قدر عليه أو شنآنه والبعد عنه.

فلقد ذكر أهل النَّقل عن «سفيان الثوري» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ أنه قال: «كانوا يرون أنها نزلت ـ يعني: آية الباب ـ في من كان يصحب السلطان».

وعن عبدالعزيز بن أبي داود: «أنه لقي «المنصور» في الطَّواف فلما عرفه هرب منه وتلا آية الباب».

فإذا كان الهرب ـ من إمامٍ ظلومٍ غاشمٍ يقيم الشَّرع ويعظم جنابه ـ من صلب التوحيد وتعظيم جنابه، فكيف يكون الهرب ـ إذا كان الحاكم مرتدًا؛ يناقض الشريعة من كل جوانبها، ويسعىٰ في تعطيلها؛ بقوانين وضعية سفلية ـ ؟!!

لهذا ورد عن النبي ﷺ ـ أنه كان يقول: «اللَّهم لا تجعل لفاجرٍ عندي نعمة فإني وجدت فيما أوحيت إليَّ ﴿**لَّا تَجِدُ قَوْمًا**﴾ وتلا آية الباب.» [ذكره صاحب «الفردوس» من حديث معاذ].

ولقد ٱختار بعض المفسرين كـ«مقاتل بن سليمان البلخي» ـ

المشبه ـ، و«ٱبن عطية الأندلسي»، و«أبي عبدالله القرطبي» ـ صاحب الجامع ـ أنها نزلت في «حاطب بن أبي بلتعة اللخمي» رضي الله عنه لما كاتب أهل «مكة»؛ يخبرهم بمسير النبي صلى الله عليه وسلم إليهم عام «الفتح»؛ لما بيَّنته أول سورة «الممتحنة».

ومن تدبَّر في الآية الكريمة ـ التي جعلها المؤلف رحمه الله دليلاً من أدلته الماتعة ـ وجدها أنها جاءت بلفظ «الخبر» المراد به «الإنشاء»؛ للمبالغة في النَّهي والزَّجر العظيم، فإراد «الإنشاء» بلفظ «الخبر» أقوىٰ وأوكد من إراده بلفظ «الإنشاء».

يقول العلاَّمة الزمخشري رحمه الله في قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿**لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ** ـ إلىٰ قوله تعالىٰ ـ **أُوْلَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ** ﴿٢٢﴾﴾ [المجادلة]. ما لفظه: «من باب التَّخييل. خيَّل أنَّ من الممتنع المحال؛ أن تجد قومًا مؤمنين يوالون المشركين، والغرض به أنه لا ينبغي أن يكون ذلك، وحقه أن يمتنع ولا يوجد بحالٍ، مبالغة في النَّهي عنه والزَّجر عن ملابسته، والتَّوصية بالتَّصلب في مجانبة أعداء الله ومباعدتهم والاحتراس من مخالطتهم ومعاشرتهم، وزاد ذلك تأكيدًا وتشديدًا بقوله: «**وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ**» وبقوله «**أُوْلَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ**» وبمقابلة قوله: ﴿**أُوْلَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَـٰنِۚ**﴾ [المجادلة: ١٩] بقوله: «**أُوْلَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ**». فلا تجد شيئًا أدخل في «الإخلاص» من موالاة أولياء الله ومعاداة أعدائه، بل هو الإخلاص بعينه» [الكشَّاف ٤/ ٤٨٤].

■ وقوله رحمه الله ـ تعالىٰ ـ: «**فأخبر ـ تعالىٰ ـ أنك لا تجد من يؤمن**

باللَّه واليوم الآخر، يوادُّون من حادَّ اللَّه ورسوله، ولو كان أقرب قريب. وأنَّ هذا منافٍ للإيمان مضاد له، لا يجتمع هو والإيمان إلَّا كما يجتمع الماء والنار؛ وقد قال ـ تعالىٰ ـ في موضعٍ آخر: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمۡ وَإِخۡوَٰنَكُمۡ أَوۡلِيَآءَ إِنِ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡكُفۡرَ عَلَى ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٣ ﴾ [التوبة]».

فمن الممتنع المحال؛ وإن وجد فذلك من كذب المقال، أنك تجد من يؤمن باللَّه واليوم الآخر يواد المحادين للَّه ورسوله ـ وأيّ كانت المحادَّة؛ ناقضة لأصل الدّين كالتحاكم إلىٰ قوانين الكافرين، أو مساعدتهم في نشرها وتعميمها، أو إعانتهم لطمس معالم الإسلام والتربص بأهله ريب المنون، أو ما دون ذلك مما لا يخرج من دائرة الإسلام ـ ؛ وأغلب المحادَّة تكون ناقضة لأصل الدّين أو تجرّ إليها؛ حتَّىٰ لو كانت هذه المودَّة لأقرب قريب، كالأب والأخ العاضد في الملمات المستجيب.

فإذا كان الموادّ بموادة المحاد لا يكون مؤمنًا فألا يكون مؤمنًا ـ إذا حاد ـ بطريق الأولىٰ والأحرىٰ؟!!

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ في نونيته المسماة بـ«**الكَافِيَة الشَّافِيَة فِي الانْتِصَار لِلْفِرْقَة النَّاجِيَة**» ما لفظه:

أَتُحِبُّ أَعْدَاءَ الحَبِيبِ وَتَدَّعِي … حُبًّا لَهُ مَا ذَاكَ فِي إِمْكَانِ

وَكَذَا تُعَادِي جَاهِدًا أَحْبَابَه … أَيْنَ المَحَبَّةُ يَا أَخَا الشَّيْطَانِ

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ: «**وأنَّ هذا منافٍ للإيمان مضاد له، لا يجتمع هو والإيمان إلَّا كما يجتمع الماء والنار**». لأنَّ ذلك من أقبح المحال،

فالنَّقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، ومتىٰ وجد أحدهما ٱنتفىٰ الآخر، فتبيَّن أنَّ معادة المحادين للشرعة المنزهة من دعائم الإيمان، بل هي الأصل والفصل فيها.

ولنا وقفة مع قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «**وأنَّ هذا منافٍ للإيمان مضاد له**»؛ حتَّىٰ لا يعمد إليه المرجىء الجديد فيلحد فيه؛ فيجني كما جنىٰ سلفه ـ المرجئة بفرقها ومقالاتها ـ علىٰ نصوص الأئمة المعتبرين؛ الذين وقفوا علىٰ سبل المجرمين، يكابدونهم في دفع الشبهات، والنصوص المحرَّفات الملتويات؛ لتصان الشريعة وتعلم البديهة.

فلا يقصد المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «**وأنَّ هذا منافٍ للإيمان**» أنَّ التصديق الذي في قلوب الموادين للمحادين ينتفي ولا يبقىٰ منه شيء، فالإيمان عند حزب الرحمن هو «القول» بقسميه و«العمل» بقسميه، وإذا ٱنتفىٰ من العمل أيُّ قسمٍ ٱستلزم ٱنتفاء الثاني؛ وبهذا الانتفاء ـ المستلزم ـ ينتفي الإيمان كليًا ـ مع ثبوت «القول» بقسميه وعدم ٱنتفائه.

أما عند الناشزين الشانئين للنصوص لا ينتفىٰ إلَّا إذا ٱنتفىٰ القول بقسميه، أو أحدهما عند شانئة منهم ـ مع وجوبها للأعمال ودخولها فيه بشرط الكمال ـ ، ولاشكّ أنَّ قولهم ظاهر البطلان؛ لقبولهم النَّقيض، والإناس بالسفسطة ـ التي يفرّ منها العقلاء ـ .

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿**لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ**﴾ [المجادلة : ٢٢] ما لفظه: «فأخبر

أنك لا تجد مؤمنًا يواد المحادين للَّه ورسوله، فإنَّ نفس الإيمان ينافي موادته، كما ينافي أحد الضدين الآخر، فإذا وجد الإيمان ٱنتفىٰ ضده، وهو موالاة أعداء اللَّه، فإذا كان الرجل يوالي أعداء اللَّه بقلبه، كان ذلك دليلاً علىٰ أنَّ قلبه ليس فيه الإيمان الواجب.» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ١٥ ط/ جـ ١٧ ط/ ق].

ولنا وقفة مع قوله رَحِمَهُ اللَّهُ : «**فإذا كان الرجل يوالي أعداء اللَّه بقلبه**»؛ لأنَّ كلمة بِـ«قَلْبِه» ٱعتضد عليها طائفة المرجئة الجدد ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ وطاروا بها في الأجواء؛ يؤصّلون الباب ويفصلون الثياب ـ السَّابرية ـ عليها، وكأنَّ شيخ الإسلام وعَلَم الأنام يرىٰ ما يرون، وهذه قاصمة الظهر وفضيحة الدَّهر؛ أنَّ هؤلاء جروا في هذا المضمار جري سكيتٍ؛ ففضحتهم شواهد الزمان ـ لأنهم تحلّوا بغير ما فيهم ـ ، بل أثلجوا صدور المحادين النَّاقضين للإيمان من كل جوانبه ـ وعلىٰ رأسهم الحاكم بالقانون الوضعي ـ أنَّ مادام الإيمان في القلب ثابتًا ـ ويقصدون منه «قسم التصديق» ـ فلا حرج إذا ٱنتفت الأعمال، أو ظهر منها ما هو يضاد الإيمان من كل جوانبه؛ كالموالاة لأعداء اللَّه؛ التي نشاهد اليوم الدخول فيها ـ من هذا الفريق الكادح الكالح ـ والمسارعة إليها، والتَّبجُّح بها جهارًا.

فٱنفتح بذلك علىٰ الأمة سد الجهمية ـ بعدما كان مبنيًا بزبر الحديد ـ وطغىٰ طوفان الشبهات، وسهّل علىٰ الأمة ركوب المحارم، وٱنتهش لحم الموحّد؛ الشانىء لكل ندٍّ، ووسم بـ«الخارجية»؛ وكأنَّ مقارعته اليوم للحلف اليهوصليبي وأعوانه من المرتدين ـ الذين يظنون

أنهم مسلمون؛ بسبب إلحاد هذه الطائفة المرجئة الجديدة ـ مصادمة للشِّرعة المنزَّهة، وٱدَّعىٰ الدَّعي البدعي ـ الأثري بين المعكوفتين ـ أنه لقحِّ السنَّة ينتمي.

لكن يأبىٰ اللَّه ـ تعالىٰ ـ إلَّا وأن يرفع الأستار ويجلي الغبار ـ علىٰ يد من هم رجومًا للشياطين ـ ؛ لتصان الملَّة وتظهر العلَّة ـ التي بها فضحوا في هذا الزمان ـ أنَّ هؤلاء أبالسة تزيَّنوا بزيِّ أهل العلم ولبَّسوا بلَبْس الطَّيالسة، فٱحذروهم، وٱقعدوا لهم كل مرصد؛ فذلك من الحقِّ اللاَّحب، وأوجب الواجب؛ حتَّىٰ لا تتهافت الأمة علىٰ ركوب المحارم. فلنعود إلىٰ المقصود.

قلنا: إنَّ من العادلة والبعد العذالة، أن يحمل المجمل ـ في كلام اللَّه وكلام رسوله وكلام الناس ـ علىٰ مفسّره؛ ليظهر المراد، ويتجنّب الإلحاد؛ الذي به حرّفت الكتب الأولىٰ. **فالمراد لا يظهر إلَّا بحمل المجمل علىٰ المفسر؛ وذلك لا يكون إلَّا بردِّ الكلام إلىٰ بعضه البعض؛** فلنرد الكلمة المجملة بِـ«قَلْبِه» ـ من كلام شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ لنرىٰ هل هو علىٰ شاكلة القوم ـ طائفة المرجئة الجهمية الجديدة ـ ، أم هم ٱدَّعوا وصلاً به فلم يقرّ لهم بذاك؟!!

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ في الكلام المفسّر للإجمال ـ ما لفظه: «فيقال لهم ـ يعني: المرجئة بفرقها ومقالاتها، ومنها الطائفة الجديدة؛ المدَّعية الوصل به، الأثرية بين المعكوفتين ـ : هذه الآية ـ وهي قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿**لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ**﴾ ـ إلىٰ قوله تعالىٰ ـ : ﴿**أُوْلَـٰٓئِكَ كَتَبَ**

﴿فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢]؛ والتي ذكر لأجلها الكلمة المجملة بـ«قَلْبِه» ـ فيها نفي الإيمان عمن يواد المحادين للَّه ورسوله، وفيها أنَّ من لا يواد المحادين للَّه ورسوله فإنَّ اللَّه كتب في قلوبهم الإيمان، وأيدهم بروحٍ منه، وهذا يدل علىٰ مذهب السلف أنه لابد في الإيمان من محبة القلب للَّه ولرسوله، ومن بغض من يحاد اللَّه ورسوله، **ثم لم تدل الآية علىٰ أنَّ العلم الذي في قلوبهم بأنَّ محمدًا رسول اللَّه يرتفع ولا يبقىٰ منه شيء**، والإيمان الذي كتب في القلب ليس هو مجرد «العلم» و«التَّصديق»، **بل «تصديق القلب» و«عمل القلب»**، ولهذا قال: ﴿**وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ٢٢**﴾ [المجادلة]. ـ إلىٰ أن قال رَحِمَهُ اللهُ ـ: ودلت هذه الآية علىٰ أنه لا يوجد مؤمن يواد الكفَّار، **ومعلوم أنَّ خلقًا كثيرًا من الناس يعرف من نفسه أنَّ «التَّصديق» في قلبه لم يكذب الرسول، وهو مع هذا يواد بعض الكفَّار**(١). فالسلف يقولون: **ترك الواجبات الظاهرة دليل علىٰ ٱنتفاء الإيمان الواجب من «القلب»**(٢)**، لكن قد يكون ذلك بزوال**

---

(١) وهذا هو واقع الحكام المرتدين اليوم ـ الذين ٱتخذوا القوانين الوضعية شرعة منزَّهة، ومحاربة الفضيلة دينًا متبعًا ومعاداة أولياء الله تطورًا وتقدمًا حضاريًا ـ ؛ ومع هذا كلّه يلقي عليهم «طائفة المرجئة الجدد»، و«أحبار السُّوء» ـ الذين خانوا الميثاق، وعلى كلِّ مفسرٍ ومفصلٍ أحكموا الوثاق ـ جلباب «ولاة الأمر» ـ وهم عن الأمر خرجوا، وللشرعة شنأوا. فنقول لهم: «إن لم تستحيوا فٱصنعوا ما شئتم».

(٢) قلت: ٱنظر جيدًا في كلمة «القلب» وما هو الذي ٱنتفى منه؟ ـ بسبب الترك للواجبات الظاهرة ـ ؛ كموالاة أولياء الله ومعاداة أعدائه؛ لأنها دلت على ٱنتفاء الإيمان من «القلب»، فما هو المنتفى من القلب؟ هل هو قوله أم عمله؟! فأجب أيها المستجيب وتابع الكلام المفسّر.

«**عمل القلب» ـ الذي هو حب اللَّه ورسوله وخشية اللَّه، ونحو ذلك ـ لا يستلزم أن لا يكون في القلب من «التَّصديق» شيء**، وعند هؤلاء ـ يعني بهم: المرجئة بفرقها ومقالاتها، ولاشك الأثرية بين ـ المعكوفتين ـ اليوم منهم ـ **كل من نفىٰ الشرع إيمانه دلَّ علىٰ أنه ليس في قلبه شيء من «التَّصديق» أصلاً، وهذا سفسطة عند جماهير العقلاء.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٩٦، ٩٧ ط/ جـ ١٤٧، ١٤٨ ط/ ق].

فٱحمل أيها الباصر المستبصر الكلمة المجملة بِـ«**قَلْبِه**» ـ التي ٱدَّعىٰ بها طائفة المرجئة الجدد؛ الوصل بشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجروا بها جري سكيتٍ ففضحتهم شواهد الزمان ـ ؛ وإن هي: إلَّا قمة في بيان، ومن باب الافتراض فنقول: هبكم أنها كذلك؛ علىٰ المفسّر وهو قوله: «الإيمان الذي كتب في القلب ليس هو مجرد «العلم» و«التَّصديق»، **بل «تصديق القلب» و«عمل القلب»**. وقوله: «... **دليل علىٰ ٱنتفاء الإيمان الواجب من «القلب»، لكن قد يكون ذلك بزوال «عمل القلب» ـ الذي هو حب اللَّه ورسوله وخشية اللَّه، ونحو ذلك ـ لا يستلزم أن لا يكون في القلب من «التَّصديق» شيء**».

فإياك أيها المرجىء الجلد الجديد ـ الأثري بين المعكوفتين ـ ؛ الذي سهلت علىٰ «أحبار السُّوء» مبتغاهم ـ لأنك ٱدَّعيت التَّصحيح والتَّضعيف وعهدتك إن هي إلَّا التَّزييف والتَّحريف ـ ؛ أن تقدم علىٰ ما فيه بأسك، وتدَّعي علىٰ مؤلف «**الدَّلَائِل فِي حُكْم مُوَالَاةِ أَهْل الإِشْرَاك**» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ كما ٱدَّعيت في كلام شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» ـ أنَّ المعني من قوله: «**وأنَّ هذا منافٍ للإيمان مضاد له**» هو

قول القلب بقسميه أو بأحدهما، وهما «المعرفة» و«التَّصديق»؛ فتجد منا ما لا يسرّك ـ النَّقد لتلبيسك والحبّ في تعريتك والجرح المفسر لشخصيتك؛ حتَّىٰ لا تضل العامة في دينها؛ بالأدب الجمّ، والتَّفصيل للمجمل المعتضد عليه المهمّ ـ هذا ما لم تظلمنا وتقدحنا بما ليس فينا ـ ؛ فإن أبيت إلَّا ذلك، فلا تجد الغلظة في الخطاب وسوء الآداب فحسب، وإنما السيل الجرار علىٰ من ٱختلس الأخبار، وكما تعلم أنَّ السيل يحمل علىٰ الجَرْف بكل طاقاته، فلك وما شئت. فهذا عارضٌ من القول ٱستوجب ذكره علىٰ هذه الفقرة فلنرجع إلىٰ الشَّرح.

وكما تعلم ـ يرعاك اللَّه ـ أنَّ الذين أخذوا بأصل الدّين ـ معاداة أعداء اللَّه؛ ولو كانوا من أقرب الأقرباء ـ قد ٱعتصموا بملَّة إبراهيم عليه السلام وٱستمسكوا منها بالكلمة المزروعة في عقبه. **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ **وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾** ﴾ [الزخرف].

فلما تبرَّأ إبراهيم عليه السلام من أقرب قريبٍ له، ومن قومه، وعاداهم في جنب اللَّه ـ لأنهم عدلوا بربهم ـ هداه المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ بسبب تلك الدَّعامة؛ التي أسِّست عليها الملَّة الحنيفية ـ وهي: معادة الكافرين والاعتصام مع جُنَّة المؤمنين ـ ؛ وجعل ما فعله مورَّثًا في العقب، يستمسك به كل من تبشبش لدعامة الإيمان وتطلَّع إلىٰ حسن الجنان.

ومن ٱستمسك بهذه الكلمة ـ المزروعة في العقب، والمسخر لها من يدعو إليها ويقاتل في سبيلها ـ وتفانىٰ في التَّمسك بها وإثباتها،

قابله المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ بالإحسان علىٰ الإحسان، كما قال ـ عزَّ وجلَّ ـ : ﴿ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴿٦٠﴾ ﴾ [الرحمن] ؛ بأن كتب في قلبه الإيمان وأيَّده بروحٍ منه. **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿**أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ**﴾ [المجادلة : ٢٢]؛ فالمكتوب كان جزاء لمعاداة أقرب الأقارب.

ومن تدبَّر في المكتوب الحسن ـ ولا حسن بعده ـ وجده يشتمل علىٰ حسنين كاملين؛ لو أنفق في تحصيلها الدُّنيا بأسرها، وكوبد الصعاب والشَّدائد في التَّحلية بهما، ما عدَّ شيئًا بجنبهما ـ لكمالهما ومسلكهما في توريث الجنان ـ .

فالحسن الأول المكتوب هو: صلاح «القوَّة النَّظرية العلمية»، وهذا كمال العلم، والحسن الثاني ـ الملازم للحسن الأول ولا ينفك عنه؛ للتَّلازم الذي بينهما ـ صلاح «القوَّة الإرادية العملية» وهذا كمال العمل المذكور في قوله: ﴿**وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ**﴾ [المجادلة : ٢٢].

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «**فهذا التَّأييد بروحٍ منه عام لكل من لم يحب أعداء الرسل وإن كانوا أقاربه،** بل يحب من يؤمن بالرسل وإن كانوا أجانب، ويبغض من لم يؤمن بالرسل وإن كانوا أقارب وهذه ملَّة إبراهيم.» [الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح ٢/ ١٨٤].

لهذا نرىٰ اليوم هذا التَّأييد ـ بسبب «كمال العلم» و«كمال العمل» ـ للفئة المقارعة للحلف اللَّدود ـ عبَّاد الصليب واليهود ـ ؛ علىٰ عدَّة جبهات من ديار الملَّة، فلقد سالت جحافل الصَّليب واليهود ـ مع

إخوانهم من الرضاعة، «الرافضة الباطنية» ـ وصحبهم في ذلك الشيطان بخيله ورَجله، ونادىٰ فيهم: هلموا لهذه الفئة الضالة والخارجة علىٰ ما ٱستهويته وأحببته لكم؛ لتسلكوه فيرديكم في جهنَّم ويهديكم إلىٰ عذاب السعير، ولما سوف أتبرأ منه وأكفر به وبكم يوم القيامة.

فٱستجاب دعاة المسخ للفطرة المكمَّلة بالشرعة المنزَّهة مع طبقة الحمير، وٱستنقصوا أولياء الرحمن وٱزدرؤوهم لقلتهم ـ العددية والعتادية ـ فماذا كان بعد؟!! هو ما نشاهده ونسمع به من حينٍ إلىٰ آخرٍ ـ يثلج صدر المحبين لهم، ويخنس أفواه الشانئين المبغضين للتوحيد وصفائه ـ.

فلقد حذَّر ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالى ـ حزب الشيطان من محاربة حزب الرحمن ـ المكتوب في قلبه الإيمان والمؤيد بروحٍ منه ـ في نونيته ـ «الكَافِيَة الشَّافِيَة فِي الانْتِصَار لِلْفِرْقَة النَّاجِيَة» فقال ما لفظه:

يَا مَنْ يَشُبُّ الحَرْبَ جَهْلاً مَا لَكُمْ ... بِقِتَالِ حِزْبِ اللهِ قَطُّ يَدَانِ

أَنَّى يُقَاوِمُ جُنْدُكُمْ لِجُنُودِهِمْ ... وَهُمُ الهُدَاةُ وَنَاصِرُوا الرَّحْمَنِ

وَجُنُودُكُمْ مَا بَيْنَ كَذَّابٍ وَدَجَّـ ... ـالٍ وَمُحْتَالٍ وَذِي بُهْتَانِ

مِنْ كُلِّ أَرْعَنَ يَدَّعِي المَعْقُولَ ... وَهُوَ مُجَانِبٌ لِلْعَقْلِ وَالإِيمَانِ

فٱعتبروا يا أولي الأبصار؛ بما حلَّ ـ في حزب الشيطان ـ من دمارٍ، ولا يستخفنَّكم ـ الجالب بخيله ورجله ـ فإنه قال ـ عزَّ وجلَّ ـ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [النحل].

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية في «الكَافِيَة الشَّافِيَة فِي الانْتِصَار

لِلْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ» ما لفظه:

وَتَحَيَّزَتْ إِلَيْهِمْ لَا غَيْرِهِمْ ... لِتَكُونَ مَنْصُورًا لَدَى الرَّحْمَنِ

وَاللهُ نَاصِرُ دِينِهِ وَكِتَابِهِ ... وَرَسُولِهِ فِي سَائِرِ الأَزْمَانِ

لَكِنْ بِمِحْنَةِ حِزْبِهِ مِنْ حَرْبِهِ ... ذَا حُكْمُهُ مُنْذُ كَانَتْ الفِئَتَانِ

فعلم من صحيح المنقول وصريح المعقول أنَّ الإيمان النَّافع الجالب للحسن الماتع، له لوازم وأضداد موجودة تستلزم ثبوت لوازمه وٱنتفاء أضداده، ومن أضداده بل هو سنامه، موادة من حاد اللَّه ورسوله، لأنه إذا كان في القلب ـ وأعني به: قسمه العملي ـ حبّ اللَّه ورسوله ثابتًا ٱستلزم موالاة أوليائه ومعاداة أعدائه ـ كما دلَّت آية الباب؛ والتي أسهمناها بهذا الشرَّح، فلنتمم.

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**ففي هاتين الآيتين، البيان الواضح أنه لا عذر لأحدٍ في الموافقة علىٰ الكفر، خوفًا علىٰ «الأموال» و«الآباء»، و«الأبناء» و«الأزواج» و«العشائر»، ونحو ذلك ممَّا يعتذر به كثيرٌ من الناس**».

لقد ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ «الخوف» مرارًا وأعاده تكرارًا، ليبلغ ـ ويحسن في الإبلاغ ـ أنَّ الخوف لا يبيح الكفر والارتداد علىٰ العقب، كيف والخوف مداره علىٰ عاجلٍ فاني؟!!

فمتىٰ كانت الأعذار الثمانية ـ المذكورة في سورة «التَّوبة» تبيح ركوب المحذور، والبعد عن إتيان المأمور؟! فعلىٰ الموحد ـ الراجي رحمة ربه ـ أن يصبر ولا يوافق الكفَّار الأصليين أو المرتدين الشانئين لما يطلبونه منه، خاصة إذا كان الطلب ينقض أصل الدّين، ويقوي

شوكة الكافرين.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «**في الموافقة علىٰ الكفر**». لا يقصد به التَّصديق بكفرهم وشركهم، وإنما ولايتهم حذرًا علىٰ الأعذار الثمانية ـ وإن كان يكذبهم ويبطل ما ٱدَّعوا ـ ؛ لأنَّ ولايتهم مذهبة لعمل القلب فقط، لا تجتمع هي وحبّ موالاة أولياء اللَّه، لكن هي لا تذهب التَّصديق بتاتًا، ومن هنا أُتِي المرجئة وطائفتهم الجدد، فتنبه ـ يرعاك اللَّه ـ .

كيف وقد أوجب المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ مجاهدة أهل الفجور والفحشاء والمنكر، وأهل النفاق ـ وهم بين أظهرنا ـ وقد طلب فيه الغلظة، فكيف بالكفَّار الأباعد ـ الذين حلُّوا قومهم دار البوار، جهنَّم يصلونها وبئس القرار؟!

وكما تعلم ـ يرعاك اللَّه ـ أنَّ أكثر النفوس تكره هذا ـ وأعني به: مجاهدة هؤلاء ومراغمتهم ـ ، فكثير من الناس يكرهون الجهاد ـ لما فيه من مصابرة وشدَّة ومشقة ـ أعظم من كراهتهم للمنكرات، **فقد يجتمع في كثيرٍ من نفوس الناس بغض الكفَّار وبغض أهل الفجور، وبغض نهيهم وجهادهم؛ لما في ذلك من ٱحتمال المصاعب، ولهذا لا تقدم عليه إلَّا الطائفة الصادقة.**

فقد علَّق المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ صفة «الصدق» علىٰ الرغبة في الجهاد بالمال والنَّفس، وحصر الإيمان في المؤمنين المجاهدين، وأخبر أنهم هم الصادقون. **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات]. فإنَّ النَّفس ـ المؤتي للأوامر والمبتعدة

عن المحاظر ـ لا تحتمل ما يؤذيها من الأقوال والأفعال ـ في الجهاد ومصابرة العدو ـ إلَّا إذا كانت صادقة. لكن لا تتحمل المذلة والهوان ـ ولو كرهت الجهاد والمصابرة عليه ـ وأذل الذُّل موافقة الكفَّار والمسارعة إلىٰ ما يطلبونه، وتضاعف تلك المذلة ـ والعياذ باللَّه ـ إذا كانت الموافقة تدور علىٰ شهواتٍ فانيةٍ، أو الخوف علىٰ العُصبة.

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**إذا كان لم يرخِّص لأحدٍ في موادتهم، وٱتخاذهم أولياء بأنفسهم خوفًا منهم وإيثارًا لمرضاتهم. فكيف بمن ٱتخذ الكفَّار الأباعد أولياء وأصحابًا، وأظهر لهم الموافقة علىٰ دينهم، خوفًا علىٰ بعض هذه الأمور ومحبة لها؟!**».

بالطريق الأولىٰ والأحرىٰ أن لا يتخذ الكفَّار الأباعد وليجة وبطانة؛ إذا كانت «الولاية» و«الوليجة» و«البطانة» محرَّمة في الكافر أو المرتد القريب، وبهذا تعلم أنَّ الذين يتخذون الحلف اللَّدود ـ عبَّاد الصليب واليهود الأباعد ـ أولياء اليوم؛ قد خلعوا ربقة الإسلام من أعناقهم ـ وإن صلوا وصاموا وحجوا البيت الحرام ـ ، وإن ٱدعوا أنَّ ذلك سببه دفع «الإرهاب» و«الغلو» و«التَّشدد» ـ كما يزعمون ـ .

فإذا كانت ربقة الإسلام تنخلع بمجرد الموافقة علىٰ المحاربة للطائفة الهادية المهدية ـ الدَّاعية لنشر الفضيلة والطَّمس لمعالم الرَّذيلة ـ كما هو مشاهد اليوم ـ؛ وإن كانت كذبًا وسرًّا، فكيف إذا كانت الموافقة مصحوبة بالقول والفعل والتَّحريض ـ والسَّعي في ذلك بما أوتي من قوَّة؟!!

فلا عبرة بما يدَّعي هؤلاء الموافقة ـ بالقول والفعل ـ للكفَّار

الشانئين الأباعد من إسلامٍ وهم قد خرجوا منه من الباب الواسع، ولا عبرة بما يلقي حبر سوئهم من جلباب الولاية عليهم ـ وهم قد ٱتخذوا العداوة لأولياء اللَّه ليس دثارًا فحسب، وإنما جعلوها الدِّثار والشعار، فلا يقدم علىٰ الذَّب عنهم إلَّا اللاَّهف اللاَّهث المتخرج من مدرسة «بلعام بن بعوراء» ـ المنسلخ عن الدَّلائل البيّنات والحجج الزَّاهرات، البائع للعصمة بفتات اللقمة ـ .

وكما تعلم ـ يرعاك اللَّه ـ إنَّ الموافقة علىٰ دينهم ـ التي خلعت ربقة الإسلام من أعناقهم؛ كما هو ظاهر اليوم بالاعتبار ـ ليست تمتُّ إلىٰ التَّصديق بشيءٍ ألبتة، ومن قال غير ذلك ، فقد دخل دهليز الإرجاء، بل وطىء فناءه.

وليعلم الموافقة للكفَّار الأقارب فضلاً عن الأباعد، أنَّ مهما تقرب إليهم بتلك الموافقة؛ إلَّا وأبغضوهم للتَّباين العقدي، بل يحترمون المعادي ويبغضون الموالي ـ لمعرفة أنَّ من تولاَّهم، مقصده دنيا يصيبها، أو مزاود يملأها؛ بخلاف المعادي لهم ـ الذي علم قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴿٢﴾﴾ [المُمتَحنَة]. وقوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا﴾ [آل عِمرَان : ١٢٠].

وما يسوء الكفرة الفجرة ـ الأقارب والأباعد ـ هو ٱعتصامنا بحسن الحسن، بل لا حسن غيره؛ التَّوحيد والكفر والبغض لكلّ نديد، وعلىٰ هذا مقارعتهم لنا اليوم وإلىٰ قيام الساعة، والحمل علينا من كل صوبٍ؛ يصحبهم في ذلك الشيطان بلوائه وخيله ورجله يهون لهم شأننا ـ حتَّىٰ

يستدرجهم إلىٰ ما هرب منه في «غزوة الفرقان»، لما قال ـ : ﴿إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّنكُمۡ إِنِّيٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوۡنَ﴾ [الأنفال: ٤٨].

فلما كانت سنن اللَّه باقية لا تجد لها تحويلاً ولا تبديلاً، ٱستدرج ـ حزب الشيطان اليوم ـ الحلف «اليهوصليبي» مع إخوانه من الرضاعة؛ «الرافضة الباطنية» ـ لميدان الهول والشَّدائد، ونادىٰ فيهم ـ الذي تعبَّدوه وٱتخذوه ناصحًا ووليًا ـ إلىٰ تلك الشَّدائد، وهوَّن لهم من شأنها، أنَّ عصابة الموحدين وجُنَّة المؤمنين اليوم، قلَّة قليلة، سفيهة ذليلة، ٱتخذت من الشعاب والوديان مراتع كليلة، ليس لهم ناصر ونظرهم قاصر؛ فهلموا لحربهم وٱشتثاثهم، حتَّىٰ لا يذهب ما ٱنجزتموه ـ من ولاية المرتدين علىٰ رقاب المؤمنين المستضعفين ـ فإذا بهم يرون الحقيقة جليَّة، من تلك العصبة الفتية، فكثر فيهم الانتحار، والالتجاء إلىٰ كل غار ـ لعلهم يسلمون ـ .

والفرق بين الكفَّار والمرتدين وبين عصابة الموحدين، أنَّ الأخيرة صبرت ساعة للَّه، وتحمَّلت ملامة في سبيل اللَّه، فكانت لها العاقبة. **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿وَأَبۡصِرۡ فَسَوۡفَ يُبۡصِرُونَ ١٧٩﴾ [الصافات].

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**ومن العجب ٱستحسانهم لذلك، وٱستحلالهم له. فجمعوا مع الردَّة ٱستحلال المحرم**».

يتعجب المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ وحقّ له أن يتعجب، من أناسٍ عاشوا في كنف التَّوحيد، يرون من أهله أزكىٰ الأخلاق، وأسمىٰ التَّودد وخفض الجناح، أموالهم مصانة، وأعراضهم معصومة، لو طلب منهم عصمتها لا يعصمونها مثل ما عصمها الموحدة الشانئة للمندة، فلما

طلع قرن الشيطان وظهر لواؤه في الأفاق، ٱستجاب ـ الذين أظهروا ما أسرُّوه طوال عيشهم مع الموحدين ـ ، وكثَّروا سواد المرتدين وطلبوا رضاهم، لعلَّ يغدق عليهم، أو تسلم لهم أموالهم ـ التي تعلَّلوا بعلل الخوف لأجلها ـ . وهذا هو ٱستحسانهم الذي تعجَّب المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ منه.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فجمعوا مع الردَّة ٱستحلال المحرم**». وكما لا يخفىٰ أنَّ هذا الجمع ردَّة مغلظة، فالردَّة بالشبهة أو لجلب مسرة ودفع مضرة، ليست كالردَّة بالإغاض والمسبَّة. فهؤلاء جمعوا بين ناقضين لأصل الدّين، ناقض الولاية والمودة للكفَّار المرتدين، وناقض الاستباح لدماء المسلمين المعصومة، وهذا هو: «الاستحلال». ولقد أوضحنا فيما سبق أنَّ «الاستحلال» على نوعين:

الأول: «التَّلفظ بحلِّ المحرم». والثاني: «عدم إلتزام التَّحريم»، وأشبعنا القول فيه، وبيَّنا هناك لبس المرجئة وطائفتهم الجدد؛ أنها لا تثبت منه إلَّا «النوع الأول»، فراجعه لتتحصَّن من مخازي القوم العديدة، ومسالكهم العنيدة؛ اللِّجاج بغيتهم فيها، والنُّفور في الفجاج قريحتهم فيها؛ لعلَّهم يُلبِّسون.

وقبل أن أكف عنان القلم في هذا الدَّليل لأنتقل إلىٰ ما قبل الأخير ـ يسر لنا اللَّه ذلك ـ ، أودّ أن أوضح وأصوّر حالة عساكر الدَّولة العثمانية ـ المشركة القبورية ـ لتعلم أنَّ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يبالغ فيما ذكره من قبائحم المبدية ووقائعهم المخزية التي لا نظائر لها؛ مع مؤرخٍ عاش حقبتهم، وشاهد صنائعهم، وعلم من حالهم، وعلىٰ لسان عساكرهم

ما ذكره في تاريخه وجعله شهادة شاهدة.

يقول المؤرخ عبدالرحمن الجبرتي المصري ما لفظه: «ولقد قال لي بعض أكابرهم ـ ويعني به: بعض العساكر؛ من الذين يدَّعون الصلاح والتَّورع ـ : أين لنا بالنصر وأكثرعساكرنا علىٰ غير الملَّة، وفيهم من لا يتدين بدينٍ، ولا ينتحل مذهبًا، وصحبتنا صناديق المسكرات، ولا يسمع عرضينا أذان، ولا تقام به فريضة، ولا يخطر في بالهم ولا خاطرهم شعائر الدّين، والقوم إذا دخل الوقت أذن المؤذنون، وينتظمون صفوفًا خلف إمامٍ واحدٍ بخشوع وخضوع، وإذا حان وقت الصلاة والحرب قائمة أذن مؤذن وصلوا «صلاة الخوف» فتتقدم طائفة للحرب وتتأخر الأخرىٰ للصلاة، وعسكرنا يتعجبون من ذلك؛ لأنهم لم يسمعوا به فضلاً عن رؤيته، وينادون في معسكرهم: هلموا إلىٰ حرب المشركين المحلقين الذقون المستبيحين الزنا واللواط، الشاربين الخمور، التاركين للصلاة، والآكلين الربا، القاتلين الأنفس، المستحلين المحرمات، وكشفوا عن كثيرٍ من قتلىٰ العسكر فوجدوهم قُلفًا غير مختونين، ولما وصلوا «بدرًا» وٱستولوا عليها وعلىٰ القرىٰ والخيوف، وبها خيار الناس، وبها أهل العلم والصلحاء، نهبوهم وٱتخذوا نساءهم وبناتهم وأولادهم وكتبهم، فكانوا يفعلون فيهم ويبيعونهم من بعضهم لبعض، ويقولون: هؤلاء الكفَّار «الخوارج» حتَّىٰ ٱتفق أنَّ بعض أهل «بدر» الصلحاء طلب من بعض العسكر زوجته فقال له: حتَّىٰ تبيت معي هذه الليلة وأعطيها لك من الغد.» [عجائب الآثار ٣/ ٣٤١، ٣٤٢].

فأين هذا ـ ممَّا ذكره المؤرخ «عبدالرحمن الجبرتي المصري» من

عساكر تلك الدَّولة ـ ؛ ممَّا هو متوفرٌ بل أكثر منه في عساكر المرتدين اليوم؟!!

فزيادة لما جمعوه من تلك القبائح المبدية والمسالك المخزية، والوا عبَّاد الصليب اليوم، وأعانوهم بكل إعانة.

أفلا ترون يا أحبار السُّوء وكم أنتم كثر اليوم ـ لا كثَّركم اللَّه ـ أنَّ المرتدين وعساكرهم قد هبُّوا، ولخدمة الصليب لبُّوا، يحكمون شرعته، ويجعلون «الزنا» و«اللواط» مقننًا يجلبون منه «الضرائب»، ويبيحون الردَّة ويجعلونها حرية للمعتقد، ـ يبحون لكل محرَّمٍ ويسعون لطمس كلّ معلمٍ ـ ، أما السبّ للَّه والاستنقاص منه ومن شرعته المنزَّهة؛ لما يصطدموا بعصابة الموحدين فحدث ولا حرج، ثم كلّ هذا المُرَىٰ تصفون الموحدة المقاتلة للشائنة بـ«الخروج» و«الإرهاب» و«التَّشدد» و«السَّفك» للدماء؟!! قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ** ﴿٤٦﴾﴾ [الحج].

❖ ❖ ❖ ❖

«الدَّلِيلُ العِشْرُونَ»

قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِي سَبِيلِي وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ۝١﴾ [الممتحنة].(١)

فأخبر ـ تعالىٰ ـ أن من تولىٰ أعداء اللَّه ـ وإن كانوا أقرباء ـ ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ۝١﴾ [الممتحنة]. أي: أخطأ الصراط المستقيم، وخرج عنه إلىٰ الضلال. فأين هذا ممَّن يدَّعي أنه علىٰ الصراط المستقيم لم يخرج عنه!! فإنَّ هذا تكذيبٌ للَّه، ومن كذَّب اللَّه فهو كافر. وٱستحلال لما حرّم اللَّه من ولاية الكفَّار. ومن ٱستحلّ محرمًا، فهو كافر.

ثم ذكر ـ تعالىٰ ـ شبهةَ من ٱعتذر بـ«الأرحام» و«الأولاد»؛ فقال: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٣﴾ [الممتحنة]. فلم يعذر ـ تعالىٰ ـ من ٱعتذر بـ«الأرحام» و«الأولاد» والخوف عليها ومشقَّة مفارقتها. بل أخبر أنها لا تنفع يوم القيامة، ولا تُغني من عذاب اللَّه شيئًا؛ كما قال ـ تعالىٰ ـ في الآية الأخرىٰ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ۝١٠١﴾ [المؤمنون].

---

(١) قلت: إنَّ أصل هذا الدَّليل في المخطوطة هو كما يلي: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ۝١﴾؛ فأحببنا أن نكمل الآية الكريمة ـ رغبة في الفهم وإمعانًا في الزَّجر ـ؛ لعلَّ يذَّكر من سمع القارع الزَّاجر.

الشَّرْحُ:

ٱعلم ـ أرشدك اللَّه ـ إلىٰ طاعته، أنَّ محبة اللَّه ورسوله من أعظم واجبات الإيمان، وأكبر أصوله وأجل قواعده، وهي عبادة مطلوبة بنفسها في الدُّنيا والآخرة؛ بخلاف العبادات الأخرىٰ ـ التي تنقطع بحصول الأمن ودخول دار الأبرار ـ ، وإذا علم ذلك، أنَّ علىٰ المؤمن الموحد أن يكون متبعًا غير مبتدعٍ فيها، و«المقتصد» و«السابق بالخيرات» في هذه المحبة ـ هو الذي لا يتقدم بين يدها؛ فإذا أحب اللَّه ـ تعالىٰ ـ ورسوله أحب، وإذا أبغض اللَّه ـ تعالىٰ ـ ورسوله أبغض، وشرطها وأصل أصولها عندما تكون واجبة لابدَّ أن ينتفي ضدها، وبوجود ضدها يعلم أنها ثابتة؛ فهي كاللاَّزم مع ملزومه.

فالمؤمن الموحد ـ وأعني به: «الظالم لنفسه» ـ فيما دون التوحيد ـ و«المقتصد» و«السابق بالخيرات» يحب ما أحب اللَّه ورسوله، ويبغض ما أبغض اللَّه ورسوله، فهو يريد ما أراد اللَّه ورسوله بإرادته، ويكره ويبغض ما أمر اللَّه ورسوله ببغضه وكراهته، فليس عنده حبٌّ ولا بغضٌ لغير ذلك؛ وغير متقدمٍ بين يدي ما أوجبه اللَّه ورسوله من تلك المحبة؛ المستلزمة لضدها، فتجده يأمر بما أمر به اللَّه ورسوله؛ لا يزيد ولا ينقص منه شيئًا، وينهىٰ عمَّا نهىٰ عنه اللَّه ورسوله ولا يزيد ولا ينقص منه شيئًا؛ ويفني قلبه في ذلك ـ علىٰ قول أهل الزهد ـ وهو: **فناء القلب عن إرادة ما سوىٰ الرب ـ سبحانه ـ والتوكل عليه، وتوابع ذلك**؛ وهذا من أوجب الواجبات وأصل أصولها، ومن فعل ذلك فقد

أتىٰ اللَّه بقلبٍ سليمٍ، فلقد ٱشترط المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ ذلك وجعله علَّة في حصول الإيمان الموجب للاطمئنان؛ الذي يحصل به الرضوان ودخول الجنان. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء]. وهو: سلامة القلب من الاعتقادات الفاسدة والإرادات الشَّهوية الزَّائفة.

فالتوحيد مبني علىٰ التطهير من المعايب والصبر علىٰ المصايب، وحب غير اللَّه للَّه، وذلك هو قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الكهف: ٢٨]. فهذا أصله وسنام إخلاصه، ووضوح ذلك وإشراقه وبهجته ظاهر علىٰ سورتي التوحيد ـ ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿١﴾﴾ و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾.

فالأولىٰ: متضمنة للتوحيد «العملي الإرادي»، وهو: إخلاص الدّين للَّه بالقصد والإرادة. والثانية: متضمنة للتوحيد «القولي العملي»، كمحبة غير اللَّه للَّه.

وتأمل ـ رحمك اللَّه ـ في السورة المتضمنة للتوحيد «العملي الإرادي»، كيف أنها متصدِّرة بوصفٍ مشروطٍ لحصول ذلك التوحيد، وهو **تكفير الكفَّار ووصفهم بالكفر قبل البراء منهم**. فهذا التوحيد تعلق به «الحمد» و«الذم» و«الحب» و«البغض» و«الموالاة» و«المعاداة»؛ فمن كان مؤمنًا وجبت موالاته ـ من أيِّ صنفٍ كان، وفي أيِّ دارٍ كان، ـ ومن كان كافرًا أو مرتدًا وجبت معاداته ـ من أيِّ صنفٍ كان؛ قريبًا أو بعيدًا، وفي أيِّ دارٍ كان؛ وعلىٰ هذا الآية ـ التي ٱتخذها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ دليلاً ماتعًا؛ ومنها قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ

أَوۡلِيَآءَ﴾ [المُمتَحنَة: ١].

وكما تعلم أنَّ آية الباب نزلت في قصة «حاطب بن أبي بلتعة اللخمي» البدري رضي الله عنه؛ لما كاتب «كفَّار قريش»، وأفشىٰ سرًا من أسرار رسول اللَّه؛ ظن أن يكون له يدٌ وجاهٌ عندهم بسببه؛ يمنعهم من السَّطو والانتقام من «الأقارب» و«الأحبة» و«المال».

ولا أريد أن أتكلم علىٰ هذه القصة بإسهابٍ وإمعانٍ؛ لأني سوف أفردها مفصَّلة بعد الشَّرح مباشرة ـ إن شاء اللَّه تعالىٰ ـ، وأتكلم عليها؛ في «المبنىٰ» و«المعنىٰ» و«المضمون» وما ٱعتضد عليه المخالف في عدم تكفير من فعل فعلة «حاطب بن أبي بلتعة» وأطلق ذلك ولم يقيّده، ولم يعلم أنَّ عذر «حاطب» المانع من التكفير؛ ليس «البدرية» فقط، وإنما «نكتة بديعة» خفيت معالمها علىٰ كثيرٍ، شهدت لها رواية صحيحة؛ وقد سمَّيت ذلك التَّفصيل «**دحر المُعْتَضِد بِقِصَّةِ حَاطِبٍ فِي عَدَمِ تَكْفِيرِ الجَاسُوسِ المُخَاطِبِ**»، فأترك ذلك في بابه ـ لأنه من حسن الصناعة ـ وأسهم في الشَّرح.

■ فقوله رحمه الله ـ تعالىٰ ـ: «**فأخبر ـ تعالىٰ ـ أن من تولىٰ أعداء اللَّه ـ وإن كانوا أقرباء ـ ﴿فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ١﴾[المُمتَحنَة]. أي: أخطأ الصراط المستقيم، وخرج عنه إلىٰ الضلال. فأين هذا ممَّن يدَّعي أنه علىٰ الصراط المستقيم لم يخرج عنه!! فإنَّ هذا تكذيبٌ للَّه، ومن كذَّب اللَّه فهو كافر. وٱستحلال لما حرّم اللَّه من ولاية الكفَّار. ومن ٱستحلّ محرمًا، فهو كافر**».

إنَّ من العجب؛ فيمن تولَّىٰ الكفَّار والمرتدين علىٰ وثب ـ طمعًا

في دنيا خسيسة يصيبها ـ والعجب العجاب هو: تولية أعداء اللَّه البعداء؛ فكيف بالجاسِّين خلال الديار ـ فتكًا بالأعراض، وإثخانًا في الدماء، ونسفًا للكتاب وتمزيقه وٱمتهانه ورميه تحت الأنقاض ـ ؟!!؛ كما هو حاصل اليوم في «العراق» و«أفغانستان» و«الصومال»، بل في كلّ مكان.

فإذا كان من العجب تولي أعداء الأهل الأقارب، فكيف بأعداء رب الأرباب ـ الذين يعدلون به ويتخذون له الأنداد ـ ؟!. فيكفي بعداوة المعادي للمولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أنها باعثة وداعية إلىٰ عداوتك له من كلّ الأبواب؛ وعدم الإرتقاب فيه «إلًّا» ولا «ذمة» ـ لأنه قد خرقها بعداوة المولىٰ، والقيام بالحرب علىٰ حزبه ـ ؛ حتَّىٰ يخرج من هذه العداوة؛ وذلك هو أصل التوحيد ولا يقوم إلَّا به.

وتأمل ـ رحمك اللَّه ـ في ذلك الوصف المعلَّل ـ الذي جاء في قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ۝١﴾ [الممتحنة]. تجد أنه جاء بعد زواجرٍ وقوارعٍ ناهيةٍ عن ٱتخاذ الأعداء ـ للفطرة المكمَّلة والشرعة المنزَّهة ـ أولياء أو الإلقاء إليهم بالمودة، وكما تعلم **أنَّ ذكر الوصف عقيب الحكم يدل علىٰ أنه علَّةٌ له.**

فالضلال في السَّبيل ناجمٌ عن نقض العروة الوثقىٰ والبعد عن الدَّليل ـ الذي جاء واضحًا في قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَـٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ۝١ إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ

أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴿٢﴾ ﴾ [الممتحنة].

كيف يلقىٰ بالمودة إلىٰ أناسٍ لا يرقبون في مؤمن «إلًا» ولا «ذمة»، والإل: هو «العهد» و«القرابة» و«الميثاق»، فلا يحسبنَّ الموالي لأعداء اللَّه، أنه سوف يراعون خيانته وموالاته لهم، فقد علَّل المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أنهم متىٰ ظفروا بالموالي، أروه من العذاب أشكالاً وألوانًا وبلاوي؛ بقوله: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [الممتحنة].

وٱنظر ـ أرشدك اللَّه ـ إلىٰ طاعته، إلىٰ نكتةٍ بديعةٍ، وإلىٰ فائدةٍ عزيزةٍ ـ كانت وصفًا بعد الحادثة؛ فدلَّت علىٰ أنها علَّة لها ـ ؛ في قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾ [الممتحنة : ١]؛ كيف حصلت بمجرد كتابة كتابٍ للكفَّار ـ مع إظهار وإضمار صاحب الكتاب العداوة لهم ـ ، فقد سمَّىٰ اللَّه ـ تعالىٰ ـ كتابة الكتاب إلىٰ الكفَّار ـ يظهر فيه فشوىٰ الأسرار والاطِّلاع علىٰ العورات ـ «مودة».

وكما تعلم أنَّ المودة إذا حصلت من المسلم إلىٰ الكفَّار والمرتدين فقد نقض عرىٰ الإيمان وكفر بذلك، فكيف إذا كان معها الدَّل علىٰ العورات والإعانة لهم في إقامة «المنازل» و«الخانات» و«السروات» ـ المُهدمة للسبيل والمُنتهكة لحرمات النبيل ـ ؟!!

ولا أعني بالمودة الناجمة عن رحمٍ أو عِشرةٍ ـ كالوالدين المشركين، والزوجة الكتابية ـ فهذه المودة توجب النَّفقة المواساة، أما المودة ـ التي وصفت بالمكاتبة وكانت علَّة لها ـ توجب النصرة والموالاة، فالفرق بينهما شاسعٌ. فحتَّىٰ المودة الطبيعية ـ الموجبة

للنفقة والمواساة ـ ، إن لم يكن معها البغض لوصف الكفر دلَّت علىٰ أنَّ الإسلام والإيمان منتفٍ؛ وإن زعم صاحبها أنه مسلم يصلي ويصوم. **فالبغض لوصف الكفر لازمٌ لوجود الإيمان، وعدمه يدل علىٰ أنَّ أصل الدّين منتفٍ.**

فمن الكذب الصراح، والافتراء علىٰ النصوص الصحاح، أنَّ ما يفعله الموالون للجاسّين خلال الدّيار ـ من إعانةٍ ومشورةٍ ودلٍّ علىٰ العورة ـ ليس بناقضٍ لإيمانهم، وأنهم باقون علىٰ إسلامهم ومبغضون للكفَّار وعاداتهم، بل فعلهم ٱستحلال لماحرم اللَّه.

فلقد غرَّ هؤلاء ما جرىٰ ـ ما هو ثابت بالقدر الكوني، وإن كان لا يجيزه الحكم الشرعي؛ من إدالةِ أهل الباطل علىٰ أصحاب الحقّ ـ ؛ وذلك حكمة ـ ظهرت معالمها أو خفيت ـ لأنه ـ تعالىٰ ـ : ﴿**لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ** ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء]. وظنوه أنه مستمر وظاهر علىٰ أصحاب التوحيد ـ الذين ٱتخذوا الجبال والشعاب والوديان حصنًا يتحصَّنون به لدينهم ـ ؛ لما بهرهم وبهْرَجهم جحافل أهل الباطل، وما جلبوه معهم من عدَّةٍ وعتادٍ ـ خاصة اليوم؛ لتطور تكنولوجيا الفتك والقتل والتشريد ـ ، فهرولوا إلىٰ موالاتهم؛ وحكَّام القانون الوضعي ليس منك ببعيد، وألقوا بالمودة.

أَوَ ما علموا من كتاب اللَّه ـ تعالىٰ ـ في ذكر أحوال المستقدمين ـ **أنَّ السنَّة المطَّردة والعادة المستمرة، هو ظهور المتعجرفين والمترفين مؤقتًا علىٰ المؤمنين المستضعفين محنة لتظهر بها نعمة، فهل من معتبر؟!**

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نونيته ـ «الكَافِيَة الشَّافِيَة فِي الانْتِصَار لِلْفِرْقَة النَّاجِيَة» ـ ما لفظه:

وَالحَقُّ مَنْصُورٌ وَمُمْتَحَنٌ فَلا تَعْجَبْ فَهَذِهِ سُنَّةُ الرَّحْمَنِ
وَبِذَاكَ يَظْهَرُ حِزْبُهُ مِنْ حَرْبِهِ وَلِأَجْلِ ذَاكَ النَّاسُ طَائِفَتَانِ
وَلِأَجْلِ ذَاكَ الحَرْبِ بَيْنَ الرُّسُلِ وَالـ ـكُفَّارِ مُنْذُ قَامَ الوَرَى سَجْلَانِ
لَكِنَّمَا العُقْبَى لِأَهْلِ الحَقِّ إِنْ فَاتَتْ هُنَا كَانَتْ لَدَى الدَّيَّانِ

فكاد حبل الإيمان أن ينقطع ويصطلم، وعمود الكتاب أن يجتث ويخترم؛ من هذه الفتنة ـ اليهوصليبية ـ اليوم، فدأب الكافرين المستأخرين كدأب الكافرين المستقدمين ـ في الوعد والوعيد، والويل والتهديد ـ ، و«الحالة» و«الشبهة» و«الشهوة» و«الغضبة» ـ المتمسك بها عند الكافرين المستأخرين، هي ذاتها عند الكافرين المستقدمين.

ألم يقل فرعون ـ لعنه اللَّه ـ : ﴿ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓۖ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ ٢٦﴾ [غافر] ؟!!

وقال فرعون العصر وطاغيته «بوش الصغير» ـ اللعين ـ : «دعونا نقضي علىٰ الفاشية الإسلامية، المهددة لحضارتنا النصرانية اللبيرالية».

كيف وهو من حزَّب الأحزاب وأوغل في العتاب، ليظهر الشرك وتتخذ الأضرحة والقباب؛ ندَّة، والشرعة المنزَّهة سلعة، وجليّها ـ خاصة ما كان من باب «الولاء والبراء» ـ إرهابًا وسبابًا؟!؛ فترأس بذلك الحملة اليهوصليبية ـ التي ٱشتد وحمىٰ وطيسها، وبان زيفها، وبدأ يتقهقر كيدها ـ فكيف كان كيد فرعون الصغير ـ الذليل ـ ؟! هو كما

كان كيد فرعون الكبير. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴿٣٧﴾﴾ [غافر]. أليس هذا سنَّة مطَّردة وعادة مستمرة؟!!

فمن والىٰ هذا القزم اللئيم أو غيره، فقد نقض عرىٰ الإيمان ودخل الكفر الوخيم.

يقول عليه الصلاة والسلام : «**مَن أعَانَ ظالمًا بباطلٍ لِيَدحض به حقًّا؛ فقد برىء مِن ذمة اللَّه وذمة رسوله**(١)» [الطبراني في «الصغير» و«الأوسط»].

فكيف إذا كانت الإعانة لأبطل الباطل ـ الشرك العاطل ـ ؛ لينقطع حبل الإيمان، وتختل كفتي الميزان ـ الذي لأجله أنزل الحديد ـ ؛ حتَّىٰ يعبد اللَّه وحده، ويجد المعارض حدّه إما بقولٍ بليغٍ، أو ببارقة سيفٍ سطيعٍ؛ حتَّىٰ يتبشبش المستضعف بالإيمان، ويظهر علىٰ سفحات وجه الاطمئنان؟!!

فلقد ذكرنا فيما سبق عدَّة أقوال لأهل العلم والإيمان، تزيّف أعذار الموالين للجاسِّين خلال الديار، أو المستعينين بالمشركين والكافرين والمرتدين؛ ليحافظوا علىٰ أموالهم المنهوبة وكراسيهم المسلوبة؛ فيها كفر من فعل ذلك، ولو ٱدَّعىٰ ما ٱدَّعىٰ، ومتَّنوا فتواهم ذلك، بما جاء في السنَّة والكتاب، وما أثر عن الأصحاب؛ ليشهد لهم العهد والميثاق، أنهم أولوا العلم والنهىٰ ـ الذين يحبون للناس إلَّا الرفق والوفاق ـ . فأردنا أن نذكر بعض أقوال أهل العلم ـ في هذا الباب ـ ممَّا لم يذكر؛

---

(١) قلت: لقد ضعَّف الحديث العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالى ـ في «ضعيف الترغيب والترهيب»، ومن كان مُلمًا بالتحقيق للآثار علم أنَّ ليس كل ما ضعَّفه «الألباني» يكون ضعيفًا، وليس كل ما صحَّحه يكون صحيحًا، إلَّا أنَّ الرجل رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالى ـ قد حاز قصب السبق فيه؛ لا ينكر ذلك إلَّا مكابرٌ حاقدٌ حاسدٌ.

ليشتد عضد الباب، ويعلم فصل الخطاب، أنَّ القول واحدٌ ومن أعرض عنه وٱتبع هواه فهو كافرٌ.

لقد ذكر العلاَّمة البرزلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ في كتاب «القضاء» باب «النوازل»: «أنَّ أمير المسلمين «يوسف بن تاشفين اللمتوني» ٱستفتىٰ علماء زمانه ـ وهم من المالكية ـ في ٱستنصار «ٱبن عباد الأندلسي»؛ حاكم «إشبيلية» بالكتابة إلىٰ «الإفرنج» علىٰ أن يعينوه علىٰ المسلمين، **فأجابه جلُّهم بردَّته وكفره،** وهذا في حدود عام «٤٨٠هـ» تقريبًا» [الاستقصا في أخبار المغرب الأقصىٰ ٢/ ٧٥].

ولقد تكررت نحو هذه الحادثة المؤلمة عام «٩٨٤هـ»، فذكر صاحب «الاستقصا»: «أنَّ «محمد بن عبداللَّه السعدي» حاكم «مراكش» ـ الذي ٱستعان بملك «البرتغال» ضد عمه «أبي مروان المعتصم باللَّه»، **فأفتىٰ علماء المالكية بكفره وردَّته.**» [الاستقصا في أخبار المغرب الأقصىٰ ٢/ ٧٠].

وسئل فقيه «المغرب» «أبو الحسن علي بن عبدالسلام التسولي» المالكي المتوفىٰ عام «١٣١١هـ» الموافق لعام «١٨٩٤م» عن بعض «القبائل الجزائرية» التي كانت تمتنع من النفير للجهاد، وكانوا يخبرون «الفرنسيين» الصلبيين بأمور المسلمين، وربما قاتلوا أهل الإسلام مع النصارىٰ «الفرنسيين»، فأجاب ما لفظه:

«ما وصف به القوم المذكورون **يوجب قتالهم كالكفار الذين يتولونهم، ومن يتولَّ الكفَّار فهو منهم. قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾

[المائدة: ٥١].

وأما إن لم يميلوا إلىٰ الكفار، ولا تعصبوا بهم، ولا كانوا يخبرونهم بأمور المسلمين، ولا أظهروا شيئًا من ذلك، وإنما وجد منهم الامتناع من النفير فإنهم يقاتلون قتال الباغية.» [مسائل الأمير عبدالقادر ص ٢١٠].

يقول الشيخ حمد بن علي بن عتيق رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ المتوفىٰ سنة «١٣٠١هـ» الموافقة لسنة «١٨٨٤م» ما لفظه: «قد دل القرآن والسنَّة علىٰ أنَّ المسلم **إذا حصلت منه موالاة أهل الشرك والانقياد لهم، ٱرتد عن دينه**، تأمل قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَٰرِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡهُدَى ٱلشَّيۡطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمۡ وَأَمۡلَىٰ لَهُمۡ ﴿٢٥﴾** ﴾ [محمد]، مع قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [المائدة: ٥١]. وأمعن النظر في قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿**فَلَا تَقۡعُدُواْ مَعَهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦٓۚ إِنَّكُمۡ إِذٗا مِّثۡلُهُمۡۗ**﴾ [النساء: ١٤٠]. وأدلته كثيرة.» [الدُّرر السَّنية في الأجوبة النجدية ٩/ ٢٦٣].

يقول الشيخ سليمان بن سمحان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ المتوفىٰ سنة «١٣٤٩هـ» الموافقة لسنة «١٩٣١م» ـ وهو تلميذ صاحب الفتوىٰ المذكورة آنفًا ـ في ردٍ علىٰ هفواتٍ وعثراتٍ ـ صدرت من أخٍ له في الدّين ـ ما لفظه: «كون الولاة مرتدين عن الدّين، بتوليهم الكفَّار، وهم مع ذلك لا يجزون أحكام الكفر في بلادهم، ولا يمنعون من إظهار شعائر الإسلام، فالبلد حينئذ بلد إسلام. لعدم إجراء أحكام الكفر، كما ذكر ذلك شيخنا الشيخ «عبداللطيف» رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن «الحنابلة» وغيرهم من العلماء ـ إلىٰ أن قال ـ: وأما الولاة المذكورون ـ يعني به: الذين تولوا حكَّام الدولة العثمانية؛ التي كانت مسيطرة علىٰ «بغداد» و«مصر» ـ؛ **فإنهم قد**

حصل منهم موالاة وتولٌّ للكفَّار وموافقة، ومظاهرة علىٰ المسلمين، فلاشك في ردَّتهم، والمتأخرون منهم إما راضون بأفعالهم، أو معينون لهم، ولم يظهر منهم مخالفة لمن قبلهم، ولا عيب لهم علىٰ أفعالهم، فحُكْمُهم حُكْمَهم» [الدُّرر السَّنية في الأجوبة النجدية ٨/ ٤٩١ ـ ٤٩٤].

ويقول الشيخ عبداللَّه بن سليمان بن حميد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ المتوفىٰ سنة «١٤٠٢هـ» الموافقة لسنة «١٩٨٢م» ما لفظه: «وأما التولي: فهو إكرامهم والثناء عليهم، والنصرة والمعاونة لهم علىٰ المسلمين، والمعاشرة، وعدم البراءة منهم ظاهرًا، **فهذا ردَّة من فاعله، يجب أن تجرىٰ عليه أحكام المرتدين، كما يدل علىٰ ذلك الكتاب والسنَّة، وإجماع الأمة المقتدىٰ بهم.»** [«الهدية الثمينة فيما يحفظ به المرء دينه» ضمن الدُّرر السَّنية في الأجوبة النجدية ١٥/ ٤٧٩].

يقول العلاَّمة حمود بن عبداللَّه بن عقلاء الشعيبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ في فتوىٰ صادعةٍ بالحقّ؛ مُرقَّمة بتاريخ «٢١/ ٠٧/ ١٤٢٢هـ» الموافقة لتاريخ «٠٧/ ١١/ ٢٠٠١م» ـ ما لفظه: «**أما مظاهرة المشركين علىٰ المسلمين ومعاونتهم عليهم فهي كفرٌ ناقلٌ عن ملَّة الإسلام عند كل من يعتد بقوله من علماء الأمة قديمًا وحديثًا**، قال الشيخ الإمام المجدد «محمد بن عبدالوهاب» رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الناقض الثامن: مظاهرة المشركين ومعاونتهم علىٰ المسلمين، والدَّليل قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾﴾ [المائدة]. وقد سئل العلاَّمة «عبداللَّه بن عبداللطيف» رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الفرق بين «الموالاة» و«التولي»، فأجاب: **بأنَّ التَّولي كفر يخرج من الملَّة وهو كالذب عنهم ومعاونتهم**

بـ«المال» و«البدن» و«الرأي».

وقال العلاَّمة «أحمد شاكر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في بيان حكم مقاومة الكفَّار ومحاربتهم ـ: يجب علىٰ كل مسلمٍ في أيِّ بقعةٍ من بقاع الأرض أن يحاربهم وأن يقاتلهم حيثما وجدوا «مدنيين» كانوا أو «عسكريين»... ـ إلىٰ قوله ـ: **وأما المتعاون مع «الإنجليز» بأيِّ نوعٍ من أنواع التَّعاون قل أو كثر فهو ردَّة الجامحة والكفر الصراح لا يقبل فيه ٱعتذار ولا ينفع معه تأويل ولا ينجي حكمه عصبية حمقاء ولا سياسة خرقاء ولا مجاملة هي النفاق سواء كان ذلك من أفرادٍ أو حكوماتٍ أو زعماء كلهم في الردَّة سواء**... ـ إلىٰ أن قال ـ: ألا فليعلم كل مسلم ومسلمة أنَّ هؤلاء الذين يخرجون علىٰ دينهم ويناصرون أعداءهم من تزوج منهم فزواجه باطلٌ بطلانًا أصليًا لا يلحقه تصحيح ولا يترتب عليه أيّ أثر من آثار النكاح من ثبوت «نسب» أو «ميراث» وغير ذلك، وأنَّ من كان منهم متزوجًا بطل زواجه. ٱنتهىٰ.

وبناء علىٰ هذا فإنَّ مَن ظاهر دول الكفر علىٰ المسلمين وأعانهم عليهم كـ«أمريكا» وزميلاتها في الكفر يكون كافرًا مرتدًا عن الإسلام بأيِّ شكلٍ كانت مظاهرتهم وإعانتهم، لأنَّ هذه الحملة المسعورة التي ما فتيء يدعو إليها المجرم «بوش» وزميله في الكفر والإجرام ـ رئيس وزراء بريطانيا ـ «بلير» والتي يزعمان فيها أنهما يحاربان الإرهاب هي: حملة صليبية كسابقاتها من الحملات الصليبية ضد الإسلام والمسلمين فيما مضىٰ من التاريخ، وقد صرَّح المجرم «بوش» بملء فيه بذلك، حيث قال: سنشنها حربًا صليبية، سواء أكان ثملاً عندما قال ذلك أو

كان واعيًا فإنَّ هذا هو ما يعتقده هو وأمثاله من أساطين الكفر».

ويقول الشيخ عبدالرحمن بن ناصر البراك ـ في فتوىٰ صادعةٍ بالحقّ؛ مُرقَّمة بتاريخ «٢٠/ ٠٧/ ١٤٢٢هـ» الموافقة لتاريخ «٠٨/ ١١/ ٢٠٠١م» ـ ما لفظه: «فإنه ممَّا لاشك فيه أنَّ إعلان «أمريكا» الحرب علىٰ «حكومة طالبان» في «أفغانستان» **ظلم وعدوان وحرب صليبية علىٰ الإسلام كما ذكر ذلك عن رئيس «الولايات المتحدة الأمريكية»، وأنَّ تخلي الدول في العالم الإسلامي عن نصرتهم في هذا الموقف الحرج مصيبة عظيمة، فكيف بمناصرة الكفَّار عليهم، فإنَّ ذلك من تولي الكافرين**؛ قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٥١﴾﴾ [المائدة: ٥١]. **وقد عدَّ العلماء مظاهرة الكفَّار علىٰ المسلمين من نواقض الإسلام لهذه الآية»**.

ويقول المُحدِّث العلاَّمة عبدالله بن عبدالرحمن السعد ـ في فتوىٰ صادعةٍ بالحقّ؛ مُرقَّمة بتاريخ «٢٤/ ٠٧/ ١٤٢٢هـ» الموافقة لتاريخ «١٠/ ١١/ ٢٠٠١م» ما لفظه: «**وليعلم كل مسلم أنَّ التعاون مع أعداء الله بأيِّ نوعٍ من أنواع التعاون والدَّعم والمظاهرة يعد ناقضًا من نواقض الإسلام، دل علىٰ ذلك كتاب ربنا وسنَّة رسولنا، ونص عليه أهل العلم** رَحِمَهُمُ اللهُ، **فليحذر العبد أن يسلب دينه وهو لا يشعر**، وفي «صحيح مسلم رقم ٣٠٩»؛ من حديث أبي العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**بادروا بالأعمال فتنًا كقطع الليل المظلم؛ يصبح الرَّجلُ مؤمنًا ويُمسي كافرًا، ويُمسي مؤمنًا ويُصبح كافرًا، يبيعُ دينَه بعرضٍ من الدُّنيا**»،

وقال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَـٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَـٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [التوبة]».

ويقول الشيخ عبدالله بن محمد الغنيمان ـ في فتوىٰ صادعةٍ بالحقّ؛ مرقّمة بتاريخ «٢٩/ ٠٧/ ١٤٢٢هـ» الموافقة لتاريخ «١٥/ ١١/ ٢٠٠١م» ما لفظه: «**وأما الوقوف مع دول الكفر**[1] **علىٰ المسلمين ومعاونتهم عليهم فإنه يجعل فاعله ذلك منهم،** ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ ﴾ [المائدة: ٥١]».

فهذه عُنَّةٌ من فتاوىٰ أهل العلم القائلين أنَّ الإيمان قول وعمل والعمل ركن وأصل وشرط صحَّةٍ فيه.

أما من كان يعتقد في دعامة الدّين ـ أعني: مسألة الإيمان ـ قول «الجهمية» أو قول «مرجئة الفقهاء»؛ فلا عبرة بقوله ومخالفته أو حتَّىٰ تأنّيه؛ لأنَّ الإشكال معه ليس بسبب طارىء الفتوىٰ، أو فيمن تقع عليه الفتوىٰ، وكم هؤلاء هم كثر ـ لا كثَّرهم اللَّه ـ.

---

(١) قلت: كان على الشيخ أن يصرّح كما صرَّح العلاَّمة «أحمد شاكر» رَحِمَهُ اللَّهُ والشيخ «حمود الشعيبي» رَحِمَهُ اللَّهُ والشيخ «عبدالرحمن البراك»؛ لأنَّ الموطن فيه جحافل مجيشة، ومساكن مهدمة، وأسرى مقيدة، وثكالى ـ قلوبهم وأكبادهم ـ مفطَّرة، وأرامل منهكة، وأيتام مشتتة، ولا مستغيث ولا مجيب؛ وصاحب الحملة ـ «بوش» اللعين ـ لا يجامل ويصرّح أنها صليبية دينية محضة ـ ٱمتداد لتلك الحملات السابقة ـ **فلِمَ الإجمال والإبهام والموطن لا يحتمل ذلك؟!! وليعلم الشيخ أو مَن يفتي؛ أنه لا يصيب إلَّا ما كان في الكتاب مسطورًا.**

فما أفتىٰ به هؤلاء الأجلاء ـ الذين هم للدَّهماء رحماء ـ ؛ في كفر وردَّة من فعل ناقض الموالاة، هو ذاته ما يفعله حكَّام القوانين الوضعية اليوم، بل هو شرٌّ ممَّا سبق؛ لأنَّ أولـئك الأوائل فعلوه حفاظًا علىٰ المغتصب ـ من المال ـ والمنصب، وهؤلاء ـ حكَّام القانون الوضعي ـ فعلوه كرهًا للشرعة المنزَّهة وتمردًا علىٰ الفطرة المكمَّلة.

أفيشك في كفر وردَّة هؤلاء ـ بعدما فعلوا للشِّرعة من مضاهات ولأولياء اللَّه من معاداة؟!!؛ يسومونهم سوء العذاب، ويستعملون معهم الغلظة والفضاضة في الخطاب، ويوغلون فيهم بالكذب والافتراء ـ بالنكت يزعمون أنها مضحكات ـ وسوء العتاب؛ فللَّه المشتكىٰ، ولرفع هذا الحال هو المرتجىٰ.

ويكفي بهؤلاء أنَّ كفرهم وردَّتهم تقرَّرت وتعيَّنت وظهرت معالمها إلَّا بسبب تبنّيهم القوانين الوضعية الإفرنجية وتحتيمها علىٰ الناس، ودعوتهم إليها بالحديد والنار.

يقول الشيخ حمد بن علي بن عتيق رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «ومن له مشاركة فيما قرَّره المحققون، قد ٱطلع علىٰ أنَّ البلد، إذا ظهر فيها الشرك، وأعلنت فيها المحرمات، وعطلت فيها معالم الدّين، أنها تكون بلاد كفر، تغنم أموال أهلها، وتستباح دماؤهم[1]، وقد زاد أهل هذه

---

(١) قلت: **لأنَّ مناط الحكم على الوصف**، فحينئذٍ يصبح البلد بلد كفر وشرك وردَّة، «الكفر» و«الشرك» فيها طارىء غير أصليٍّ، وإذا تقرَّر هذا، فلا يلزم من تكفير الدَّار تكفير أهلها، وإنما تعامل العامة على حسب ما أظهرت من الشرعة، وأقامت الشعائر من حيث الجملة، وإذا قام علم الجهاد فيها، وتبنَّته طائفة ـ تمكنت من العدَّة، وغلب على ظنها أنها تقيم بتلك العهدة ـ، فحينئذٍ لا تغنم أموال ولا تستباح دماء؛ إلَّا لمن ٱنحاز إلى صف الطَّاغوت يذود عن معالم ←

البلدة، بإظهار المسبة للَّه ولدينه، ووضعوا قوانين ـ يعني به: القوانين الوضعية الإفرنجية ـ ينفذونها في الرعية، مخالفة لكتاب اللَّه وسنَّة نبيه ﷺ **وقد علمت أنَّ هذه كافية وحدها؛ في إخراج من أتىٰ بها من الإسلام.**» [الدُّرر السَّنية في الأجوبة النجدية ٩/ ٢٥٧].

أما قوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**فإنَّ هذا تكذيبٌ للَّه، ومن كذَّب اللَّه فهو كافر**» أرىٰ أنَّ التَّكذيب ـ الذي أثبته المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لهم ـ لا يتصفون به؛ لمقام الرسالة المحشودة بالأدلة ـ **التي تثبت كفر من والىٰ الكفَّار أو المرتدين بمجرد الفعل؛ وتوضِّح أنه ٱنتفىٰ في حقهم «عمل القلب»؛ الذي يدفع بالجوارح إلىٰ إظهار قصده** ـ . كيف وما من حركةٍ قائمةٍ من حيٍّ متحركٍ إلَّا صادرة عن حبٍّ مُعليٍّ أو حبٍّ مُرديٍّ؟!!

الشرك.

أما من ٱعتزل الفريقين، فلا يفزع إلى تكفيره وٱستباحة دمه وماله؛ لخفاء معالم الرسالة ومقاصدها، وصفاء التوحيد له ـ لكثرت البدع؛ «المكفرة» و«المفسقة» ـ ؛ خاصة إذا ٱدَّعى الطَّرف المناوىء محبة الدّين، والانضمام إلى حزب المسلمين؛ كما هو واقع اليوم، وكم أنشئت لأجله محطات إذاعية! والمعتزل لا يملك دافع هذا الادعاء؛ فينبغي لهذا أن يعذر ويتوسَّع له في التأويل، طالما أنه ٱختار الاعتزال والبعد عن النزال.

أما إن كان العدو جاسًّا ـ خلال الدّيار ـ وكافرًا كفرًا أصليًا؛ كما هو حادث اليوم مع الحلف اليهوصليبي، فمن ٱعتزل حينئذٍ وألقى السلم ـ لا يقاتل الجاسّين ولا يدل على عورات المدافعين ـ قد تعيَّن كفره وردَّته؛ للحديث ـ الذي ذكرناه في «اللَّوحة الأولى» ـ لما قال النبي ﷺ ـ : «... **فيتفرَّق أهلها ثلاث فرق: فرقة يأخذون أذناب البقر والبرية** ـ وهم الذين فرُّوا بـ«الأهل» و«الأموال» وٱنعزلوا عن الدّيار المستباحة ـ **وهلكوا، وفرقة يأخذون لأنفسهم** ـ وهم الذين ألقوا السلم ولم يدافعوا ولم يدلوا ـ ؛ **وكفروا، وفرقة يجعلون ذراريَّهم خلف ظهورهم ويقاتلونهم؛ وهم الشهداء**» [صحيح سنن أبي داود رقم ٤٣٠٦].

ٱنظر الحديث بتمامه في «اللَّوحة الأولى» «١/ ٩٦، ٩٧»؛ ليقشعر جلدك، ولتعل همَّتك، وليحتمي دينك وسترك وعرضك. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿ **فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ** ﴿١٥﴾ ﴾ [القمر].

فالحب لا يخرج أبدًا عن «الحركة الرَّاضية» أو «عن الحركة الشانئة»، وعلىٰ الحب ولوازمه تنبني أعمال القلوب، فلا داعي لذكر «التَّكذيب» ـ الذي يذهب «قول القلب»؛ بقسميه ـ، فهؤلاء لم يقصدوه ولم يفعلوه.

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ: «**ثم ذكر ـ تعالىٰ ـ شبهةَ من ٱعتذر بـ«الأرحام» و«الأولاد»؛ فقال:** ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣﴾﴾ [المُمتحنة]. **فلم يعذر ـ تعالىٰ ـ من ٱعتذر بـ«الأرحام» و«الأولاد» والخوف عليها ومشقَّة مفارقتها. بل أخبر أنها لا تنفع يوم القيامة، ولا تُغني من عذاب اللَّه شيئًا؛ كما قال ـ تعالىٰ ـ في الآية الأخرىٰ:** ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [المؤمنون]».

هنا المعركة الحقيقية ـ التي يخوضها كل مسلمٍ في الحياة الدُّنيا ـ ؛ وعلىٰ هذه المعركة الحقيقية يكون «الربح» أو «الخسارة»، ولما علم بالبديهة أنَّ لكلِّ معركةٍ لابدَّ لها من إعداد ليستروح ويطمئن الفؤاد فخوض المعركة المصيرية ـ التي «الربح» و«الخسارة» محصوران فيهما ـ لابدَّ من تحديد الأعداء فيها بدقَّةٍ وعنايةٍ فائقةٍ ليحسن الإعداد؛ المستند فيه والمعتمد عليه «السنَّة» و«الكتاب» و«آثار الأصحاب»؛ فإذا حدِّد هذا علم ـ بالاستلزام ـ يكون ماذا؟

فإذا ذهبنا وأردنا أن نحدد الأعداء ـ واللَّه الموفق في هذا ـ وجدنا أنَّ العدوَّ اللَّدود ـ الذي لا يمل من الكرِّ والفرِّ والعود ـ هو الذي قال ـ وشهد علىٰ قوله؛ الذي لأجله يدور رحىٰ المعركة ويُحمىٰ وطيسها ـ ؛

والذي هو وحده رتَّب «الفوز» و«الخسارة»، المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ يخبرنا عن قولة اللَّدود الحقود؛ الذي يكرّ ولا يفرّ إلَّا إذا ٱطَّلعت عصائب الرحمن لما قال: ﴿فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ١٦ ثُمَّ لَأٓتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ وَلَا تَجِدُ أَكۡثَرَهُمۡ شَٰكِرِينَ ١٧﴾ [الأعراف]. وقال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٣٩﴾ [الحجر].

فأخبر بعد ذلك المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ وقطع علىٰ من سقط في حبائل ـ بقوله: ﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمۡ أَجۡمَعِينَ ١٨﴾ [الأعراف]. وقال: ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ٤٢﴾ [الحجر].

فأثبت المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ هنا غواية ٱستوحتها لدادة؛ لأنه ـ جلَّ شأنه ـ قال: ﴿إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمۡ عَدُوّٞ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّاۚ﴾ [فاطر: ٦]. والسبب في إشعال نار هذه العداوة هي كما أخبر ـ تعالىٰ ـ عنها: ﴿إِنَّمَا يَدۡعُواْ حِزۡبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ٦﴾ [فاطر]. وإذا أثبت المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ عداوة لدودية ـ وأطلق عنانها ولم يقيّدها ـ فقد كذب وبهت بعد ذلك من قال: أنه يكون بيننا وبينه سلمٌ، كيف ولواء العداوة لا يسقط أبدًا، وإنما يُخنس وإذا أتيحت الفرصة جسَّ.

فقد كذبوا وربّ الكعبة ـ «دعاة السلمية»، و«دعاة محبة السَّلام» ـ ؛ لأنه غير متحققٍ، وليس له موضع قدمٍ عند من كان «همَّامًا» و«حارثًا»، فلقد ثبتت صدقية الاسمين ـ أعني بهما: «الحَرْث» و«الهَمَام» ـ ؛ لمن كان حيًّا. كيف وقد أثبت تلك «الصدقية» ـ من ثبت صدقه وأمانته قبل أن يُؤتمن علىٰ من أبت السماوات والأرض تأمينه ـ صلوات اللّٰه

وسلامه عليه ـ ؟!

وإذا ثبت «الحَرْث» و«الهَمَام» دلا علىٰ أنَّ المعركة دائمة لا ينجلي ولا يهدأ غبارها إلَّا بعد الموت؛ وكان بعدها الربح وليس الخسارة، لأنه ـ صلوات اللَّه وسلامه عليه ـ قد أثبت هذا؛ لمَّا قالت له «عائشة» ـ رضي اللَّه عنها ـ ولعن اللَّه من سبَّها أو حتَّىٰ لمزها ـ : «يا رسول اللَّه ماتت فلانة وٱستراحت! فغضب رسول اللَّه ﷺ وقال: **إنما يستريح من غفر له**» [أخرجه أحمد ٦/ ٦٩و١٠٢ وصححه الألباني في الصحيحة رقم ١٧١٠ والجامع الصغير وزيادته رقم ٢٣١٩]. فلا سلمية ولا راحة إلَّا بعد الغفران، والدَّعاوىٰ قبل ذلك هي كذبٌ وزورٌ وبهتانٌ.

فإذا علم أنَّ «الحَرْثَ» و«الهَمَامَ» ـ لدوام المعركة ـ لا ينقطع، تيقنا إما أن يكون الحَرْثُ والهَمَامُ في «العرش»، وإما أن يكون الحرث والهمام في «الحش»، وإذا كان الثاني ـ نعوذ باللَّه منه ـ علمنا أنَّ صاحبه ضعيف الإعداد ـ إن لم يكن معدومًا ـ وأثرت فيه العلَّة ـ التي رتب عليها الوصف ـ في قوله: ﴿**إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ**﴾ [يوسف: ٥٣]، وفي قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿**وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾**﴾ [الشمس].

ومن دساسة النَّفس وخساستها ٱتباع فجورها، ورأسه؛ الخوف والتَّوجس علىٰ «الأولاد» و«الأرحام» حتَّىٰ يقترف لأجلهما الإجرام، ولا إجرام أكبر من تولية الكفَّار الأباعد، فكيف بالجاسِّين خلال الدِّيار؟!

وإذا علمنا أنَّ المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ قد أخبرنا أنَّ من

«الأزواج» و«الأولاد» ما يكون عدوًّا لنا بندائه الرحماني: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ وَأَوۡلَٰدِكُمۡ عَدُوّٗا لَّكُمۡ﴾ [التغابن: ١٤]. ولفظة «الزوج» تطلق علىٰ «الذكر» و«الأنثىٰ»، فأرشدنا ـ والرشد كلّ الرشد في نداءاته ووجباته وندائبه ـ فقال: ﴿فَٱحۡذَرُوهُمۡۚ﴾ [التغابن: ١٤]. فالحذر التَّام من تلك المحبة والاصطلام؛ لئلا يردينا ذلك.

والعداوة قد تكون صريحة وقد تكون مآلية ـ تجر إلىٰ متاهة ـ؛ فإذا ٱنتاب الخوف علىٰ «الأولاد» و«الأموال»؛ جرَّ إلىٰ دخول دهليز الكفر والردَّة، لأنهما السبب في ٱقتراف النَّاقض، إما بدأة وإما مآلاً؛ وهذا الأخير هو الذي حمل «حاطب بن أبي بلتعة اللخمي» رضي الله عنه إلىٰ مكاتبة الكفَّار ـ لأجل إنقاضه، فكان هو الهلكة بنفسه، وبباعثه أثبت له اللَّه ـ تعالىٰ ـ مودة.

وإذا أخبرنا المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أنه لا تنفعنا أرحامنا ولا أولادنا ـ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَن تَنفَعَكُمۡ أَرۡحَامُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡۚ﴾ [الممتحنة: ٣]. فلِمَ «الحَرْث» و«الهَمَام» فيهما؟! فكيف بذلك إذا ٱقترف لأجلهم النَّاقض؟! والمصير هو كما قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ١٠١﴾ [المؤمنون].

وإذا ٱستطردنا القول بعد حادثة «حاطب» وجدنا أنَّ المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ ينهانا من موالاة الكفَّار لعللٍ ذكرها فقال ـ عزَّ شأنه ـ: ﴿إِنَّمَا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَأَخۡرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ وَظَٰهَرُواْ عَلَىٰٓ إِخۡرَاجِكُمۡ﴾ [الممتحنة: ٩]. فذكر المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أفعالاً تدعو إلىٰ مقاطعتهم والنَّأي عنهم. وكفىٰ بالمقاتلة في الدّين داعية إلىٰ البعد

والاكفهرار والتّكشر في وجوههم. ثم أخبر بنداءٍ رحماني ـ لأهل الإيمان ـ فقال: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ**﴾ [الممتحنة: ١٣]. فحلول الغضب والمقت بتولية المغضوب عليهم؛ وهم قد غضب اللَّه عليهم لمقت ديننا والنَّقم منه. **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿**وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٨﴾**﴾ [البروج]، **فرتَّب الوصف بعد الحكم فدلَّ علىٰ أنه علَّة له.**

فالإيمان سبب لكل شنآن، ولا ينجلي ولو بتولية الختّار الجبان، فسحقًا لمن فعل هذا ـ سواء كان لأجل مالٍ أو رحمٍ أو ٱدعىٰ أنَّ ذلك لحزمٍ ولَمٍ ـ ، وليعلم أنَّ الصنفين كما ٱفترقا في الدُّنيا فسيفترقان في الآخرة ولكل منهما وجهه. ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ﴿٣٨﴾ ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ ﴿٣٩﴾ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴿٤٠﴾ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ ﴿٤١﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَفَرَةُ ٱلْفَجَرَةُ ﴿٤٢﴾**﴾ [عبس].

وإذا علم بطلان شبهة الاعتذار بـ«المال» و«الرَّحم» و«الدَّار»، وشبهة الاعتذار بالمغتصب ـ من المال والمنصب ـ ، فهناك شبهة خطيرة لابدَّ من الإجهاز عليها حتَّىٰ لا يعتضد بها، في تبرير «التَّولي» بإبلاسٍ إبليسيٍّ، ويكثر التَّولي بٱسمه، بل أصبح العكاز اليوم يتوكأ عليه من دخل الردَّة الجامحة، وتردىٰ في الهوة السَّاحقة؛ يظن أنَّ ذلك هو المخرج من تلك الضائقة.

إنما هي شبهة الاستنصار بالمشرك علىٰ المشرك ـ وأعني به: المشرك الأصلي ـ؛ مع أنَّ الأصل فيه عدم الاستعانة؛ لحديث «عائشة» ـ رضي اللَّه عنها ـ : «**فٱرجع، فلن أستعين بمشركٍ. وفي رواية. ٱرجع إنَّا لا نستعين بمشركٍ**» [مسلم رقم ٤٦٧٧ وصحيح سنن أبي داود رقم ٢٧٣٢].

وسبب ذكري لهذه الشبهة ولو بإجازٍ؛ لأنها أصبحت تقاس عليها الاستعانة بالمشرك علىٰ المسلم الباغي، **وهذا من أقبح القياس وأشينه؛ للفرق بين الحالتين**. فإذا كان من قال بجواز الاستعانة بالمشركين ـ وأعني به: أهل «الذمَّة» و«المذمَّة» ـ قد وهل وهلة عظيمة، وزل زلة ذميمة، لا يعتد بقوله؛ لأنَّ الأصل في المسألة البطلان؛ لم يطلق القول في المسألة، وإنما قيَّدها بقيودٍ، وشرط فيها شروطًا منها: أن يكون في هذه الاستعانة النصح للمسلمين، والنفع لهم، والمشرك ـ المستعان به ـ لا صولة ولا دولة له يخشىٰ منها، ويراد من ذلك أن يكون ضعيفًا ذليلاً، ولا يدخل في رأيٍّ ولا مشورةٍ من قريبٍ ولا من بعيدٍ، والقصد من ذلك أمن الضرر والمفسدة؛ مع أنَّ القائلين بهذه المسألة ٱعتمادهم فيها علىٰ «مرسل الزهري»، جاءت النصوص القرآنية والأحاديث الصحيحة النَّبوية تردها وتبطلها.

أما القياس المشين، والقول المهين ـ أعني به: الاستعانة بالمشرك علىٰ الباغي ـ ؛ والمشرك علىٰ حالته وصورته ـ التي ذكرها من قال بجواز الاستعانة به علىٰ المشرك مثله ـ ؛ في «الذلَّة» و«المذمَّة» ـ لم يقل به إلَّا من له وعكٌ في ذهنه وصممٌ في أذنه.

يقول العلاَّمة عبداللَّطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد ٱبن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «وأما الانتصار بالمشرك علىٰ الباغي عند الضرورة، فهو قول فاسدٌ، لا أثر فيه ولا دليل عليه، إلَّا أن يكون محض القياس، وبطلانه أظهر شيءٍ في الفرق بين الأصل والفرع، وعدم الاجتماع في مناط الحكم.» [عيون الرسائل والأجوبة عن

المسائل ١/ ٤٤٣ والدُّرر السَّنية في الأجوبة النَّجدية ٨/ ٣٧٣].

ويقول جمع من علماء «نجد» وأئمتها رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «وأما ٱستنصار المسلم بالمشرك علىٰ الباغي، فلم يقل بهذا إلَّا من شذَّ، وٱعتمد القياس، ولم ينظر إلىٰ مناط الحكم، والجامع بين الأصل وفرعه، ومن هجم علىٰ مثل هذه الأقوال الشاذة، وٱعتمدها في نقله وفتواه، فقد تتبع الرخص، ونبذ الأصل المقرر عند السلف وأئمتها.» [الدُّرر السَّنية في الأجوبة النَّجدية ٩/ ٢٩٥].

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «العلم شيئان، إما نقل مصدق، وإما بحث محقق؛ وما سوىٰ ذلك فهذيان مسروق.» [الاستغاثة في الرد علىٰ البكري ص ٤١٠].

وهذا ما لم يتوفر في تلك «المسألة المشينة»، و«الوهلة العظيمة» و«الزلة الذميمة» ـ هذا إذا كان القائل بها قاصدًا السَّبيل وعدم الخروج عن الدَّليل ـ وإما إن كان غير ذلك؛ وليس من الهذيان المسروق ـ لأنه ليس فيه تبجُّحٌ ـ وإنما من شبهة زائفة ـ كانت بسب تطلُّعٍ إلىٰ مزودة خسيسة تافهة ـ .

فَسَادٌ كَبِيرٌ عَالِمٌ مُتَهَتِّكٌ وَأَكْبَرُ مِنْهُ جَاهِلٌ مُتَنَسِّكٌ
هُمَا فِتْنَةٌ فِي العَالَمِينَ عَظِيمَةٌ لِمَنْ بِهِمَا فِي دِينِهِ يَتَمَسَّكُ

هذه الأبيات تقال لمن جوَّز القياس المشين، أما من قال بجواز ذلك ـ والمشرك الكافر المستعان به ـ له قوَّة وصولة ودولة، بل هو يقرّر ويدير خيوط المعركة، ويوقّت مواقيتها؛ مستباح الديار، بٱسم هذه الاستعانة؛ كما هو مشاهد وعيان ـ من عدَّة حكومات تدَّعي الإسلام

ـ هو المرتد الكافر حقًّا ـ الذي لا يشك في كفره وكفر من طلب منه ذلك التَّلبيس والإبلاس ـ إلَّا من كان في إسلامه خللٌ ـ ٱعتقاد مردي، أو جهل مبدي ـ ، لأنَّ المآل بما حصل ـ من التجويز الملعون ـ ؛ جثم المشركين علىٰ الديار، وإذاقة أهلها المرار.

فإذا كان أهل الذلة والمذمة ـ الذين يعرفون بٱسم المصطلح الدَّخيل؛ «الأقليات» ـ وكما تعلم أيها القارىء كم ـ لهذا المصطلح الدَّخيل ـ من جنايات علىٰ «المبنىٰ» و«المعنىٰ» في تسميتهم «أهل الذمة»؛ أنهم شاركوا في سقوط دولٍ كانت معتزة بالإسلام كـ«الأندلس» وغيرها ـ وهم علىٰ تلك الحالة ـ فكيف بذلك إذا كانوا أهل صولةٍ وقوَّةٍ ودولةٍ؟!

فللأَعْرَاض والحرمات التُّف، وللديار ـ من «مساجد» و«منازل» و«مكاتب» ـ النَّسف.

❖ ❖ ❖ ❖

«الدَّلِيلُ الحَادِي العِشْرُونَ»

من السنَّة ما رواه «أبو داود»، وغيرُه عن سمرة بن جندب، عن النبي ﷺ أنه قال: «مَن جَامَعَ المُشْرك وَسَكَن مَعَه فَإِنَّه مِثْله» فجعل ﷺ في هذا الحديث: من جامع المشركين ـ أي: اجتمع معهم، وخالطهم وسكن معهم ـ مثلهم. فكيف بمن أظهر لهم الموافقة علىٰ دينهم، وآواهم وأعانهم؟!!.

فإن قالوا: خفنا!. قيل لهم: كذبتم. وأيضًا فليس الخوف بعذر؛ كما قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠]. فلم يَعذر ـ تبارك وتعالىٰ ـ من يرجع عن دينه عند «الأذىٰ» و«الخوف». فكيف بمن لم يصبه «أذىٰ» ولا «خوف»، وإنما جاء إلىٰ الباطل محبةً له وخوفًا من الدَّوائر؟!

والأدلة علىٰ هذا كثيرة. وفي هذا كفايةٌ لمن أراد اللَّه هدايته.

وأما من أراد اللَّه فتنته وضلاله؛ فكما قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٩٧﴾﴾ [يونس]. ونسأل اللَّه الكريم المنان أن يحيينا مسلمين، وأن يتوفَّانا مسلمين، وأن يُلحقنا بالصالحين غير خزايا ولا مفتونين برحمته وهو أرحم الراحمين. وصلىٰ اللَّه علىٰ محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

الشَّرْحُ:

بعدما أنهىٰ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ الاستدلال بآي الكتاب،

ٱنتقل إلىٰ الاستدلال بصحيح وصريح السنَّة ليختم الرسالة النضيدة ويُنهيها بهذا الباب. وكما هو معلوم أنَّ علىٰ هٰذين الأصلين ـ أعني بهما: «الكتاب» و«السنَّة» ـ هو العلم النَّافع والصَّرح الدَّافع ـ للمعايب والمصايب ـ فهو الجُنَّة ويهدي إلىٰ رياض الجنَّة.

وإذا تتبعت ـ عصمك اللَّه ـ من الزلل؛ كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأدلته الجذابة، وجدته لا يستعين بكلام أحد من العلماء ـ في هذا النَّاقض ـ؛ حتَّىٰ والده من الأمام ـ أعني به: العلاَّمة «محمد بن عبدالوهاب» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ؛ لأنه هو المجدد والمؤسس لدعوة التَّوحيد والإطاحة بكل نديد ـ في تلك الديار النَّجدية ـ لم يذكر له قولاً واحدًا، مع ما له من غزارة الأقوال وفطنة البال في هذا الباب ونواقضه؛ والسبب يعود لما ورثه هذا السّبط ـ أعني: الولد من الوراء ـ؛ لصحيح العلم وقريح الفهم؛ جعله يكتفي في درَّته النَّضيدة بالأصلين السلفيين؛ «الكتاب» و«السنَّة». وهذا هو ينبوع الاستدلال المحقّق، كيف والحديث النَّبوي مبيّن للحكم القرآني.

■ فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ: «**من السنَّة ما رواه «أبو داود»، وغيرُه عن سمرة بن جندب، عن النبي** ﷺ **أنه قال: «مَن جَامَعَ المُشْرِك وَسَكَن مَعَه فَإِنَّه مِثْله» فجعل** ﷺ **في هذا الحديث: من جامع المشركين ـ أي: ٱجتمع معهم، وخالطهم وسكن معهم ـ مثلهم. فكيف بمن أظهر لهم الموافقة علىٰ دينهم، وآواهم وأعانهم؟!!**».

النَّظر الثاقب في الحال؛ يؤدي إلىٰ الصحة في الاستدلال؛ لهذا ٱستدل المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ بالحديث؛ ومن الحال المعلوم ـ وأعني

به: شرك الدَّولة العثمانية ـ تأتي قريحة الفهوم، بأن جعل «الحديث» يشمل «الشرك الأصلي»، أو «الشرك الطارىء»؛ الذي إذا ٱستشرىٰ طال ضرره العباد والبلاد، وكذلك هذا الشرك قد يلبس فيه؛ حتَّىٰ يظن العامي أنه ليس بشرك، وإنما «توسل» ـ وإذا كان من النَّوع؛ الذي يضاهي التشريع؛ كالقوانين الوضعية ـ قد يسمىٰ «مصالح مرسلة» أو «فقه الحال» أو «ما ٱقتضته الحاجة».

ومن المعلوم البديهي عند سليم العقيدة، وحسن السريرة، أنَّ الشرك ـ سواء كان أصليًا أو طارئًا ـ ؛ وإن ٱختلفت مسمَّياته، فلا يخرج عن كونه شركًا ؛ يفسد الحال ويُنغِّص راحة البال؛ لأنه سبب الاضطراب وعدم الاطمئنان.

وكما هو معلوم أنَّ الرضا بالكفر والشرك كفر وشرك؛ **لأنَّ التَّوحيد والنَّديد نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان**؛ لهذا جاء هذا الوعيد الشديد؛ فيمن ٱجتمع معهم وخالطهم وسكن معهم؛ سواء كان قاصدًا السكنىٰ معهم ـ لغير الضرورة؛ كالفرار من الظلم؛ وليس في ديار المسلمين من يجير، أو التجارة ـ أو غلب الشرك والكفر علىٰ الدّيار، ولم ينأ ولم يدفع؛ فوصف الشرك حينئذ قائم بمن كان هذا حاله ـ وأعني به: الذي ألقىٰ «السّلم» ولم ينأ ولم يدفع ـ كما وضَّحه حديث «أبي بكرة»؛ الذي رواه «أبو داود» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ وصحَّحه العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيح سنن أبي داود رقم ٤٣٠٦»؛ ولقد مرَّ عليك أيها القارىء الكريم فيما مضىٰ؛ فلا حاجة في إعادة ذكره.

وإذا كان وصف الحال؛ تحقق بالمآل ـ وأعني به: تخلية بلاد

المسلمين للمشركين وعدم الدّفاع عنها ـ ؛ فالذي أظهر الموافقة وآوىٰ وأعان أحق بوصف الحال ـ أعني: يسمَّىٰ مشركًا كافرًا ـ قد حلَّ دمه وماله، وٱنفسخ نكاحه لتلك الردَّة.

وحديث الباب؛ صُحِّح سنده ومتنه وأودعه العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ في سلسلته الماتعة ـ «السلسلة الصحيحة برقم ٢٣٣٠» ـ ، وقد جاءت عدَّة أحاديث أخر تؤكد هذا الحال ـ لمن سوَّلت له نفسه؛ وغلب الخسيس المدسوس الأزكىٰ المشروح ـ ؛ فرضي لنفسه ذلك؛ نذكرها إمعانًا في التَّأكيد، وزيادة في التَّهديد؛ لينزجر البرّ التَّقي النَّقي فينأىٰ بنفسه عن تلك المفسدة القائدة إلىٰ حتمية المهلكة؛ فيحيىٰ، ولتقوم الحجة علىٰ الفاجر المتاجر ـ بدينه ـ فيشقىٰ.

يقول عليه الصلاة والسلام : «**أنا بريء من كلِّ مسلمٍ يقيم بين أظهر المشركين** قالوا: يا رسول اللَّه! لِمَ؟ قال: **لا تراءىٰ ناراهما**» [صحيح سنن أبي داود رقم ٢٦٤٥].

يقول الإمام ٱبن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «وهو عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لا يبرأ إلَّا من كافرٍ؛ فصح بهذا أنَّ من لحقَّ بدار الكفر والحرب مختارًا محاربًا لمن يليه من المسلمين، **فهو بهذا الفعل مرتد له أحكام المرتد كلها**؛ من وجوب القتل عليه، متىٰ قدر عليه، ومن إباحة ماله، وٱنفساخ نكاحه، وغير ذلك؛ لأنَّ رسول اللَّه ﷺ لم يبرأ من المسلم.» [المحلىٰ ١٢/ ١٢٥].

قال أبو عزير عبدالإله الحسني ـ عفا اللَّه عنه ـ : وصف الردَّة ـ في هذا الحديث الزَّاجر ـ يقع حكمه علىٰ القاصد المختار المحارب لمن

يليه، أو لمن داهم الشرك بلاده وجاسَّ خلال ديارها ولم يدفع ولم ينأ ـ للدّلالة التي في حديث أبي بكرة ـ؛ «... **وفرقة يأخذون لأنفسهم** ـ وهذا يدل علىٰ أنهم لم ينأوا ولم يدفعوا وألقوا السَّلم ـ **وكفروا** ...» [صحيح سنن أبي داود رقم ٤٣٠٦]. وإذا ثبت وصف الكفر ـ المخرج من الملَّة ـ في هذا، فـ«**الدَّال**» و«**الآوي**» و«**المعين**» **بالطريق الأولىٰ يتحقق فيه وصف الكفر؛ وإذا أشكل هذا، فما علينا إن لم تفهم البقر.**

وكذلك يثبت في الذي أسلم ولم يهاجر؛ لقول النبي ﷺ: «**من أقام مع المشركين فقد برئت منه الذمة**» [رواه الطبراني في الكبير، وصحَّحه الألباني في السلسلة الصحيحة ٢/ ٢٢٩].

وفي رواية: «برئت الذّمة ممَّن أقام مع المشركين في بلادهم» [السلسلة الصحيحة رقم ٧٦٨].

ونفي ذمة اللَّه وذمة رسوله، لا تكون إلَّا في كافرٍ أو مرتدٍ. يدل علىٰ ذلك؛ كذلك قوله ﷺ: «**لا يقبل اللَّه من مشركٍ بعدما أسلم عملاً؛ أو يفارق المشركين إلىٰ المسلمين**» [السلسلة الصحيحة رقم ٣٦٩]. و«أو» هنا بمعنىٰ: «حتَّىٰ»؛ التي تفيد الغاية.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «وهذا دليل علىٰ قبول إسلامه إذا رجع إلىٰ المسلمين، وبيان أنَّ معنىٰ «الحديث» **أنَّ توبته لا تقبل مادام مقيمًا بين ظهراني المشركين مُكثِّرًا لسوادهم**؛ كحال الذين قتلوا بـ«بدرٍ»، ومعناه: **أنَّ من أظهر الإسلام ثم فتن عن دينه حتَّىٰ ارتد فإنه لا تقبل توبته وعمله حتَّىٰ يهاجر إلىٰ المسلمين.**» [الصَّارم المسلول علىٰ شاتم الرسول ٣/ ٥٩٤].

فإذا تبيَّن هذا علمت لما في الهجرة ـ من ديار الكفر أو الردَّة ـ من الوجوب يسدّ الثقوب؛ وفي هذا كان النبي ﷺ يأخذ العهد والميثاق من المسلم ـ إذا بايع ـ فيقول له: «**أبايعك علىٰ أن تعبد اللَّه، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتناصح المسلمين، وتفارق المشركين**» [السلسلة الصحيحة رقم ٦٣٦].

وفي الحديث «نكتةٌ بديعةٌ» أنَّ النصح لا يكون إلَّا للمسلمين فقط، والفرق بين النُّصح للكافر ودعوته إلىٰ الخير ـ وأعني به: «الإسلام» ـ واضح لا يخفىٰ؛ لمن كان في دعامة الدّين علىٰ مذهب السالفين؛ وبمفهوم المخالفة تبيَّن أننا لا نقبل بنصحهم، ومشورتهم لنا؛ لأنَّ في ذلك إلَّا العَنت، كيف وقد جاء ما يوضّح ذلك ويلزم بمفهوم المخالفة؟!

يقول عليه الصلاة والسلام: «**لا تستضيئوا بنار أهل الشرك، ولا تنقشوا خواتمكم عربيًا**» [رواه الطبري رقم ٧٦٨٥].

ومعناه: لا تستنصحوهم ولاتستشروهم في شيءٍ من أموركم.

وعن عبداللَّه بن عمرو قال: «من بنىٰ في بلاد الأعاجم، وصنع نيروزهم ومهرجانهم، وتشبَّه بهم حتَّىٰ يموت وهو كذلك، حشر معهم يوم القيامة» [السنن الكبرى رقم ١٨٨٦٤].

وليس الذَّم علىٰ بعض ذلك مشروطًا ببعضٍ؛ لأنَّ أبعاض ما ذكره تقضي الذَّم منفردًا، فهذا هو الفهم الأليق بالنصوص، وإذا تبيَّن هذا، علمت أنَّ في كل بعضٍ ـ في قوله ﷺ: «**من جامع المشرك وسكن معه**» ـ الذَّم منفردًا؛ سواء كان في «المجامعة» أو «السكنىٰ»؛ فتنبه ـ

يرحمك اللَّه ـ في الأجزاء المؤثرة في ٱستحقاق العقوبة ـ في الأحاديث الزَّاجرة كحديث الباب وما تفرع منه ـ .

ولما أفتىٰ الإمام أبو غالب الماوردي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بجواز الإقامة بدار الشرك ـ وشذَّ في بعض فتواه ـ ممَّا جعل «جهمية» و«مرجئة» زماننا يعتضدون بهذا الشذوذ فقال ما لفظه: «إذا قدر علىٰ إظهار الدّين في بلد الكفر فقد صارت دار إسلام، فالإقامة فيها أفضل من الرحلة عنها لما يترجىٰ من دخول غيره في الإسلام.» [نيل الأوطار ٨/ ٤١٦].

ولم يخبرنا عن معنىٰ: «إذا قدر علىٰ إظهار الدّين»؛ فإذا ظنَّ أنَّ ذلك يكون بلبس الثوب وتقصيره والإعفاء عن اللحىٰ، ووضع العمامة، فقد شطَّ شططًا في القول، وإذا كان يقصد البراءة منهم وعيبهم وتكفيرهم والاكفهرار في وجوههم، فهذا هو المعنىٰ الصحيح في إظهار الدّين؛ والذي يجرأ بهذا فهو كالكبريت الأحمر ـ وإن ٱعتضد علىٰ كذبة وخدعة «حرية التَّعبير» ـ ؛ فلقد أصبح اليوم عندهم من كفَّر الكفَّار «إرهابيًا» يدعو إلىٰ الكراهة؛ فتوجَّب سجنه وإهانته وتسفيره إلىٰ المعتقلات السرية ـ في الدّيار التي طرأ عليه الكفر؛ بناقض القوانين الوضعية ـ ؛ كـ«مصر» و«الأردن» و«ليبيا» و«تونس» و«الجزائر» و«المغرب» وهلمَّ جرًا؛ لينالوا من كرامته.

ولقد ردَّ علىٰ شطط القول العلاَّمة الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ بالفهم القريح والنَّص الصَّريح؛ الذي لا يحتمل تأويلاً غير ظاهره ـ فقال ما لفظه: «ولا يخفىٰ ما في هذا الرأي من المصادمة لأحاديث الباب القاضية بتحريم الإقامة في دار الكفر.» [نيل الأوطار ٨/ ٤١٦].

وعلىٰ كلٍّ لقد فهرست رسالة في هذا الباب ـ وأعني به: تحريم الإقامة في بلاد الشرك ـ منذ زمنٍ، سمَّيتها «**حوار في حكم الإقامة في بلاد الكفَّار**»؛ ما إن شمَّرنا لنبدأ الرَّقم فيها، إلَّا وآتانا ما يشغلنا عنها ـ ليس من أمور الدُّنيا؛ فذلك ليس بشاغلٍ عندي ـ وإنما في مزاحمة الأهم منها كهذا السفر النَّفيس؛ ونفاسته يحكم فيها من لمَّ بالمهمّ، فإن سنحت الفرصة نهضنا لذلك ـ ندلو بدلونا لنثقل ميزاننا ـ؛ يوم لا يقبل في الميزان، إلَّا ما كان علىٰ السنَّة وفيه ٱبتغاء وجه الرحمن، واللَّه ـ تعالىٰ ـ هو الموفق؛ وبنعمه تتم الصالحات.

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**فإن قالوا: خفنا!. قيل لهم: كذبتم. وأيضًا فليس الخوف بعذر؛ كما قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ ﴾** [العنكبوت: ١٠]. **فلم يَعذر ـ تبارك وتعالىٰ ـ من يرجع عن دينه عند «الأذىٰ» و«الخوف». فكيف بمن لم يصبه «أذىٰ» ولا «خوف»، وإنما جاء إلىٰ الباطل محبةً له وخوفًا من الدَّوائر؟!**».

لقد سبق مرارًا؛ بأن علَّل المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ أنَّ الخوف من الأذىٰ ليس عذرًا في ٱقتراف النَّاقض؛ إلَّا من أكره علىٰ ذلك؛ وطمأنينة الإيمان بشبشة القلب ورضيها، فتغليب «الخوف» و«الأذىٰ» مصيبة مؤذية ومهلكة مردية، لأنَّ المحنة والفتنة لابدَّ منها؛ حتَّىٰ يعلم من كان علىٰ طرفٍ ـ في عبادته ـ ومن كان علىٰ حبٍّ ووجلٍ وشغفٍ ـ في الفوز بالجنان ـ .

فـ«البلاء» و«المحنة» و«الفتنة» تطال كل أحدٍ ٱدَّعىٰ الإيمان،

ولهذا قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ ﴾ [العنكبوت]؛ ولقد صدَّر ـ تعالىٰ ـ قوله بٱستفهام ٱستنكاري ليعلم الناس أنَّ هذا من الطبيعة ـ أنَّ من ٱدَّعىٰ دعوىٰ لابدَّ أن يقيم لها دلائل؛ ليعلم بها صدق دعواه ـ ، فكيف إذا كانت الدَّعوىٰ يقوم عليها الفوز بالجنان، أو التَّردي والخسران ؟!!.

فلقد جاءت آيات كثيرة تدل على هذه الطَّبيعة. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾ ﴾ [البقرة].

وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾ [آل عمران].

وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ ﴿٣١﴾ ﴾ [محمد].

وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾ [آل عمران : ١٧٩].

وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٥٤﴾ ﴾ [آل عمران].

وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُواْ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً ﴾ [الأنفال : ١٦].

ثم من نظر في الطَّبيعة الإنسانية وجدها تقتضي ذلك، فالإنسان

بطبعه مركبٌ من أخلاطٍ متفاوتةٍ متضادةٍ.

فيه «الألم» و«اللَّذة» و«السرور» و«الحزن» و«الفرح» و«الغمّ» و«العجلة» و«الطَّيش» و«التؤدة» و«السكينة»، وإذا علم ذلك، توطَّد في الفكر أنَّ البلاء يصيب تلك الأخلاط المتضادة. كيف وقد أخبر ـ تعالىٰ ـ بذلك فقال: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]؟! فالبلاء أصاب الأخلاط المتضادة، والفائز في ذلك هو بالتَّوفيق أولاً، وصدق التَّحقيق ثانيًا.

أما من كان علىٰ طرفٍ ـ يتعبَّد بأشياءٍ لا يقبل أضدادها ـ، ٱستولىٰ عليه ضعف العزم وقلَّة الصبر وعدم الثبات علىٰ المحنة والابتلاء، فإذا أصابه أذىٰ ومكروه ـ حتَّىٰ يعلم صدقه ويبلغ المنزلة ـ لم يصبر علىٰ ذلك وجزع وفرَّ منه ومن أسبابه؛ كما يفر من عذاب اللَّه، فجعل فتنة الناس له ـ علىٰ الإيمان والطَّاعة لرسول الرحمن ـ كعذاب اللَّه، لمن يعذبه علىٰ المخالفة والشرك والشنآن. وهذا الذي فرَّ من الألم ٱبتداء، ٱفتتن وما يحصل له ٱنتهاء يجعله يقول: ﴿يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾ لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِى ۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا ﴿٢٩﴾﴾ [الفرقان]؛ لأنه مفتون معذّب بذلك. فما حصَّلت الطَّرفية ـ في العبادة ـ والتَّسوية بين الفتنة وعذاب الناس؟! إلَّا الجزعان والخسران ـ نعوذ باللَّه ـ من ذلك.

وإذا علم حال هذا ـ وما ٱقتضته السَّبية المُسبِّبة ـ فما سببية من جاء إلىٰ الباطل محبة في شهواته وخوفًا من الدَّوائر؟!! وهو في بلد المسلمين معتزًا بدياره، ومقويًا ضعفه بإخوانه؛ يطيله ما يطيل إخوانه

إذا جاسَّ العدو خلال الدّيار، فما الحامل لذلك؟!

أما قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**وإنما جاء إلىٰ الباطل محبة له**».

قلت: محبة الباطل ليس شرطًا في الإتيان إليه، فقد يكره الإنسان أبطل الباطل ـ وهو الكفر والحور ـ والعياذ باللَّه ـ ويقع فيه، لأنَّ الباطل بذاته مجبولة النَّفس من النَّفارة منه، وإنما سبب الوقوع فيه بما يحصل في ظله من عاجل اللَّذات، والمزاود المكتسبات. وهذا هو الذي حمل «قيصر» الروم ـ بعدما عرف الحقّ وأقرَّ به وأعجبه ـ علىٰ التَّمسك بالباطل والمقاتلة فيه، فذاتية الباطل لا تؤدي أبدًا إلىٰ الكفر العاطل؛ إلَّا بمآله. فهذا هو الذي يحمل علىٰ المدح للأعداء بالأقوال، والنصرة لهم بالأعمال، فالانسلاخ من الدّين ودخول الكفر اللَّعين لا يشترط فيه الجهل بالحقّ أو بغضه. فٱحفظ ذلك ـ يرعاك اللَّه ـ ؛ لأنه صكَّةٌ في وجوه المرجئة وطائفتها الجديدة اليوم.

أما الإكراه فقد ٱستثناه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبيَّن حكمه؛ في عدَّة مواطن من رسالته النَّضيدة ـ التي نرقّم آخر دليلها ـ وذلك منَّة وفضلة من الوهاب؛ نشكره عليها ولا نكفره، وبما أنَّ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ حنبليُّ المذهب ـ في الفروع ـ فإنه يتبنىٰ ما جاء فيه في هذا الباب ولا يخرج عليه، ويقول بما قال أئمته.

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ما لفظه: «تأملت المذهب فوجدت الإكراه يختلف بٱختلاف المكره عليه فليس الإكراه المعتبر في «كلمة الكفر» كالإكراه المعتبر في «الهبة» ونحوها فإنَّ «أحمد» قد نصَّ في غير موضع علىٰ أنَّ الإكراه علىٰ الكفر لا يكون إلَّا

بتعذيب من ضربٍ أو قيدٍ ولا يكون الكلام إكراهًا.» [الفتاوىٰ الكبرىٰ «كتاب الاختيارات العلمية» ـ كتاب الطلاق ـ ٥/ ٤٩٠].

فلقد أوضحنا معنىٰ «الإكراه» بمفهومه عند أئمة أخرٍ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ـ من غير المذهب ـ وما يُجنح له من أقوالهم في «الدَّليل الرابع عشر»؛ «٢/ ٤٠٩ ـ ٤٣٥» وضربنا لذلك أمثلة فراجعه.

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**والأدلة علىٰ هذا كثيرة. وفي هذا كفايةٌ لمن أراد اللَّه هدايته**».

المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ بعدما ٱستوفىٰ جهده، وأخرج لنا دُرَّه؛ لما حواه صدره ـ ولم يألُ في ذلك ـ ؛ وٱعتمد في ذلك علىٰ «الكتاب» و«السنَّة»؛ ٱستكفىٰ بما قدَّمه وجعله عُنَّةً زاجرةً وتذكرةً قارعةً لمن أراد الهداية في مسألة الولاية، ولاشكَّ أنَّ الأدلة في هذا كثيرة، كيف والمسألة ـ وأعني بها: «الولاء والبراء» ـ من صلب التَّوحيد، بل أصوله قائمة عليها؟!

ولما كانت النُّفوس مختلفة، منها المطمئنة ومنها اللَّوامة، ومنها الزَّكية ومنها الدَّنيئة، ومنها الحائمة حول العرش، ومنها الحائمة حول الحش، ومنها من همّتها في جمع الفوائد، ومنها من همّتها في الاجترار عند الموائد، والتَّكديس للمزاود، ومنها المقارعة والمهتكة للجاسَّة، ومنها من تتلذذ بالخساسة والنَّجاسة، ومنها من تطلّعها ونظرتها علوية، ومنها من نظرتها سفلية، ومنها من هي رهبانية بالليل فرسانية بالنّهار، ومنها من هي جيفة قذرة بالليل حمارية بالنّهار ـ تحمل الأسفار ولاتنتفع بها في محو الأوزار ـ ، ومنها من هي زئيرة نحيبة ـ بالقرآن

وسنن الرحمن ـ ومنها من هي تأوي إلىٰ الزريبة ـ تجتر وتبعر ـ .

وكما هو معلوم أنَّ المألوف للإنسان ـ إذا درج عليه ـ أحبَّه وألفه ولو فيه ضرره ـ لدينه ودنياه ـ ، ولما كانت النُّفوس المذكورة آنفًا ـ المنحطة منها ـ قد ألفت ما يضرها ـ عاجلاً وآجلاً ـ لم تستطع أن تنفك عنها؛ وقد تبيَّن لها ضرر ذلك، لكن بما يحصل لها في المآل ـ من عاجلٍ فانٍ ـ ٱنجذبت إليه، وذلك هو قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [النحل].

فهذه النُّفوس لو ذهبت تقيم لها كل الأدلة ـ علىٰ بطلان فعلها وسوء خاتمته ـ لما ٱستجابت لذلك ـ لمانع الإلف ـ ، إلَّا إذا لاحت لها «المجالدة». أما النُّفوس الأخرىٰ فمنها من كفتها «المذاكرة»، ومنها من نفعتها «المجادلة».

فالذي قال: «البعر يدل علىٰ البعير، والأثر يدل علىٰ المسير، فأرض ذات فجاج وسماء ذات أبراج ألا تدل علىٰ السميع البصير»؛ كفته «المذاكرة».

والذين قال فيهم المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ : ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾﴾ [آل عمران]. والذين قال فيهم: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴿٢٠١﴾﴾ [الأعراف]. كفتهم «المجادلة».

فما هو الكافي في الذين قال فيهم المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ :

﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔاۚ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٤١﴾﴾ [المائدة]؟!

أليس خزي الدُّنيا هو «المجالدة»؟! ـ الضرب للرقاب، والقيد للأيدي والأرجل والسَّوق عند كل باب ـ ؛ ليخمد بهتانهم، وتأمن فتنتهم بعصيانهم.

ومن علم هذا الفرقان بين النُّفوس، ٱستشعر قول الإمام الجليل؛ صاحب الحبّ للدَّليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ لما قال ما لفظه: «قوام الدّين بالكتاب الهادي والسيف الناصر ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴿٣١﴾﴾ [الفرقان]. ـ وفي لفظة أخرىٰ ـ فإنَّ قوام الدّين بالكتاب الهادي والحديد الناصر» [مجموعة الفتاوىٰ ٢٨/ ٢١٩ ط/ جـ٣٩٦ ط/ ق].

فهدي الكتاب لمن تذكر أو جودل ـ بالحسنىٰ ـ فٱستجاب، والسيف أو الحديد الناصر، للباصر؛ الدَّارج علىٰ المألوف ـ وفيه ضرره ـ وعدم القاصر.

ولتعلم النُّفوس الزَّكية، أنَّ ما يصيب الأمة ـ في هذه الحملة الصليبية الجديدة ـ ؛ التي شعارها القضاء علىٰ «الإرهاب» ـ ويعنون به: المتمسكة بالإسلام كما جاء به خير الأنام ـ أنها مكرمةٌ تكرَّم بها المولىٰ ـ سبحانه ـ علىٰ الأمة؛ ليجلي عنها الغمَّة وتتضاعف لها الهمَّة، فأترك وصفها، لإمامٍ جليلٍ عاش حرَّها؛ لنستلهم منه فحواها، بأنَّ ربكَّ ٱبتغاها؛ ليمنح الصابرين فيها السَّود، والسؤدد، وجنَّة الدُّنيا، والآخرة عقبها.

يقول شيخ الإسلام وعلم الأنام ـ ٱبن تيمية ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وٱعلموا ـ أصلحكم اللَّه ـ أنَّ من أعظم النّعم علىٰ مَن أراد اللَّه به خيرًا أن أحياه إلىٰ هذا الوقت الذي يجدد اللَّه فيه الدّين ويحيي فيه شعار المسلمين، وأحوال المؤمنين والمجاهدين، حتَّىٰ يكون شبيهًا بالسَّابقين الأولين، من «المهاجرين» و«الأنصار».

فمن قام في هذا الوقت بذلك، كان من التابعين لهم بإحسان، الذين رضي اللَّه عنهم ورضوا عنه، وأعدَّ لهم جنات تجري من تحتها الأنهار، خالدين فيها أبدًا، ذلك الفوز العظيم.

فينبغي للمؤمنين أن يشكروا اللَّه ـ تعالىٰ ـ علىٰ هذه المِحْنة التي حقيقتها مِنْحة كريمة من اللَّه، وهذه الفتنة التي باطنها نعمة جسيمة، حتَّىٰ واللَّه لو كان السَّابقون الأولون من «المهاجرين» و«الأنصار» ـ كـ«أبي بكر»، و«عمر»، و«عثمان»، و«علي»، وغيرهم ـ حاضرين في هذا الزمان، **لكان من أفضل أعمالهم جهاد هؤلاء القوم المجرمين** ـ ويعني به: «التتار» و«المغول» ـ .» [مجموعة الفتاوىٰ ٢٨/ ٢٣١ ط/ جـ ٤٢٠، ٤٢١ ط/ ق].

فنقول بما قال به هذا الجهبذ والعلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : أنَّ من أعظم النّعم من أحياه اللَّه ـ تعالىٰ ـ لهذا الوقت ـ في هذه الفتنة الهوجاء والحرب الغوجاء ـ ؛ الحرب الصَّليبية الجديدة ـ التي هي ٱمتداد لتلك الفتنة القديمة ـ ، أنَّ هذه الحرب وشراستها ـ ولهي أشدّ شراسة من قبل ـ وحمي وطيسها، منحة وهبها الوهاب للطائفة المنصورة اليوم ـ ظاهرها نقمة وباطنها رحمة ـ ليقوم الغرباء التَّجديد بالحديد.

فلا يزهد في المشاركة فيها ـ باللسان أو بالرَّقم بالبنان، أو بالتّرس والحديد والسنان ـ إلَّا من حرم التَّشبه بالسابقين الأولين من «المهاجرين» و«الأنصار» رضي الله عنهم، كيف ولو شهدها الخلفاء الراشدون، والأئمة المرضيون، والزّهاد والوعاض السالكون، لكان من أفضل أعمالهم الشهود في صفّها الأول؟!

فالبدار البدار إلى الفوز بالدَّار، والمحروم من كان قاب قوسين منها، ثم حرمها، ولاشكَّ أنَّ الباب الواسع ـ لتلك الدَّار ـ قد فتح مصراعيه اليوم، قد كتب عليه: لا يدخل من قبلي إلَّا من أذاق الجاسَّ ـ «اليهوصليبي» ـ الدَّواهي والبلاوي، ثم كتب عليه هذه الأبيات.

يَا خَاطِبَ الحُورِ الحِسَانِ وَطَالِبًا
لِوِصَالِهِنَّ بِجَنَّةِ الحَيَوَانِ
لَوْ كُنْتَ تَدْرِي مَنْ خَطَبْتَ وَمَا طَلَبْتَ
بَذَلْتَ مَا تَحْوِي مِنَ الأَثْمَانِ
أَوْ كُنْتَ تَعْرِفُ أَيْنَ مَسْكَنُهَا جَعَلْتَ
السَّعْيَ مِنْكَ لَهَا عَلَى الأَجْفَانِ
وَلَقَدْ وَصَفْتُ طَرِيقَ مَسْكَنِهَا فَإِنْ
رُمْتَ الوِصَالَ فَلَا تَكُنْ مُتَوَانِي
أَسْرِعْ وَحُثَّ السَّيْرَ جَهْدَكَ إِنَّمَا
مَسْرَاكَ هَذَا سَاعَةٌ لِزَمَانِ
فَاعْشَقْ وَحَدِّثْ بِالوِصَالِ النَّفْسَ وَابْذُلْ
مَهْرَهَا مَا دُمْتَ ذَا إِمْكَانِ

قلت: معقبًا علىٰ هذه الأبيات، الموقظة لمن كان في سبات؛ المقتطفة من الجابية ـ التي فيها الكافية الشافية ـ .

فمن يزهد في هذا وقد كتب
بحبر النَّرجس وماء الورد والزعفران
فلا يزهد فيه إلَّا من حط أنفه في الحش
يستروح بالقذارة وضرط الشيطان
همه ملء البطن وقضاء شهوة الفرج
والضجعة على البطن وتلك ضجعة أهل النيران
شخيره بالليل والنهار كالنهيق
وإذا استيقظ نهض لحمل كبير الصّوان
يا حسرتا على من كان هذا
جدّه وكدّه ليظفر ببضع النّسوان
ظن ذلك هو الغاية ـ التي
نصبت لها ـ راية الميدان
فإذا انجلى غبار المعركة شوهد ـ من
الفريقين ـ الصرعى في كل شبر من الميدان
صرعى خضّبوا بالدماء وعلى ثيابهم
أثر السَّنابك والغبار طيِّبَ تلك الأبدان
وصرعى على وجوههم قترة ودماؤهم
نتنة أريقت في دعوة الشيطان

فافترق الخصمان في الدنيا . ويوم صرعوا .

وسيفترقان يوم الهول وشيب الولدان

ربنا لا تفتنا بعدهم واجعل دماءهم شعلة

تنير لنا الطريق وغصة على أهل الشنآن

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**وأما من أراد اللَّه فتنته وضلاله؛ فكما قال ـ تعالىٰ ـ :** ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٩٧﴾﴾ [يونس]».

فإذا جاءت «هداية الدّلالة والإرشاد» ـ وذلك هو معنىٰ قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى] ـ ثم آثر الإنسان عليه الزَّيغ والابتعاد، علمنا أنه قد سبق له من اللَّه الشَّقاء، وقضىٰ عليه في أم الكتاب أنه من أهل النار، إلَّا إذا تداركته رحمته ـ لأنه: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد : ٣٩] ـ وجاءت «هداية التَّوفيق والسَّداد» ـ وذلك هو قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [القصص]؛ ٱستجاب الإنسان لداعي الخير. كيف وقد حلَّت فيه عنايته؟!

ولنا وقفة مع قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٩٧﴾﴾ [يونس].

فكثير من المفسرين إذا نظر إلىٰ هذه الآية الكريمة؛ ذهب إلىٰ تفسيرها؛ علىٰ أنَّ هؤلاء الذين جاءتهم تلك الآيات آثروا عدم التَّصديق بها علىٰ التَّصديق بها، فيقول: فهم لا يصدقون بشيءٍ من ذلك.

فمن كان متفحصًا ومتمرِّسًا ـ في غربة الأقوال ـ، علم ما في هذا

التفسير من مجازفة قائدة إلىٰ المخالفة؛ بالاستشكال والاضطراب، ثم بعد ذلك الاستجابة إلىٰ ما قرّره أهل الأهواء في هذا الباب ـ وأعني به: باب «التَّصديق» و«التكذيب» ـ ؛ الذي هو المعتضد عليه في تقرير «عقيدة أهل الإرجاء». وذلك أنَّ «التَّصديق» لم ينتف أبدًا من قلوب الكفَّار وبدون مجيء الآيات لهم؛ لمنزلة الرسل عندهم، فكيف بذلك وقد رأوا الآيات!!

فٱنظر ماذا قال اللَّه ـ تعالىٰ ـ في منكري النّبوات: ﴿**فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ** ٣٣﴾ [الأنعام]. **وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿**إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ** ٣٥﴾ [الصافات]. **وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿**وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا**﴾ [النمل: ١٤]. وقال موسىٰ عليه السلام في حقّ فرعون: ﴿**لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ**﴾ [الإسراء: ١٠٢].

فمن نظر في هذه الآيات الكريمات ـ ولاحت عناية اللَّه في إفهامه ـ جزم بأنَّ الكافرين ـ المستقدمين والمستأخرين ـ عرفوا صدق الرسل وما جاءوا به، وذلك أنَّ الرسول إذا أخبر بأشياءٍ لا تعلم إلَّا بالوحي، ثم جاء رسول آخر يخبر بما أخبر به الرسول الأول ـ ولم يقارنه في الزمان والمكان ـ دلَّ علىٰ صدق الرسولين. ومن علم هذا عرف معنىٰ قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿**كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ** ١٠٥﴾ [الشعراء]. بلفظ الجمع؛ وهو عليه السلام مستقدمهم جميعًا.

أما لفظ «الجحود»؛ الذي جاء في الآيات الكريمات، فكثير من الناس لا يحسن فهمه ولا ٱستعماله، وذلك أنَّ الجحود **لا يكون إلَّا بعد**

الاعتراف بالقلب واللسان، وإذا علم هذا يكون الجحد ـ المذكور ـ معناه: أنَّ الجاحدين عرفوا صدق الرسل؛ بأنهم غير كذبة فيما يقولون، لكن عاندوا، فيكون الجحد هنا بمعنىٰ «العناد»؛ لأنَّ الصدق ثبت وٱنتفىٰ التكذيب، والعناد معلوم من أيِّ قسم من أقسام القلب يخصّ.

فإذا علم هذا وٱستشعرناه، عرفنا معنىٰ قوله ـ تعالىٰ ـ: «لَا يُؤْمِنُونَ»؛ أنَّ عدم الإيمان المذكور هنا، لم يكن بسبب «عدم التَّصديق»، وإنما بسبب «عدم الانقياد» ـ الذي هو «إنشاء الالتزام» ـ الذي إذا لم يتحقق في الإنسان لا يؤمن ولا يهتدي، مع ثبوت التَّصديق في قلبه وٱستشعاره، لأنَّ الإيمان حقيقة مركبة من «ٱعتقاد» و«ٱنقياد»، **فإذا وجد الانقياد وجد الإيمان، وإذا لم يوجد الانقياد لم يوجد الإيمان، ولا يستلزم من وجود الاعتقاد وجود الانقياد، كما أنَّ لا يستلزم من عدم وجود الانقياد، عدم وجود الاعتقاد،** فصار بذلك وجود الانقياد هو وجود الإيمان ـ الذي نفاه عن الذين رأوا الآيات ـ.

فإياك أن تظن أنَّ معنىٰ قوله: «لَا يُؤْمِنُونَ» هو لا يصدقون فتشطط شططًا في القول، فٱشدد بهذا التَّحقيق، وٱدعوا لصاحبه، وصكّ به طائفة المرجئةالجدد صكة ثانية ـ ليندحر تلبيسهم وتظهر سوأتهم عيانًا ـ كيف وهم قد لبسوا الثياب السَّابرية؟!!

■ وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ : «**ونسأل اللَّه الكريم المنان أن يحينا مسلمين، وأن يتوفَّانا مسلمين، وأن يُلحقنا بالصالحين غير خزايا ولا مفتونين برحمته وهو أرحم الراحمين. وصلىٰ اللَّه علىٰ محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم**».

فبعدما أجاد وأفاد المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ في دلائله النَّضيدة، وقريحته السَّديدة في باب «الولاء والبراء»؛ وما ٱستند عليه في حججه الزاهرة، ودلائله الباهرة؛ سأل المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أن يحييه علىٰ الإسلام وأن يتوفَّاه عليه؛ وذلك هو دعاء يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ١٠١﴾ [يوسف]. وأن لا يفتنه في كُلِيَّته الكبرىٰ ـ التي وجب حفظها مهما ٱقتضىٰ الأمر ـ.

ثم بعد ذلك صلَّىٰ علىٰ النبي ـ صلوات اللَّه وسلامه عليه ـ وعلىٰ آله وصحبه؛ لعلمه أنَّ للصلاة عليه فوائد جليلة، وحسنات عميمة. ويكفي أنها واجبة؛ بنداءٍ رحمانيٍّ، للحزب الإيماني: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ٥٦﴾ [الأحزاب].فهذه الصلاة مع تسليمها موجبة لداوم المحبة وٱستمرارها، وزيادتها وتضاعفها، وذلك عقد من عقود الإيمان الذي لا يتم إلَّا به، وطريق يهدي إلىٰ الجنان، فالاستكثار من ذكر المحبوب يدعو إلىٰ ٱستحضار محاسنه الجالبة إلىٰ تضاعف المحبة والشَّوق إليه.

لكن هذه المحبة ـ التي تضاعفت بكثرة الصلاة والسلام عليه ـ بيّنت معالمها وتوضَّحت للسَّالكين عيانًا، وجعل أصل أصولها ـ الذي إذا عدم علمنا أنها منتفية وإن الدُّعي بدعواها ـ هو الاتباع وعدم الابتداع؛ لأنَّ الدّين قد بيّن وكمل. قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]. فجعل محبة النبي في الاتباع المهدي إلىٰ حبّ اللَّه؛ لمن فعله ـ لأنَّ الشأن الأعظم هوأن يحبك اللَّه وليس أن تحب اللَّه. وأصل أصول هذا الشأن

العظيم هو ٱتباع الهادي إلىٰ الصراط المستقيم. ولهذا قال غير واحد من السلف: «أن هذه آية المحنة والاختبار لمن ٱدَّعىٰ محبة اللَّه ورسوله».

فبهذا يتبيَّن أنَّ الذين يشطحون، ويرقصون، ويطربون، ويصعقون لسماع المزامير والشبابات؛ قد ٱنسلخوا من هذه المحبة بتلك النغمات، وهل هزّ الأطراف والخصر والأرداف فيه محبة قائدة إلىٰ مسرة؟! فما لهذا السُّكر والعهر بالإيقاع الشيطاني والتَّلذذ بالقضاء الشهواني إلَّا الخزي والعار؛ في الدُّنيا، وفي الآخرة دار البوار.

فحال القوم إلَّا ملء البطن والإيواء إلىٰ العطن، ليجتروا ويبعروا، ويرقصوا ويطربوا، لحظ النفس والشيطان. فسحقًا لهؤلاء.

أما الحسنة الثانية العظيمة والفائدة الجسيمة ـ في الصلاة والتسليم عليه ـ أنها يرجىٰ منها الإجابة؛ إذا قدَّمها الدَّاعي أمام دعائه أو أخَّرها؛ لمجيء الأثر ـ يحث علىٰ ذلك ـ في هذا الخبر.

عن عمر بن الخطاب ، قال: «إنَّ الدعاء موقوف بين السماء والأرض، لا يصعد منه شيء، حتَّىٰ تصلي علىٰ نبيك ﷺ» [صحيح سنن الترمذي رقم ٤٨٦ وصحيح الترغيب والترهيب رقم ١٦٧٦]. وكما هو معلوم هذا لا يقال من قبل الرأي.

وعن علي أنه قال: «كل دعاءٍ محجوبٌ حتَّى يصلَّىٰ علىٰ محمد ﷺ وآل محمد» [صحيح الترغيب والترهيب رقم ١٦٧٥ والسلسلة الصحيحة رقم ٢٠٣٥].

فنرجوا أنَّ اللَّه ـ تعالىٰ ـ ٱستجاب لدعاء هذا الجهبذ ـ بعد صلاته وتسليمه علىٰ النبي ـ ؛ بأن توفَّاه أحسن وفاة يرجىٰ منها أحسن الموافاة؛

وذلك أنَّ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ قتله «إبراهيم باشا» علىٰ إثرها، ولقد أشرنا إلىٰ ذلك في ترجمته.

فنسأل المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أن يكرمه بالشهادة؛ لتأصيله الفذّ في مسألة «الولاية»؛ التي هي الشهادة والدَّليل، في صحة سلوك السبيل.

فكذلك نحن نصلّ ونسلم في خاتمة هذا الشرح، لكن بعد التَّفنيد لقولٍ صدر من المؤلف غير سديد، في هذه المسألة التي بنىٰ عليها دلائله النَّضيدة؛ نعتذر له فيه، لأنَّ القول كان وهلة بسبب سُؤلة فلم يستوفيه.

إِجَابَة وَهْلَة أَوْ النَّسْخ أَطَالَ القَوْلَة

إنَّ سبب ذكرنا لهذا القول غير السَّديد؛ لما يترتب عليه من أخطاءٍ في فهم مسألة «الولاء والبراء» وما ينوط بها؛ لأنَّ القول خطره جسيم يؤدي إلىٰ فتحِ بابٍ عظيمٍ؛ إن لم نتدارك إلىٰ قفله والاعتذار لصاحبه.

ثم ٱزداد خوفي لما رأيت بعض الباحثين والمحبّين لأئمة الدَّعوة النَّجدية رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ؛ من إخراج ميراثهم، وجمع علومهم وجعلها متوفرة وميسرة بين يدي طلبة العلم؛ ليقتادوا بعلومهم ويجعلوها سراجًا وهاجًا. تنير لهم الطريق، وينصبوها ـ للمخالفين ـ كالمنجنيق؛ لمن أراد منهم أن يعيق هذه الشعلة المنيرة للقيام بتلك العهدة ـ عهدة سود الشريعة علىٰ الخليقة ـ .

لكن علىٰ الباحث والجامع ـ جزاه اللَّه خيرًا ـ ؛ أن لا يكون مقلدًا في الطَّرح، وإنما معتمدًا في توثيق الصَّرح، بزبر الأدلة «النَّقلية» و«العقلية»، وأن يُحتج للطَّرح، ولا يحتج به، فضلاً علىٰ أن يعنونه ويجعله قاعدة في الباب تزيد في الارتياب، ومن يفعل ذلك يكون كناقل سمٍّ لمن أراد أن يتجرعه.

فلقد رأيت الأخ الجامع المدعو «أبا يوسف مدحت بن الحسن آل فرّاج»، في جمعه المسمَّىٰ «**فتاوى الأئمة النَّجدية حول قضايا الأمة المصيرية**» في «المجلد الأول» ـ المبحث الخامس ـ «١/ ٤٤٩، ٤٥٠»، عنونه بـ«موالاة المشركين وصوره المكفّرة، والغير مكفّرة».

ثم أعاد العنوان بعناوين جانبية؛ لكل صورةٍ؛ وٱستند علىٰ ذلك في

فتوىٰ صدرت من الشيخ «سليمان بن عبداللَّه بن محمد بن عبدالوهاب» رَحِمَهُمُاللهُ أثناء سؤال ورد عليه، يريد فيه صاحبه معرفة الحدّ الفاصل بين الولاء المكفّر للمشركين والغير مكفّر فقال ما لفظه:

«فالجواب: إن كانت الموالاة مع مساكنتهم في ديارهم، والخروج معهم في قتالهم، ونحو ذلك، فإنه يحكم علىٰ صاحبها بالكفر، كما قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]. وقال ـ تعالىٰ ـ : ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠].

وقال النبي ﷺ: «**من جامع المشركين وسكن معهم فإنه مثلهم**». وقال: «**أنا بريء من مسلم [يقيم]**[١] **بين أظهر المشركين**»، رواهما «أبو داود».

وإن كانت الموالاة لهم وهو في ديار الإسلام، إذا قدموا إليهم ونحو ذلك. فهذا عاص آثم متعرض للوعيد ـ إن سَلِم من موالاتهم لأجل دينهم بل بلفظ وإكرام ونحوه ـ يجب عليه من التعزير والهجر والأدب، ما يزجر أمثاله. وإن كانت الموالاة لأجل دينهم، فهم مثلهم. ومن أحبَّ قومًا حشر معهم.

ولكن ليتفكر السائل في قوله: حميَّةً دنيويةً.

هل يمكن هذا، إلَّا بِدَاعٍ من المحبة في قلبه..!! **وإلَّا فلو كان**

---

(١) قلت: لفظة «يقيم» ساقطة من الأصل. مع أنَّ د. «الوليد بن عبدالرحمن آل فريان» جمع رسائل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ ـ تعالى ـ وحقّقها ولم يشر إلى ذلك.

يبغضهم في اللَّه ويعاديهم، لكان أقرَّ بشيءٍ لعينه ما يسخطهم ويغيظهم، ولكن كما قال ٱبن القيم:

أَتُحِبُّ أَعْدَاءَ الحَبِيبِ وَتَدَّعِي ... حبًّا لَهُ مَا ذَاكَ فِي إِمْكَانِ

ثم تطرق إلىٰ الإجابة علىٰ آخر..» [أوثق عرىٰ الإيمان ص ١٣٣، ١٣٤].

فهذا السؤال ـ المعتمد عليه في الولاية المكفّرة والغير مكفّرة ـ كان ضمن رسالة «**أوثق عرى الإيمان**»؛ وهذه الرسالة طبعت مفردة، وجمعت ضمن «فتاوىٰ الأئمة النجدية» وأودعها الشيخ «عبدالرحمن ٱبن قاسم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «**الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النَّجدية** ١٤٢/٨ ـ ١٦١»؛ ولم يكملها بتمامها.

فلقد جعل الشيخ «سليمان بن عبداللَّه بن محمد عبد الوهاب» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ مناط التكفير في السكنىٰ والمجامعة والخروج معهم لقتال المسلمين، وفي محبة دينهم فقط. أما إذا تولىٰ المتوليُّ الكفَّار ـ وهو في ديار الإسلام ـ ؛ إذا قدموا إليه؛ فجعله آثمًا متعرضًا للوعيد ولم يحكم بكفره في هذه الولاية.

وإذا أردنا أن نحصر كيفية التَّولي للكفار ـ إذا قدموا إلىٰ ديار الإسلام ـ حصرنها في ثلاث حالات.

الأولى: تولية الكفَّار الجاسّين خلال ديار المسلمين؛ كهذه الحملة الصليبية الجديدة ـ مع بغضهم والكراهة لدينهم ـ.

الثانية: تولية الكفَّار إذا قدموا مستأمنين بأيِّ حججٍ كانت، سواء كانت لنشر سمّهم النَّاقع، كتعلّلهم بالتجارة وهم ينشرون الدَّعارة ودين النصارىٰ أو غير ذلك.

الثالثة: تولية الكفَّار؛ بإقامة منهاجهم، كـ«القوانين الوضعية»، ولو لم يقدموا ولا جاسُّوا.

فالآثم المتعرض للوعيد له في الولاية للكفَّار هذه الثلاث الحالات ـ إذا قدموا إلىٰ الدّيار ـ؛ **يوجب التَّكفير في ٱثنين منها عينًا بمجرد الفعل فقط؛ بغير النَّظر إلىٰ الاعتقاد**. وهي الحالة «الأولىٰ» و«الثالثة»، أما «الثانية» فيها الوعيد الشديد، وقد ترتقي إلىٰ مرتبة التَّكفير بالمآل.

فنشمّر عن الساعد لنقمع المعاند، ونحتج للقول الآنف لنمنع المجازف؛ من الاضطراب في الأقوال حتَّىٰ لا يلتبس الحال؛ بالنقل الصحيح والعقل الصَّريح والفهم القريح.

نقول وباللَّه ـ تعالىٰ ـ التوفيق؛ لنشد صرح التَّوثيق:

أولاً: عندما نقول: إنَّ الإيمان قول وعمل، وإذا أضفنا كلمة «ٱعتقاد» ـ للتعاريف الموجودة لأهل السنَّة ـ فنحن بذلك نقرّر الحقيقة الإيمانية المركبة؛ التي من خلالها يكون التعامل مع الناس، يحكم في ذلك كله العمل الظاهر فقط، لأنَّ لا نستطيع شقّ صدور الناس لنطَّلع علىٰ ما يبطنون، بل نتعامل مع الناس فقط بما يصدر عنهم.

يدل علىٰ هذا قوله ﷺ ـ بعدما رجم الأسلمي ـ : «**ٱجتنبوا هذه القاذورة؛ التي نهى اللَّه عنها، فمن ألمَّ فليستتر بستر اللَّه وليتب إلىٰ اللَّه، فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب اللَّه ـ عزَّ جلَّ ـ**».

قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ :« هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه.» [المستدرك رقم ٧٦١٥].

وعن عبداللَّه بن عتبة قال: سمعت عمر بن الخطاب ـ رضي اللَّه عنه ـ يقول: «إنَّ أناسًا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول ﷺ، وإنَّ الوحي قد ٱنقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيرًا، أمِنَّاه وقرَّبْناه، وليس إلينا من سريرته شيء، اللَّه يحاسب سريرته. ومن أظهر لنا سوءًا، لم نأْمنه، ولم نُصَدِّقه وإن قال إنَّ سريرته حسنة.» [البخاري رقم ٢٦٤١].

ثانيًا: التَّلازم بين الظاهر والباطن مناطه علىٰ «العموم» و«الحقيقة» لا «العين» و«الحكم». وإذا فهم هذا سيزال الإشكال ويهتدىٰ إلىٰ النظرة الثاقبة في الحال.

وقولنا ذلك في تقريرنا لهذه المسألة؛ أننا نقرّر التَّلازم للحقيقة الإيمانية والربط بين كل أجزائها، لا للتحقيق من موافقة الظاهر للباطن وتعليق الحكم عليه؛ ولو كان هذا هو المطلوب ما كُفِّر الذين قالوا: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُۚ﴾ [التوبة: ٦٥]. ولَٱعْتذر لهم؛ لأنَّ باطنهم لم يكن علىٰ ذلك أبدًا ـ وهذه هي الحقيقة ـ وسوف نبيّنها، لكن كفروا فما السبب؟!

والإشكال من هنا دخل علىٰ بعض المنتسبين إلىٰ «السلفية الشَّرعية» ـ الذين يقولون بقول هذه «المدرسة» ـ ولا مدرسة غيرها ـ في الحقيقة الإيمانية المركبة من «ٱعتقاد» و«ٱنقياد».

وإشكال المسألة دخل عليهم عند إطلاق التَّلازم بين الظاهر والباطن؛ **فتسرق كلمة «الباطن» ذهنهم وتتجه به إلىٰ قسمٍ واحدٍ من قسميه؛ فيستشكلوه ذهنًا ويضطربوا فيه عينًا**. وسنفصل لذلك بمسألة

واحدة لينظر إليها بعناية.

نقول: رجل لا يحب الكفَّار ويبغض دينهم، ويدل علىٰ عورات المؤمنين خاصة المجاهدين المدافعين علىٰ الحرمات؛ ليقتلون، ونزيد في الافتراض ونقول: أنه حمله علىٰ ذلك «جَني المال».

فإذا فرضنا هذا الافتراض نستشكله أولاً ذهنًا:

وذلك أننا أوجدنا محبة غير مؤثرة في لازمها، بل جردناها من اللأَّزم، وجعلناها لا تقوم علىٰ شيءٍ. كيف ومحبة محاب اللَّه للَّه قائدة إلىٰ حبّ اللَّه لنا وثبوته. فالمحبة مطلوبة لذاتها في الدُّنيا والآخرة؛ غير منقطعة.

ثانيًا: ٱضطرابه عينًا:

الذي أبغض الكفَّار، وكره دينهم، ودلَّ علىٰ العورات لتسفك دماءها وتنتهك حرمتها؛ قام بذلك الفعل والمحبة موجودة ـ لأنه بغض الكفار وكره دينهم ـ فـ«المحبة» و«البغض» لم يحجزاه عن ذلك.

فجردنا المحبة من التأثير في الظاهر وجعلناها ممكنة الوجود مع وجود أضدادها، وكما لا يخفىٰ علىٰ المتمرس في هذه المسألة أنَّ هذا هو قول «جهم بن صفوان» الزنديق.

إذن: علىٰ هذا القول من الممكن وجود «المحبة» مع وجود أضدادها.

وسبب ذلك «الاستشكال الذهني» و«الاضطراب العيني» أننا لما جعلنا «المحبة» و«البغض» في القسم؛ الذي لا يؤثر في الباطن ـ وأعني به: «التصديق» ـ فظُنَّ أنَّ من عمل هذا العمل المفترض، حقيقة الإيمان

لم تنتف؛ فتوثَّق في تفكيره وزاده الإشكال قصة «حاطب بن أبي بلتعة اللخمي» وسوف نتطرق لها ـ إن شاء اللَّه ـ بعد هذا مباشرة.

وإذا كان هذا ممكنًا، إذن يتوقف في تكفير المستهزئين ـ فلم يسفكوا الدماء ولم يظاهروا الأعداء ـ وإذا خضعنا للقرآن وكفَّرناهم ولابدَّ ـ لأنه من صحة الإيمان ـ فما هو الإيمان المثبت لهم قبل ٱستهزائهم، فقد قال ـ تعالىٰ ـ فيهم: ﴿قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]؟! فأثبت لهم الإيمان لأنهم ليسوا من المنافقين الذين قال فيهم: ﴿وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤]. فما هو الإيمان المنتفىٰ عنهم بسبب قبيحهم؟!

فإذا فهم هذا علمت أنَّ هذه «المحبة» لو وجدت في قلب «أبي طالب» لحملته علىٰ الإسلام، كما أنَّ الردَّة عن الإسلام ـ والعياذ باللَّه ـ لا تكون إلَّا بالمحبة، فقد ينسلخ الإنسان من الدّين مع وجود معرفة الحقّ وبغض الباطل في قلبه؛ فتنبَّه ـ يرحمك اللَّه ـ عندما نقول في قلبه؛ فإنك تعرف جيدًا ما هو «القسم» الذي نقصده منه.

فـ«هرقل» الروم أثبتت له محبة، بسبب قوله: «فلو أني أعلم أني أخلص إليه ـ يعني به: النبي ﷺ ـ لَتَجَشَّمْتُ لقاءه، ولو كنت عنده لغسلت عن قدميه.» [فتح الباري ـ سادس باب ـ كتاب بدء الوحي ١/ ٤٥].

وهذا لا يكون إلَّا من محبة لما في النبي ﷺ من كمالٍ، ولكن تلك «المحبة» ـ التي أثبتت بقوله، ودعا إليها قومه؛ فنفروا منها نفور الوحوش ـ لم تحمله علىٰ الإيمان، فمحبة الحق وإيراده لا تمنع من ٱقتراف الكفر أو الانسلاخ من الدّين.

لكن قلنا: أنَّ «المحبة» أصل كل شيء وهي العبادة المطلوبة ومتىٰ تحققت وجد المطلوب، فوجدت عند «هرقل» وعند «أبي طالب» ولم تحملهما علىٰ الإيمان فما سبب هذا الإشكال؟!

وليس ٱستشكالاً في الذهن ولا اضطرابًا في العين.

فبعد هذا الطَّرح ليوثَّق الصَّرح؛ من كان فطنًا ونظر نظرة إثقاب وجد المحبة منقسمة إلىٰ قسمين ٱثنين. محبة «خاصة بالاعتقاد» ومحبة «خاصة بالانقياد»، فالأولىٰ: لا تحمل علىٰ الإيمان؛ فوجدت لـ«أبي طالب» و«هرقل» ولم تحملهما علىٰ الإيمان.

والثانية: لو وجدت لحجزت المستهزئين حين ٱستهزائهم بذلك ـ لأنها كانت موجودة قبل فحملتهم إلىٰ الخروج إلىٰ «الغزاة» مع النبي ﷺ ـ لكن ٱنتفت في ذلك الوقت المخصوص مع وجود وثبوت «محبة الاعتقاد» لهم.

فـ«محبة الانقياد» لم تنتف إلَّا في وقت مخصوص فقط؛ ومع ذلك ذهب إيمانهم. فالأولىٰ تحقق التَّصديق، والثانية تمنع من الانحراف والتَّلفيق، والأولىٰ تقرّ للدَّلائل، والثانية تمنع من الزلائل، والأولىٰ تستلزم التفهيم؛ لأنَّ من أحبَّ شيئًا فهمه بسهولةٍ؛ كفهم «هرقل» و«أبي طالب»، والثانية تستلزم التَّعظيم.

فإذا فهم هذا علمت أنَّ من علَّق الموالاة المكفّرة علىٰ المحبة فقط، قد أخطأ كالشيخ «سليمان بن عبداللَّه بن محمد بن عبدالوهاب» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومن قرَّر أنَّ الموالاة المكفّرة تستلزم نفي المحبة كليًا ـ لعدم التفريق الآنف ـ قد أخطأ أيضًا.

فالمحبة لونٌ من ألوان الموالاة المكفّرة، وليس كلها مبنية عليها، وإلَّا قولوا لي بربّكم ما سبب قوله ﷺ ـ للذين لم ينأوا ولم يدفعوا العدو الجاسّ خلال الدّيار؛ مع ثبوت لهم «البغض» و«العداوة» للكفّار ـ: «.. **وفرقة يأخذون لأنفسهم وكفروا...**» [صحيح سنن أبي داود رقم ٤٣٠٦].

فهذا يدل أنهم خشوا الدَّفع حفاظًا علىٰ «المال» و«الأولاد» مع بغضهم للكفَّار وعدم محبتهم لهم. فأين «شرط المحبة» ـ في الولاية المكفّرة ـ؟!!

يقول الشيخ حمد بن علي بن عتيق رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فصل ما يعذر به الرجل علىٰ موافقة المشركين؛ بعدما ذكر «الحالة الأولىٰ» و«الحالة الثانية»، ذكر في «الثالثة» ما لفظه: «أن يوافقهم في الظاهر مع مخالفته لهم في الباطن، وهو علىٰ وجهين:

أحدهما: أن يفعل ذلك لكونه في سلطانهم، مع ضربهم أو تقييدهم له، أو يتهدَّدونه بالقتل، فيقولون له: إما أن توافقنا وتظهر الانقياد لنا، وإلَّا قتلناك. فإنه والحالة هذه يجوز له موافقتهم في الظاهر مع كون قلبه مطمئن بالإيمان، كما جرىٰ لـ«عمَّار» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حين أنزل اللَّه ـ تعالىٰ ـ: ﴿**إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ**﴾ [النحل: ١٠٦]. وكما قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿**إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً**﴾ [آل عمران: ٢٨].. فإنَّ الآيتين متفقتين كما نبه علىٰ ذلك «ٱبن كثير» في تفسير آية «آل عمران».

الوجه الثاني: **أن يوافقهم في الظاهر مع مخالفته لهم في الباطن، وهو ليس في سلطانهم، وإنما حمله علىٰ ذلك إما «طمع» في رئاسة، أو «مال»، أو «مشحة» بوطن، أو «عيال»، أو «خوف» مما يحدث في**

المآل. فإنه في هذه الحالة يكون مرتدًا، ولا تنفعه كراهته في الباطن، وهو ممن قال اللَّه فيه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [النحل].

فأخبر أنه لم يحملهم علىٰ الكفر الجهل بالحق أو بغضه، ولا محبة الباطل، وإنما هو أنَّ لهم حظًا من حظوظ الدُّنيا، فآثروه علىٰ الدّين. هذا معنىٰ كلام شيخ الإسلام «محمد بن عبدالوهاب» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ وعفا عنه.» [سبيل الفكاك والنجاة من موالاة المرتدين والأتراك ص ٣٢].

يقول العلاَّمة محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**الثَّانية**: قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [النحل]. **فصرَّح أنَّ العذاب لم يكن بسبب الاعتقاد، والجهل، والبغض للدّين، أو محبة الكفر، وإنما سببه أنَّ له في ذلك حظًّا من حظوظ الدُّنيا، فآثره علىٰ الدّين.**» [كشف الشبهات ص ١٨١].

فقوله: «هذا معنىٰ كلام شيخ الإسلام «محمد بن عبدالوهاب» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ وعفا عنه».

قلت: هذا الكلام أصله لشيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ ٱستفاد منه العلاَّمة «محمد بن عبدالوهاب» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ لما قال ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ في سفره النَّفيس ما لفظه ـ : «واللَّه ـ سبحانه وتعالىٰ ـ جعل ٱستحباب الدُّنيا علىٰ الآخرة هو الأصل الموجب للخسران وٱستحباب الدُّنيا علىٰ الآخرة قد يكون مع «العلم» و«التَّصديق» بأنَّ الكفر يضر في الآخرة، وبأنه ما له في الآخرة من خلاق.» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٤٢ط/ جـ ٥٦٠ط/ ق].

فقولوا لي بربّكم؛ وأخص البصراء وليس القصراء ـ الذين يجمعون ولا يمتّعون ـ أليس قول الشيخ حمد بن علي بن عتيق رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «**فأخبر أنه لم يحملهم علىٰ الكفر الجهل بالحق أو بغضه، ولا محبة الباطل، وإنما هو أنَّ لهم حظًا من حظوظ الدُّنيا، فآثروه علىٰ الدّين**».

أنه أثبت لهم «معرفة» للحقّ و«محبة» له و«بغضًا» للباطل، ومع ذلك ٱرتدوا عن الدّين؟!!

فهو بذلك يخالف الشيخ «سليمان بن عبداللَّه» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ٱشتراط «المحبة» في ناقض الولاية ـ إذا قدموا إلىٰ الدّيار؛ وهو ليس في سلطانهم ـ ويوافق ما حققناه في «الدَّلائل» وٱحتججنا له بهذه «المسائل» ـ التي ٱستشكلت ذهنًا وٱضطرب فيها عينًا ـ لقلة المحصول المجنىٰ من الأصول.

فنعتذر للشيخ «سليمان بن عبداللَّه» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالىٰ ـ ونقول: هذه «زلة» و«وهلة» ترد عليها رسالة «**الدَّلائل في حُكْم مُوالاة أَهْل الإِشْراك**»؛ المحشودة بالأدلة النقلية الصحيحة والصريحة، والمدبَّجة بمفهوم الكتاب ودليل الخطاب؛ التي إذا أتَيْت لها بالأدلة ليحتج لها لَعَزب ذلك كله ـ ليس لمخالفةٍ أو نكارةٍ في القول ـ وإنما لعدم ترك المؤلف لنا حجة نضيفها عليها؛ أنَّ ما ذكره في الدُّرَّة البديعة؛ التي وفقنا لشرحها، وإخراج دُرّها ـ وذلك هي نعمة الوهاب يمنّها لمن تحرَّز بالسنَّة والكتاب ـ ؛ **أنَّ وصف الكفر وثبوت الردَّة في الموالين للكفَّار الجاسّين كان بالفعل المجرد فقط.**

وأما كون توليتهم لدينهم، فذلك هو لونٌ آخرٌ من ألوان الكفر

المغلظ، وهذا يحمل علىٰ الدخول في نحلتهم الباطلة، أما الكفر والردَّة بمجرد الفعل؛ بغير النظر إلىٰ «الاعتقاد» ـ وأعني به: قول القلب بقسميه ـ حمل عليه ٱستحباب الدُّنيا فقط. فأين ذا من ذاك؟!!

الحمد للَّه الذي وفَّقنا لهذا الشَّرح البديع؛ المدبَّج بالقول المتيع، وتلك نعمته يهبها من يشاء من عباده. فنسأله أن لا يحرمنا منها، ويجعلها سمة علىٰ وجوهنا، وسجيَّة في أقلامنا، وقريحة في أفهامنا، ولا نكفر بها، بل نحدث بها ـ كما أمر هو ـ بقوله: ﴿ **وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ** ﴿١١﴾ ﴾ [الضحى].

فلقد أكملنا هذا الشَّرح، ونرجو أننا وثَّقنا الصَّرح ـ كي لا يُجنىٰ عليه ـ ؛ بزبر الأدلة «النقلية» و«العقلية»؛ وذلك هو العلم بعينه ـ **إقامة الأصول بصحيح المنقول وصريح المعقول** ـ ؛ التي يأنف منها دعاة «السَّابرية»، ويروها «عقائد خارجية»؛ ولهم أن يقولوا ذلك، كيف وهم دعاة تحتيَّة يرضون بالدَّنية؟!!

فأدعو المولىٰ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ ، أن يجعل هذه المزية ـ التي حاز بها هذا الشَّرح ـ فيما تبقىٰ من قصة «حاطب» البدري، والرَّد علىٰ الشَّرح المردي ـ الذي أشرنا إليه في «المقدمة» ـ ، وعلىٰ المدَّعي المجني؛ «حاتم بن عارف العوني» الجهمي؛ لحصره الولاء المُكفّر في «المحبة الدّينية» فقط.

كما نسأله أن يحيينا مسلمين وأن يتوفَّانا مسلمين ويلحقنا بالصالحين غير خزايا ولا مفتونين.

فنصلّ ونسلم علىٰ محمد وعلىٰ آله وصحبه ـ كما قلنا لما تطرقنا

لآخر جزئيةٍ من الشَّرح ـ ؛ بأن نؤخره بعد علاج هذه «الشبهة» لتكون متمَّة للشَّرح؛ وهذا من حسن «الصناعة»؛ التي نرجو أن نكون وفقنا لها لما نهضنا لذلك.

اللَّهم إنا نسألك أن تزدنا ولا تنقصنا، وأكرمنا ولا تهنا، وأعطنا ولا تحرمنا، وآثرنا ولا تؤثر علينا، وأرضنا وٱرض عنا، وصلىٰ اللَّه علىٰ محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم.

ٱنتهى شرح
«الدَّلَائِل فِي حُكْم مُوَالَاةِ أَهْلِ الإِشْرَاكِ»

يوم الخميس ٢٢ شعبان ١٤٣٠ هجرية
الموافق لـ: ١٣ أغسطس ٢٠٠٩ ميلادية
على السَّاعة الثَّانية عشرة
وخمس وعشرين دقيقة صباحًا
الدَّنمارك - أورهوس -

انتهى الشرح بحمد الله -تعالى-

ويليه

«دحر المُعْتَضِد بِقِصَّةِ حَاطِب فِي عَدَمِ تَكْفِيرِ الجَاسُوس المُخَاطِب»